

فهرس الفقه الاكبر للامام أبي حنيفة وشرحه للملا على القاري

صحيفة

- ٢ خطبة الكتاب
- ٢ بحث في بيان فضل علم التوحيد على سائر العلوم
- ٨ أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه
- ١٠ يجب على المكلف أن يقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله
- ١١ في الإيمان بالبعث بعد الموت
- ١٢ في الإيمان بالقضاء والقدر
- ١٢ في أن الله تعالى واحد لا من طريق العدد
- ١٣ في أنه تعالى لا يشبه شيئاً من خلقه
- ١٤ في شرح الصفات الذاتية وبيان مسمياتها
- ١٥ كلام جليل في صفة الكلام واختلاف العلماء فيها
- ١٩ بحث في بيان الصفات الفعلية واختلاف الماتريديّة والاشاعرة فيها
- ٢١ بحث في أن الباري جل شأنه موصوف في الازل بصفات الذات والفعل
- ٢٢ بحث في أن القرآن كلام الله غير مخلوق ولا حادث
- ٢٨ بحث في أن صفات الباري جل شأنه لا تشابه صفات المخلوقين
- ٣٣ بحث في أن الباري جل شأنه له يد ووجه ونفس بلا كيف
- ٣٥ بحث في أنه سبحانه أوجد المخلوقات لا من شيء
- ٣٧ بحث في القضاء والقدر وانهما من صفات الله الأزلية
- ٤١ بحث في أنه تعالى خلق الخلق سلباً من الكفر والإيمان فأمن من آمن بفعله وكفر من كفر بفعله
- ٤٣ بحث في أنه لم يجز أحداً من خلقه على الكفر
- ٤٤ بحث في أن أفعال العباد وكسبهم خلق الله تعالى
- ٤٧ بحث في أن أفعال العباد بملئه تعالى وقضائه وقدره وعلمه
- ٥٠ بحث في أن الانبياء منزّهون عن الكبائر والصغائر
- ٥٣ بحث في إثبات نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
- ٥٤ بحث في أن أفضل الناس بدمه عليه الصلاة والسلام الخلفاء الاربعة على ترتيب خلافتهم
- ٦٤ بحث في أن الكبيرة لا تخرج المؤمن عن الإيمان
- ٦٩ بحث في أن المعاصي تضر مرتكبها خلافاً لبعض الطوائف
- بحث في أن الطاعات بشر وطها مقبولة والمعاصي ماعدا التبرك أمرها إلى مشيئة الله تعالى
- ٧٠ بحث في أن خوارق العادات للأنبياء والكرامات للأولياء حق

- ٧٢ بحث فيما يظهر من الخوارق على أيدى بعض الكفرة والفساق
- ٧٤ بحث في أنه تعالى يرى في الآخرة بلا كيف
- ٧٦ بحث في أن الايمان هو التصديق والافرار
- ٧٨ بحث في أن الايمان لا يزيد ولا ينقص
- ٧٩ بحث في أن المؤمنين مستوون في الايمان متفاضلون في الاعمال
- ٨٠ بحث في بيان معنى الاسلام ونسبته الى الايمان
- ٨١ بحث في بيان معنى الدين وأنه اسم جامع للشرائع
- ٨٤ بحث في أن الشفاعة من الانبياء والصالحين حق
- ٨٥ بحث في أن وزن الاعمال يوم القيامة -حق
- ٨٧ بحث في الجنة والنار وأنها مخلوقتان اليوم خلافاً للمعتزلة
- ٩٠ بحث في أن عذاب القبر حق وبيان أن الروح تعاد للميت
- ٩٣ بحث في بيان معنى قرب الباري من مخلوقاته وبعده عنهم
- ٩٧ بحث في بيان أولاده صلى الله عليه وسلم
- ٩٩ بحث جليل فيما يجب اعتقاده اذا أشكل عليه شيء من علم التوحيد
- بحث في أن المراجح حق
- ١٠٠ بحث في أن خروج الدجال وسائر ما جاءت به السنة من أشراف الساعة حق
- ١٠١ بحث في مسائل مباحثات لا بد من ذكرها في مسائل الاعتقادات
- مسئلة في تفضيل بعض الانبياء على بعض
- ١٠٦ مسئلة في أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة وبيان الخلاف في ذلك
- ١٠٧ مسئلة في بيان أفضلية الصحابة بعد الخلفاء
- مسئلة في بيان أفضلية التابعين
- مسئلة في بيان أفضلية النساء وذكر مراتبهما في ذلك
- ١٠٨ مسئلة في تفضيل أولاد الصحابة
- ١٠٩ مسئلة في أن الولي لا يبلغ درجة النبي
- ١٠٩ مسئلة البالغ مادام عاقلاً لا يصل الى درجة يسقط بها عنه التكليف
- ١١٠ مسئلة في جواز رؤية الباري جل شأنه في الدنيا
- ١١١ مسئلة في الكلام على رؤيته سبحانه في المنام
- ١١٢ مسئلة في أن المقتول ميت بأجله خلافاً للمعتزلة
- ١١٣ مسئلة في بيان أن الكافر منع عليه
- ١١٤ مسئلة في أنه لا يجب على الله شيء من رعاية الصلاح والاصلاح
- مسئلة في أن الله يضل من يشاء ويهدي من يشاء

- ١١٥ مسألة خلف الوعيد كرم فيجوز عليه تعالى
مسألة في جواز العقاب على الصغيرة وإن اجتنب مرتكبها الكبيرة
١١٦ مسألة في أن الدعاء لاميت ينفع خلافاً للمعتزلة
١١٨ مسألة في أن دعاء الكافر غير مستجاب
مسألة في أن كفار الجن يمدبون بالنار
مسألة في أن الشياطين لهم تصرف في بني آدم
مسألة في أن كل ماورد في أوصاف الجنة ونعيمها فهو حق
مسألة المجتهد في المقلبات يخطئ ويصيب
١٢٠ مسألة في أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص
١٢٤ مسألة لا يوصف البارئ سبحانه بالقدرة على الظلم
مسألة في قول القائل أنا مؤمن إن شاء الله
١٢٧ مسألة في أن تكليف ما لا يطاق غير جائز
١٢٨ مسألة في أن الإيمان مخلوق أو لا
١٢٩ مسألة في أن إيمان المقلد جائز
١٣١ مسألة في أن السحر واللعين حق
مسألة الممدوم ليس بشيء
مسألة نصب الامام واجب
١٣٤ مسألة اليأس من رحمة الله كفر
مسألة في حكم تصديق الكاهن بما يخبر به من الغيب
١٣٦ مسألة في أن لفظ القرآن اسم للنظم والمعنى
١٣٧ مسألة استحلال المصية ولو صغيرة كفر
١٣٩ بحث في عدم جواز تكفير أهل الجنة
١٤٠ مسألة في التوبة وشرائطها وفيها أبحاث جليلة
مطلب يجب معرفة المكفرات لاجتنابها وفيه فروع كثيرة تتعلق بهذا البحث
١٤٩ مطلب في إيراد الألفاظ المكفرة التي جمعها العلامة بدر الرشيد من أئمة الحنفية
١٥١ فصل من ذلك فيما يتعلق بالقرآن - والصلاة
١٥٦ فصل من ذلك في العلم والعلوم
١٥٩ فصل في الكفر صريحاً وكناية
١٧٧ فصل في المرض والموت والقيامة
١٨٠ متن الفقه الأكبر

كِتَابُ

الفقه الأكبر

للإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

رضي الله عنه

وشرحه

للإمام الهمام ناصر السنة وقامع البدعة

شيخ عصره ملا علي القاري الحنفي

المتوفى سنة ١٠٠١

تعمده الله

برحمته

(عني بتصحيحه)

السيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي

(الطبعة الأولى)

« على نفقة أحمد ناجي الجمالي ومحمد أمين الخانجي وأخيه »

سنة ١٣٢٣

مطبعة التفرغ بمسارح محمد علي بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله واجب الوجود * ذي الكرم والفضل والجود * الأول القديم بلا ابتداء * والآخر الكريم بلا انتهاء * لم يزل ولا يزال صاحب نعوت الكمال * من صفات الجلال والجمال * المنزه عن سمات النقصان والحدوث والزوال * والصلاة والسلام على أكمل مظاهر الحق * في مرآي الخلق * نبي الرحمة * وشفيع الأئمة * وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين * وعلى أتباعه وأشياعه الى يوم الدين (أما بعد) فيقول أفقر العباد الى بر ربه الباري * على بن سلطان محمد القاري * عامهما الله بلفظه الحفي * وكرمه الوفي * اعلم ان علم التوحيد الذي هو أساس بناء التأييد أشرف العلوم تبعا للمعلوم لكن بشرط أن لا يخرج من مدلول الكتاب والسنة واجماع العدول ولا يدخل فيه مداخل مجردة لأدلة العقول كما وقع فيه أهل البدعة فتركوا طريق الجادة التي عليها أهل السنة والجماعة كما أخبر به الصادق وفقى الواقع المطابق على ما رواه الترمذي وغيره انه صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال ان بني اسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة وتفرق أمتي على ثلاث وسبعين ملة كلهم في النار الا ملة واحدة قالوا من هي يا رسول الله قال ما أنا عليه وأصحابي وفي رواية أحمد وأبي داود عن معاوية رضى الله عنه ثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة وهي الجماعة يعني أكثر أهل الملة فان أمته عليه الصلاة والسلام لا تجتمع على الضلالة على ماورد عنه عليه الصلاة والسلام وفي رواية عليكم بالسواد الاعظم وعن سفيان رضي الله عنه لو أن فقها واحداً على رأس جبل لكان هو الجماعة ومناه انه حيث قام بما قام به الجماعة فكانه جماعة ومنه قوله تعالى ان ابراهيم كان أمة أي وحده وقد قيل

وليس على الله بمستنكر * أن يجمع العالم في واحد

وقد قال ابن عباس رضى الله عنه تكفل الله لمن قرأ القرآن وعمل بما فيه بان لا يضل في الدنيا ولا يشقى في المقبي ثم قرأ هذه الآية (فمن اتبع هداى فلا يضل ولا يشقى) وأما ما وقع من كراهة أكثر السلف وجمع من الخلف ومنهم من علم الكلام وما يتبعه من المنطق وما يقربه من المرام حتي قال الامام أبو يوسف رحمه الله لبشر المريسي العلم بالكلام هو الجهل والجهل بالكلام هو العلم وكانه أراد بالجهل به اعتقاد عدم صحته فان ذلك علم نافع أو أراد به الاعراض عنه وترك الالتفات الى اعتباره فان ذلك يصون علم الرجل وعقله فيكون علماً بهذا الاعتبار وعنه أيضاً من طلب العلم بالكلام تزندق ومن طلب المال بالكيماة أفلس ومن طلب غريب الحديث فقد كذب وقال الامام الشافعي رحمه الله حكيم في أهل الكلام أن يضربوا

بالجريد والتمال ويظاف بهم في الماثرات والقبايل ويقال هذا جزء من ترك الكتاب والسنة واقبل على كلام أهل البدعة وقال أيضاً

كل العلوم سوى القرآن مشغلة * الا الحديث والا الفقه في الدين

العلم ما كان فيه قال حدثنا * وماسوي ذلك وسواس الشياطين

ومن كلامه أيضاً لان يلقى الله العبد بكل ذنب خلا الشرك خير له من أن يلقاه بشيء من علم الكلام وقال لقد اطلعت من أهل الكلام على شيء ما ظننت مسلماً بقوله وذكر أصحابنا في الفتاوى أنه لو أوصي لعلماء بلده لا يدخل المتكلمون ولو أوصي انسان أن يوقف من كتبه ما هو من كتب العلم فافني السلف أنه يباع ما فيها من كتب الكلام ذكر ذلك بمناه في الفتاوى الظهيرية وهو كلام مستحسن عند أرباب العقول إذ كيف يرام الوصول الى علم الاصول بغير اتباع ما جاء به الرسول ولله درالقائل في هذا المقول

أيها المفتدي لنطلب علماً * كل علم عبد العلم الرسول

نطلب العلم كي تصحح أصلاً * كيف اغفلت علم أصل الاصول

وقد قال شيخ مشايخنا الجلال السيوطي إنه يحرم علوم الفلاسفة كالمنطق لاجماع السلف وأكثر المفسرين المتأخرين من الخلف ومن صرح بذلك ابن الصلاح والنووي وخلق لا يحصون وقد جمعت في تحريره كتاباً نقلت فيه نصوص الأئمة في الخط عليه وذكر الحافظ سراج الدين القزويني من الخفية في كتاب ألفه في تحريره أن الفزالي رجع الى تحريره بعد ثنائه عليه في أول المتن وجزم السلفي من أصحابنا وابن رشد من المالكية بأن المشتغل به لا يقبل روايته انتهى وقد فصل الامام حجة الاسلام في إحياء العلوم هذا المرام حيث قال فان قلت فلم الجدل والكلام مذموم كعلم التجوم أو هو مباح أو مندوب فاعلم أن للناس في هذا غلوّاً واسرافاً في أطراف فن قائل انه بدعة وحرام وان العبد إن يلقى الله بكل ذنب سوى الشرك خير له من أن يلقاه بالكلام ومن قائل إنه فرض أما على الكفاية وأما على الاعيان وأنه أفضل العبادات واكمل القربات فانه تحقيق لعلم التوحيد ونضال عن دين الله المجيد قال والى التحريم ذهب الشافعي ومحمد ومالك وأحمد بن حنبل وسفيان وجميع أئمة الحديث من السلف رضي الله عنهم وساق ألفاظاً عن هؤلاء وانهم قالوا ماسكت عنه الصحابة مع انهم أعرف بالحقائق وأفصح في ترتيب الألفاظ من سائر الخلائق الا لما يتولد منه من الشرولذا قال عليه الصلاة والسلام هلك المتعظمون أى المتعقون في البحث واحتجوا أيضاً بأن ذلك لو كان من الدين لكان أهم ما يأمر به رسول الله صلى الله عليه وسلم ويعلم طريقه ويثني على أربابه ثم ذكر بقية استدلالهم ثم ذكر استدلال الفريق الآخر الى أن قال فان قلت فما المختار عندك فأجاب بالتفصيل فقال فيه منفعة وفيه مضرة فهو باعتبار منفعته في وقت الانتفاع حلال أو مندوب أو واجب كما يقتضيه الحال وهو باعتبار مضرة في وقت الاستمرار ومحله حرام قال فأما مضرته فانارة الشبهات وتحرير العقائد وازالتها

عن الجزم والتصميم وذلك مما يحصل بالابتداء ورجوعه بالدليل المشكوك فيه وتختلف فيه الأشخاص فهذا ضرره في اعتقاد الحق وله ضرر في تأكيد اعتقاد المبتدعة ونشيتها في صدورهم بحيث تثبت دواعيهم ويستند حرصهم على الاصرار عليه ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يشور عن الجدل وأما منفعة فقد يظن أن فائدته كشف الحقائق لديه ومعرفتها على ما هي عليه وهيئات فليس في الكلام وفاء بهذا المطلب الشريف ولعل التخطيط والتضليل أكثر من الكشف والتعريف قال وهذا اذا سمعته من محدث أو حشوى ربما خطر ببالك أن الناس أعداء ما جهلوا فاسمع هذا ممن خبر الكلام ثم قلاد بعد حقيقة الخبرة وبعد التعلل فيه الى منتهى درجة المتكلمين وجاوز ذلك الى التعقيد في علوم أخرى سوى نوع الكلام وتحقق ان الطريق الى حقائق المعرفة من هذا الوجه مسدود ولمعري لا ينفك الكلام عن كشف وتعريف وايضاح لبعض الامور ولكن على التدور انتهى

فانما صدر هذا كله عنهم لأمر منها ما فهم مما سبق في أثناء الكلام من أن سبب ذمهم عدولهم عن الأخذ بأصول الاسلام واشتغالهم بما لا ينسجم في مقام المرام ومنها منازعتهم ومجادلتهم ولو كان على الحق لانحراره غالباً إلى خصائصهم المؤدية الى الاخلاق الفاسدة والاحوال الكاسدة كما بينه حجة الاسلام النزالي في الاحياء فقد ذكر في غياث المفتي عن أبي يوسف إنه لا تجوز الصلاة خلف المتكلم وإن تكلم بحق لأنه مبتدع ولا تجوز خلف المبتدع وعرضت هذه الرواية على أستاذي فقال تأويله إنه لا يكون غرضه اظهار الحق والذي قاله أستاذي رأيته في تلخيص الامام الزاهدي حيث قال وكان أبو حنيفة يكره الجدل على سبيل الحق حتى روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال كنا جلوساً عند أبي حنيفة إذ دخل عليه جماعة في أيديهم رجال فقالوا إن أحد هذين يقول القرآن مخلوق وهذا ينازعه ويقول هو غير مخلوق قال لا تصلوا خلفهما فقلت أما الأول قسم فانه لا يقول بقدم القرآن وأما الآخر فما باله لا يصلي خلفه فقال إنهما يتنازعا في الدين والمنازعة في الدين بدعة كذا في مفتاح السعادة ولعل وجه ذم الآخر حيث أطلق فانه محدث إزاله وانه مكتوب في مصاحفنا ومقروء بالسنتوا محفوظ في صدورنا •• وقال الشافعي رحمه الله اذا سمعت الرجل يقول الاسم هو المسمي أو غير المسمي فاشهد بأنه من أهل الكلام ولا دين له •• وقال أيضاً لو علم الناس ما في هذا الكلام من الأهواء لفروا منهم فرارهم من الأسد •• وقال مالك رحمه الله لا تجوز شهادة أهل البدع والأهواء فقال بعض أصحابه في تأويل ذلك إنه أراد بأهل الأهواء أهل الكلام على أي مذهب كانوا ومنها انه يؤدي الى الشك الى التردد فيصير زنديقاً بعد ما كان صديقاً •• فروى عن أحمد بن حنبل رحمه الله انه قال علماء الكلام زنادقة وقال أيضاً لا يصلح صاحب الكلام أبداً ولا تكاد ترى أحداً نظر في الكلام إلا وفي قلبه دغل ولقد بالغ فيه حتى هجر الحارث بن أسد الحارثي مع زهده وورعه بسبب تصديفه كتاباً في الرد على المبتدعة وقال ويحك ألسنت تحكي بدعهم أولاً ثم ترد

عليهم ألت تحمل الناس بتصنيفك على مطالعة البدعة والتفكر في الشبهة فيدعوهم ذلك الى الرأي والبحث والفتنة هذا وفي كتاب الخلاصة تعلم علم الكلام والنظر فيه والمناظرة وراء قدر الحاجة منهي عنه وتعلم علم النجوم قدر ما يسلّم به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به والزيادة حرام ثم تكلمه على الانصاف لا يكره بلا تمت واعتساف وان تكلم من يريد التمتن ويريد أن يطرحه لا يكره قال وسمعت القاضي الامام إن أراد تحجيل الخصم يكفر قال وعندي لا يكفر ويخني عليه الكفر انتهى كلام صاحب الخلاصة .. وخلاصة الكلام وسلاطة المرام إن العقائد الصحيحة وما يقويها من الأدلة الصريحة كما تؤثر في قلوب أهل الدين وتثمر كمال الايمان واليقين كذلك العقائد الباطلة تؤثر في القلب وتقسيه وتبعده عن حضور الرب وتسوده وتضعف يقينه وتزلزل دينه بل هي أقوى أسباب سوء الخاتمة نسأل الله العفو والعافية ألا ترى إن الشيطان اذا أراد أن يسلب إيمان العبد يربه فانه لا يسلبه منه إلا بالقائه العقائد الباطلة في قلبه ومنها الحوض في علم الكلام وترك العلم بأحكام الاسلام المستفادة من الكتاب والسنة وإجماع الأمة حتى أن بعضهم يجتهد ثلاثين سنة ليصير كلامياً ثم يدرس فيه ويتكلم بما يوافقه ويدفع ما ينافيه ولو سئل عن معنى آية أو حديث أو مسألة مهمة من الفروع المتعلقة بالطهارة والصلاة والصوم كان جاهلاً عنها وساكناً فيها مع أن جميع العقائد الثابتة موجودة في الكتاب قطعياً وفي السنة ظنياً ولذا قال الله تعالى (هذا بلاغ للناس) أي القرآن كفاية لهم في الموعظة في أمر معاشهم ومعادهم وقال الله تعالى (أو لم يكفهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) أي القرآن تدوم تلاوته عليهم في كل مكان وزمان مع علمهم بأنك أمي لا تكتب ولا تقرأ ومنها أن مآل علم الكلام والجدل الى الحيرة في الحال والضلال والشك في المآل كما قال ابن رشد الحفيد وهو من أعلم الناس بمذهب الفلاسفة ومقاتلهم في كتابه تهافت التهافت ومن الذي قال في الالهيات شيئاً يعتد به وكذلك الآمدي أفضل أهل زمانه وأوفى في المسائل الكبار حائر وكذلك الغزالي انتهى آخر أمره الى التوقف والحيرة في المسائل الكلامية ثم أعرض عن تلك الطرق وأقبل على أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم فأتى والبخارى على صدره وكذا الرازي قال في كتابه الذي صنّفه في أقسام الذات

نهاية إقدام العقول عقلاً * وغاية سعي العالمين ضلال

وأرواحنا في وحشة من جسوننا * وحاسل دنيانا أذى ووبال

ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا * سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

ولقد تأملت الطرق الكلامية والمتاهج الفلسفية فما رأيته تشفى عيلاً ولا تروى غليلاً ورأيت أقرب الطرق طريق القرآن أقرأ في الآيات الرحمن على العرش استوى واليه يصعد الكلم الطيب واقراً في النبي ليس كمثله شيء ولا يحيطون به علماً ثم قال ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي وكذا قال الشهرستاني

رحمه الله انه لم يجد على الفلاسفة والمتكلمين الا الحيرة والتندم حيث قال

لمعري لقد طفت المعاهد كلها * وسيرت طرفي بين تلك المعالم

فلم أر الا واضعا كف حائر * على ذقن أو قارعا سن نادم

وكذا قال أبوالمعالى الجويني يأحبابنا لا تشغلوا بالكلام فلو عرفت ان الكلام يبلغ بي الى ما بلغ ما اشتغلت به وقال عند موته لقد خضت البحر الحضم وخليت أهل الاسلام وعلومهم ودخلت في الذي نهوني عنه والآن فان لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني وها أنا ذا أموت على عقيدة أُمي أو قال على عقيدة عجايز أهل نيسابور وكذا قال الحنبري وشاهي وكان من أجل تلامذة نضر الدين الرازي ابعض الفضلاء ودخل عليه يوما ما تقدمه قال ما يعتقد المسلمون فقال وأنت منشرح الصدر لذلك مستيقن به أو كما قال فقال نعم فقال اشكر الله على هذه النعمة ولكي والله ما أدري ما اعتقد والله ما أدري ما اعتقد وبكي حتى اخضل لحيتيه وقال الخوئي عند موته ما عرفت مما حصلته شيئاً سوى ان الممكن مفتقر الى المرجح ثم قال الافتقار وصف سابي أموت وما عرفت شيئاً وقال آخر اضطلع على فراشي واضع للمحفة على وجهي وأقابل بين حجج هؤلاء وهؤلاء حتي يطلع الفجر ولم يرجح عندي منها شيء ومن يصل الى مثل هذا الحال ان لم يتداركه الله بالرحمة والاقبال ترندق وساء له المآل فالدواء النافع لمثل هذا المرض ما كان طيب القلوب يتضرع به الى علام الغيوب ويدعو بقوله اللهم يا مقلب القلوب ثبت قلبي على دينك وقوله اللهم فاطر السموات والارض عالم الغيب والشهادة اهديني لما اختلقتوا فيه من الحق باذنك انك تهدي من تشاء الى صراط مستقيم وقوله لاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم * ومنها ان القول بالرأي والعقل المجرد في الفقه والشريعة بدعة وضلالة فأولى أن يكون ذلك في علم التوحيد والصفات بدعة وضلالة فقد قال نضر الاسلام على البرزوي في أصول الفقه انه لم يرد في الشرع دليل على ان العقل موجب ولا يجوز أن يكون موجبا وعلة بدون الشرع إذ العلة موضوعات الشرع وليس الى العباد ذلك لانه ينزع أي يسوق الى الشركه فن جعله موجبا بلا دليل شرعا فقد جاوز حد العباد وتمادي عن حد الشرع على وجه العناد * ومنها الاصفاء الى كلام الحكماء واتباعهم من السفهاء حيث أعرضوا عن الآيات النازلة من السماء وخاضوا مع الجهلاء الذين يظن فيهم أنهم العقلاء والعلماء وقد نبه الله تعالى على ذلك في كتابه حيث قال (واذا رأيت الذين يخوضون في آثنا) أي بالتأويلات الفاسدة والتعابير الكاسدة (فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره) فان معنى الآية يشملهم إذ العبرة بعموم المبني لا بخصوص السبب لذلك المعني والتأويلات الباطلة والتحريفات العاطلة قد تكون كفراً وقد تكون فسقاً وقد تكون معصية وقد تكون خطأ والخطأ في هذا الباب غير معفو ومرفوع بخلاف الخطأ في اجتهاد الفروع حيث لا وزر هناك بل أحر يترتب على ذلك وبهذا تبين وجه الفرق بين اجتهاد أهل البدعة مع اختلافهم وبين اجتهاد أهل السنة مع إلتناهم ويشير اليه قوله تعالى (يضل

به كثير أو يهدي به كثيرا ونزل من القرآن ما هو شفاء ورحمة للمؤمنين ولا يزيد الظالمين إلا خسارا) وفي الحديث القرآن حجة لك أو عليك فهو كبحر النيل ماء للمحبوبين ودماء للمحجوبين فالواجب على المسلمين أجمعين اتباع سيد المرسلين المطابق لما جاء به عقيدة سائر الدين وعين التبيين للكتاب المبين وقد بين سبحانه أمره وعظم شأنه وقدره حيث أقسم بنفسه فقال فلا وربك لا يؤمنون حتي يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما واخبر ان المتأقين يريدون ان يحاكموا الى غيره وأنهم اذا دعوا الى الله أى كتابه ورسوله أى حكمه صدوا عنه صدودا أى اعرضوا عنه اعراضا مبعودا وأنهم يزعمون أنهم إنما أرادوا احسانا وتوفيقا وإيقانا وتحقيقا كما يقوله كثير من المتكلمين والمتفلسفة وغيرهم انما نريد ان نحسن الاشياء بالجمع بين كلام الانبياء والحكماء وكما يقوله كثير من المبتدعة من المتنسكة انما نريد الاحسان بالجمع بين الايمان والايقان والتوفيق بين الشريعة والطريقة والحقيقة ويدسون فيها دسائس مذهبهم الباطلة ومشاربهم العاطلة من الحلول والاتحاد والاتصال والانفصال ودعوي الوجود المطلق وأن الموجودات بأسرها عين الحق ويتوهمون أنهم في مقام الجمية والحال أنهم في حال التفرقة وضلال الزندقة وكما يتفوه كثير من المتملكة والمتأمرة إنما نريد الاحسان بالسياسة الحسنة البديعة والتوفيق بينهما وبين الشريعة فكل من طلب أن يحكم في شئ من أمر الدين غير مأثب عن النبي الأمين صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويظن أن ذلك مستحسن في باب اليقين وأن ذلك جامع بين ما جاء به الرسول وبين ما يخالفه من المعقول فله نصيب من ذلك وحرام عليه الترقى الى ما هنالك إذ ما جاء به الرسول كاف شاف كامل تبين فيه حكم كل حق وباطل قال الله تعالى (ولا تابسوا الحق بالباطل وتكتسوا الحق وأنتم تعلمون) وهذه كانت طريقة السابقين الأولين وهي طريقة التابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين وأكابر المفسرين وأعظم محدثين وعمدة الصوفية المتقدمين كداود الطائي والحاجبي والسري السقطي ومروفي الكرخي والحلي البغدادي والمتأخرين كأبي نجيب السهروردي وصاحب العوارف والمعارف والشيخ عبد القادر الجيلاني وأبي القاسم القشيري الى أن خالف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات وقد آن ان نشرع في المقصود بمون الملك المعبود

قال الامام الأعظم والهامم الأثم الأقدم قدوة الأنام أبو حنيفة الكوفي رحمه الله في كتابه المسمى بالعقده الأكبر المشار به الى أنه ينبغي أن يكون الاهتمام به هو الأكبر لأنه مدار الايمان ومعنى صحة الأركان ومعنى غاية الاحسان ونهاية العرفان بعد البسملة المشتعلة على مضمون الحمدلة إخبارا في المبني وإنشاء في المعنى لله الجامع للصفات الحسني والتعوت العليا ولذا روي هشام عن محمد بن الحسن قال سمعت أبا حنيفة رحمه الله يقول إسم الله الأعظم هو الله وبه قال العلحاوي وأكثر المعارفين حتى أنه لا ذكر عندهم لصاحب مقام فوق الذكر به وهو علم مرتجل من غير اعتبار أصل أخذ منه كما عليه الأكثرون منهم أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والشافعي والحلي والزجاج وابن كيسان والحلي وإمام الحرمين والغزالي والحطابي

وغيرهم (أصل التوحيد) أي هذا الكتاب أساس معرفة توحيد الحق على وجه الصواب حكى عن أبي حنيفة رحمه الله أن قوماً من أهل الكلام أرادوا البحث معه في تقرير توحيد الربوبية فقال لهم أخبروني قبل أن نتكلم في هذه المسئلة عن سفينة في دجلة تذهب فتمتلي من الطعام والمتاع وغيره بنفسها وتمود بنفسها فتترسي بنفسها وتفرغ بنفسها وترجع كل ذلك من غير أن يدبرها أحد فقالوا هذا محال لا يمكن أبداً فقال لهم إذا كان هذا محالاً في سفينة فكيف في هذا العالم كله علوه وسفله انتهى وما أحسن قول العارف إبراهيم الخواص في هذا المعنى

لقد وضح الطريق إليك حقاً * فإحد أراك يستدل

وكذا قول الآخر من هذا المبني والمعني

لقد ظهرت فلا تخفي على أحد * إلا على أكمه لا يعرف القمرا

ولقد أحسن أبو العاتية في قوله

فوا عجباً كيف يعصي الإله * أم كيف يجحده الجاحد

ولله في كل تحريكه * وتسكينه أبداً شاهد

وفي كل شيء له آية * تدل على أنه واحد

أقول فابتداء كلامه سبحانه وتعالى في الفاتحة بالحمد لله رب العالمين يشير إلى تقدير توحيد الربوبية المترتب عليه توحيد الألوهية المقضى من الخلق تحقيق العبودية وهو ما يجب على العبد أولاً من معرفة الله سبحانه وتعالى والحاصل أنه يلزم من توحيد العبودية توحيد الربوبية دون العكس في القضية لقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض ليقولن الله) وقوله سبحانه حكايه عنهم (ما تعبدتم إلا ليقربونا إلى الله زلفى) بل غالب سور القرآن وآياته متضمنة لتوحي التوحيد بل القرآن من أوله إلى آخره في بيانها وتحقيق شأنهما فإن القرآن إما خبر عن الله وأسمائه وصفاته وأفعاله فهو التوحيد العلمي الحسرى وإما دعوته إلى عبادته وحده لا شريك له وخلع ما يعبد من دونه فهو التوحيد الإرادي الطلبي وإما أمر ونهي وإلزام بطاعته فذلك من حقوق التوحيد ومكملاته وإما خبر عن أكرامه لأهل التوحيد وما فعل بهم في الدنيا وما يذمهم به في العقي فهو جزاء توحيدهم وإما خبر عن أهل الشرك وما فعل بهم في الدنيا من التكال وما يحمل بهم في العقبي من المذاب والسلاسل والأغلال فهو جزاء من خرج عن حكم التوحيد فالقرآن كله في التوحيد وحقوق أهله وثنائهم وفي شأن ذم الشرك وعقوق أهله وجزائهم فالحمد لله رب العالمين توحيد الرحمن الرحيم توحيد مالك يوم الدين توحيد إياك نعبد وإياك نستعين توحيد إهدنا الصراط المستقيم توحيد متضمن لسؤال الهداية إلى طريق أهل التوحيد صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين الذين قارقوا التوحيد عناداً وجهلاً وإفساداً وكذا السنة تأتي مينة ومقررة لمادل عليه

القرآن فلم يمجونا ربنا سبحانه وتعالى الى رأى فلان وذوق فلان ووجد فلان في أصول ديننا ولذا نجد من خالف الكتاب والسنة مختلفين مضطربين بل قال الله تعالى (اليوم اكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الاسلام ديناً) فلا يحتاج في تكيله الى أمر خارج عن الكتاب والسنة كما قال الله تعالى (هذا بلاغ للناس) وقال الله تعالى (أو لم يكنهم أنا أنزلنا عليك الكتاب يتلى عليهم) وقال الله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) والى هذا المعنى أشار الطحاوى بقوله في أول عقيدته لاندخل في ذلك متأولين بآرائنا ولا متوهمين بأهوائنا فإنه ما سلم في دينه إلا من سلمه الله عز وجل (وما يصح الاعتقاد عليه) أى وما يصح اعتماد الاعتقاد عليه في هذا الباب وهذا معنى قوله الفقه معرفة النفس ما لها وما عليها وقد أعرض الامام عن بحث الوجود اكتفاء بما هو ظاهر في مقام الشهود ففي التزويل (قالت رسالهم أفى الله شك فاطر السموات والارض ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله) فوجود الحق ثابت في فطرة الخلق كما يشير اليه قوله سبحانه وتعالى (فطرة الله التي فطر الناس عليها) ويوميء اليه حديث كل مولود يولد على فطرة الاسلام وإنما جاء الأنبياء عليهم السلام ليبيان التوحيد وتبيان التفريد ولذا أطبقت كلمتهم وأجمت حججهم على كلمة لا إله إلا الله ولم يؤمروا بأن يأمرؤا أهل ملتهم بأن يقولوا الله موجود بل قصدوا إظهار أن غيره ليس بمعبود رداً لما توهموا وتخيلوا حيث قالوا هؤلاء شفعائنا عند الله وما نعبدهم إلا ليقربونا الى الله زلفى على أن التوحيد يفيد الوجود مع مزيد التأييد ثم العقائد يجب أن تؤخذ من الشرع الذي هو الأصل وإن كانت مما يستقل فيه العقل وإلا فلم إثبات الصانع وعلمه وقدرته لاتتوقف من حيث ذاتها على الكتاب والسنة ولكنها تتوقف عليهما من حيث الاعتماد بها لان هذه المباحث إذا لم يعتبر مطابقتها للكتاب والسنة كانت بمنزلة العلم الالهى للفلاسفة فينخذ لاعبرة بها على ما ذكره المحققون فمن الآيات الدالة على وجوده وظهور فضله وقدرته وحكمته وجوده قوله تعالى (إن في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار والفلك التي تجري في البحر بما ينفع الناس وما أنزل الله من السماء من ماء فأحيا به الارض بعد موتها وبث فيها من كل دابة وتصريف الرياح والسحاب المسخر بين السماء والارض لآيات لقوم يعقلون) فمن أدار نظره في عجائب هذه المذكرات من خلق الارضيين والسموات وبدائع فطرة الحيوانات والنباتات وسائر ما شملت عليه الآيات الآفاقية والانفسية كقوله تعالى (ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاماً فكسونا العظام لحماً ثم أنشأناه خلقاً آخر فتبارك الله أحسن الخالقين) وقد قال الله تعالى (-نربهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتي يتبين لهم أنه الحق أو لم يكف بربك أنه على كل شيء شهيد)

وفي كل شيء له شاهد * يدل على أنه واحد

أُلجأ ذلك الى الحكم بأن هذه الأمور العجيبة مع هذه الترتيب المحكمة الغربية لا يستغني كل منها عن صانع أوجده من العدم وعن حكم ربه على قانون أودع فيه فنونا من الحكم وعلى هذا درج كل العقلاء إلا من لاعبة بمكابرته كبعض الدهرية من السفهاء وإنما كفر بعضهم بالإشراك حيث دعوا مع الله إلهاً آخر كبعدة الأصنام وسائر الوثنيين من الأنام وبعضهم ينسب بعض الحوادث الى غيره تعالى كالمجوس ينسبون الشر الى ظلمة إهرمن وهو الشيطان والخير الى نور الرحمن وبعض الوثنيين من الموام ينسبون بعض الآثار الى الأصنام كما أخبر الله سبحانه وتعالى عنهم بقوله (إن تقول إلا اعتراك بعض آلهتنا بسوء) وكالصائين وبعض المنجمين حيث ينسبون بعض الآثار الى الكواكب لما فيها من الأنوار سبحانه وتعالى عما يشركون وبعضهم بانكار ما جعل الله سبحانه لإنكاره ككفر أكلت وإحياء الموتى في دار القرار وهذا المقدار كاف لأولي الأبصار ولذا أعرضنا عن المقدمات العقلية التي رتبها الثظار على سبيل الاستظهار ومجمله أن العالم حادث بمعنى محدث وجد بعد العدم وهو محتاج الى محدث موصوف بصفة القدم وذلك المحدث الموجد هو الله سبحانه كما يشير اليه قوله تعالى (الله خالق كل شيء) وقوله تعالى (إن ربكم الله الذي خلق السموات والارض في ستة أيام) فمن قال بقدم العالم فهو كافر ثم لما ثبت انتهاء الموجودات الى واجب الوجود لذاته والعدم على الواجب متمتع لان ما ثبت قدمه استحالة عدمه لزم كونه أزلياً أبدياً فهو قديم لأول لوجوده وبقى لا آخر لشهوده فيرجع معني القدم والبقاء في حقه سبحانه وتعالى الى الصفات السلبية وان عدّها بعضهم في التעות اثبوتية لان معني البقاء في حقه سبحانه وتعالى نفى عدم لاحق في الابد كما أن القدم عبارة عن نفى عدم سابق في الازل فيرجع معناها الى نفى العدم ولذا قال التوريشي في معتقده إن الموحود والقديم من أسماء الذات قال الامام الاعظم (يجب) أي يفرض فرضاً عينياً بعد ما يحصل علماً يقينياً (أن يقول) أي المكلف باسائه المطابق لما في جنانه (آمنت بالله) وفيه إشعار بأن الاقرار له اعتبار على خلاف في أنه شرط للايمان إلا انه يستلزم في بعض الاحيان أو شرط لاجراء أحكام الايمان كما هو مقرر عند الاعيان وهو المروى عن الامام واليه ذهب المتريدي وهو الاصح عند الاشعري ويؤيده قوله تعالى (أولئك كتب في قلوبهم الايمان وقال البردوي) وصدق بقلبه وترك البيان من غير عذر لم يكن مؤمناً وهذا مذهب المحققين من الفقهاء وفي كلامه إشارة الى عدم اشتراط لفظ أشهد حيث لم يقل يجب أن يشهد بأني آمنت بالله خلافاً لمن شرطه من الشافعية مستدلين بقوله عليه الصلاة والسلام أمرت ان أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله مع أنه جاء في رواية أخرى حتى يقولوا لا إله إلا الله والذي صدقت معتزلاً بوجود الله سبحانه وتعالى وتوحده في ذاته وتفرده في صفاته (ولا تذكركه) بأنهم عباد مكرمون لا يسبقونه بالقول وهم بأمره يعملون وانهم معصومون ولا يمضون الله ومنزهون عن صفة الذكورية ولنت الانونية وقد أنكر الله في كتابه على من قال إنهم بنات الله حيث قال (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثاً أشهدوا

خلقهم سكتب شهادتهم ويستلون) وقال أيضاً (أصطفى النبات على البين مالكم كيف تحكمون ، وذكر في
 جواهر الاصول أن الملائكة ليس لهم حظ من نعيم الجنان ولا من رؤية الرحمن كذا في شرح القنوني
 لعمدة النسفي وذكر أيضاً أنهم أجسام لطيفة هوائية تقدر على التشكل بأشكال مختلفة أولوا أجنحة مثنى وثلاث
 ورباع مسكنهم السموات أي مسكن معظمهم قال وهذا قول أكثر المسلمين (وكتبه) أي المنزلة من عنده
 كالثوراة والانجيل والزبور والفرقان وغيرهما من غير تعيين في عددها (ورساله) أي جميع أنبيائه أعم من أنه
 أمر بتبليغ الرسالة أم لا وظاهر كلام الامام ترادف النبي والرسول كما اختاره ابن الهمام إلا أن الجمهور
 على ما قد مناه من أن الرسول أخص من النبي في تحقيق المرام ولا يمين عدداً ثلاثاً يدخل فهم من ليس منهم
 أو يخرج منهم من هو منهم والترتيب بين الثلاثة باعتبار أن الملائكة يأتون بالكتب إلى الرسل والا فالكتب
 أفضل من الملائكة بالاجماع فانها كلام الله من غير نزاع (والبعث) أي الحياة (بعد الموت) قيد يفيد أن المراد
 به الاعادة بعد فناء هيئة البداية لا بعث الأنبياء إلى الخلق وان كان مما يجب الايمان به أيضاً ودليله قوله
 سبحانه وتعالى (ثم انكم يوم القيامة تبعثون) وقوله سبحانه (قل يحيا الذي أنشأها أول مرة) إلى غير ذلك
 من النصوص القاطعة والادلة اللامعة قال في المقاصد وبالجملة فالإيمان بالحشر من ضروريات الدين وانكاره
 كفر باليقين فان قيل هذا قول بالتناسخ وهو انتقال الروح من بدن إلى بدن فان البدن الثاني ليس هو
 الأول لما ورد في الحديث أن أهل الجنة جرد مرد وان الجهنمي ضره مثل أحد ولاجل هذا المعنى وهو
 ان القول بالمعاد وحشر الاجساد قول بالتناسخ قال جلال الدين الرومي رحمه الله مامن مذهب الا وللتناسخ
 فيه قدم راسخ فالجواب أنه إنما يلزم التناسخ لو لم يكن البدن الثاني مخلوقاً من الاجزاء الاصلية للبدن الاول
 وان سمي مثل ذلك تناسخاً كان نزاعاً في مجرد الاسم وتحقيق الرسم على أن التناسخ عند أهله هو رد
 الارواح الى الاشباح في الدنيا لافي الأخرى فانهم يتكرون الجنة والدار وسائر أمور العقبي ولذا كفروا
 لا يقال قوله تعالى (كلما مضجت جلودهم بدلناهم جلوداً غيرها) يفيدان يكون المثاب والمعاقب بالذات الحسية
 والآلام الجسمية غير من عمل الطاعة وارتكب المعصية لانا نقول العبارة في ذلك بالادراك وانما هو الروح
 ولو بواسطة الآلات وهو باق بعينه وكذا الاجزاء الاصلية من البدن ولذا يقال لمن رأى حال سن الصبا
 في الشيخوخة انه هو بعينه وان بدأت الصور والهيئات بل كثير من الأعضاء والآلات لا يقال لمن جنى في الشباب
 فموجب في الشيب أنه عقوبة لغير الجاني فكبر ضرر الكافر بمنزلة ذرم أعضائه . . وفي شرح المواقيف الاجزاء
 الاصلية هي الاجزاء الباقية من أول العمر الى آخره قال بعض الافاضل الاجزاء الاصلية هي الاجزاء الحاصلة
 في أول الفطرة وهي وقت تعلق الارواح بالاشباح وبما ذكرنا من اعتبار الاجزاء الاصلية في الحشر سقط ما قالوا
 في نفي الحشر بمعنى جميع الاجزاء أيضاً على أن الحشر أولاً لا يكون الا بجمع الاجزاء من أول العمر الى آخره
 وتحقيقاً لمعنى الاعادة كما ورد أنه سبحانه وتعالى يعيد القلفة والاجزله المقطعة من الظفر والشعر والاجزاء

المقلعة من السن وأمثال ذلك ثم انه سبحانه وتعالى يبقى ما أراد وما يقدم ما أراد على ما تعلقت به المشيئة في الكمية والكيفية والهيئة ثم اعلم انه سبحانه وتعالى كما يحى العقلاء يحيى الجانين والصبيان والجن والشياطين والبهائم والحشرات والطيور للأخبار الواردة في ذلك وأما السقط الذي لم تتم أعضاؤه هل يحشر فروى عن أبي حنيفة رحمه الله انه اذا نفخ فيه الروح يحشر وإلا فلا وهو الظاهر لأن المذهب المختار عند الأبرار هو الحشر المركب من الروح والجسد... وقول القنوني والذي يقتضي مذهب علمائنا انه اذا كان استبان بعض خلقه يحشر وهو قول الشعبي وابن سيرين مدفوع بأن هذا الحكم حكم فقهي يترتب عليه بعض الأمور الدنيوية ولا تقاس عليه الأحوال الآخروية (والقدر) أي بالقضاء والقدر (خيرته وشره) أي فقهه وضره وحلوه ومصره حال كونه (من الله تعالى) فلا تفسير للتقدير فيجب الرضاء بالقضاء والقدر وهو تعيين كل مخلوق بمرتبته التي توجد من حسن وقبح ونفع وضر وما يحيط به من مكان وزمان وما يترتب عليه من ثواب أو عقاب ولعل الامام الاعظم رحمه الله عدل عن الايمان الاجمالي المشتمل عليه كلنا الشهادة تبعاً له صلى الله عليه وسلم حيث أجاب سؤال جبرائيل عليه السلام عن الايمان بهذا المقدار من البيان إلا أن الامام الاعظم رحمه الله عبر عن اليوم الآخر بمبدئه من البعث بعد الموت ليشمل حال البرزخ والموقف ثم رأيت في نسخة صحيحة انه جمع بين قوله واليوم الآخر والبعث بعد الموت فتعين أن يراد حينئذ من البعث بعد الموت هو الاحياء في القبر أو أراد باليوم الآخر جميع أحوال القيامة وما بعدها من المثوبة والعقوبة ثم خص منها البعث للحشر والنشر فانه أول ما فيه نزاع أهل الكفر ولأنها تشتمل على أصول الايمان التفصيلي فأراد بذلك أن يبينك في أول كتابه إجمالا على ما أراد بيانه فيه تفصيلا وإكالا كما أنه أجل بقوله والبعث بعد الموت أولاً ثم ذيله بقوله آخرأ (والحساب والميزان والجنة والنار حق كله) وكذا الصراط والحوض وغيرها من مواقف القيامة على ما سيأتي بيانها ويرد برهانها ثم الامام الاعظم أوضح معنى التوحيد بظهور المرام حيث (قال والله تعالى) واحد أي في ذاته (لأن طريق) (العدد) أي حتى لا يتوهم أن يكون بعداً أحد ولكن من طريق انه لا شريك له) أي في نعمته السرمدى لا في ذاته ولا في صفاته ولا نظيره ولا شبيهه له كما سيأتي في كلامه التبيينه عليه على هذا التنزيه وكأنه استفاد هذا المعنى من سورة الاخلاص على صورة الاختصاص (قل هو الله أحد) أي متوحد في ذاته متفرد بصفاته (الله الصمد) أي المستغنى عن كل أحد والمحتاج اليه كل أحد لم يلد ولم يولد أي ليس بمحمل الحوادث ولا بمحدث (ولم يكن له كفواً أحد) أي ليس له أحد مماثلاً ومشابهاً وفيه رد على كفار مكة حيث قالوا الملائكة بنات الله وعلى اليهود حيث قالوا عزير ابن الله وعلى النصارى حيث قالوا المسيح ابن الله وإن أمه صاحبة له وفي التنزيل حكاية عن مؤمنى الجن (وإنه تعالى جسد ربنا ما اتخذ صاحبة ولا ولداً) أي بطريق الحجاز إذ على سبيل الحقيقة محال ذلك على الملك المتعال والحاصل أن صانع العالم واحد إذ لا يمكن

أن يصدق مفهوم واجب الوجود إلا على ذات واحدة متصفة بنموت متعددة كما يستفاد من قوله تعالى (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا) برهان التامع وتقريره إنه لو أمكن إلهان لأمكن بينهما تمناع بأن يريد أحدهما سكون زيد والآخر حركته لأن كلا منهما في نفسه أمر ممكن وكذا تعلق الإرادة بكل منهما ممكن في نفسه أيضاً إذ لا تضاد بين الإرادتين بل بين المرادين فحينئذ إما أن يحصل الامران فيجتمع الضدان أولاً فيلزم عجز أحدهما وهو إمارة الحدوث والامكان لما فيه من شائبة الاحتياج فالتعدد مستلزم لامكان التامع المستلزم للمحال فيكون محالاً وهذا تفصيل ما يقال إن أحدهما إن لم يقدر على مخالفة الآخر لزم عجزه وإن قدر لزم عجز الآخر وبما ذكرنا يسد دفع ما يقال إنه يجوز أن يتفقا من غير تمناع وأما قول العلامة التمتنازي الآية حجة اقتناعية أي يظن في أول الأمر إنها حجة ويزول ذلك عند تحقق المعرفة والملازمة عادية على ماهو اللائق بالطبائيات فإن المادة جارية بوجود التامع والتغالب عند تمدد الحاكم على ما يشير إليه قوله تعالى (ولعلنا بعضهم على بعض) فالمتحققون كالغزالي وابن الهمام واليضاوي ماقتعوا بالاتقاعية وجملوها من الحقائق القطعية بل قيل يكفر قائمها والمسئلة مستوفاة في الكتب الكلامية ثم اعلم أن لو في هذه الآية ليست لانتفاء الثاني في الماضي بسبب انتفاء الأول كما هو أصل اللغة بل للاستدلال بانتفاء الجزء على انتفاء الشرط من غير دلالة على تعين زمان فانه قد يستعمل بهذا المعنى في بعض المبني (لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه) أي من مخلوقاته وهذا لانه تعالى واجب الوجود لذاته وما سواه ممكن الوجود في حد ذاته فواجب الوجود هو الصمد الغني الذي لا يفترق الى شيء ويحتاج كل ممكن اليه في إيجاد وامداده قال الله تعالى (والله الغني وأنت الفقراء) فإذا وجوده عين ذاته وصفاته ليست عين ذاته خلافاً للفلاسفة ولا غير ذاته كما تقوله المعتزلة ولا حادثه كما تقوله الكرامية بخلاف المخلوقين فإن صفاتهم غير ذاتهم عند الكل والحاصل أن الفلاسفة والمعتزلة نفوا الصفات احترازاً عن تمدد القدماء وكذا الأشاعرة حيث ذهبوا الى نفي غيريتها وعينيتها في تحقيق الأسماء (ولا يشبه شيء من خلقه) تأكيد لما قبله وتقرير لما قدمه وهو استفاد من قوله تعالى (ليس كمثله شيء) أي كذا أنه أوصفته أو لأن نفي مثل المثل مستلزم لنفي المثل بطريق البرهان كما حققه بعض الأعيان ولا تقول بزيادة الكاف أو المثل لأن المثل المطلق هو المساوي من جميع الوجود . وفي شرح القونوي قال نعيم بن حاد من شبه الله بشيء من خلقه فقد كفر ومن أنكر ما وصف الله به نفسه فقد كفر . وقال اسحاق بن راهويه من وصف الله فشبه صفاته بصفات أحد من خلق الله فهو كافر بالله العظيم . وقال علامة جهم وأصحابه دعواهم على أهل السنة والجماعة وما أولعوا به من الكذب أنهم مشبهة بل هم المعطلة ولذا قال كثير من أئمة السلف علامة الجهمية تسميتهم أهل السنة مشبهة فانه مامن أحد من فناء شيء من الأسماء والصفات إلا يسمى المثبت لها مشبها حتي بعض المفسرين كعبد الجبار والزحخشري وغيرهما من المعتزلة والرافضة يسمون كل من أثبت شيئاً من الصفات أو قال برؤية الذات

مشبهاً والمشهور عند الجمهور من أهل السنة والجماعة أنهم لا يريدون بنفي التشبيه نفي الصفات بل يريدون أنه سبحانه لا يشبه المخلوق في أسماه وصفاته وأفعاله كما بينه الامام بيانا شافياً (لم يزل) أي فيما بقي (بأسائه) أي ممنوعاً بأسائه (وصفاته الذاتية) كالعلم والحياة والكلام وهي قديمة بالاتفاق (والفعالية) أي موصوفاً بصفاته الفعلية كالخلق والرزق ونحوهما فذهب الماتريدي أنها قديمة ومذهب الأشاعرة أنها حادثنة والتزاع لفظي عند أرباب التدقيق كما يتبين عند التحقيق... وبيانه أن واجب الوجود لذاته واجب الوجود من جميع جهاته كآسمائه وصفاته والمعنى أنه ليست له صفة منتظرة ولا حالة متأخرة إذ ليست ذاته محلاً للاعراض فإن ذاته كافية في حصول جميع ماله من الصفات والحالات التي بها تتم الاعراض ولأنه لو لم تكن ذاته كافية في حصول ذلك لكانت محتاجة إلى ظهور الغير هناك وكل محتاج إلى الغير فهو ممكن الوجود وقد ثبت أنه واجب الوجود قال الله تعالى (يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله والله هو الغني الخبير) أي غنى بذاته وصفاته عن ظهور مصنوعاته وهو حميد بنعوته وأسمائه سواء حمده أو لم يحمده أحد من سواء فهو منزّه عن التغير والانتقال بل لا يزال في نموته الفعلية منزّها عن الزوال وفي صفاته الذاتية مستغنياً عن الاستكمال ولا يلزم من حدوث متعلقات هذه الصفات حدوث الصفات كالمخلوق والمرزوق والمسموع والمبصر وسائر الكائنات وجميع المعلومات أما الذاتية (أي الاجاعية) فالحياة وهي صفة أزلية تقتضي صحة العلم لموصوفاً (والقدرة) أي وكذا القدرة صفة أزلية تؤثر في المقدورات عند تعلقها بها والمعنى أن الله تعالى حي بحياته التي هي صفته الأزلية الأبدية وقادر بقدرته التي هي صفته الأزلية السرمدية والمعنى إنه إذا قدر على شيء قائماً يقدر عليه بقدرته القديمة لا بالقدرة الحادثة كما توجد للأشياء الممكنة فهو الحي القيوم أي القائم بذاته المقيم لموجوداته وأنه يحيي الموتى من العدم بداية ومن بعد إبانته إعادة وهو على كل شيء قدير حيث خلق الخلق وأعطاهم الحياة والقدرة والرزق ومعنى كونه قادراً أن يصح منه إيجاد العالم وتركه (والمعلم) أي من الصفات الذاتية وهي صفة أزلية تتكشف المعلومات عند تعلقها بالله تعالى عالم بجميع الموجودات لا يمزج عن علمه مثقال ذرة في العلويات والسفليات وأنه تعالى يعلم الجهر والسر وما يكون أخفى منه من الغيبات بل أحاط بكل شيء علماً من الجزئيات والكليات والموجودات والمعدومات والممكنات والمستحيلات فهو بكل شيء عليم من الذوات والصفات بعلم قديم لم يزل موصوفاً به على وجه السكان لا بعلم حادث حصل في ذاته بالقبول والانقضاء والتغير والانتقال تعالى الله عن ذلك شأنه وتعظم عما نهاك برهانه... قال الامام عبد العزيز المحكي صاحب الامام الشافعي وجلسه في كتابه الذي حكى فيه مناظرته لبشر المريسي عند المأمون حين سأله عن علمه تعالى فقال بشر أقول لا يجهل فجهل يكرر السؤال عن صفة العلم تقريراً له فقال الامام عبد العزيز نفي الجهل لا يكون صفة مدح فإن هذه الاسطوانة لا يجهل وقد مدح الله تعالى الانبياء والملائكة والمؤمنين بالعلم لا بنفي الجهل فمن أثبت العلم فقد نفي الجهل ومن نفي الجهل

لم يثبت العلم وعلى الخلق أن يثبتوا ما أنبته الله تعالى لنفسه وينفوا ما نفاه ويمسكوا عما أمسك عنه وقد قال الله تعالى (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) وقال أيضاً (وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في كتاب مبين) وقال وهو الذي يتوفاكم بالليل ويعلم ما جرحتم بالنهار ثم يبعثكم فيه ليفضي أجل مسمى) ثم في قوله تعالى (ألا يعلم من خلق) إيماء إلى أن من المخلوقات ما هو عالم والعلم صفة كمال ويمتنع أن لا يكون الخالق علماً فهو كما قال الطحاوي لم يخف عليه شيء قبل أن يخلقهم وعلم ما هم عابرون قبل أن يخلقهم بل كما قال بعض المحققين من أنه سبحانه وتعالى يعلم ما كان من بدء المخلوقات وما يكون من آواخر الموجودات لقوله تعالى (إن زلزلة الساعة شيء عظيم) وما لم يكن أن لو كان كيف كان يكون كما قال الله تعالى (ولو علم الله فيهم خيراً لاسمهم ولو أسأهم لتولوا وهم معرضون) وكما قال أيضاً (ولو ردوا لعادوا لما نهوا عنه) وإن كان يعلم أنهم لا يردون ولكن أخبر أنهم لوردوا لعادوا إليه وفي ذلك رد على الرافضة والقدرية الذين قالوا إنه لا يعلم الشيء قبل أن يخلقه وبوجوده (والكلام) أي من الصفات الذاتية فانه سبحانه متكلم بكلامه الذي هو صفته الأزلية المعبر عنها بالنظم للمدح بالقرآن المركب من الحروف وذلك أن كل من يأمر وينهي ويخبر بخبر يحسن نفسه معنى ثم يدل عليه بالعبرة أو الكتابة أو الإشارة وهو غير العلم إذ قد يخبر الإنسان عما لا يعلمه بل يعلم خلافه وغير الإرادة لانه قد يأمر بما لا يريد كمن أمر عبده قصداً إلى إظهار عصيانه وعدم امتثاله لأمره ويسمي هذا الكلام نفسياً كما أخبر الله عز وجل عن هذا المرام بقوله (ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول) وفي شعر الأخطل

إن الكلام في الفؤاد وانما * جعل اللسان على الفؤاد دليلاً

وقال عمر رضي الله عنه * إني زورت في نفسي مقالة * والدليل على ثبوت الكلام إجماع الأمة من الأئمة الأعلام وتواتر النقل عن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بأن أوحى إليهم بيان الأحكام إلا أن كلامه ليس من جنس الحروف والاصوات والله تعالى متكلم أمرناه ونخبر بمعنى أن كلامه صفة واحدة وتكثيره إلى الأمر والنهي والخبر باختلاف العلاقات بالعالم وبقدرته وسائر الصفات قلنا واحدة والتكثير والحديث إنما هو في الإضافات ويكفي وجود المأمور في علم الأمر والحاصل أن هذا الكلام اللفظي الحادث المؤلف من الحروف والاصوات القائمة بمحالمها يسمي كلام الله والقرآن على معنى أنه عبارة عن ذلك المعنى القديم كما وقع التصريح به في التلويح * وقال الفونوني في شرح العمدة أهل السنة لا يرون تعاقب وجود الأشياء بقوله تعالى كن بل وجودها متعاقب بإيجاده وتكوينه وهو صفته الأزلية وهذا الكلام عبارة عن سرعة حصول المقصود بإيجاده وكما قدرته على ذلك وعند الأشعري ومن تابعه وجود الأشياء متعاقب بكلامه الأزلي وهذه الكلمة دالة عليه كذا في شرح التأويلات وفي تفسير التيسير قوله تعالى (إذا قضى أمراً فأنما يقول له

كن فيكون) انه تعالى لم يرد أنه خاطبه بكلمة كن فيكون بهذا الخطاب لانه لو جعل خطاباً حقيقة فأما أن يكون خطاباً للمعذوم وبه يوجد أو خطاباً للموجود بعد ما وجد لا جاز أن يكون خطاباً للمعذوم لانه لا شيء فكيف يخاطب ولا جاز أن يكون خطاباً للموجود لانه قد كان فكيف يقال له كن وهو كائن وإنما هو بيان أنه اذا شاء ما كونه كان قبل فاذا حصل الوجود بالابحاد ففائدة هذا الامر قلت إظهار العظمة والقدرة كما إنه تعالى بيث من في القبور بيث ولكن بواسطة التنخ في الصور لاطهار العظمة أو يقال دلت الدلائل العقلية على ان الوجود بالابحاد ووردت النصوص القاطعة القلية على انه بهذا الامر فوجب القول بموجبه من غير اشتغال بطلب فائدة كما ان في الآيات المتشابهات وجب الايمان بها من غير اشتغال بتأويلها ٥٥ وأشار نغز الاسلام البزدوي في أصوله ان المراد بقوله تعالى كن حقيقة التكلم بهذه الكلمة مجازاً عن الابداع والتكوين موافقاً لمذهب الاشعري مغلطاً لعامة أهل السنة لان النسخ بالآية في إثبات المطلوب على هذا القول أظهر لانه أول على ان المراد حقيقة التكلم لان الامر فيها مكرر بخلاف سائر الآيات فقال وهذا عندنا وأراد به نفسه وأجيب بأن مذهبه غير مذهب الاشعري فان عنده وجود الاشياء بخطاب كن لا غير كما عند أهل السنة بالابحاد لا غير وعند البزدوي وجود الاشياء بالابحاد والخطاب فكان مذهباً ثالثاً والله أعلم بالصواب والمعنى إذا كلم أحداً من خلقه قائماً يكلمه بكلامه التقديم الذي قد كتب بالحروف والكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ بأمره لا بكلام حادث قائماً الحادث دلالة كلامه وهي الحروف والكلمات لاحقيقة كلامه القائم بالذات فان كلام الحق لا يشبه كلام الخلق كسائر الصفات وقد قال الله تعالى (وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحياً) أى بأن يوحى اليه في الرؤيا كالأنبياء عليهم السلام أو بالالهام كالاولياء رحمهم الله ومنه الخبر إن الله لينطق على لسان عمر رضي الله عنه أو من وراء حجاب بان يسمع كلامه ولا يراه كما وقع لموسى عليه السلام أو يرسل رسولا أى ملكاً كجبرائيل عليه السلام فيوحى أي الرسول الى المرسل اليه بمعنى أنه يكلمه ويبايعه بذاته أى بأمر ربه ما يشاء أي الله من إيلامه فكلامه قائم بذاته خلافاً للمعتزلة حيث ذهبوا إلى أنه متكلم بكلام هو قائم بنفسه وليس صفة له حيث قالوا كلامه حروف وأصوات يخلفها في غيره كاللوح وجبرائيل عليه السلام والرسول عليه السلام ومبتدعة الخائبة قالوا كلامه حروف وأصوات تقوم بذاته وهو قديم وبالغ بعضهم جهلاً حتى قال الجدل والقرطاس قديمان فضلاً عن الصحف وهذا قول باطل بالضرورة ومكارة للحس الاحساس يتقدم الباء على السين في بسم الله ونحوه (والسمع والبصر) أي انهما من الصفات الذاتية فانه تعالى سمع بالاصوات والحروف والكلمات بدمعه التقديم الذي هو نمت له في الأزل وبصير بالأشكال والألوان بإبصاره التقديم الذي هو له صفة في الأزل فلا يحدث له سمع يحدث مسموع ولا بصير يحدث مبصر فهو السميع البصير يسمع ويرى لا يذب عن سمعه مسموع وان خفي غاية السر ولا ينبغي عن رؤيته مرئي وان دق في النظر بل يري ديب التلمة السوداء في الليلة

الظلماء على الصخرة الصماء فالسمع صفة تتعلق بالمسموعات والبصر صفة تتعلق بالمبصرات فيدرك ادراكاً تاماً لأعلى سبيل التخيل والتوهم ولا على طريق تأثير حاسة ووصول هواء ولا يانزم من قدمهما قدم المسموعات والمبصرات كما لا يانزم من قدم العلم والقدرة قدم المعلومات والمقدورات لانها صفات قديمة يحدث لها تعلقات بالحوادث عند وجودها تعلقاً ظاهرياً كما كان لها تعلق بها في عالم شهودها تعلقاً غيبياً فهو أخص من صفة العلم وأما قول السيوطي في النقاية من أنهما صفتان يزيد الانكشاف بهما على الانكشاف بالعلم قائماً يصح بالنسبة اليها حيث يزيد العلم بهما لدينا وأما بالنسبة اليه سبحانه وتعالى فصفاة كلها كاملات كما أنه كامل في الذات فلا تقبل الزيادات (والارادة) أي من الصفات الذاتية وهي كالمشيئة صفة تخص أحد طرفي الشيء من الفعل والترك بالوقوع في أحد الأوقات مع استواء نسبة القدرة الى جميع الممكنات وفيها ذكر تنبيه للرد على من زعم أن المشيئة قديمة والارادة حادثة قائمة بذات الله سبحانه وتعالى وعلى من زعم أن معنى ارادة الله فعله أنه ليس بمكره ولا ساء ولا مغلوب ومعنى ارادته فعل غيره أنه أمر به فانه تعالى مرید بارادته القديمة ما كان وما يكون فلا يكون في الدنيا ولا في الآخرة صغير أو كبير قليل أو كثير خير أو شر نفع أو ضرر حلو أو مر إيمان أو كفر عرفان أو نكر فوز أو خسران زيادة أو نقصان طاعة أو عصيان إلا بآرادته ووفقى حكمته وطبق تقديره وقضائه في خلقته فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن فهو الفعل لما يريد كما يريد لآراد لما أراد ولا معقب لما حكم في العباد ولا مهرب عن معصيته إلا بآرادته ومعونته ولا مكسب لعبده في طاعته إلا بتوفيقه ومشيبته فلا حول ولا قوة إلا بالله ولا منجا ولا مانجا منه إلا اليه ولواجتمع الحلق على أن يجر كوا في العالم ذرة أو يسكنوها مرة بدون إرادته لما قدروا على ذلك بل ولا أرادوا خلاف ما هناك كما قال الله تعالى (وما تشاؤون إلا أن يشاء الله) فهو سبحانه لم يزل موصوفاً بآرادته ومريداً في الازل وجود الأشياء في أوقاتها التي قدرها فوجدت فيها كما علمها وأرادها وقدرها من غير تقدم ولا تأخر وتبدل وتغير وهذا لا ينافي أن يكون للعبد مشيئة لقوله (اعملوا ما شئتم) ثم من الدليل على صفة الارادة والمشيئة قوله تعالى (يفعل الله ما يشاء) وفي آية أخرى (ان الله يحكم ما يريد) وهي المشيئة واحدة عندنا في حق الله تعالى أما في جانب العباد فيفترقان فلو قال رجل لآمراته أردت طلاقك لاتطلق ولو قال لها شئت طلاقك يقع لان الارادة مشتقة من الرود وهو الطلب والمشيئة عبارة عن الایجاد فكأنه قال أوجدت طلاقك وبه يقع الطلاق كذا ذكروه وقال القنوني فيه نظر إذ لو كان كذلك لما احتيج الى التوبة والحاصل أن المشيئة عبارة عن الارادة التامة التي لا تخاف عنها الفعل والارادة تطلق على التامة وعلى غير التامة فالأولى هي المرادة في جانب الله تعالى والثانية في جانب العباد انتهى وفيه نظر فانه على هذا كان ينبغي أن يذكر المشيئة في الصفات لا الارادة فان قيل ان الله تعالى طلب الايمان من فرعون وأبى جهل وأمثالهما بالامر ولم يوجد منهم الايمان فلو كانت الارادة والمشيئة واحدة كما زعمتم لوجد ذلك منهم لان المشيئة هي الایجاد قلنا الطلب من الله تعالى على

نوعين طلب من المكلف على وجه الاختيار وهو المسمى بالأمر ولا يلزم منه الوجود لتعلقه باختيار المكلف وطلب لا تعلق له باختيار المكلف وهو المسمى بالمشيئة والارادة والوجود من لوازمهما إذ لو لم يكن يلزم المعجز وهو سبحانه وتعالى منزعه عن بخلاف العباد... ثم الحكمة سواء كانت بمعنى العلم أو إحكام العمل فصفة أزلية عندنا بخلاف الاشعري حيث قال ان أريد بها العلم فهي أزلية وان أريد بها الفصل فلا اذ التكوين حادث عنده... قال القنوي القدر هو العلم المفقود ثم اختلفت عبارات أصحابنا رحمهم الله في هذه المسئلة قال بعضهم نقول إن جميع الموجودات والافعال مراد الله تعالى ولا نقول على التفصيل إن القبايح والشرو والمعاصي من الله كما نقول على الاجمال إنه خالق لجميع الموجودات ولا نقول على التفصيل انه خالق الحيف والقاذورات وقال بعضهم نقول على التفصيل ولكن مقروناً بقرينة تليق به فنقول انه أراد الكفر من الكافر كسباً له شرّاً قبيحاً منهاً عنه كما أراد الايمان من المؤمن كسباً له خيراً حسناً مأموراً فهو اختياراً لما تريد وبه قال الاشعري هذا والمحققون من أهل السنة يقولون الارادة في كتاب الله تعالى نوعان الاولى إرادة قدرية كونية خلقية وهي المشيئة الشاملة لجميع الحوادث لقوله تعالى « فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء) والثانية إرادة دينية أمرية شرعية وهي المتضمنة للمعجزة والرضى كقوله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) وأمثال ذلك والأمر يستلزم الارادة الثانية دون الاولى فالامام الاعظم رحمه الله ذكر هذه السبعة من الصفات الذاتية ومنها الاحدية في الذات والواحدية في الصفات والسمدية المستغنية عن الممكنات والعظمة والكبرياء على ماورد في الاسماء والصفات قال البيضاوي العظيم تقيض الحقير والكبير تقيض الصغير أقول والى تقيض الدنى فهذه ألفاظ متقاربة للمعنى في الأسماء الحسنى والقول بأنها ألفاظ مترادفة صدر عن أحوال متكافئة فقد قال حجة الاسلام يبغي أن نعتقد تفاوتاً بين معنى اللفظين فإنه يصعب علينا وجه الفرق بين معنيهما في حق الله تعالى ولكننا مع ذلك لا نشك في أصل الافتراق ولذلك قال الله تعالى الكبرياء ردائي والعظمة إزاري ففرق بينهما فرقا يدل على التفاوت فان كلا من الرداء والازار زينة للانسان ولكن الرداء أشرف من الازار ولذا جعل مفتاح الصلاة لفظ الله أكبر فهذه السبعة هي الصفات الذاتية الثبوتية واختلفت في البقاء انه من الصفات الثبوتية أو من التعوت السلبية فبني على الاول بعضهم وجمعها في بيت فقال

حياة وعلم قدرة وإرادة • كلام وإبصار وسمع مع البقا

والاظهر أنهم من التعوت السلبية فان المراد به نفي العدم السابق والقناء اللاحق بناء على أن ثابت قدمه استحالة عدمه وما يجوز عدمه متمتع قدمه وأما ماوقع في متن القائد لمولانا عمر النسي من قوله الحى القادر العظيم السميع البصير الشافي المرید قدبوهم أن المشيئة والارادة متبايران وليس كذلك لما سبق الكلام على هذا

المقام فان قيل كيف صح إطلاق الموجودات والنواجب والقديم ونحو ذلك مما لم يرد به الشرع قلنا بالاجماع وهو من الأدلة الشرعية (وأما الفعلية) أي الصفات الفعلية وهي التي يتوقف ظهورها على وجود الخلق إعلم ان الحدين صفات الذات وصفات الفعل مختلف فيه . فمذهب المعتزلة ما جرى فيه النفي والاثبات فهو من صفات الفعل كما يقال خلق فلان ولدأ ولم يخلق فلان ورزق لزيد مالا ولم يرزق لعمر و مالا يجري فيه النفي فهو من صفات الذات كالعلم والقدرة فلا يقال لم يعلم كذا ولم يقدر على كذا فالارادة والكلام مما يجري فيه النفي والاثبات قال الله تعالى (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (وكلام الله موسى تكليما) (ولا يكلمهم الله يوم القيامة) فكانا من صفات الفعل وكانا حادثين . . وأما عند الاشعرية فالفرق بينهما أن ما يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الذات فانك لو نفيت الحياة يلزم الموت ولو نفيت القدرة يلزم العجز وكذا العلم مع الجهل وما لا يلزم من نفيه نقيضه فهو من صفات الفعل فلو نفيت الاحياء أو الامانة أو الخلق أو الرزق لم يلزم منه نقيضه فعلى هذا الحد لو نفيت الارادة لزم منه الجبر والاضطرار ولو نفيت عنه الكلام لزم الحرس والسكوت فثبت أنهم من صفات الذات . . وعندنا أن كل ما وصف به ولا يجوز أن يوصف بضده فهو من صفات الذات كالقدرة والعلم والعزة والمظنة وكل ما يجوز أن يوصف به وبضده فهو من صفات الفعل كالرأفة والرحمة والسخط والغضب ثم شبهة الاشعرية والمعتزلة في ذلك أن التكوين لو كان أزليا لتعلق وجود المكون به في الازل ولو تعلق وجوده في الازل لوجب وجود المكون في الازل لأن القول بالتكوين ولا يمكن كالتقول بالضرب ولا مضروب وانه محال فلا بد أن يكون التكوين حادثا . . والجواب ان التكوين ان حدث بالتكوين فهو تكوين يحتاج الى تكوين فيؤدي الى التسلسل وهو باطل أو ينتهي الى تكوين قديم وهو الذي ندعيه ولا يتكوين أحد ففيه تعطيل الصانع والحاصل أنا نقول التكوين قديم والمتعلق به هو المكون وهو حادث كما ان العلم قديم وبعض المعلومات حادث على ان التكوين في الازل لم يكن ليكون العالم به في الازل بل ليكون وقت وجوده فتكوينه باق أبدا فيتعلق وجود كل موجود بتكوينه الازلي بخلاف الضرب لأنه عرض فلا يتصور بقاؤه الى وقت وجود المضروب ثم نقول لهم هل تعلق وجود العالم بذاته أو بصفة من صفاته أم لا فان قالوا لا عطلوه وان قالوا نعم فنتعلق به أزليا أم حادث فان قالوا حادث فهو من العالم وكان تعلق حدوث العالم ببعض منه لا به تعالى وفيه تعطيله وان قالوا أزليا قلنا هل اقتضي ذلك أزلية العالم أم لا فان قالوا نعم كفروا وإن قالوا لا بطلت شبهتهم على أن تعلق وجود العالم بمخاطب كن عند الاشعري فكان تكويننا وهو أزلي فيكون مناقضا (فالتخليق والتزيق) وهو خلق الاشياء ورزق الاشياء (والانشاء) أي الابداء (والابداع) أي اختراع الاشياء (والصنع) أي إظهاره باظهار المصنوعات في حال الابتداء (وغير ذلك من صفات الفعل ، كالاحياء والافناء والاثبات والافناء وتصوير الاشياء والكل داخل تحت صفة التكوين فالصفات الازلية عندنا ثمانية لا كما زعم الاشعري من أن الصفات

الفعلية إضافات ولا كما تفرد به بعض علماء ما وراء النهر بكون كل من الصفات الفعلية صفة حقيقية أزلية
 فإن فيه تكثير القدماء جداً وإن لم تكن متفارقة فالاولى ان يقال إن مرجع الكل الى التكوين فانه ان تعلق
 بالحياة يسمى حياة وبلوت إمانة وبالصورة تصويراً الى غير ذلك فالكل تكوين وإنما الخصوص بخصوصيات
 المتعلقة • ثم المتبادر أن معنى التخليق والانشاء والفعل والصنع واحد وهو إحداث الشيء بعد أن لم يكن سواء
 كان على نهج مثال سابق أو لا • والصحيح أن لها معان متقاربة فإن الإبداع إحداث الشيء بعد أن لم يكن
 لأعلى مثال سبق بخلاف التخليق فانه أعم منه أو مقابله في التحقيق والانشاء يختص بأول الاشياء والفعل
 كناية عن كل عمل متعمد يكون في الخير والشر والصنع عمل فيه إحكام وحسن نظام كما أشار اليه قوله
 سبحانه وتعالى (صنع الله الذي أتقن كل شيء) وأما التزييق فهو إحداث رزق الشيء وجعله قوتاً له • ثم اعلم أنه
 لا موجود في عالم الملك والاشباح ولا في عالم الملكوت والارواح الا وهو حادث أحدثه الله تعالى بتخليقه
 وفعله وإنشائه وصنعه وأنه تعالى خلق الانس والجن وخلق أرزاقهم كما قال الله تعالى الله (الذي خلقكم
 ثم رزقكم) لما أحب أن يظهر قدرته ورحمته ونعمته وحكمته ويبين للخلق معرفته كما قال الله تعالى (وما خلقت
 الجن والانس الا ليعبدون) أي ليعرفون ولعل تخصيصهما بالذكر لأنهم باعتبار جنسهم يعرفون الله تعالى
 بصفى الجلال والجمال وفي الحديث القدسي والكلام الانسي كنت كنزاً مخفياً فأحييت أن أعرف خلقت
 الخلق لأعرف يعني وليرتب على المعرفة ما أراد لهم من المثوبة والقربة لآلأنه مفترق ومحتاج اليهم في مقام
 اليقين فإن الله غني عن العالمين • والتحقيق ان التكوين صفة أزلية لله تعالى لا طباق العقل والنقل على أنه خالق
 العالم ومكون له وامتناع اطلاق اسم المشتق على الشيء من غير أن يكون مأخذ الاشتقاق وصفاً له قائماً به
 فالتكوين ثابت له أزلاً وأبداً والمكون حادث بمحدث التماق كما في العلم والقدرة وغيرها من الصفات القديمة
 التي لا يازم من قدمها قدم تعلقها لتكون تعلقها حادثاً ثم الامام الاعظم رحمه الله أي ببعض الصفات الذاتية
 والفعلية دون غيرها من التعوت العلية لأن معرفة هذه الصفات الشهيرة الجلية تكفي المؤمن في معرفة وجود الله
 وصفاته البهية هذا وقد قال نضر الاسلام على البردوى رحمه الله في أصول الفقه وأما الايمان والاسلام فان تفسيرهما
 التصديق والافرار بالله سبحانه وتعالى كما هو بصفاته وأسمائه وقبول أحكامه وشرائعه وهو نوعان ظاهر
 بنشئه بين المسلمين وثبوت حكم إسلامه تبعاً لغيره من خير الابوين وثابت بالبيان وان يصف الله تعالى كما
 هو الا أن هذا كمال يتندر شرطه لأن معرفة الخلق بأوصاف الحق متفاوتة في مقام التفسير وحال التعبير
 وإنما شرط الكمال بما لا حرج فيه ولا محال وهو ان يثبت التصديق والافرار بما قلنا اجمالاً وان يحجز عن
 بيانه وتفسيره إكمالاً ولهذا قلنا إن الواجب أن يستوصف المؤمن فيقال أهو كذا أي الله سبحانه وتعالى
 بوصف بكذا ونعت كذا من الصفات الثبوتية والسلبية والتعوت الذاتية والفعلية فاذا قال نعم فقد ظهر كمال
 إسلامه وتبين غاية مرامه وأما من استوصف فجهل فليس بمؤمن ولذا قال محمد رحمه الله في الجامع الكبير

في صفة بين أبوين مسلمين اذا لم تصف الاسلام حتي أدركت فلم تصف أنما تبين من زوجها (لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته) أي موصوفاً بشئ الكمال ومعروفاً بأوصاف الجلال والجمال (لم يتحدث له اسم ولا صفة) يعني ان صفات الله وأسمائه كلها أزلية لا بداية لها وأبدية لانهاية لها لم يتجدد له تعالى صفة من صفاته ولا اسم من أسمائه لانه سبحانه واجب الوجود لذاته الكامل في ذاته وصفاته فلو حدث له صفة أو زال عنه نعمت لكان قبل حدوث تلك الصفة وبعد زوال ذلك التعت ناقصاً عن مقام الكمال وهو في حقه سبحانه من المحال فصفاته تعالى كلها أزلية أبدية • وههنا سؤال مشهور وهو أنه قد ورد الاخبار في كلامه سبحانه بلفظ الماضي كثيراً نحو قوله تعالى (إنا أرسلنا نوحاً) • وقال موسى (وعصى فرعون) والاخبار بلفظ الماضي عما لم يوجد بمدكذب والكذب عليه محال وله جواب مسطور وهو ان إخباره تعالى لا يتصف أزلاً بل بالماضي والحال والاستقبال لعدم الزمان وانما يتصف بذلك فيما لا يزال بحسب التعلقات فيقال قام بذات الله تعالى إخبار عن ارسال نوح مطلقاً وذلك الاخبار موجود أزلاً باق أبداً فقبل ارسال كانت العبارة الدالة عليه إنا نرسل وبعد ارسال إنا أرسلنا فالتغيير في لفظ الخبر لافي الاخبار القائم بالذات وهذا كما تقول في علمه تعالى انه قائم بذاته سبحانه وتعالى أزلاً العلم بان نوحاً مرسل وهذا العلم باق أبداً فقبل وجوده علم أنه سيوجد وبعد وجوده علم بذلك العلم انه وجد وأرسل والتغيير في المعلوم لافي العلم (لم يزل علماً بعلمه) أي بعلمه الذي هو صفته الازلية لا يعلم لاحق بلزم منه جهل سابق وهذا معنى قوله (والعلم صفة في الازل) يعني وما ثبت قدمه استحالة عدمه فعمله أزلي أبدي منزّه عن قبول الزيادة والنقصان بخلاف علوم أرباب المرفان (قادر أبقدرته) أي بقدرته التي هي صفته الازلية لا بقدرته حادثة في الامور الكونية (والقدرة صفة في الازل) وكذا نعمته في المستقبل (تنكلموا بكلامه) أي الذاتي القدسي (والكلام) أي النفسي (صفة في الازل) وخالقاً بتخليقه والتخليق صفة في الازل وقاعلاً بفعله والفعل (أي وفعله كما في نسخة) (صفة في الازل) يعني اذا خلق شيئاً ابتداءً وفعله فعلاً انتهاءً قائماً بتخليقه وفعله بفعله الذي هو صفته الازلية لا بفعل حادث ووصف حادث عند خلقه وفعله إذ لا يحدث له علم ولا قدرة ولا خلق ولا فعل بمحدث المعلوم والمقدور والمخلوق والمفعول وهذا معنى قوله (والفاعل هو الله تعالى) أي لا شريك له في فعله وصنعه وحكمه وأمره (والفعل) أي وفعله كما في نسخة (صفة في الازل والمفعول مخلوق) أي حادث عند تعلق فعله سبحانه به (وفعل الله تعالى غير مخلوق) أي ليس بمحدث بل هو قديم كفعله إذ لا يلزم من كون المفعول مخلوقاً كون الفعل مخلوقاً وفي كلام الامام الاعظم إمامنا الي أنه لو كان فعل الله مخلوقاً لزم تعدد الخالق وقد ثبت ان الله سبحانه خالق كل شيء فله سبحانه التوحيد الذاتي والصفاتي والفعل والاعتراف ابن الهمام حيث ذهب عن

هذا الكلام فقال وليس في كلام أبي حنيفة تصريح بأن صفة التكوين قديمة زائدة على الصفات المتقدمة سوى ما أخذ المتأخرون من قوله كان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق ورازقاً قبل أن يرزق وهذا الاشاعرة يقولون ليست صفة التكوين سوى صفة القدرة باعتبار تعلقها بتملق خاص فالخلق هو القدرة باعتبار تعلقها بالخلق وكذا التزويق ويقولون صفات الافعال حادثة لأنها عبارة عن تملقات القدرة والتملقات حادثة قال ابن الهمام رحمه الله تعالى وما ذكره مشايخ الحنفية في معنى التكوين من أنها صفات تدل على تأثير لابن قول الاشاعرة ولا يوجب كون صفة التكوين على فصولها صفات أخرى لا ترجع الى القدرة المتعلقة والارادة المتعلقة بل في كلام أبي حنيفة رحمه الله ما يفيد أن ذلك على ما فهم الاشاعرة من هذه الصفات على ما نقله الطحاوي عنه حيث قال وكما كان الله تعالى بصفاته أزلياً كذلك لا يزال عليها أدياً ليس منذ خلق الخالق استفاد اسم الخالق ولا باحدائه البرية استفاد اسم الباري بل له معنى الربوبية ولا مريبوب ومعنى الخالقية ولا مخلوق كما انه محي الموتى استحق هذا الاسم قبل إحيائهم كذلك استحق اسم الخالق قبل إنشائهم ذلك بأنه على كل شيء قدير انتهى .. فقله ذلك بأنه على كل شيء قدير تحليل وبيان لاستحقاق اسم الخالق قبل الخلق فأفاد أن معنى الخالق قبل الخلق واستحقاق اسم الخالق بسبب قيام قدرته تعالى على الخلق فاسم الخالق أزلي ولا مخلوق في الأزل لمن له قدرة الخلق في الأزل وهذا ما قوله الاشاعرة انتهى وفيه أن المفهوم لا يعارض المنطوق المعلوم (وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة) هو تأكيد وتأييد أي غير محدثة باحدائه ولا مخلوقة بخلق غيره (فن قال انها مخلوقة أو محدثة أو وقف فيها) أي بأن لا يحكم بأنها قديمة أو حادثة ويؤخر طلب معرفتها ولا يقول آمنت بالله وصفاته على وفق مراده (أو شك فيها) أي تردد في هذه المسئلة ونحوها سواء يستوى طرفاه أو يرجح أحدهما (فهو كافر بالله تعالى) أي ببعض صفاته وهو مكلف بأن يكون عارفاً بذاته وجميع صفاته إلا أن الجهل والشك الموجبين للكفر مخصوصان بصفات الله المذكورة من النعوت المسطورة المشهورة أعنى الحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والارادة والتخليق والتزويق (والقرآن) أي النعوت بالفرقان المنزل على عين الأعيان وزين الانسان إلا أن المراد به ههنا كلامه النفسي ونعته الانسي وهذا الاطلاق لأن معناه يفهم بواسطة مناه فاللعنى أن كلامه سبحانه الذي نعته العظيم شأنه في المصاحف مكتوب) أي بأيدينا بواسطة نقوش الحروف وأشكال الكلمات (وفي القلوب محفوظ) أي نستحضره عند تصور المعانيات بأفانذه المتخيلات (وعلى الألسن مقروء) أي بحروفه للمفوضة المسموعة كجهر ظاهر في المشاهدات وهذا من قولهم المقروء قديم والقراءة حادثة فان قيل لو كان كلام الله تعالى حقيقة في المعنى القديم مجازاً في النظم المؤلف اصح فيه عنه بأن يقال ليس النظم الأول المعجز المفصل الى السور والآيات كلام الله والاجماع على خلافه .. قلت التحقيق أن كلام الله تعالى اسم مشترك بين الكلام النفسي القديم

ومعنى الاضافة كونه صفة له تعالى وبين اللفظي الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الاضافة أنه مخلوق الله تعالى ليس من تأليفات المخلوقين فلا يصح النفي أصلاً ولا يكون الإعجاز والتعجيز إلا في كلام الله تعالى ويتفرع عليه قولنا يحرم للمحدث مس القرآن وأمثاله (وعلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم منزل) بالتخفيف والتشديد وهو الأولى لتزوله مدرجاً ومكرراً والمعنى أنه نزل عليه بواسطة الحروف المفردات والمركبات في الحالات المختلفة وهذا معنى قوله سبحانه (ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث إلا استمعوه وهم يلعبون) أي محدث في الانزال وإلا فكلامه النفس منزله عن الانتقال (ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابنا وقرآننا له مخلوق) وهذا كالتأكيد لقوله لفظنا ولا يبعد أن يراد بالقراءة تصور مبادئه وتقرر معانيه من غير التللف بما فيه ولعله لهذا المعنى لم يقل وحفظنا له مخلوق وذلك لأنها كلها من أفعالنا وفعل المخلوق مخلوق (والقرآن) أي كلامه النفسي ونفسته القدسي غير مخلوق أي ولا حال في المصاحف ولا غيرها وذلك أن كل من يأمر وينهى ويحذر عن ماضى يجد في نفسه معنى يدل عليه بالعبارة أو يشير اليه بالكتابة أو الإشارة . ثم اعلم أن مذهب الأشعرى أنه يجوز أن يسمع الكلام النفسي أي بطريق خرق العادة كما نبه عليه الباقلاني ومنعه الأستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني وهو اختيار الشيخ أبي منصور المازيدي ففني قوله تعالى حتى (يسمع كلام الله) يسمع ما يدل عليه فوسى عليه الصلاة والسلام سمع صوتاً دالاً على كلامه سبحانه لكن لما كان بلا واسطة الكتابة والمثل بل على طريق خرق العادة خضع باسم التكليم كما يدل عليه قوله تعالى (نودي من شاطئ الوادي الأيمن في البقعة المباركة من الشجرة) وسأني زيادة تحقيق لهذا المرام في كلام الامام وقد قال الامام الاعظم في كتابه الوصية نقر بأن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وتنزيله وصفته لاهو ولا غيره بل هو صفته على التحقيق مكتوب في المصاحف مقروء بالألسن محفوظ في الصدور غير حال فيها والحروف والحركات والكاغد والكتابة كلها مخلوقة لأنها أفعال العباد وكلام الله سبحانه وتعالى غير مخلوق لأن الكتابة والحروف والكلمات والآيات كلها آلة القرآن لحاجة العباد اليها وكلام الله تعالى قائم بذاته ومعناه مفهوم بهذه الاشياء فمن قال بأن كلام الله تعالى مخلوق فهو كافر بالله العظيم والله تعالى معبود ولا يزال عما كان وكلامه مقروء ومكتوب ومحفوظ من غير مزيلة عنه انتهى . وقال نضر الاسلام قد صح عن أبي يوسف أنه قال نظرت أبا حنيفة في مسألة خالق القرآن فاتفق رأيي ورأيه على أن من قال بخالق القرآن فهو كافر وصح هذا القول أيضاً عن محمد رحمه الله وقد ذكر المشايخ رحمهم الله أنه يقال القرآن كلام الله غير مخلوق ولا يقال القرآن غير مخلوق لثلاث يسبق الى الفهم ان المؤلف من الاصوات والحروف قديم كما ذهب اليه بعض جهلة الحنابلة وأما ما في شرح العقائد من أنه عليه الصلاة والسلام قال القرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ومن قال انه مخلوق فهو كافر بالله العظيم فهو لا أصل له كما بينت في تخریج أحاديثه

ثم تحقيق الخلاف بيننا وبين المعتزلة يرجع الى إثبات الكلام النفسي ونفيه والا فنحن لا نقول بقدم الالفاظ والحروف وهم لا يقولون بمحدث الكلام النفسي ودليلاً ما مر أنه ثبت بالاجماع وتواتر النقل عن الانبياء عليهم السلام أنه متكلم ولا معني له سوى أنه منصف بالكلام ويمتنع قيام اللفظ الحادث بذاته الكريم قديمين النفسي القديم وأما استدلالهم بأن القرآن منصف بما هو من صفات الخلق وسماه الحوادث من التأليف والتنظيم والزول والتزيل وكونه عربياً مسموعاً فصيحاً معجزاً الى غير ذلك قائماً يقوم حجة على الحاشية لا علينا لأننا قائلون بمحدث التنظيم أيضاً وأما الكلام في معني القديم والمعتزلة لما لم يمكنهم انكار كونه متكلماً ذهبوا الى أنه متكلم بمعنى موجد الاصوات والحروف في محالها واشكال الكتابة في اللوح المحفوظ وان لم يقرأ على اختلاف بينهم وأنت خير بان المتحرك من قامت به الحركة لا من أوجدها واما اذا كان في الآية قراءتان فان كان لكل قراءة معني غير الاخرى فالله تعالى تكلم بهما جميعاً وصارت القراءتان بمنزلة الآيتين وان كانت القراءتان معناه واحد فالله تعالى تكلم بأحدهما ورخص بان يقرأ بهما جميعاً كما ذكره الفقيه أبو الليث .. فاعلم أن الصحابة والتابعين وغيرهم من المجتهدين رضوان الله تعالى عليهم أجمعين قد أجمعوا على ان كل صفة من صفات الله تعالى لاهو ولا غيره كذا ذكره الشارح والمعني أنها لاهو بحسب المفهوم الذهني ولا غيره بحسب الوجود الخارجي فان مفهوم الصفات غير مفهوم الذات الا انها لا تفارها باعتبار ظهورها في الكائنات .. والحاصل ان كلامه من صفاته وهو قديم بذاته وصفاته والقدسية مستلزمة للبقائية لأن ما ثبت قدمه يستحيل عدمه كما هي مستفادة من قوله تعالى (هو الاول والآخر) أي بلا ابتداء ولا انتهاء وأما القديم فليس من الاسماء الحسني وان أطلقه عليه علماء الكلام مع أنه أنكره كثير من السلف الكرام وكذا بعض من الخلف الفقهاء ومنهم ابن حزم ذهبوا الى الجرم بأن القديم في لغة العرب التي نزل به القرآن هو المتقدم على غيره فيقال هذا قديم للعتيق وهذا حديث للجديد لا القدم الذي لا يسبقه العدم في النزول قوله تعالى (عاد كالمرجون القديم) قيل وهو الذي يبقى الى حين وجود المرجون الثاني فاذا وجد الجديد قيل للاول قديم وقوله تعالى (واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفاك قديم) أي متقدم في الزمان ثم لا ريب فيه أنه اذا كان مستعملاً بمعنى المتقدم فن قدّم على الحوادث كلها فهو أحق بالتقدم من غيره لكن اسماء الله تعالى هي الاسماء الحسني التي تدل على خصوص ما يمدح به والتقدم في اللغة مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها فلا يكون من الاسماء الحسني وجاء الشرع بأسمه الاول وهو أحسن من القديم لانه يشعر بان ما بعده آيل اليه متابع له بخلاف القديم الا أنه لما كان الله سبحانه وتعالى هو الفرد الاكل في معنى القديم المتناول للاول فاطلقه المتكلمون عليه قائلين .. ثم القيزم يدل على معنى الازلية والابدية مالا يدل عليه لفظ القديم ويدل أيضاً على كونه موجوداً بنفسه وهو معنى كونه واجب الوجود ولهذا المبني المشتمل على حقائق المعني قيل الحي القيوم هو الاسم الاعظم ويؤيده ما صح

عنه صلى الله عليه وسلم ان قوله تعالى (الله لا اله الا هو الحي القيوم) اعظم آية في القرآن ويقول به ان هذين الاسمين مدار الأسماء الحسنی كلها واليهما يرجع جميع معانيها فان الحياة مستلزمة لجميع صفات الكمال فلا يخاف عنها صفة منها إلا لغداف الحياة فاذا كانت حياته أكمل حياة وأتمها استلزم إنباتها إنبات كل كمال يضاهيه كمال الحياة وأما القيوم فهو متعذر كمال غناه وكمال قدرته واقفاره غيره إليه في ذاته وصفاته إيجاباً وإمداداً فانه القائم بنفسه فلا يحتاج إلى غيره بوجه من الوجوه المقيم لغيره فلا قيام لغيره إلا باقامته فانتظم هذان الاسمان صفات الكمال على الوجه الأتم فلا يبعد أن يكونا الاسم الأعظم والله سبحانه أعلم (وما ذكره الله تعالى في القرآن) أي المنزل والفرقان المكمل (عن موسي وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام) أي إخباراً منهم أو حكاية عنهم «وعن فرعون وإبليس» أي ونحوهما من الأعداء الأغنياء وفي تخصيص موسي عليه الصلاة والسلام إيماء إلى أنه صاحب التكليم والكلام وفي تقديم فرعون إشمار بأنه في مقام التليس أقوى من إبليس وفيه رد على ابن العربي ومن تبعه كالجلال الدواني وقد ألفت رسالة مستقلة في تحقيق هذه المسئلة وبينت ما وقع لهم من الوهم في المواضع المشككة وأثبت بوضوح الأدلة المستجمعة من الكتاب والسنة ونصوص الأئمة «فان ذلك» أي ما ذكر من النوعين «كله» على ما في نسخة أي جميعه «كلام الله تعالى» أي القديم «إخباراً عنهم» أي وفق ما قد كتب من الكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ قبل خلق السماء والأرض والروح لا بكلام حادث حصل بعد علم حادث عند سماعه من موسي وعيسى وغيرهما من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ومن فرعون وإبليس وهامان وقارون وسائر الأعداء فاذا لافرق بين إخبار الله تعالى عن أخبارهم وأحوالهم وأسراهم كسورة تبت وآية القتال ونحوها وبين إظهار الله تعالى من صفات ذاته وأفعاله وخلق مصنوعاته كآية الكرسي وسورة الاخلاص وأمثالها وبين الآيات الآفاقية والأنفسية في كون كل منها كلامه وصفته الأقدسية الأنفسية ومجمل الكلام قوله على ما في نسخة «وكلام الله تعالى» أي ما ينسب إليه سبحانه «غير مخلوق» أي ولا حادث «وكلام موسي» أي ولو كان مع ربه «وغيره» أي وكذا كلام غيره «من المخلوقين» أي كسائر الأنبياء والمرسلين والملائكة المقربين «مخلوق» أي حادث بمذكونهم ومخلوقين «والقرآن كلام الله تعالى» أي بالحقيقة كقَالَ الطحاوي رحمه الله لا بلجاز كقَالَ غيره لأن ما كان مجزأً يصح نفيه وهنا لا يصح وأجيب بأن الشرع إذا ورد باطلا فله نفيها يجب اعتقاده لا يصح نفيه فهو قدّم كذاته «لا كلامهم» فانه حادث مثلهم إذ التعت تابع لمعنوته وإنما يقال المنظوم العبراني الذي هو التوراة والمنظوم العربي الذي هو القرآن كلامه سبحانه لأن كلاًهما وآياتهما أدلة كلامه وعلامات مرامه ولأن مبدأ نظمهما من الله تعالى ألا ترى أنك إذا قرأت حديثاً من الأحاديث قلت هذا الذي قرأته وذكرته ليس قول بل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن مبدأ نظم ذلك القول من الرسول عليه الصلاة والسلام ومنه

قوله تعالى (أفطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله) وقوله عز وجل (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه) واعلم أن ما جاء في كلام الإمام الأعظم وغيره من علماء الأئمة من تكفير القائل بخالق القرآن فمحلول على كفران الله حلة لا كفر الخروج من الملة بخلاف الممتزلة في هذه المسئلة بل التحقيق أن لا نزاع في هذه القضية إذ لا خلاف لأهل السنة في حدوث الكلام اللفظي ولا نزاع للممتزلة في قدم الكلام النفسي لو ثبت عندهم بالدليل القطعي وأما حديث من قال إن القرآن مخلوق فقد كفر فغير ثابت مع أنه من الآحاد وقابل للتأويل في بيان المراد والقول بأن المراد بالمخلوق المحتاق بمنى المقتري ومع هذا لا يجوز لأحد أن يقول إن القرآن اللفظي مخلوق لما فيه من الإيهام المؤدي إلى الكفر وإن كان صحيحاً في نفس الأمر باعتبار بعض إطلاقات القرآن فإنه يطلق على القراءة كقرآن الفجر ويطلق على المصحف كحديث لتاسفوا بالقرآن في أرض العدو ويطلق على المقروء خاصة وهو كلامه القديم قال الله تعالى (فاذا قرأت القرآن) أي كلام الله فاذا ذكر مع قرينة تدل على الحدوث كتحریم من القرآن للحدث فهو محمول على المصحف والقراءة فاذا ذكر مطلقاً يحمل على الصفة الأزلية فلا يجوز أن يقال القرآن مخلوق على الإطلاق « وسمع موسى كلام الله تعالى كما قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليماً » أتى بالمصدر المؤكد لدفع حمل الكلام على المجاز أي كله الله تكليماً محققاً وأوقع له سماعاً مصداقاً والمعنى أن موسى عليه الصلاة والسلام سمع كلام رب الأرباب بلا واسطة إلا أنه من وراء الحجاب ولذا قال (رب أرني أنظرك) في هذا الباب قال شارح وكان يسمع الكلام من باطن الغمام الذي هو كالعود وقد يشاهد الغمام وربما كان يسمع كلامه تعالى من باطن التار أو بإرسال جبريل أو غيره من الملائكة انتهى . . . وفي الأخيرين نظر إذ لا يحصل بهما خصوصية له ولا مزية على غيره وأما ما قبله فاعلمه وقع له الكلام في الاوقات المتعددة والاحوال المختلفة والا فالكلام الذي وقع له أولاً إنما كان كما أخبر سبحانه بأنه نودي من الشجرة المباركة التي ظلها أنها نار وإنما كانت معدن أنوار ومنبع أسرار ونتيجة آثار وإسرار في أشجار (وقد كان الله تعالى متكلماً) أي في الازل (ولم يكن كلم موسى) أي والحال أنه لم يكن كلم موسى بل ولا خالق أصل موسى وعيسى (وقد كان الله تعالى خالقاً في الازل ولم يخلق الخلق) جملة حالية والمعنى أن الحق كان خالقاً قبل خلق الخلق وفي نسخة وكان الله خالقنا قبل أن يخلق الخلق حقيقة بمعنى أن هذا الثمت فيه محقق لا مجاز كما قال ابن أبي شريف إنه كان خالقاً بالقوة فإنه يومه أنه تحت الامكان واحتمال الوقوع والا وقوع في الأزمان وليس الأمر كذلك فإنه كان خالقاً متحقق الوقوع في وقت أراد فيه الشروع فتأخر متماق الكلام والخلق من موسى وسائر الانام لا يوجب نفي صحة الكلام وتحقق الخلق عن الحق عند العلماء الاعلام لأن كل شيء يكون في القوة ثم يصير إلى الفعل فهو حادث إذ كل ممكن الوجود حادث كما صرحوا به وأيضاً فسرر واضح وبون لا نفي بين من هو قادر على الكتابة الا أنه يؤخرها إلى

وقت الارادة وبين الكاتب بالقوة حيث انه عاجز في الحالة الراهنة وتحت الاحتمال في الازمنة الآتية والحاصل أنه سبحانه كما قال الطحاوى رحمه الله ليس منذ خلق الخلق استفاد اسم الخالق ولا باحدائه البرية استفاد اسم البارئ فله معنى الربوبية ولا مروب ومعنى الخالقية ولا مخلوق وكما أنه محي الموتى بعد ما أحى استحق هذا الاسم قبل احيائهم وكذلك استحق اسم الخالق قبل انشائهم ذلك بأنه على كل شئ قدير واليه كل شئ فقير وكل أمر عليه يسير (ليس كئله شئ) أى كذاته وصفاته (وهو السميع البصير) فقلوه ليس كئله شئ رد على المشبهة وقلوه وهو السميع البصير رد على المطاعة وقد قال نعيم بن حماد الخزاعي شيخ البخاري من شبه الله بخلقه أي ذاتا وصفة فقد كفر ومن جحد ما وصف الله به نفسه أي من صفاته الذاتية والفعلية فقد كفر وقال الطحاوى ومن لم يتوق النفي والتشبيه زل ولم يصب التنزيه . . ثم من جملة ما قالوا في قوله ليس كئله شئ إنه إما أريد به المبالغة أي ليس مثله مثل لو فرض المثل كيف ولا مثل له وقد علمت بالادلة الشرعية والعقلية استحالة قيام الحوادث بذات الله الازلية الابدية فكلامه قديم وكذا صفة خلقه وأما متعلقهما بخادنة في وقت تماق الارادة بوقوعها وفي نسخة وقد كان الله متكلمًا متأخر عن قوله وقد كان الله تعالى خالقًا وعلى كل تقدير فالجملة المتعلقة بالخلق اعتراضية للاشعار بان خلق موسى حادث في انشاء خلق الانام فكيف مقامه في مرام الكلام . فلما كلم . أي الله كما في نسخة « موسى » والمعنى أراد تكليمه إياه . كله بكلامه الذي هو له صفة . أي قديمة وفي نسخة هو صفة له وفي نسخة هو من صفاته . في الازل » يسنى أنه كلم بمضمون كلامه القديم الازلى الا قدس كما نقش الكلمات الدالة عليه في اللوح المحفوظ الانفس قبل خلق السموات والارض والانس فكلمه على وفق تلك الكلمات المستورة فذلك الكلمات المزبورة والكلمات التى سمعها موسى عليه السلام من الشجرة المشهورة حادثة مخلوقة الا انها أدلة كلامه الذى هو صفته الازلية الحقيقية . . وقال شارح عقيدة الطحاوى قول الامام الاعظم فلما كلم موسى كلمه بكلامه الذى هو من صفاته يعلم أنه حين جاء كله لأنه لم يزل ولا يزال أزلا وأبدا يقول يا موسى كما يفهم ذلك من قوله تعالى « ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه » ففهم منه الرد على من يقول من أنجباه أنه معنى واحد قائم بالنفس لا يتصور أن يسمع وانما يخلق الله الصوت في الهواء كما قاله أبو منصور الماتريدي . . وقول الامام الاعظم الذى هو من صفاته رد على من يقول أنه حدث له وصف الكلام بعد أن لم يكن متكلمًا وبالجملة فكل ما يحتاج به الممثلة بما يدل على كلام متعلق بمشيئته وقدرته وانه متكلم اذا شاء وانه يتكلم شيئًا بعد شيء فهو حق يجب قبوله وما يقول به من يقول إن كلام الله قائم بذاته وانه صفة له والصفة لا تقوم الا بالوصف فهو حق يجب قبوله والقول به فيجب الاخذ بما في قول كل من الطائفتين من الصواب والدول عما يردده الشرع والعقل من قول كل منهما وهذا فصل الخطاب . . وقد قال صلى الله عليه وسلم أعوذ بكلمات الله وهو عليه الصلاة والسلام بتمود بمخلوق

بل هو كقوله أعوذ برضاك وقوله أعوذ بمرءة الله وقدرته وكثير من متأخري الحنفية على أنه معنى واحد والتعدد والتكثير والتجزئ والتبعض حاصل في الدلالات لافي المدلول وهذا عبارات مخلوقة وسميت كلام الله لدلالاتها عليه وتأديته فإن عبر بالعربية فهو قرآن وإن عبر بالعبرانية فهو تورا فاختلفت العبارات لاالكلام قالوا وتسمى هذه العبارات كلام الله مجازا وهذا كلام قاسد فإن لازمه أن معنى قوله تعالى (ولا تقرّبوا الزنا) هو معنى قوله (وأقيموا الصلاة) ومعنى آية الكرسي هو معنى آية المداينة ومعنى سورة الاخلاص هو معنى سورة تبت يدان ثم قال ومن قال ان المكتوب في المصاحف عبارة عن كلام الله أو حكاية كلام الله وليس كلام الله فقد خالف الكتاب والسنة وسلف الامة وكلام الطحاوي يرد قول من قال انه معنى واحد لا يتصور سماعه منه وان المسموع المنزل المقروء المكتوب ليس بكلام الله وانما هو عبارة عنه فان الطحاوي يقول كلام الله منه بدأ بلا كيفية أي لا يعرف كيفية تكلمه به وكذا قال غيره من السلف منه بدأ واليه يعود وإنما قالوا منه بدأ لأن الجهمية من المعتزلة وغيرهم كانوا يقولون إنه خلق الكلام في محل فقدر الكلام في ذلك المحل فقال السلف منه بدأ أي هو المتكلم به فنه بدأ أي لامن بعض المخلوقات كما قال الله تعالى (تنزيل من الرحمن الرحيم) ومعنى قولهم واليه يعود أنه يرفع من الصدور والمصاحف كما ورد في الاحاديث انتهى ٥٥ والظاهر عندى أن معنى واليه يعود يرجع اليه علم تفصيل كيفية كلامه ولكنه حقيقة مراده فان سمع موسى كلامه لا يتصور أن يقال سمعه كله أو بعضه (وصفاته) وفي نسخة لم يزل صفاته (كلها) أي ونعمت البارئ جسيم او اقامة (في الازل بخلاف صفات المخلوقين) أي لاتشابه نعمتهم وان وقع الاشتراك الاسمي في صفات الحق ونعت الخلق من العلم والقدرة والرؤية والكلام والسمع ونحوه كما بينه بقوله (يعلم) أي الله تعالى كما في نسخة (لاكملنا) أي معشر الخلق فاننا علم الاشياء بالآلات وتصور صور حاصلات في أذهاننا بقدر أفهامنا وإعلامنا والله تعالى يعلم حقائق الاشياء كلها وجزئها ظاهرها ومخفيها يعلم ذاتي صمدي أزلى ابدى (ويقدر) أي الله سبحانه (لا كقدرنا) لأن قدرته تعالى قديمة لا بالآلة ولا بمشاركة وهو على شئ قدير ونحن لا نقدر الا على بعض الاشياء بالاقدار وذلك المقدر أيضا بالآلات والاعوان والانصار واما هو سبحانه وتعالى ففاعل مختار وقادر حكيم مدبر بقدرته واختيار (ويرى) أي هو سبحانه لقوله تعالى (ألم يعلم بأن الله يرى) (لا كرؤيتنا ويسمع لا كسمعنا) فاننا نرى الاشكال والالوان المختلفة ونسمع الاصوات والكلمات المتوفاة بالآلات المخلوقة في الاعضاء المركبة على وفق إبصاره لا بإبصارنا ولا بإسماعه لا أنبأنا كما ورد في الدعاء اللهم متعنا بسماعنا وأبصارنا ما أحيينا والله سبحانه يري الاشكال والالوان والبهائم المختلفة بإبصاره الذي هو صفته على نعت اقتداره ويسمع الاصوات والكلمات المفردات والمركبات بإسمه الذي هو نعته لا بالآلة من الآلات ولا بمشاركة غيره من الكائنات وان رؤيته للبريات وسمعه

للمسموعات قديمة بالذات وان كان المرئي والمسموع من الحادثات على سابق بيانه في سائر الصفات من أن تأخر المتعلق الحادث لا ينافي تقدم المتعلق القديم ألا ترى أنك ترى في حالة نومك بقوي بطون دماغك في حالة رؤياك أشكالاً وألواناً وتسمع أصواتاً وأفئنا ولا شكل ولا لون بحاصل ولا حاضر وبعد زمان غابر ترى تلك الألوان والأشكال وتسمع تلك الأصوات والأقوال في حال يقظتك على منوال مآرائها وسمعتها في تلك الحالة بلا زيادة ولا نقصان في المأل ومع هذا تنعجب من الله الملك المتعال الموصوف بعموت الكمال أنه كيف يرى الألوان والأشكال قبل وجودها وكيف يسمع الأصوات والكلمات قبل وقوعها وهو الذي يريك الأشكال والألوان في حالة نومك بدون حضورها ويسمعك الأصوات والكلمات قبل صدورها (ويتكلم لا ككلامنا) كما ينفه بقوله (ونحن نتكلم بالآلات) أى من الحلق واللسان والشفة والاسنان (والحروف) أى الأصوات المعتمدة على المخارج المعهودات بالهيات المعروفة (والله تعالى يتكلم بالآلة ولا حروف) أى لكالات الذات والصفات (والحروف مخلوقة) أي كالات (وكلام الله تعالى غير مخلوق) بل قديم بالذات • • قال الطحاوي فمن سمعه فزعم أنه كلام البشر فقد كفر وقد ذمه الله وأوعده بسقر حيث قال الله تعالى (سأصليه سقراً) فلما أوعده الله بسقر لمن قال إن هذا إلا قول البشر علمنا وأيقنناه قول خالق البشر ولا يشبه قول البشر انتهى • • وقال شارحه قد افترق الناس في مسئلة الكلام على تسعة أقوال • أحدها أن كلام الله تعالى هو ما يفيض على النفوس من المعاني إما من العقل الفعال عند بعضهم أو من غيره وهذا قول الصابئة والمتفلسفة • وثانيها أنه مخلوق خلقه الله منفصلاً عنه وهذا قول المعتزلة • وثالثها أنه معني واحد قائم بذات الله هو الأمر والنهي والخبر والاستخبار إن عبر عنه بالعربية كان قرآناً وإن عبر عنه بالعبرية كان تورا وهذا قول ابن كلاب ومن وافقه كالاشعري وغيره • ورابعها أنه حروف وأصوات أزلية مجتمعة في الازل وهذا قول طائفة من أهل الكلام والحديث • وخامسها أنه حروف وأصوات لكن تكلم الله بها بعد أن لم يكن متكلاً وهذا قول الكرامية وغيرهم • وسادسها أن كلامه يرجع الى ما يحدثه من علمه وإرادته القائم بذاته وهذا يقوله صاحب المعتبر ويميل اليه الرازي في المطالب العالية • وسابعها أن كلامه يتضمن معنى قائماً بذاته هو ما خلقه في غيره وهذا قول أبي منصور المازيدي • وتامنها أنه مشترك بين المعنى القديم القائم بالذات وبين ما خلقه في غيره من الأصوات وهذا قول أبي المعالي ومن تبعه • • قلت والظاهر أن المعنى الاول حقيقة والثاني مجاز • وتامنها أنه تعالى لم يزل متكلاً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وهو يتكلم به بصوت يسمع وان نوع الكلام قديم وان لم يكن الصوت المعين قديماً • • قلت وهذا يؤيده ما قدمناه وهو المأثور عن أئمة الحديث والسنة • ولعل تكرار هذه المسألة في تأليف الامام لجمال الاهتمام في مقام المرام • ثم اعلم ان عباد العجل مع كفرهم بالله أعرف من المعتزلة لأنه لما قال لهم موسى (لم يروا أنه لا يكلمهم ولا يهديهم سبيلاً) لم يجيبوا بأن ربك لا يتكلم ايضاً فلم أن نفى التكلم نقص يستدل به على عدم ألوهية العجل وغاية

شبهتهم أنهم يقولون يلزم منه التشبيه والتجسيم فيقال لهم إذا قلنا أنه تعالى يتكلم كما يليق بمجالاته انتفت شبهتهم
ولقد قال بعضهم لا يبي عرو بن العلاء أحد السبعة من القراء أريد أن تقرأ (وكلهم الله موسى) بنصب اسم
الله ليكون موسى هو المتكلم لا الله سبحانه فقال له أبو عرو هب أني قرأت هذه الآية كذا فكيف تصنع بقوله
تعالى (ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه) فهت المعتزلي • ثم أفضل نعيم الجنة رؤية وجهه وسماع كلامه
فانكار ذلك إنكار لروح الجنة الذي ما طابت لأهلها إلا به كما أن أشد العذاب للكفار عدم تكليمهم لهم
ووقوع الحجاب كما أخبر عنهم بقوله تعالى (ولا يكلمهم الله يوم القيامة) أي تكلمهم تكريم وقال في آية
أخرى لهم (إخشوا فيها ولا تكلمون) وبقوله تعالى (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) وأما استدلالهم
بقوله سبحانه (الله خالق كل شيء) والقرآن شيء فيكون داخل في عموم كل شيء فيكون مخلوقا فمن أعجب
المعجب • • وذلك أن افعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى وإنما يخلقها العباد جميعا لا يخلقها الله تعالى
فأخرجوها من عموم كل وأدخلوا كلام الله في عموم مع أنه صفة من صفات الله به تكون الاشياء المخلوقة
إذ بأمره تكون كل المخلوقات قال الله تعالى (والشمس والقمر والنجوم مسخرات بأمره ألا له الخاق والأمر)
ففرق بين الخاق والأمر وطرد باطلهم أن تكون جميع صفاته تعالى مخلوقة كالعالم والقدرة وغيرها فذلك
صرح كفر فان علمه شيء وقدرته شيء وحياته شيء فيدخل ذلك في عموم كل فيكون مخلوقا بعد أن لم يكن
تعالى الله عما يقولون علوا كبيرا وكيف يصح أن يكون متكلمًا بكلام يقوم بغيره ولو صح ذلك لازم
أن يكون ما أحدثه من الكلام في الجمادات والحيوانات كلامه ولا يفرق بين ناطق وأنطق الله وإنه نطق الجلود
(انطقنا الله) ولم تقل نطق الله بل يلزم أن يكون متكلمًا بكل كلام خلقه في غيره زور كان أو كذبا أو
كفرا أو هذيانا تعالى الله عن ذلك قال القونوي وقد طرد ذلك الاتحادية فقال ابن عربي

وكل كلام في الوجود كلامه * سواء علينا نزه ونظامه

وبمثل ذلك الزم الامام عبد العزيز المكي بشر المريسي بين يدي المأمون بعد أن تكلم معه ملتزما أن لا يخرج
عن نص التنزيل والزمه الحجة فقال بشر يأمر المؤمنين ليدع مطالبي بص التنزيل ويناطرني بغيره فان لم
يدع قوله ويرجع عنه ويقر بخناق القرآن الساعة والا فدمي حلال قال عبد العزيز تسألني أو أسألك
فقال بشر أنت وطمع في قال فقلت له يلزمك واحدة من ثلاث لا بد منها إما أن تقول إن الله خالق
القرآن في نفسه أو خلقه قائما بذاته ونفسه أو خلقه في غيره قال أقول خلقه كاخلاق الاشياء كلها
وحاد عن الجواب فقال المأمون اشرح أنت هذه المسئلة ودع بشرا فقد انقطع فقال عبد العزيز إن قال
خالق كلامه في نفسه فهذا محال لأن الله لا يكون محلا للحوادث ولا يكون منه شيئا مخلوقا وإن قال
خلقه في غيره فيلزمه في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه وإن قال خلقه قائما
بنفسه وذاته فهذا محال لأن الكلام لا يكون إلا من متكلم كما لا تكون الارادة إلا من مرید ولا العلم إلا

من عالم ولا يقل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقاً علم أنه صفة لله هذا مختصر من كلام الامام عبد العزيز في الجيدة . قال القنوي وما أفسد استدلالهم بقوله تعالى (في البقرة المباركة من الشجرة) على أن الكلام خلقه الله في الشجرة فسمعه موسى منها وعموا عما قبل هذه الكلمة فانه تعالى قال (فلما أتاهم نودي من شاطئ الواد الأيمن) والبدء هو الكلام من بعد فسمع موسى عليه الصلاة والسلام البدء من حافة الوادي ثم قال في البقرة المباركة من الشجرة أي التبدء كان من البقرة المباركة من عند الشجرة كما تقول سمعت كلام زيد من البيت يكون البيت لا ابتداء الغاية لا أن البيت هو المتكلم ولو كان الكلام مخلوقاً في الشجرة لكانت الشجرة هي القائلة (يا موسى إني أنا الله) ولو كان هذا الكلام بدأ من غير الله لكان قول فرعون (أنا ربكم الأعلى) صدقاً إذ كل من الكلامين عندهم مخلوق وقد قاله غير الله وقد فرقوا بين الكلامين على أصلهم الفاسد أن ذلك كلام خلقه الله في الشجرة وهذا كلام خلقه فرعون جحرفوا وبدلوا واعتقدوا خالفاً غير الله وقد قال الله تعالى (هل من خالق غير الله) فان قيل قال الله تعالى (إنه لقول رسول كريم) وهذا يدل على أن الرسول أحذنه إما جبريل عليه الصلاة والسلام أو محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قبل ذكر الرسول معرفة لأنه مبلغ عن مرسله لأنه لم يقل إنه قول ملك أو نبي فعلم أنه بلغه عن أرسله به لأنه أنشأه من جهة نفسه وأيضاً فالرسول في إحدى الآيتين جبريل عليه الصلاة والسلام وفي الأخرى محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فاضافة الى كل منهما تبين أن الاضافة للتبليغ إذ لو أحذنه أحدهما امتنع أن يحذنه الآخر وأيضاً فان الله تعالى قد كفر من جملة قول البشر فن جملة قول محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بمعنى أنه أنشأه فقد كفر ولا فرق بين أن يقول إنه قول بشر أو جن أو ملك إذ الكلام كلام من قاله مبتدئاً لامن قاله مبلغاً أما ترى أن من سمع قائلاً يقول * قفا نيك من ذكرني حبيب ومنزل * قال هذا شعر امرئ القيس وإن سمعه يقول إنما الأعمال بالنيات قال هذا كلام الرسول وإن سمعه يقول الحمد لله رب العالمين وقل هو الله أحد قال هذا كلام الله وبألجلة فأهل السنة كلهم من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم من السلف والخلف متفقون على أن القرآن غير مخلوق ولكن بعد ذلك تنازع المتأخرون في أن كلام الله هل هو معني واحد قائم بالذات أو انه حروف وأصوات تكلم الله بهمد ان لم يكن متكلماً أو انه لم يزل متكلماً اذا شاء ومتى شاء وكيف شاء وان نوع الكلام قديم وهو مختار الامام والطحاوي والترازم بين أهل القبلة إنما هو في كونه مخلوقاً خلقه الله أو هو كلامه الذي تكلم به وقام بذاته (وهو شيء لا كالأشياء) هذا فذلك الكلام ومجمله المرام فانه سبحانه شيء أي موجود بذاته وصفاته إلا أنه ليس كالأشياء المخلوقة ذاتاً وصفة كما يشير اليه قوله سبحانه (ليس كشيء شيء) - سواء يقال الكاف زائدة للتأكيد والمبالغة كقول العرب مثلك لا يجمل وهم يريدون نفيه عن نفسه وانهم اذا نفوه عن مثله فقد نفوه عنه بابلغ وجه منه فالكنية

أما في باب الرعاية والتلويح أوله من التصريح أو يقال الكاف ثابتة والمراد بمثله ذاته أو صفاته والحاصل كما قاله العارف الكامل ما خطر ببالك فآله سوى ذلك وقد قال الله تعالى (ولا يحيطون به علما) والعجز عن درك الإدراك أدراك وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قوله لأنحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك ويعلم من قوله شيء لا كالأشياء أنه سبحانه ليس في مكان من الامكنة ولا في زمان من الأزمنة لأن المكان والزمان من جهة المخلوقات وهو سبحانه كان موجودا في الأزل ولم يكن معه شيء من الموجودات ثم أعلم أن الشيء في أصله مصدر قد يستعمل بمعنى المفعول كما في قوله تعالى (والله على كل شيء قدير) وبهذا المعنى لا يجوز إطلاقه على الله تعالى وبمعنى الفاعل كقوله سبحانه (قل أي شيء أكبر شهادة قل الله شهيد بيني وبينكم) وحيث لا يجوز إطلاقه عليه سبحانه وقد يراد به مطلق الموجودات لأنه فرق بين المعبود والموصوف بأنه واجب الوجود وبين الممكن الوجود الذي يستوي وجوده وعدمه في مقام المقصود فهذا الاعتبار إطلاق لفظ الشيء عليه سبحانه أحق من إطلاقه على غيره (ومعنى الشيء) أي معنى كونه شيئا لا كالأشياء إثباته) أي إثبات وجود ذاته (بلا جسم ولا جوهر ولا عرض) أي في اعتبار صفاته لأن الجسم مركب ومتحيز وذلك إمارة الحدوث والجوهر متحيز وجزء لا يجزي من الجسم والعرض كل موجود يحدث في الجواهر والأجسام وهو قائم بتبنيه لا بذاته كالألوان والألوان من الاجتماع والافتراق والحركة والسكون كالعلوم والروائح والله تعالى منزّه عن ذلك وحاصله أن العالم أعيان وأعراض فالأعيان ماله قيام بذاته وهو إما مركب وهو الجسم أو غير مركب كالجوهر وهو الذي لا يجزي والله سبحانه منزّه عن ذلك كله وما أحسن قول الرازي رحمه الله الجسم ماعبد الله قط لأنه يعبد ما صورته في وهمه من الصورة والله تعالى منزّه عن ذلك ونقل أن أبا خنيفة رحمه الله سئل عن الكلام في الأعراض والأجسام فقال لمن الله عمرو بن عبيد هو فتح على الناس الكلام في هذا ولا حذله) أي ليس له حد ولا نهاية (ولا ضلّه) أي ليس له منازع وممانع أبدا لا في البداية ولا في النهاية (ولا ندله) أي لا شبه له ولا شريك له كما قال الله تعالى (فلا تجعلوا لله أندادا) أي (بالانصام) وغيرها من الأنام (ولا مثل له) أي لا شبه له ولا كفؤ ولا نوع له حيث لا جنس له .. واقتلت طائفتان في باب الصفات فطائفة غلت في النفي وطائفة غلت في الإثبات ونحن صرنا إلى الطريق المتوسط بين الغلو والتقصير فآتيناه صفات الكمال وتفنينا الممانعة من جميع الأحوال بقي أنه يتوهم من قوله تعالى ليس كمثل شيء أن هذه الصفة لا تكون الامخصوصة بحضرته تعالى لأن الاختصاص ينتقض بالعدم إذا لم يعدم من حيث هو عدم ليس كمثل شيء فقوله تعالى وهو السميع البصير دفع لهذا الوهم والخيال والأشكال فإن من المحال أن يكون العدم سمعيا بصيرا ويسمى مثل ذلك في الكلام احتراسا ومجمل الكلام وزبدة المرام أن الواجب لا يشبه الممكن ولا الممكن يشبه الواجب فليس بمحدود ولا معدود ولا منصور ولا متبعض ولا متحيز ولا مركب ولا متناه ولا يوصف بالماهية والماهية ولا بالكيفية من اللون والعلم والرائحة والحرارة والبرودة واليبوسة وغير ذلك

مما هو من صفات الاجسام ولا متمكن في مكان لاعلو ولا سفلا ولا غيرها ولا يجري عليه زمان كما يتوهمه
 المشبهة والجسمة والحلولية وليس حالا ولا محلا (وله) أي الله سبحانه (يد ووجه ونفس) أي كما يليق
 بذاته وصفاته (فما ذكر الله في القرآن من ذكر الوجهه) أي كقوله تعالى (كل شيء هالك الا وجهه) وقوله
 تعالى (فاينا تولوا قم وجه الله) وقوله تعالى (ويبقى وجه ربك) وقوله تعالى (الاستغناء وجهه ربه الاعلى)
 (واليد) أي كقوله تعالى (بدالله فوق أيديهم) وقوله تعالى (مامنك أن تسجد لما خلقت بيدي) وقوله تعالى
 (فسبحان الذي بيده ملكوت كل شيء) (والنفس) أي كقوله تعالى حكاية عن عيسى (تعلم ما في نفسي ولا أعلم
 ما في نفسك) وأما ما قيل من أن اطلاق النفس عليه سبحانه من باب المشاكاة فمدفوع حيث ورد من غير المقابلة كما
 في حديث أنت كما أنيت على نفسك والتحقيق أن النفس باعتبار مأخذه من النفس بالتحريك لا يصح اطلاقه عليه
 سبحانه واما باعتبار أخذه من النفيس فيجوز اطلاقه عليه سبحانه لانه سبحانه أنفس الاشياء وأعزها وكذا العين
 في قوله تعالى (وتضع على عيني) وكذا بصيغة الجمع في قوله تعالى (واصبر لحكم ربك فانك بأعيننا) وقوله
 تعالى (وما قدروا الله حق قدره والارض جميعا قبضته يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه) وكذا قوله تعالى
 (الرحمن على العرش استوى) (فهو) أي جميع ما ذكر (له) أي للحق سبحانه (صفات) أي بتشابهات (بلا كيف)
 أي بمجهول الكيفيات وفي نسخة وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن الى آخره (ولا يقال) أي
 في مقام التأويل كما عليه بعض الخلف مخالفين للسلف (أن يده قدرته) أي بطريق الكناية (أو نعمته) أي بناء على
 ان اليد تطلق على النعمة ومنه قول الشاطبي * اليك يدي منك الايدي تمدها * قال شارحه المراد باليد هنا
 الجارحة والايدي جمع يد بمعنى النعمة فالعني الايدي الفائضة من حضرة كملتني على مديدي اليك في طلب المسؤول
 وبغية المأمول وكذا لا يقال ان وجهه ذاته وعينه بصره واستواءه على العرش استيلاؤه (لأن فيه) أي في تأويله
 (ابطال الصفة) أي في الجملة لانه تعالى حيث أطلق اليد ولم يذكر القدرة والنعمة بدلهما فالظاهر انه أراد بها غير
 معنيهما (وهو) أي ابطال الصفة من أصلها أو بأسرها (قول أهل القدر) أي عموماً (والاعتزال) أي خصوصا
 بناء على توهم لزوم تعدد القدماء فان صفة القديم لا يكون الا قديما والا فيلزم أن تكون ذاته محلا للحوادث هنالك
 وهو منزه عن ذلك وقد علمت أن صفاته سبحانه ليست عين ذاته ولا غيرها فلا يلزم تعدد القدماء ثم
 أكد القضية بقوله (ولكن يده صفته بلا كيف) أي بلا معرفة كيفيته كمجزأنا عن معرفة كنه بقية صفاته
 فضلا عن معرفة كنه ذاته (وغضبه ورضاه صفتان من صفاته بلا كيف) أي بلا تفصيل انهما من صفات
 أفعاله أو من نموت ذاته والمذهب في وصف غضب الله ورضاه ليس كوصف ماسوا من الخلق فهما من
 الصفات المتشابهات في حق الحق على ما ذهب اليه الامام تبعاً لجمهور السلف واقتدى به جمع من الخلف
 فلا يؤولان بأن المراد بغضبه ورضاه إرادة الانتقام ومشقة الانعام والمراد بهما غايتهما من النعمة والنعمة

.. قال غفر الاسلام لإثبات اليد والوجه حق عندنا لكنه معلوم باصله متشابه بوصفه ولا يجوز لإبطال الاصل
 بالسجود عن الوصف بالكيف وإنما ضلت المعتزلة من هذا الوجه فانهم ردوا الاصول لجهلهم بالصفات
 على الوجه المقول فصاروا معاملة وكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي ثم قال وأهل السنة والجماعة أثبتوا ما
 هو الاصل المعلوم بالنص أي بالآيات القطعية والدلالات اليقينية وتوقفوا فيها هو المتشابه وهو الكيفية ولم
 يجوزوا الاشتغال بطلب ذلك كما وصف الله به الراسخين في العلم فقال (يقولون آمنا به كل من عند ربنا وما
 يذكر إلا أولو الابواب) انتهى وكذا ما ورد في الاحاديث المرويات من العبارات المتشابهات كقوله صلى الله
 عليه وآله وسلم إن الله خلق آدم من قبضة قبضها من جميع الارض وعجنّت بليماء المختلفة وسواه
 ونفخ فيه الروح فصار حيواناً حساساً بعد أن كان جاداً الحديث وكقوله عليه الصلاة والسلام على ما رواه
 مسلم ان قلوب بني آدم كلها بين اصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصرفه كيف يشاء وكقوله
 عليه الصلاة والسلام لاتزال جهنم تقول هل من مزيد حتي يضع فيها رب العزة قدمه فينزوي بعضها الى
 بعض فتقول قط قط الحديث وكقوله عليه الصلاة والسلام ان الله يبسط يده بالليل ليتوب مسيء النهار
 ويبسط يده بالنهار ليتوب مسيء الليل حتي تطلع الشمس من مغربها كما رواه مسلم وكقوله عليه الصلاة
 والسلام الحجر الاسود يمين الله في أرضه يصفاح بها عباده وروي ابن ماجه نحوه من حديث أبي هريرة
 مرفوعاً ولفظه من قاوض الحجر الاسود قائماً يقاوض يد الرحمن وقد سئل أبو خنيفة رحمه الله عما ورد
 من أنه سبحانه ينزل من السماء فقال ينزل بلا كيف وكقوله عليه الصلاة والسلام ان الله خلق آدم على
 صورته وفي رواية على صورة الرحمن وأمثاله فيجب أن يجري على ظاهره ويفوض أمر علمه الى قائله
 وينزه الباري عن الجارحة ومشابهة صفات المحدثات .. وقال الامام الاعظم رحمه الله في كتابه الوصية نقر بان
 الله على العرش استوي من غير أن يكون له حاجة اليه واستقرار عليه وهو الحافظ للعرش وغير العرش
 فلو كان محتاجاً لما قدر على إيجاد العالم وتديبره كالمخلوق ولو صار محتاجاً الى الجلوس والقرار فقبل خلق
 العرش أين كان الله تعالى فهو منزّه عن ذلك علواً كبيراً انتهى وانم مقال الامام مالك رحمه الله حيث
 سئل عن ذلك الاستواء فقال الاستواء معلوم والكيف مجهول والسؤال عنه بدعة والایمان به واجب وهذه طريقة
 السلف وهي اسلم والله أعلم وقد سبق تأويلات بعض الخلف وقد قيل انه أحكم لكنه نقل بعض الشافعية ان
 امام الحرمين كان يتأول أولاً ثم رجع في آخر عمره وحرّم التأويل ونقل اجماع السلف على منعه كما بين ذلك
 في الرسالة النظامية وهو موافق لما عليه أصحابنا الماتريديّة وتوسط ابن دقيق العيد فقال يقبل التأويل اذا
 كان المعنى الذي أول به قريباً مفهوماً من تخاطب العرب ويتوقف فيه اذا كان بعيداً وجري ابن الهمام
 على التوسط بين ان تدعو الحاجة الى التأويل لحلل في فهم العوام وبين أن لا تدعو الحاجة لذلك المرام
 بحسب اختلاف المقام .. قال شارح العقيدة الطحاوية ولا يقال ان الرضى ارادة الاكرام والغضب ارادة الانتقام
 فان هذا انفي للصفة وقد اتفق أهل السنة على ان الله يأمر بما يوجب ويرضاه وان كان لا يريد ولا يشاء وينهى

عما يستخطه ويكرهه ويبغضه وينفض على فاعله وان كان قد شاء و اراده فقد يحب ويرضي بالاريدته ويكرهه ويستخط وينفض لما اراده ويقال لمن تأول الغضب بارادة الانتقام والرضي بارادة الانعام والاكرام لم تأولت ذلك الكلام فلا بد أن يقول لأن الغضب غلبان القلب والرضى الميل والشهوة وذلك لا يليق بالله تعالى فيقال له وكذلك الارادة المشيئة فينا هي ميل الحي الى الشيء أو الى ما يلائمه ويناسبه فان الحي منا مائل الى ما يحب له منفعة أو يدفع عنه مضرة وهو محتاج الى ما يريد ومفتقر اليه بزيادة بوجوده وينقص بعدمه فالمعنى الذي صرفت اليه اللفظ كالمعنى الذي صرفته عنه سواء فان جاز هذا جاز ذلك فان قال الارادة التي يوصف الله بها مخالفة للارادة التي يوصف بها العبد وان كان كل منهما حقيقة قيل له ان الغضب والرضي الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد وان كان كل منهما حقيقة فاذا كان ما يقوله في الارادة يمكن ان يقال في هذه الصفات لم يتعين التأويل بل يجب تركه لأنك تسلم من التناقض وتسلم أيضا من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب فان صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله لا امتناع مسمى ذلك في المخلوق فانه لا بد ان يثبت شيئا لله على خلاف ما يمهده حتى في صفة الوجود فان وجود العبد كما يليق به ووجود البار كما يليق به فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم فاسمي به الرب نفسه وسمي به مخلوقاته مثل الحي والقيوم والعليم والقدير أو سمي به بعض صفات عباده فتحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الاسماء في حق الله وانه حق ثابت موجود ونعقل أيضا معاني هذه الاسماء في حق المخلوق ونعقل بين المعنيين قدرا مشتركا لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركا إذ المعنى المشترك الكلبي لا يوجد مشتركا لا في الازهان ولا يوجد في الخارج الامعنا مختصا فيثبت في كل منهما كما يليق به (خالق الله تعالى الاشياء) من الذوات والحالات كالسكون والحركات والانوار والظلمات والنشور والحيرات والعلويات والسفليات (لامن شيء) أي لامن مادة سابقة على المخلوقات لقوله تعالى (فاطر السموات والارض) أي مبدعها ومخترعها من غير مثال سابق له فيها حال ابتدائها وانشائها ولا ينفيه ان خالق بعض الاشياء من بعض المسواد على وفق ما اراد فان أصول تلك المواد خلقت من غير وجود شيء في عالم الكون والفساد ولو تصور وجود الشيء السابق فهو تحت خالق الخالق لقوله تعالى (الله خالق كل شيء) ولانه سبحانه كان ولم يكن معه شيء بل في نظر المعارفين هو الآن على ما كان فهو منزّه على أن يكون له شريك في الخلق والفعل والمادة ولو في إيجاد ذراتها و امدادها بسكون أو حركة (وكان الله عالما في الازل بالاشياء قبل كونها) أي قبل وجود الاشياء وتحقيقها في عالم الابداع وهذا معنى قوله تعالى (وكان الله بكل شيء علما) وما ثبت قدمه استحالة عدمه فلا يحتاج الى أن يقال كان زائدة أو رابطة (وهو الذي قدر الاشياء وقضاها) أي والحال انه قدر الاشياء على طبق ارادته وحكم وفق حكيمته في الانشاء وفيه إيماء الى مضمون قوله تعالى (ألا يعلم

من خلق) أي ألا يعلم قبل الانشاء من خالق الاشياء فعلمه قديم وبعض متعلقاته حادث وقد قال الله تعالى (وما يعزب عن ربك من مقال ذرة في الارض ولا في السماء ولا أسفر من ذلك ولا أكبر الا في كتاب مبين) وقال صلى الله عليه وعلى آله وسلم أول ما خلق الله القلم فقال له اكتب فقال القلم ماذا أكتب يا رب فقال الله تعالى أكتب ما هو كائن الى يوم القيامة وفي هذا التحقيق دلالة على ما قاله أهل الحق من أن حقائق الاشياء ثابتة * * وقال الامام الاعظم رحمه الله في كتابه الوصية ثم نقر بان تقدير الخير والشر كله من الله تعالى لقوله تعالى (قل كل من عند الله) ومن زعم أن تقدير الخير والشر من عند غير الله كان كافراً بالله وبطل توحيده لو كان له التوحيد انتهى وقد قال الله تعالى (إنا أمره اذا أراد شيئاً أن يقول له كن فيكون) وردنظر الاسلام في أصوله قول من قال المراد بهذا القول سرعة اليجاد وتحقيق ما أراد حيث أفاد أن هذا عندنا محمول على أنه أريد به التكلم بهذه الكلمة على الحقيقة لا على المجاز عن سرعة اليجاد بل هو كلام وارد على حقيقته من غير تشبيه ولا تعطيل في نفيه وكذا ذكره شمس الأئمة السرخسي في أصوله حيث قال ردأ على من قال ان ذلك القول مجاز عن التكوين أما الكتاب فقولته تعالى (ومن آياته أن تقوم السماء والارض بأمره) فالمراد حقيقة هذه الكلمة عندنا لأن لا يكون مجازاً عن التكوين كما زعم بعضهم يعني أبا منصور الماتريدي وأكثر المفسرين فأناس تدل به على ان كلام الله غير محدث ولا مخلوق لانه سابق على المحدثات اجمع وحرف الفاء للتعقيب أي في قوله تعالى فيكون والمعنى فيحدث الشيء بعد الامر بقوله كن وهو كلامه النفسي القديم ونفثه القدسي الكريم فتحقق أنه سبحانه خلق الاشياء لامن شيء حادث سبق عليها ولا من آله وعدة وأهبة حاصلة لديها وهو لا ينافي أنه أوجدها بأمر كن فانه ليس داخلاً تحت الشيء في قوله تعالى (الله خالق كل شيء) وكلامه سبحانه لا عينه ولا غيره ثم في تحقق الاشياء كما هو مشاهد في الارض والسماء رد على السوفسطائية ومن تبهم من أهل الاهواء حيث ينكرون حقائق الاشياء وزعمون أنها أوهام وخيالات كالأحلام ويقرب منه الوجودية الاحادية والحلولية وأمثالهم من جهة الصوفية (ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء) أي موجود حادث في الاحوال جميعاً (إلا بمشيئته) أي بقرره وتأباده و علمه وقضائه أي حكمه وأمره (وقدره) أي بتقديره بقدر قدره (وكتبه) بفتح الكاف وسكون التاء أي بكتبته في اللوح المحفوظ أي قبل ظهور أمره وأغرب شارح حيث قال وكتبه عطلف تفسير لقدره انتهى ووجه الغرابة ان ثبوت تقديره وتقريره مقدم على تحريره وتصويره على ان التقدير صفة التمتع بالقدم والكتابة حادثة بعد إحداث القلم (ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم) أي كتب الله في حق كل شيء بأنه سيكون كذا وكذا لم يكتب بأنه ليكون كذا وكذا وتوضيحه أن وقت الكتابة لم تكن الاشياء موجودة فكتب في اللوح المحفوظ على وجه الوصف أنه ستكون الاشياء على وفق القضاء لاعلى وجه الامر بأنه ليكون لانه لو قال ليكن لكائنات الاشياء كلها موجودة حينئذ لعدم تصور تخلف المخلوق عن الامر

الاجبادي للخالق . . وقال الامام الاعظم في كتابه الوصية نقر بأن الله تعالى أمر القلم بأن يكتب وفي نسخة
 بأن أكتب فقال القلم ماذا أكتب يا رب فقال الله تعالى أكتب ما هو كائن الى يوم القيامة لقوله تعالى (وكل شيء
 فعلموه في الزبر وكل صغير وكبير مستطر) انتهى يعني الحديث مقتبس من القرآن لأنه صلي الله عليه وعلى آله
 وسلم كان في معرض التبيان ومجمل الأمر ان القدر وهو ما يقع من العبد المقدر في الازل من خيره وشره
 وحلوه ومره كائن منه سبحانه وتعالى بخلقه وإرادته ماشاء كان وما لا فلا (والقضاء والقدر) المراد بأحدهما
 الحكم الاجمالي وبالأخر التفصيلي . وأما قول المعتزلة لو كان الكفر بقضاء الله تعالى لوجب الرضا به لأن
 الرضا بالقضاء واجب واللازم باطل لأن الرضا بالكفر كفر فثبت ان الكفر ليس بقضاء الله فلم تكن
 جميع أفعال العباد بقضاء الله تعالى على ما ذهب اليه أهل السنة والجماعة فمدفوع بأن الكفر مقضي لأقضاء
 والرضي إنما يجب بالقضاء دون المقضي وتوضيحه ان الكفر له نسبة اليه سبحانه وهي كونه خلقه على مقضي
 حكمته ولا اعتراض عليه في مشيئته فانه مالك الملك يتصرف فيه كيف يشاء لا يتضرر بشيء كما لا يتفزع به وله
 نسبة أخرى الى المكلف وهي وقوعه صفة له بكسبه واختياره والاعتراض واقع عليه في فعله لأنه أسخط
 مولاه واستحق العقوبة الدائمة في عقابه هذا ومن رضى بكفر نفسه فقد كفر اتفاقاً ومن رضى بكفر غيره
 ففيه اختلاف المشايخ والأصح أنه لا يكفر بالرضا بكفر الغير ان كان لا يحب الكفر ولكن يتبين ان يسب
 الله عنه الايمان حتى ينقم منه على ظلمه وايدائه كذا في التناوخرانية ويؤيده قوله تعالى حكاية عن موسى
 (ربنا أطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتي يروا العذاب الأليم) (والمشيئة) أي الارادة المتعلقة
 بهما (صفاته في الازل بلا كيف) أي بلا وصف لذلك العمل والمعني ان هذه الثلاث المذكورة صفات في
 الازل ثابتة بالكتاب والسنة إلا أنها متشابهة الصفة مجهولة الكيفية كسائر صفاته العلية حيث حقيقتها خفية
 عن البرية فيجب على المؤمن أن يؤمن بها ويمتد أن موجب العقل باطل في وصفها إذ ليس من مجرد شأنه
 أن يدركها وكذلك يقول كل راسخ في العلم عند حكمها . . قال شمس الأئمة رحمه الله وهذا لأن المؤمنين فريقان
 مبتلى بالامان في الطاب لضرب من الجهل به ومبتلى بالوقوف عن الطلب لكونه مكروم من أنواع من العلم فيه
 ومعني الابتلاء من هذا الوجه ربما يزيد على معني الابتلاء في الوجه الاول فان الابتلاء بمجرد الاعتقاد مع
 التوقف في طلب المراد بيان ان العقل لا يوجب شيئاً ولا يدفع شيئاً فانه يلزمه اعتقاد الحقيقة فيما لا مجال للعقل فيه
 ليعرف أن الحكم لله يفعل ما يشاء ويمحكم ما يريد انتهى وحاصله أن الوجه الثاني هو الأقوى فانه إيمان بالأمر النبي
 اللاربي الذي لاحظ للعقل فيه وللاذلة للطبع بل مجرد اتباع الحق على ما ورد به السمع من جانب الشرع
 بخلاف الاول حيث اعتمد على عقله وعول على فهمه وبهذا يظهر أن الانقياد في العبادات التبعية أفضل
 وأكمل من غيرها إذ لاحظ للنفس فيها بل محض متابعة أمر الحق في تحصيله ومن ثم قال الله تعالى (وما أوليتهم من
 العلم الا قليلا) وورد لأدري نصف العلم وقيل المعجز عن درك الادراك أدراك وقد سئل علي رضي الله عنه عن

مسئلة فقال لأندري وهو على المنبر فقيل له كيف تطلع فوق هذا المقام الا نور وتقول لأندري في جواب السؤال الازهره فقال إني صمدت بقدر علمي بالاشياء ولو طلعت بمقدار جهلي لبنت السماء وقد وقع لأبي يوسف رحمه الله مثل هذا السؤال وأجاب بذلك المقال فقيل له إنك تأخذ كذا وكذا من بيت المال وتمجز عن تحقيق هذا الحال قال نعم أنا آخذ المال على قدر علمي ولو أخذت على قدر جهلي لاستوعبت جميع الأموال وقد كرر الامام الأعظم رحمه الله ذكر الارادة هنا تحقيقاً لكونها صفة قديمة لله تعالى تخصص المكونات بوجه دون وجهه في وقت دون وقت ورداً على الكرامية وبعض المعتزلة من أن إرادته حادثه وأما جمهورهم فأنكروا إرادته للشرور والقبائح حتي يقولوا إنه سبحانه وتعالى أراد من الكافر والفاسق إيمانه وطاعته لا كفره ومعصيته زعماً منهم أن إرادة القبيح قيحة تكلفه وإيجاده وهو ممنوع ومدفوع بأن القبيح هو كسبه والاتصاف به فعندهم يكون أكثر ما يقع من أفعال الخلق على خلاف ما أراد الله في البلاد وهذا شنيع جداً حيث لا يصبر على ذلك رئيس قرية من العباد واذا عرفت ذلك فللمباد أفعال اختيارية يتأبون عليها إن كانت طاعة ويماقبون عليها إن كانت معصية لا كما زعمت الجبرية أن لا فعل للعبد أصلاً كسباً ولا خلقاً وأن حركاته بمنزلة حركات الجمادات لا قدرته عليها لا مؤثرة ولا كاسبة في مقام الاعتبار ولا قصد ولا ارادة ولا اختيار وهذا باطل لانا نفرق بين حركة البطش وحركة الرعش ونعلم أن الاول باختياره دون الثاني لا اضطراره فان قيل بعد تعلق علم الله وارادته الجبر لازم قطعاً لانهما إما أن يتعلقا بوجود الفعل فيجب أو بعده فيمتنع لا امتناع انقلاب علمه سبحانه جهلاً وامتناع تخلف مراده عن ارادته أصلاً وجبئذ لا إختيار مع الوجوب والامتناع قطعاً فالجواب أنه سبحانه يعلم ويريد أن العبد يفعله أو يتركه باختياره فلا إشكال في هذا المقال وتحقيقه أن صغر العبد قدرته أو إرادته الى الفعل كسب وإيجاد الله تعالى الفعل عقيب ذلك خلقه قاله تعالى خالق والعبد كاسب ومن أضل من يزعم أن الله شاء الايمان من الكافر والطاعة من الفاجر والكافر شاء الكفر والفاجر شاء الفجور فقلت مشيئتهما مشيئة الله سبحانه فان قيل يشكل على هذا قوله تعالى «سيقول الذين أشركوا لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا ولا حرمنا من شيء الآية» وقوله تعالى «وقال الذين أشركوا لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا ولا حرمنا من دونه من شيء الآية» وقوله تعالى «نوشاء الرحمن ما عبدناهم ما لهم بذلك من علم إن هم إلا يخرصون» أي يكذبون أو يظنون ويتوهمون فقد ذمهم الله تعالى حيث جعلوا الشرك كائناً منهم المشيئة الله وكذلك ذم إبليس حيث أضاف الاغواء الى الله تعالى إذ قال (رب بما أغويتني لأزينن لهم في الارض) والجواب أنه أنكر عليهم ذلك لانهم احتجوا بمشيئته على رضاه ومحبه وقالوا لو كره ذلك وسخط لما شاء فجعلوا مشيئة الله دليل رضاه فرد الله عليهم ذلك فلا ينافي قوله تعالى (ولو شاء ربك لآمن من في الارض كلهم جميعاً) وقوله تعالى (ولكن اختلفوا فمنهم من آمن ومنهم من كفر ولو شاء الله ما فتنوا

ولكن الله يفعل ما يريد) والحديث الصحيح الذي اتفق عليه السلف والخلف ان ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولقد أحسن القائل

فما شئت كان وإن لم أشأ * وما شئت إن لم تشأ لم يكن

وقد أحجب بأنه أنكر عليهم اعتقادهم أن مشيئة الله تعالى دليل على أمره به أو أنكر عليهم معارضة شرعه وأمره الذي أرسل به رسله وأنزل به كتبه بقضائه وقدره فجعلوا المشيئة العامة دافعة للأمر فلم يذكروا المشيئة على جهة التوحيد وإنما ذكروها معارضين بها لأمره دافعين بها لشرعه كفعل الزنادقة وجهال الملاحدة اذا أسروا أو نهوا احتجوا بالقدر وقد احتج سارق على عمر رضى الله عنه بالقدر قال فأنا أقطع يدك بقضاء الله وقدره ويشهد لذلك قوله تعالى (كذلك كذب الذين من قبلهم حتى ذاقوا بأسنا قل هل عندكم من علم فتخرجوه لنا إن تبغون إلا الظن وإن أتمم إلا تخرسون) والحاصل أن قولهم كلمة حق أريد بها الباطل وأما قول ابليس رب بما أغويتني فأنا ذم على احتجاجه بالقدر لاعترافه بالقدر وإسباته له ولهذا قالوا انه أعرف بالله من المعتزلى لمطابقة قوله سبحانه تعالى (يضل الله من يشاء) أي عدلا (ويهدي من يشاء) أي فضلا وقوله تعالى (ومن يهد الله فهو المهتد) وقوله تعالى (ومن يضل الله فلا هاد) وأما قول آدم عليه الصلاة والسلام في جواب موسى عليه الصلاة والسلام أقلومنى على أن عملت عملا قد كتبه الله على أن أعمله قبل أن يخلقنى بأربعين سنة فبني على أن لا إعتراض على العاصي بمعد توبته ورجوعه الى طاعته وإن له حينئذ أن يتعاق بالقضاء والقدر بل يحتاج أن يعتقد أن معصيته كانت مقدرة قبل خلقه وليس له حين مباشرته قبل تحقق توبته أن يتشبث بالقضاء والقدر في قضيته فإنه حينئذ كما يمارض لئيه سبحانه عن معصيته وأمره بطاعته ولا راد لقضائه ولا معقب لحكمه ولا غالب لأمره .. وعن وهب بن منبه أنه قال نظرت في القدر فتحيرت ثم نظرت فيه فتحيرت ووجدت أعلم الناس بالقدر أكفهم عنه وأجهل الناس بالقدر أنعلقهم فيه ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام وإذا ذكر القدر فامسكوا يعني عن بيان حقيقته لاعن الايمان به وحقيقته وأما قوله تعالى (وإن تصبهم حسنة يقولوا هذه من عند الله وإن تصبهم سيئة يقولوا هذه من عندك الآية) فالأصح أن المراد بالحسنة هنا النعمة وبالسيسة البلية فلا حجة لنا ولا علينا وقيل الحسنة الطاعة والسيئة المصيبة ومع هذا فليس للقدرية أن يحتجوا بقوله تعالى (وما أصابك من سيئة فمن نفسك) فأنهم يقولون ان فعل العبد حسنة كانت أو سيئة فهو من الله والقرآن قد فرق بينهما وهم لا يفرقون ولانه سبحانه قال (قل كل من عند الله) فجعل الحسنات من عند الله كما جعل السيئات من عند الله وهم لا يقولون بذلك فى الأعمال بل فى الجزاء وأما على المعنى الأول ففرق سبحانه بين الحسنات التى هي النعم وبين السيئات التى هي المصائب والتقم فجعل هذه من الله وهذه من نفس الانسان لان الحسنة مضافة الى الله اذ هو أحسن بها من كل وجه وأما السيئة

فهو إنما يخلقها لحكمة وهي باعتبار تلك الحكمة من إحسانه فإن الرب سبحانه لا يفعل سيئة قط بل فعله كله حسن وخير وبهذا ورد حديث الحير كله بيدك والشر ليس إليك أي قاتك لا تخلق شرّاً محضاً بل كل ما تخلفه فيه حكمة باعتبار ما يكون خيراً ولكن قد يكون شرّاً لبعض الناس فهذا شر جزئي إضافي فالما شر كلي أو شر مطابق فالرب تعالى منزّه عن ذلك ومن هنا قال أبو مدين المغربي
لا تشكر الباطل في طوره * فإنه بض ظم-وراته

ولهذا لا يضاف الشر إليه مفرداً قط بل إما أن يدخل في عموم المخلوقات كقوله سبحانه (الله خالق كل شيء) وقوله تعالى (قل كل من عند الله) وإما أن يضاف إلى السبب كقوله تعالى (من شر ما خلق) وإما أن يحذف فاعله كقوله تعالى (وإنا لا ندرى أشر أريد بمن في الأرض أم أراد بهم ربهم رشداً) فإن قيل كيف وجه الجمع بين قوله تعالى (قل كل من عند الله) وبين قوله تعالى (فمن نفسك) أوجب بأن الحبس والجذب والنصرة والهزيمة كلها من عند الله (وما أصابكم من سيئة) أي محنة وبلية فبذنب نفسك عقوبة لك وكفارة لك كما قال الله تعالى (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) وهذا على المعنى الأول الذي هو الممول وأما على المعنى الثاني فالطاعة تنسب إلى الله تعالى لأنها محض خير والسيئة لا تنسب إلى الله تعالى لأنها في صورة شر والكل من عند الله خلقاً تخاف الطاعة فضل وخاف المعصية عدل (لا يسأل عما يفعل وهم يسألون) ثم في قوله تعالى (فمن نفسك) من الفوائد أن العبد لا يطمئن إلى نفسه ولا يسكن إليها فإن الشر كائن فيها لا يجئ إلا منها ولا يشتغل بكلام الناس ولا منهم إذا أساءوا إليه فإن ذلك من السيئات التي أصابته وهي إنما أصابته بذنوبه فيرجع إلى الله ويستعبد بالله من شر نفسه وسيئات عمله ويسأل الله أن يعينه على طاعته فبذلك يحصل له كل خير ويندفع عنه كل شر ولهذا كان أنفع الدعاء طلب الهداية فإنها الإعانة على الطاعة وترك المعصية هذا وقد قيل كل عام يخص كما خص قوله تعالى (والله عني كل شيء قدير) بما شاءه ليخرج ذاته وصفاته ومالم يشأ من مخلوقاته وما يكون من الخال وقوعه في كائناته والحاصل أن كل شيء تعلقت به مشبته تعلقت به قدرته والا فلا يقال هو قادر على الخال لمدوم وقوعه ولزوم كذبه ولا يقال غير قادر عليه لتغلب الأبدية من ربه ثم هذا العام مخصوص بقوله تعالى (والله بكل شيء عليم) فإنه باق على العموم وشامل للموجود والمعدوم والحال والموهوم كما بينه الإمام الأعظم رحمه الله بقوله (يلم الله تعالى المعدوم في حال عدمه معدوماً) أي بوصف المدومية (ويعلم أنه كيف يكون إذا أوجده) أي في عالم الربو بية بل ويعلم أن شيئاً لا يكون ولو كان كيف يكون (ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجوداً) أي بعد أن علمه في حال عدمه معدوماً (ويعلم الله أنه كيف يكون قناؤه) أي إذا أراد أن يجعله معدوماً بعد أن علمه في حال وجوده موجوداً من غير تغير علمه في مراتب كونه معلوماً قائماً (ويعلم الله تعالى القائم في حال قيامه) أي مثلاً والا فكذا في حال حياته وصلاته

وصيامه وسائر مقاماته (فإذا قعد) أي تغير عن حاله الأول (علمه قاعد في حال قعوده) أي إنشأه من حالة إلى حالة علماً تجزئياً ظاهرياً بعدما كان يعلم أنه سيقعد الآن ذلك العلم كان ذهنياً وباطنياً كما حقق في تفسير قوله (إلا لتعلم من يتبع الرسول ممن ينقلب على عقبيه) (من غير أن يتغير علمه) وزيد في نسخة أو صفته والظاهر أن الثاني وجد في نسخة بدل علمه فالحقه به وما أبدله فحصل بسبب الجمع بعض خلل (أو يتحدث له علم) أي في ثاني حاله ما لم يكن في أوله (ولكن التغير) أي الانتقال (وإختلاف الأحوال) أي من القيام والقعود وأمثالهما من الأفعال (يحدث في المخلوقين) مع تنزه الملك المتعال عن قبول الأفعال وحصول التغير والانتقال فإن علمه قديم بالاشياء فإذا أوجد شيئاً أو أفتاه قائماً بوجوده أو بغيه على وفق ماعلمه وطبق ما قدره وقضاه فإذا لا يتغير علمه ولا يختلف حكمه ولا يحدث له علم بتغير الموجود والمعدوم وإختلافه وحدونه (خاق) أي الله تعالى كما في نسخة (الحاق) أي المخلوقين (ساجداً من الكفر والايان) أي سائماً من آثار الكفران وأنوار الايمان بأن جماعهم قابلين لأن يقع منهم العصيان والاحسان كما قال الله تعالى (هو الذي خلقكم فتكم كافر ومنكم مؤمن) أي في عالم الظهور واليان (ثم خاطبهم) أي في وقت التكليف بالعبادة على إسان أو باب الرسالة وأصحاب السعادة (وأمرهم) أي بالايان والطاعة (ونهاهم) أي عن الكفر والمعصية (فكفر من كفر بفعله) أي باختياره (وانكراه) أي مع جهله واصراره (وجحوده) أي مع عناده واستكباره (بمخذلان الله تعالى) أي بترك نصرته سبحانه (إياه) وعدم توفيقه لما يرضاه وهو مقتضى عدله كما قال الله تعالى (إن الله لا يظلم الناس شيئاً ولكن الناس أنفسهم يظلمون) (وأمن من آمن بفعله) أي باتقياده واذعانه (وإقراره) أي بلسانه (وتصديقه) أي بجهانه على وفق أمر الله ومراده (بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له) أي فيما قدره وقضاه بمقتضى فضله كما قال الله تعالى (إن الله ذو فضل على الناس ولكن أكثر الناس لا يشكرون) وهذا لا ينافي كونهما كافراً ومؤمناً في علم الله تعالى يحدث خلقت هؤلاء للجنة ولا أبلى وخلقت هؤلاء للنار ولا أبلى وحديث فرغ ربكم من الباد فريق في الجنة وفريق في السعير فإن الحديث الجامع المانع قوله عليه الصلاة والسلام إعملوا فكل ميسر لما خلق له (أخرج ذرية آدم عليه السلام) أي طبقة بعد طبقة إلى يوم القيامة (من صلبه) أي أولادهم أخرج من أصلاب أبنائه وراثت بناته نسلمهم (على صور الذر) أي على هيئة الخلق الصغير بعضها بيض وبعضها سود وانتشروا إلى يمين آدم ويساره (فجعل لهم عقلاً مخاطبهم) أي حين أشهدهم على أنفسهم بقوله تعالى ألسنت بركم قالوا بلى (وأمرهم) أي بالايان والاحسان (ونهاهم) أي عن الكفر والكفران (فأقروا له بالربوبية) أي ولا تفهم بالعبودية حيث قالوا بلى (فكان ذلك منهم) أي قولهم بلى الذي صدر عنهم (إيماناً أي حقيقة أو حكماً) فهم يولدون على تلك الفطرة

يعني كما قال الله سبحانه (فطر الله التي فطر الناس عليها) وكما قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كل مولود يولد على فطرة الاسلام فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه حتى يعرب عنه لسانه (إما مشركاً وإما كافراً) وهذا معني قوله تعالى (إنما هديتك السبيل إما مشركاً وإما كافراً) والحاصل ان عهد الميثاق ثابت بالكتاب وهو قوله تعالى (واذا أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذرياتهم) الآية وبالسنه وهو الحديث الثابت المروى في المصابيح وغيره وتحققهما في كتب التفسير وشروح الحديث المتبر على ما ينه في محامها خلافاً للمعتزلة حيث حملوا الآية والحديث على المعني المجازي كما دفعناه في موضعهما هذا . وقال شارح ظهر من هذه المسئلة وما يتماق بها من الادلة ان القول بأن أطفال المشركين في النار متروك فكيف لا وقد جعل الشرع البالغ الجاهل بالله من لم يبلغه الدعوة معذوراً أي بقوله تعالى (وما كنا معذبين حتى ننبئ رسولا) وأما الاحاديث فتعارضه في هذا الباب وقد جمعنا بينها في شرح المشكاة على ما ظهر لنا من طريق الصواب وقد قال نضر الاسلام وكذا نقول في الذي لم يبلغه الدعوة انه غير مكلف بمجرد العقل وانه اذا لم يصف إيماناً ولا كفوراً ولم يعتقد على شيء أي بما يكون منافياً للإيمان ولا موافقاً للعصيان كان معذوراً واذا وصف الكفر وعقده أو عقده ولم يصفه لم يكن معذوراً وكان من أهل النار مخلداً (ومن كفر بعد ذلك) أي الإيمان الميثاق (فقد بدل وغير) أي إيمانه الفطري الوهي بالكفر الطارئ الكسبي (ومن آمن) أي أظهر إيمانه (وصدق) أي في اظهاره بأن يكون إيمانه الاساني مطابقاً لتصدق الجنان (فقد ثبت عليه) أي على دينه كما في نسخة والمعني على دينه الاصل وفطرته الاولى (ودام) أي على الاسلام وهو تأكيد لما قبله وفي نسخة وداوم أي واستمر عليه ولم يتزلزل لديه قال القونوي رحمه الله في تفسير الآية الكريمة قولان أحدهما قول أهل التفسير وعليه جمع من اكابر الأئمة وأكثر أهل السنة والجماعة وهو ما روى أن عمر رضي الله عنه سئل عن هذه الآية فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن الله تعالى خلق آدم ثم مسح ظهره بيمينه فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للجنة ويعملون عمل أهل الجنة ثم مسح ظهره بشماله فاستخرج منه ذرية فقال خلقت هؤلاء للنار ويعملون عمل أهل النار فقال رجل يا رسول الله فقيم العمل فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ان الله تعالى اذا خلق العبد للجنة استعمله بعمل أهل الجنة حتى يموت على عمل من أعمال أهل الجنة فيدخله به الجنة وكذلك اذا خلق الله العبد للنار استعمله بعمل أهل النار حتى يموت على عمل من أعمال أهل النار فيدخله به النار وأخذ بظاهره الجبرية فقالوا ان الله تعالى خلق المؤمنين مؤمنين وخاق الكافرين كافرين وإبليس لم يزل كافراً وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما كانا مؤمنين قبل الاسلام والانبياء عليهم السلام كانوا أنبياء قبل الوحي وكذا اخوة يوسف كانوا أنبياء وقت الكباثر وقال أهل السنة والجماعة صاروا أنبياء بعد ذلك وإبليس صار كافراً وهذا لا ينافي كونه كافراً عند الله باعتبار تعلق علمه بأنه سيصير كافراً بعمله ولو كان جبراً محضاً لما صدر من إبليس طاعة ولا من أبي بكر وعمر رضي الله عنهما معصية فبطل قولهم ان الكفار مجبورون على الكفر والمعصية والمؤمنين مجبورون على الإيمان والطاعة بل

تقول ان العبد مختار مستطيع على الطاعة والمعصية وليس بمجبور والتوفيق من الله تعالى كما يدل عليه قوله سبحانه (آمنوا بالله ورسوله) فلو كانوا مؤمنين لما أمرهم بالايان ولما خاطبهم بقوله تعالى (ألت بركم قالوا بلى) وروى سعيد بن جبیر عن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في تفسير هذه الآية أخذ الله تعالى الميثاق من ظهر آدم عليه السلام فأخرج من ظهره كل ذرية ففشرها بين يديه جميعاً وصوّرهم وجعل لهم عقولا يملكون بها وألهمنا ينطقون بها ثم كلمهم قبالاً أى عياناً يعاينهم آدم عليه السلام وقال ألت بركم قالوا بلى شهدنا وتلاها الى قوله تعالى المبطون فان قيل فما وجه إزام الحجة بهذه الآية ونحن لا نذكر هذا الميثاق وان تفكرنا وجهنا جهدنا في ذلك بالانفاق أجيب بأن الله سبحانه وتعالى أنساناً ذلك ابتلاء لان الدنيا دار ابتلاء وعلينا الايمان بالغيب ابتداء ولو تذكرنا ذلك لزال الابتلاء وما احتجنا الى تذكر الانبياء عليهم الصلاة والسلام وليس كل ما ينسى بالمرّة تزول به الحجة وتثبت به المعذرة قال الله تعالى في حق أعمالنا (أحصاه الله ونسوه) وأخبر أنه سيديننا ويجازينا والثاني قول أرباب النظر وأصحاب المقول وهو انه تعالى أخرج الذرية وهم الأولاد من أصلاب آبائهم وذلك الاخراج انهم كانوا نطفة فأخرجها الله تعالى الى أرحام الأمهات وجعلها علقة ثم مضت حتى جعلهم بشرّاً سوياً وخلقاً كاملاً أشهدهم على أنفسهم بما ركب فيهم من دلائل الوحدةانية فبالاشهاد بالادلة صاروا كأنهم قالوا بلى قيل وهذا القول لا ينافي الأول إذ الجميع بينهم ما يمكن فتأمل وأما المعتزلة فقد أطبقوا على أنه لا يجوز تفسير الآية بالوجه الأول ومالوا الى الوجه الثاني وجعلوه من باب التتمين وهذا منهم بناء على أن كل ما لا يدرك العقل لا يجوز القول به لما عرف من أصلهم من تقديم العقل على النقل ثم الآية تدل على أن الله تعالى خالق الأرواح مع الأجساد أو قبلها وهو الصحيح لحبر ان الله تعالى خالق الأرواح قبل الأجساد بخمسمائة ألف سنة وأن الخطاب والجواب كان للأرواح والأجساد كما يعتنون بهما في المعاد (ولم يجبر) بضم الياء وكسر الباء أي لم يقهر الله (أحداً من خلقه على الكفر وعلى الايمان) وفي نسخة ولا على الايمان والمعصية ان الله تعالى لا يخلق الطاعة والمعصية في قلب العبد بطريق الجبر والغلبة بل يخلقهما في قلبه مقروناً باختيار العبد وكسبه فان المكره على عمل هو الذى عمل ذلك العمل يكرهه في الاصل وكان المختار عنده أن لا يعمل فانه عنده كالدليل كالؤمن اذا أكره على اجراء كلمة الكفر فأجراها بظاهر البيان وقلبه مطمئن بالايمان وكذلك انفق حيث يجبرى الايمان على اللسان وقلبه مشحون بالكفر فليس الكافر في كفره معذوراً ولا المؤمن في ايمانه مجبوراً بل الايمان محبوب للمؤمنين كأن الكفر مطلوب للكافرين وهذا معنى قوله تعالى (كل حزب بما لديهم فرحون) غاية الامر ان الله تعالى بفضله حبب الينا الايمان وزين في قلوبنا الاحسان وكره الينا الكفر والفسوق والعصيان والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى لولا أن هدانا الله وبمدله ترك هداية أهل الكفر والكفر ان وجب اليهم العصيان وكره لديهم الايمان ف سبحانه سبحانه

يضل الله من يشاء ويهدي من يشاء ومن يضل الله فإله من هاد ومن يهد الله فإله من مضل
وهذا من أسرار القضاء والقدر بحكم الازل لا يسل عما يفعل وهم يسئلون (ولا خلقهم مؤمنًا ولا كافرًا)
أي بالجبر والاكراه (ولكن خلقهم أشخاصًا) أي قابلة لقبول الايمان اخلاصاً ولاختيار الكفر على توهم
كونه لهم خلاصاً (والايمان والكفر فعل العباد) أي بحسب اختيارهم لاعلى وجه اضطرارهم وسبحان من
أقام العباد فيما أراد (يعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافرًا) أي وأبفضه كذا في نسخة (فإذا آمن بعد ذلك)
أي ارتكاب كفره (علمه مؤمنًا في حال إيمانه) أي وأحبه كما في نسخة (من غير أن يتغير علمه) أي بتغير كفر
عبده وإيمانه (وصفته) أي ومن غير أن يتغير نفعه الازل من الغضب والرضا المتعلقين بالكفر والايمان وإنما
التغير في متعلقهما باختلاف الزمان بل وقد علم بإيمان بعض وكفر آخرين قبل وجودهم في عالم شهودهم
الا أنه سبحانه من فضله وكرمه لا يعمل بمجرد تعلق علمه بل لابد من اظهار اختيار العبد وحصول عمله
ليرتب عليه الحساب ويتفرع عليه الثواب أو العقاب والله أعلم بالصواب (وجميع أفعال العباد من الحركة
والسكون) أي على أي وجه يكون من الكفر والايمان والطاعة والعصيان (كسبهم على الحقيقة) أي لاعلى
طريق المجاز في النسبة ولا على سبيل الاكراه والغلبة بل باختيارهم في فعلهم بحسب اختلاف أهوائهم وميل
أنفسهم فلما ما كسبت وعليها ما كسبت لا كما زعمت المعتزلة ان العبد خالق لافعاله الاختيارية من الضرب
والشتم وغير ذلك ولا كما زعمت الجبرية القائلون بنفي الكسب والاختيار بالكلية ففي قوله تعالى «يايك نريد
واياك نستعين» رد على الطائفتين في هذه القضية والحاصل أن الفرق بين الكسب والخلق هو أن الكسب
أمر لا يستقل به الكاسب والخلق أمر يستقل به الخالق وقيل ما وقع بآلة فهو كسب وما وقع بآلة فهو
خلق ثم ما أوجده سبحانه من غير اقتران قدرة الله تعالى بقدرة العبد وادارته يكون صفة له ولا يكون
فعلًا له كحركة المرتمش وما أوجده مقارنًا لإيجاد قدرته واختياره فيوصف بكونه صفة وفعلًا وكسبًا
للعبد كالحركات الاختيارية ثم المتولدات كالآل في المضروب والانكسار في الزجاج بخلاف الله وعند المعتزلة
بخلاف العبد (والله تعالى خالقها) أي موجود أفعال العباد وفق ما أراد لقوله تعالى (الله خالق كل شيء) أي يمكن
بدلالة العقل وفعل العبد شيء ولقوله تعالى «أفمن يخلق كمن لا يخلق» أي الذي يصدر منه حقيقة الخلق
ليس كمن لا يصدر منه ذلك في شيء وهذا في مقام التمدح بالخلقية وكونها سببًا لاستحقاق العبادة ولقوله
تعالى «والله خلقكم وما تعملون» أي وعملكم أو معمولكم وبه احتج أبو حنيفة رحمه الله على عمرو بن
عبيد وفي حديث رواه الحاكم وصححه البيهقي من حديث حذيفة مرفوعاً أن الله صانع كل صانع وصنعه
ولذا ويخبرهم سبحانه بقوله تعالى «أتعبدون ما تسبحون» أي ما تعملون من الاصنام وبقوله تعالى «أفمن
يخلق كمن لا يخلق» ولأن العبد لو كان خالقاً لافعاله لكان عالماً بتفاصيلها كما يشير اليه سبحانه بقوله «الأيام
من خلق» وقول علي كرم الله تعالى وجهه عرف الله بنسخ المزائم ولقد أغرب المعتزلة حيث صرفوا قوله

تعالى (الله خالق كل شيء) الى صفة الله حتى قالوا ان كلامه مخلوق ولم يصرفوه الى صفات الخلق حتى قالوا ان أفعال العباد غير مخلوقة له وأما قوله تعالى (وما رميت اذ رميت ولكن الله رمي) فمعناه ما رميت خلقاً اذ رميت كسباً ولكن الله رمي بخلق كسب الرمي في المصطفى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال الامام الاعظم في كتابه الوصية نفر بأن العبد مع جميع أعماله وأقراره ومعرفته مخلوق فلما كان الفاعل مخلوقاً فأفعاله أولى أن تكون مخلوقة انتهى وببانه على وجه يظهر برهانه هو ان علة افتقار الاشياء في وجودها الى الخالق هي امكانه وكل ما يدخل في الوجود جوهرأ كان أو عرضاً فهو ممكن في عالم الشهود فاذا كان العبد القائم بذاته لامكانه يستفيد الوجود في شأنه من الخالق عز شأنه فأفعاله القائمة به أولى أن تستفيد الوجود من خالقه وهذا معنى قوله تعالى والله الغني أي بذاته وصفاته عن جميع مصنوعاته وأتم الفقراء أي المحتاجون بذواتكم وصفاتكم وأعمالكم وأحوالكم الى الله أي الى ايجاديه في الابتداء وامداديه في الانشاء قبل الانتهاء ثم أعلم ان ارادة العبد التي تقارن فعله وقدرته عليه حال صنعه لمخلوقتان مع الفعل لافله ولا بعده قال الامام الاعظم في كتابه الوصية تقربان الاستطاعة مع الفعل لاقبل الفعل ولا بعد الفعل لانه لو كان قبل الفعل لكان العبد مستغنياً عن الله سبحانه وقت الفعل وهذا خلاف النص أي خلاف حكم النص كافي نسخة لقوله تعالى والله الغني وأتم الفقراء ولو كان بعد الفعل لكان من المحال حصول الفعل بلا استطاعة ولا طاقة انتهى والمعنى ان حصول الفعل بلا استطاعة من قبل الله تعالى ولا طاقة لمخلوق فيعلم يقارن الاستطاعة الالهية بفعله بناءً على مقتضى ضف البشرية وقوة الربوبية وهذا معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله أي لا حول عن معصيته الا بمعصيته ولا قوة على طاعته الا باعائه وقال الامام الاعظم في كتابه الوصية ثم نفر بأن الله تعالى خالق الخلق ورازقهم ولم يكن لهم طاقة لأنهم ضعفاء عاجزون محروثون والله تعالى خالقهم ورازقهم لقوله سبحانه (الذي خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم) والكسب من الحلال حلال وجمع المال من الحرام حرام والخلق على ثلاثة أصناف المؤمن المخلص في إيمانه والكافر الجاهل في كفره والمنافق المداهن في نفاقه والله تعالى فرض على المؤمن العمل وعلى الكافر الايمان وعلى المنافق الاخلاص لقوله تعالى (يا أيها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم) ومعناه يا أيها المؤمنون أطيعوا الله ويا أيها الكافرون آمنوا بالله ويا أيها المنافقون أخلصوا لله أنتمي واذا تحقق ان الله خالق الخلق علم أنه لا يجب لهم شيء على الحق فانه سبحانه لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون وكان القياس أن يقال القائل بكون العبد خالفاً لأفعاله يكون من المشركين دون الموحدين كما يشير اليه حديث القدريه مجوس هذه الامة حيث ذهبوا الى أن للعالم فاعلين أحدهما الله سبحانه وتعالى وهو فاعل الخير والثاني الشيطان وهو فاعل الشر قال ولذا بالغ مشايخ ماوراء النهر بمبالغة في تضليل المعتزلة حتى قالوا انهم أقبح من المجوس حيث لم يثبتوا الا شريكاً واحداً والمعتزلة أثبتوا شركاء لا تحصى ولكن

المحققين على أن المعتزلة من طوائف الاسلام وحملوا ما ذكر على الزجر للآثم لانهم لم يحملوا العبد خالفا بالاستقلال بل يقولون انه سبحانه خالق بالذات والعبد خالق بواسطة الاسباب والآلات التي خلقها الله تعالى في العبد ولم يثبتوا الاشراك بالحقيقة وهو اثبات الشريك في الالهوية كالجوس ولا بمعنى استحقاق العبادة كعبدة الاصنام وأما قول المعتزلة لو كان الله خالفا لافعال العباد لكان هو القائم والقاعد والآكل والشارب والزاني والسارق وهذا جهل عظيم فمدفوع بان لا تنصف بالشيء من قام به ذلك الشيء لامن أو جده إذ لا يرون أن الله تعالى هو الخالق للسواد والبياض وسائر الصفات في الاجسام فالإيجاد هو فعل الله والموجود وهو الحركة فعل العبد وهو موصوف به حتى يشتق له منه اسم المتحرك ولا ينصف الله بذلك وأما قوله تعالى (فتبارك الله أحسن الخالقين) بصيغة الجمع وقوله تعالى (وإذ تخلق من الطين) باضافة الخالق الى عيسى فجوابه ان الخالق هنا بمعنى التقدير والتصوير فان العبد بقدر طاقة البشرية له بعض التدبير ان وافق التقدير ثم اعلم أن تحقيق المرام ما ذكره ابن الهمام في هذا المقام حيث قال فان قيل لاشك انه تعالى خلق للعبد قدرة على الافعال ولذا نذكر تفرقة بين الحركة المقدورة وهي الاختيارية وبين الزعدة الضرورية والقسرة ليست خاصيتها الا التأثير أي إيجاد المقدور فان القدرة صفة تؤثر على وفق الارادة ويستحيل اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد فوجب تخصيص عمومات النصوص السابقة بما سوي أفعال العباد الاختيارية فيكونون مستقلين بإيجاد أفعالهم الاختيارية بقدرتهم الحادثة بخالق الله تعالى كما هو رأي المعتزلة والا لكان جبراً محضاً فيعطل الامر والنهي فالجواب أن الحركة مثلاً كما انها وصف للعباد ومخلوق للرب لها نسبة الى قدرة العبد فسميت تلك الحركة باعتبار تلك النسبة كتباً بمعنى انها مكتوبة للعبد ولم يلزم الجبر المحض اذ كانت متعلق قدرة العبد داخلية في اختياره وهذا يتعلق هو المسمى عندنا بالكسب انتهى واما ما سبق من استحالة اجتماع مؤثرين على أثر واحد فالجواب عنه ان دخول مقدور تحت قدرتين أحدهما قدرة الاختراع والأخري قدرة الاكتساب جائز وإنما المحال اجتماع مؤثرين مستقلين على أثر واحد وفي شرح العقائد تعريف القدرة الحادثة في العبد بأنها صفة يخلقها الله تعالى في العبد عند قصده اكتساب الفعل مع سلامة الاسباب والآلات وبهذا يظهر أن مناط التكليف بعد خلق الاختيار للعبد هو قصده الفعل قصداً مضمماً طاعة كان أو معصية وان لم تؤثر قدرته في وجود الفعل لما منع هو متعلق قدرة الله التي لا يقاومها شيء في إيجاد ذلك ومن هنا قال ابن الهمام رحمه الله إن لزوم الجبر يتدفع بتخصيص النصوص بإخراج فعل واحد قلبي وهو العزم المصمم لكن فيه أن ذلك العزم المصمم داخل تحت الحكم المعمم والله سبحانه أعلم ثم ما اختاره هو قول الباقلاني رحمه الله من أئمة أهل السنة ان قدرة الله تعالى تتعلق بأصل الفعل وقدرة العبد تتعلق بوصفه من كونه طاعة أو معصية فتعلق تأثير القدرتين بخلاف كما في لطم الليم تأديباً وإبداء فان ذات اللطم واقعة بقدرة الله تعالى وتأثيره وكونه طاعة على الأول ومعصية على الثاني بقدرة العبد

وتأثيره لتعاق ذلك بعزمه المصمم ولقد أنصف الامام الرازي في تفسيره الكبير حيث قال الانسان مجبور في صورة مختار وهو أنهي ما يمكن أن ينسب اليه فهم البشر قلت وذلك لوقوع فعل المبد على وفق إختياره من غير تأثير لقدرته المقارنة له ويؤيده قوله تعالى (وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون) ولذا قال بعض العارفين لا تختار فان كنت لا بد أن تختار ختر أن لا تختار (وهي) أي أفعال العباد (كلها) أي جميعها من خيرها وشرها وإن كانت مكاسبهم (بمشيئته) أي بإرادته (وعلمه) أي بتعاق علمه (وقضائه وقدره) أي على وفق حكمه وطبق قدر تقديره فهو مرید لما يسميه شراً من كفر ومعصية كما هو مرید للخير من إيمان وطاعة (والطاعات كلها) أي جنسها بجميع أفرادها الشامل لواجبها ونهياها (ما كانت) أي قليلة أو كثيرة (واجبة) أي ثابتة (بأمر الله تعالى) أي بأقلامها في الجملة حيث قال الله تعالى (وأطيعوا الله وأطيعوا الرسل) (وبمحبته) أي لقوله تعالى (فان الله يحب المتقين والله يحب المحسنين ويحب المتطهرين) (ورضائه) أي لقوله تعالى في حق المؤمنين رضي الله عنهم ورضوا عنه (وعلمه) أي لتعاق علمه سابقا في عالم الشهود وتحققه لاحقا في عالم الوجود (ومشيئته) أي بإرادته (وقضائه) أي حكمه (وتقديره) أي بمقدار قدره أولا وكتبه في اللوح المحفوظ وحرره نائيا وأظهره في عالم الكون وقرره ثالثا ثم يجزيه جزاء وأفا في عالم القبي رابعا (والمعاصي كلها) أي صغيرها وكبيرها (بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته) اذ لو لم يرد لها وقت (لا بمحبته) أي انوله تعالى (فان الله لا يحب الكافرين والله لا يحب الظالمين) (ولا برضائه) أي لقوله تعالى (ولا يرضي لعباده الكفر) ولأن الكفر يوجب الموت الذي هو أشد الغضب وهو ينافي بـ رضي الرب المتعاق بالايان وحسن الادب (ولا بأمره) أي لقوله تعالى ان الله لا يأمر بالفحشاء وقوله تعالى (ان الله يأمر بالعدل والاحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى) قاله ضد الامر فلا يتصور ان يكون الكفر بالامر وهذا القول هو المعروف عن السلف وقد اتفقوا على جواز اسناد الكل اليه سبحانه جملة فيقال جميع الكائنات مرادة لله ومنهم من منع التفصيل فقال لا يقال إنه يريد الكفر والظلم والفسق لايهامه الكفر ولرعاية الأدب معه سبحانه كما يقال خلق الأشياء ولا يقال خالق القاذورات ثم أعلم أن شارحا حل عبارة الامام على ان الطاعات والمعاصي مفصولات ليخلق وان قوله واجبة خبر ما كانت مندوبة والأولى ما قررنا وعلى عموم معني الامر حررنا والمسئلة مبسطة في الوصية حيث قال قربان الأعمال ثلاثة فريضة أي اعتقادا وعملا أي أو عملا لاعتقادا ليشمل الواجب وفضيلة أي سنة أو مستحبة أو نافلة ومعصية أي حرام او مكروه فالفريضة بأمر الله تعالى ومشيئته ومحبته ورضاه وقضائه وتقديره وإرادته وتوفيقه وتحليقه أي خالق فعله وفق حكمه فهو تفسير لما قبله وأما قوله وحكمه وعلمه وكتابت في اللوح المحفوظ فظاهر العبارة هو التفرقة بين المشيئة والارادة فالمشيئة أزلية في المرتبة الشهودية والارادة تعلقها بالفعل في الحالة الوجودية هذا ما سنح لي في هذا المقام والله تعالى أعلم بمرام

الامام وكذا الحكم يظهر انه مستدرك لانه اما أن يراد به الحكم الازلي فهو بمعنى القضاء الاولي أو يراد به الامر الكوني في عالم الظهور الحائقي فقد تقدم ذكر الامر بهذا المعنى اللهم الا ان يقال انها كانتا كيداً والتأييد في المبني ثم قوله والفضيلة ليست بأمر الله تعالى أي بالامر الموجب قطعاً أو ظناً والا فهي داخلة في ذلك الامر المنقضي استحساناً وكذا مندرج في قوله ولكن بمشيئته ومحبه ورضائه وقضائه وتقديره وتوفيقه وتخليقه وإرادته وحكمه وعلمه وكتابتها في اللوح المحفوظ فزوم باللوح والقلم ومجيب ما فيه والمعصية ليست بأمر الله ولكن بمشيئته لا بمحبته وبقضائه لا برضائه وتقديره وتخليقه لا بتوفيقه وبخذلانه وعلمه وكتابتها في اللوح المحفوظ انتهى وأما ما ذكره ابن الهمام في المسابرة من أنه نقل عن أبي حنيفة ما يدل على جعل الإرادة من جنس الرضي والمحبة لا المشيئة لما روى عنه من قال لامرأته شئت طلاقك ونوأت طلاقك ولو قال أردته أو أحببته أو رضيت ونوأت لا يقع على تفرقة هذه الصفات في العباد فلا يس كذا قال انه مخالف لما عليه أكثر أهل السنة وقد ثبت عنه عليه الصلاة والسلام ما أجمع عليه السلف من قول ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن وقد خالفت المعتزلة في هذين الأصلين فأنكروا إرادة الله للشر مستبدلين على زعمهم بقوله تعالى وما الله يريد ظلاماً للعباد وإن الله ليرضي لعباده الكفر وإن الله لا يأمر بالفحشاء والله لا يحب الفساد وهذا منهم بناء على تلازم الإرادة والمحبة والرضا والامر عندهم وقالوا انه سبحانه أراد من الكافر الإيمان لا الكفر ومن العاصي الطاعة لا المعصية زعماً منهم أن إرادة القبيح قبيحة فعندهم يكون أكثر ما يقع من أفعال العباد على خلاف إرادة الله سبحانه وقد دلت الآيات الواضحات على خلاف قولهم كقوله تعالى (فمن رد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام ومن برد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً) وقوله ان لو يشاء الله لهدى الناس جميعاً ولو شئنا لآتينا كل نفس هداها وما تشاؤون الا أن يشاء الله) وروى البيهقي بسنده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لأبي بكر رضي الله عنه لو أراد الله أن لا يعصى ما خلق إبليس ثم قول المعتزلة لإرادة القبيح قبيحة هو بالنسبة اليها أما بالنسبة الى الله سبحانه فليست كذلك فانها قد تكون مقرونة بحكمة تقضي هنالك مع أنه مالك الامور على الاطلاق كما قال الله تعالى (ويضل الله ما يشاء) وقوله تعالى (إن الله يحكم ما يريد) وقوله تعالى (لا يدلل عما يفعل وهم يسألون) وحكي ان القاضي عبد الجبار الهمداني أحد شيوخ المعتزلة دخل على صاحب بن عباد وعنده الأستاذ أبو اسحاق الاسفرائيني أحد أئمة أهل السنة فلما رأى الأستاذ قال سبحان من نزه عن الفحشاء فقال الأستاذ فوراً سبحان من لا يقع في ملكه الا ما يشاء فقال القاضي أيشاء ربنا أن يعصي قال الأستاذ أيعصي ربنا فقرأ فقال القاضي أرايت ان منفي الهدي وقضي على بالردى أحسن الى أم أساء فقال الأستاذ ان منك ما هو لك فقد أساء وان منك ما هو له فهو يخفى رحمتك من يشاء فبهت القاضي ومجمل الكلام في تحصيل المرام الحسن من أفعال العباد وهو ما يكون متعلق المدحة في الدنيا والثبوت في المقبي برضاء الله تعالى وإرادته وقضائه والقبيح

منها وهو ما يكون متعلقاً بالمذمة في العاجل والعقوبة في الآجل ليس برضائه بل بإرادته وقضائه لقوله سبحانه (ولا يرضى لعباده الكفر) فالإرادة والمشيئة والتقدير تتعلق بالكل والرضا والمحبة والامر لانتعلق بالإلحسان دون القبيح من الفعل حيث أمرهم بالإيمان مع تقرر علمه بأنهم يموتون على الكفر ثم اعلم أن الطاعة بحسب الطاقة كما قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً إلا وسعها أي قدرتها وقدرته العبد التي يصير بها أهلاً لتكليف الطاعة هي سلامة الآلة التي بها يؤدي ما يجب عليه من المعرفة والعبادة فلذا لا يكلف الصبي والمجنون بالإيمان ولا الأخرس بالإقرار بالسلام ولا المريض العاجز عن القيام بالقيام في مقام الإحسان فكان أوجه غير مطلوب العقول ولم يكن له أن يقول لا أقدر على أن أصدق وأعترف وكذا المؤمن الصحيح التارك لله لآلة ليس له أن يقول لا أقدر أن أصلي والحاصل أن العبد ليس له أن يعتذر ويتعلق بالقضاء والقدر وفيه إشكال مشهور ذكرناه في تفسير قوله تعالى (إن الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرتهم لا يؤمنون) حيث نزلت هذه الآية في قوم بأعينهم علم الله منهم أنهم لا يؤمنون كأبي جهل وأبي لهب وغيرها ووجه الإشكال ظاهر حيث أمرهم بالإيمان مع تقرر علمه بأنهم يموتون على الكفر والجواب أن إيمانهم ليس محالاً لذاته بل لغيره حيث تعلق علم الله بعدمهم في عدم إيمانهم عاصون من وجه وطائعون من وجه ولعل هذا المعنى يستفاد من قوله تعالى وله أسلم في السموات والأرض طوعاً وكرهاً أي انقاد في ما أَرَادَ رب العباد وسر القدر مخفى على البشر في الدنيا بل في العقي فتدبر قال الله تعالى (قل لله الحجة البالغة فلو شاء لهداكم أجمعين) والحاصل أن الاستطاعة صفة يخلقها الله عند اكتساب الفعل بعد سلامة الأسباب والآلات فان قصد العبد فعل الخير خلق الله تعالى قدرة فعل الخير وان قصد العبد فعل الشر خلق الله قدرة فعل الشر فكان العبد هو المضيق لقدرة فعل الخير فيستحق الذم والعقاب ولذا ذم الله الكافرين بأنهم لا يستطيعون السمع أي لا يقصدون استماع كلام الرسول على وجه اتأمل وطاب الحق حتى يعلموا ويعملوا به بل يستمعون على وجه الإنكار وقد يقع لفظ الاستطاعة على سلامة الأسباب والآلات والجوارح كما في قوله تعالى (من استطاع إليه سبيلاً) وصحة التكليف تعتمد على هذه الاستطاعة التي هي سلامة الأسباب والآلات لا الاستطاعة بالمعنى الأول فتأمل مع أن القدرة صالحة للضدين عند أبي حنيفة رحمه الله حتى أن القدرة المصروفة إلى الكفر هي بعينها القدرة التي تصرف إلى الإيمان لا اختلاف إلا في التعاق وهو لا يوجب الاختلاف في نفس القدرة فالكافر قادر على الإيمان المكلف به إلا أنه صرف قدرته إلى الكفر وضع باختباره صرفها إلى الإيمان فاستحق الذم والعقاب من هذا الباب وأما ما يمتنع بالغير بناء على أن الله تعالى علم خلافه أو أراد خلافه كإيمان الكافر وطاعة العصي فلا نزاع في وقوع التكليف به لكونه مقدور المكلف بالظن إلى نفسه فليس التكليف به تكليفاً بما ليس في وسع البشر نظراً إلى ذاته ومن قال أنه تكليف بما ليس في الوسع فقد نظر إلى ما عرض له من تعلق علمه تعالى وإرادته سبحانه بخلافه وبالجملة لو لم يكلف العبد به لم يكن تارك

المأمور عاصياً فلذا عد . مثل إيمان الكافر وطاعة الفاسق من قبيل المحال بناء على تعلق علمه وإرادته بخلافه
 وهو عندنا من قبيل مالا يطاق بناء على صحة تعلق القدرة الحادثة في نفسه وإن لم يوجد عقبيه وهذا نزاع
 إفظي عند أرباب التحقيق والله ولي التوفيق . ثم اعلم أن مراتب مائيس في وسع البشر إتيانه ثلاث
 . أقصاها أن يتمتع بنفس مفهومة كجميع الضدين وقلب الحقائق وإعدام القديم وهذا لا يدخل تحت القدرة
 القديمة فضلاً عن الحادثة . وأوسطها أن لا تتعلّق بها القدرة الحادثة أصلاً كخلق الأجسام أو عادة كحمل
 الجبل والصعود إلى السماء . وأدناها أن يتمتع لتعلق علمه سبحانه وإرادته بعدم وقوعه وفي جواز التكليف
 بالمرتبة الثالثة تردد ولا نزاع في عدم الوقوع وجواز الثانية مختلف فيه ولا خلاف في عدم الوقوع
 ووقوع الثالثة متفق عليه فضلاً عن جوازها والآنياء عليهم الصلاة والسلام كلهم أي جميعهم الشامل لرسلمهم
 ومشاهيرهم وغيرهم أولهم آدم عليه الصلاة والسلام على ما ثبت بالكتاب والسنة واجماع الأمة فما نقل عن
 بعض من إنكار نبوته يكون كفوفاً وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن عدد الآنياء عليهم الصلاة
 والسلام فقال مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً وفي رواية مائتا ألف وأربعة وعشرون ألفاً إلا أن الأولى
 أن لا يقتصر على عدد فيهم (مزهون) أي معصومون . عن الصغائر والكبار) أي من جميع المعاصي
 (والكفر) خص لأنه أكبر الكبائر ولكونه سبحانه لا يفتقر أن يشرك به ويفقر ما دون ذلك لمن يشاء
 (والقبائح) وفي نسخة والفواحش وهي أخص من الكبائر في مقام التغاير كما يدل عليه قوله سبحانه وتعالى (الذين
 يحبثون كبرائهم والفواحش والمراد بها محو القتل والزنى واللواط والسرقة وقذف الحصنة والسرقة والفرار
 من الزحف والنيمة وأكل الربا ومال اليتيم وظلم العباد وقصد الفساد في البلاد . وقال سعيد بن جبير إن
 رجلاً قال لابن عباس رضي الله عنهما كم الكبائر أسبع هي قال إلى سبعمائة أقرب منها إلى سبع غير أنه
 لا كبيرة مع الاستغفار ولا صغيرة مع الإصرار واختلفوا في حد الكبيرة فقال ابن سيرين رضي الله عنه
 كل ما نهى الله عنه فهو كبيرة ويؤيده ظاهر قوله سبحانه « إن تحبثوا كبراً ما نهى الله عنه الآية » وقال
 الحسن وسعيد بن جبير والضحاك وغيرهم ما جاء في القرآن مقروناً بذكر الوعيد فهو كبيرة وهذا هو الظاهر
 فتدبر . ثم اعلم أن ترك الفرض أو الواجب ولو مرة بلا عذر كبيرة وكذا ارتكاب الحرام وترك السنة مرة
 بلا عذر تساهلاً وتكسلاً عنها صغيرة وكذا ارتكاب الكراهة والإصرار على ترك السنّة أو ارتكاب الكراهة
 كبيرة إلا أنها كبيرة دون كبيرة لأن الكبير والصغير من الأمور الإضافية والأحوال النسبية ولذا قيل
 حسنات الأبرار سيئات المقربين قال شارح عقيدة الطحاوي وثم أمر ينهي التفطن له وهو أن الكبيرة
 قد يقترن بها من الحياء والخوف والاستظام لها ما يباحقها بالصغائر وقد يقترن بالصغيرة من قلة الحياء
 وعدم المبالاة وترك الخوف والاستهانة بها ما يباحقها بالكبار وهذا أمر مرجعه إلى ما يقوم بالقلب وهو
 قدر زائد على مجرد الفعل والانسان يعرف ذلك من نفسه وغيره أيضاً فانه قد يعني لصاحب الاحسان

العظيم مالا يعني لغيره من الذنب الجسيم ثم هذه العصمة ثابتة للأنبياء قبل النبوة وبمدها على الاصح وهم مؤيدون بالمعجزات الباهرات والآيات الظاهرات وقد ورد في مسند أحمد رحمه الله أنه عليه الصلاة والسلام سئل عن عدد الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فقال مائة ألف وأربعة وعشرون ألفاً والرسل منهم ثلاثمائة وثلاثة عشر أولهم آدم عليه الصلاة والسلام وآخرهم محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وهو لا ينافي قوله تعالى (ولقد أرسلنا رسلا من قبلك منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم نقصص عليك) فان ثبوت الاجمال لا ينافي تفصيل الاحوال نعم الأولى أن لا يقتصر على الاعداد فان الآحاد لا تفيد الاعتقاد في الاعتقاد بل يجب كما قال الله تعالى (كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسله) أن يؤمن إيماناً إجمالياً من غير تعرض لتعدد الصفات وعدد الملائكة والكتب والأنبياء وأرباب الرسالة من الاصفياء (وقد كانت منهم) أي من بعض الأنبياء قبل ظهور مراتب النبوة أو بعد ثبوت مناقب الرسالة (زلات) أي قصصيات (وخطيئات) أي عثرات بالنسبة إلى ما لهم من على المقامات وسنن الحالات كواقع لا دم عليه الصلاة والسلام في أكله من الشجرة على وجه النسيان أو ترك العزبة واختيار الرخصة طئانه أن المراد بالشجرة المنية المشار إليها بقوله تعالى (ولا تقربا هذه الشجرة) هي الشخصية لا الجنسية فأكل من الجنس لامن الشخص بناء على الحكمة الإلهية ليظهر ضعف قدرة البشرية وقوة اقتضاء مغفرة الربوبية ولذا ورد حديث لولم تذنبوا لجاء الله بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر الله لهم وبسط هذا يطول فنعطف عن هذا المقول وهذا ما عليه أكثر العلماء خلافاً لجماعة من الصوفية وطائفة من المتكلمين حيث منعوا السهو والنسيان والغفلة وأما قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إنه ليقان على قلبي وإني لاستغفر الله في اليوم مائة مرة فقال الرازي في التفسير الكبير أعلم أن الغيب يغشي القلب فيقطعه بعض التغطية وهو كالغيم الرقيق الذي يعرض في الهواء فلا يحجب عين الشمس ولكن يمنع كال ضوئها ثم ذكر وا لهذا الحديث تأويلات أولها أن الله تعالى أطلع نبيه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على ما يكون في أمته من بعده من الخلفاء وما يصيهم فكان إذا ذكر ذلك وجد غيباً في قلبه فاستغفر لأمته قلت وفيه بعد ظاهر في الافهام من جهة دوام تذكر ذلك المقام مع أنه عليه الصلاة والسلام كان في مرتبة عالية من المرام وتأنينا أنه عليه الصلاة والسلام كان ينتقل من حالة إلى أخرى أرفع من الأولى فكان الاستغفار لذلك يعني لتوقفه وظنه أنه الحالة الاعلى وهذا المعنى هو الأولى لمطابقة قوله تعالى (وللآخرة خير لك من الأولى) ونأله أن الغيب عبارة عن السكر الذي كان يلحقه في طريق المحبة حتى يصير قائماً عن نفسه بالكلية فاذا عاد إلى الصحو كان الاستغفار من ذلك الصحو وهو تأويل أرباب الحقيقة قلت ويؤيده حديث لي مع الله وقت لا يسعني فيه ملك مقرب أي جبرائيل المقدس أو نبي مرسل أي نفسه الأتقى لأنه قد يقال الاستغفار ليس من الصحو بل من الخو لظاهر قوله عليه الصلاة والسلام وإنه ليقان على قلبي حتى بمنعني عن شهود ربي في مقام جمع الجمل الذي لا يحجب الكثرة عن الوحدة ولا يمنع الوحدة عن الكثرة لا سيما وهو في منصب الرسالة وفي

مقام تبليغ الدعوة والدلالة فكل ما ينم عن المقام الا كل فنبهة الاستغفار اليه أمثل وقد يقال العين كناية عن الغير من ملاحظة الخلائق ومراعاة الملائق ومضايقة الموائق كما أن العين كناية عن مراقبة الذات ومشاهدة الصفات وهو عين العلم والايان وزين العمل والاحسان كما يشير اليه حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه أي أن تكون في مقام العبودية لله بحيث لا يخطر ببالك ما رواه والخواطر لا تنفك عن السرائر فكلمنا خطر بباله سوي الله قال استغفر الله كما أشار شيخ مشايخنا أبو الحسن البكري في حزه الى هذا المقام السري والحال السري وأومى اليه العارف ابن الفارض أيضاً بقوله

ولو خطرت لي في سواك إرادة على خاطري سهواً حكمت بردتي

ومن هذه العبارات يفهم مضمون كلام من قال من أهل الاشارات حسنات الابرار سيئت المقرين الاحرار. وراهما هو تأويل أهل الظاهر أن القلب لا ينفك عن الخطرات وخواطر الشهوات وأنواع الميل والارادات وكان يستعين بالرب في دفع تلك الخواطر قلت وخامسها تبعاً لأرباب الظاهر أنه عليه الصلاة والسلام كان يستغفره من رؤية العبادات أو من تقصيره في الطاعات أو يحجزه عن شكر النعم في الحالات ولذا كان يستغفر اذا فرغ من الصلاة وكذا اذا خرج من قضاء الحاجات ومن هذا القليل قول رابعة العدوية إستغفارنا يحتاج الى إستغفار كثير وله معنيان أحدهما أصدق من الآخر فتأمل وتدبر فلنمطع من هذا المقام الى ما كنا في صدره من الكلام فذكر القاضي أبو زيد في أصول الفقه أن أعمال النبي صلى الله عليه وسلم عن قصد على أربعة أقسام واجب ومستحب ومباح وزلة فأما ما كان يقع من غير قصد كما يكون من التأمم والمحطى ونحوها فلا عبرة بها لأنها غير داخلة تحت الخطاب ثم الزلة لا تخلو عن القرآن بيان أنها زلة إما من القاعل نفسه كقول موسى حين قتل القبطي بوكزته هذا من عمل الشيطان وإما من الله سبحانه كما قال الله تعالى في حق آدم عليه السلام وعصي آدم وبه ففوي مع أنه قيل زلته كانت قبل نبوته لقوله تعالى «ثم اجتبى ربه قتاب عليه وهدى» وإذا لم تخل الزلة عن اليان لم يشكل على أحد أنها غير صالحة للاقتداء بها فتقى العبرة للأنواع الثلاثة وقد ذكر شمس الاثمة أيضاً نحوه وفي شرح العقائد أن الأنبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الكذب خصوصاً فيما يتعلق بأمر الشرع وتبليغ الاحكام وإرشاد الاممة أما عمداً فبالاجماع وأما سهواً ففند الا كثرين وفي عصمتهم عن سائر الذنوب تفصيل وهو أنهم معصومون عن الكفر قبل الوحي وبعده بالاجماع وكذا عن تمعد الكبار عند الجمهور خلافاً للحنوية وأما سهواً فحوزة الاكثرين وأما الصفات ففجوز عمداً عند الجمهور خلافاً للجبائي وأتباعه وتجاوز سهواً بالاتفاق الا ما بدل على الحسة كسرة لقمة وتطفيف حبة لكن الحققين اشترطوا ان ينهوا عليه فينهوا عنه هذا كله بعد الوحي وأما قبله فلا دليل على امتناع صدور الكبيرة خلافاً للمعتزلة ومنع الشيعة صدور الصغيرة والكبيرة قبل الوحي وبعده لكنهم حوزوا إظهار الكفر قية فاقول عن الأنبياء عليهم الصلاة

والسلام مما يشعر بكذب وبمعصية بطرق ثابتة فصرف عن ظاهره إن أمكن وإلا فمحمول على ترك الأولى أو كونه قبل البعثة وقال ابن الهمام والمختار أي عند جمهور أهل السنة المعصية عنها أي عن الكبار لا الصغار غير المنفردة خطأ أو سهواً ومن أهل السنة من منع السهو عليه والأصح جواز السهو في الأفعال والحاصل أن أحداً من أهل السنة لم يجوز إرتكاب المنهي منهم عن قصد ولكن بطريق السهو والنسيان ويسمي ذلك زلة . قال القنوي واختلف الناس في كيفية المعصية فقال بعضهم هي محض فضل الله تعالى بحيث لا اختيار للعبد فيه وذلك إما بخلافهم على طبع يخالف غيرهم بحيث لا يميلون إلى المعصية ولا ينفرون عن الطاعة كطبع الملائكة وأما بصرف همهم عن السيئات وجذبهم إلى الطاعات جبرا من الله تعالى بعد أن أودع في طبائعهم مافي طبائع البشر وقال بعضهم المعصية فضل من الله ولطف منه ولكن على وجه يبقى احتبارهم بعد المعصية في الإقدام على الطاعة والامتناع عن المعصية واليه مال الشيخ أبو منصور المتريدي حيث قال المعصية لا تزيل الحجة أي الابتلاء والامتحان يعني لا تجبره على الطاعة ولا تعجزه عن المعصية بل هي لطف من الله تعالى بحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتلاء والاختيار (ومحمد رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم) أي محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن نضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان هذا القدر من نسبه عليه الصلاة والسلام لم يختلف فيه أحد من العلماء الاعلام وقدرى من أخبار الآحاد عنه عليه الصلاة والسلام أنه نسب نفسه كذلك إلى نزار بن معد بن عدنان (نبيه) وفي نسخة حبيبه (وعبد) أي المختص به لأنه الفرد الأكل عند إطلاقه « ورسوله » وناسخ أدیان من قبله فقد قال عليه الصلاة والسلام لا تطروني كما تطرت النصارى عيسى وقولوا عبد الله ورسوله وقدم العبودية لتقديمها وجوداً على الرسالة وللدلالة على عدم استكانته عن ذلك المقام بل للإشارة إلى أنه عليه الصلاة والسلام مفتخر بذلك المرام والله در القائل بنظم هذا النظام لاندعني الاياعبدها * فانه أشرف أساني

ثم في تقديم النبوة على الرسالة إشعار بما هو مطابق في الوجود من عالم الشهود وإيماء إلى ما هو الأشهر في الفرق بينهما من المنقول بأن النبي أعم من الرسول إذ الرسول من أمر بالتبليغ والتبلي من أوحى إليه أعم من أن يؤمر بالتبليغ أم لا قال القاضي عياض والصحيح الذي عليه الجمهور أن كل رسول نبي من غير عكس وهو أقرب من نقل غيره الإجماع عليه لنقل غير واحد الخلاف فيه فقل النبي مختص بمن لا يؤمر وقيل هما مترادفان واختاره ابن الهمام والأظهر أنهما متغايران لقوله تعالى (وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي) الآية وبعض الأحاديث الواردة في عدد الأنبياء والرسل عليهم السلام وأما هو صلى الله عليه وسلم فخطب بيا أيها النبي ويا أيها الرسول لكونه موصوفاً بجميع أوصاف المرسلين وفي قوله تعالى (ولكن رسول الله وخاتم النبيين) إيماء إلى ما ورد في بعض أحاديث الاسراء جعلتك أول النبيين خلقاً وآخرهم بمناجروا البرار من

حديث أبي هريرة رضي الله عنه . قال الامام غفر الدين الرازي الحق أن محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قبل الرسالة ما كان على شرع نبي من الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو المختار عند المحققين من الحنفية لانه لم يكن من أمة نبي قط ولكنه كان في مقام النبوة قبل الرسالة وكان يعمل بما هو الحق الذي ظهر عليه في مقام نبوته بالوحي الخفي والكشوف الصادقة من شريعة إبراهيم عليه الصلاة والسلام وغيرها كذا نقله القونوي في شرح عمدة الدني وفيه دلالة على أن نبوته لم تكن منحصرة فيما بعد الاربعين كما قال جماعة بل إشارة الى أنه من يوم ولادته متصف بنبوته بل يدل حديث كنت نبياً وآدم بين الروح والجسد على أنه متصف بوصف النبوة في عالم الارواح قبل خالق الاشباح وهذا وصف خاص له لانه محمول على خلقه للنبوة واستمداده للرسالة كما يفهم من كلام الامام حجة الاسلام فانه حينئذ لا يتميز عن غيره حتى يصلح أن يكون مدوحاً بهذا الثعلب بين الانام ثم نبوته ورسالته عليه الصلاة والسلام ثابتة بالمعجزات بل هو معجزة في حد الذات والصفات كما قال صاحب البردة

كفأك بالعلم في الأممي معجزة * في الجاهلية والتأديب في اليم

وما أحسن قول حسان رضى الله تعالى عنه

لو لم يكن فيه آيات مينة * كانت بديته تأتيك بالحبر

وبيانه أن ما من أحد ادعى النبوة من الكذابين الا وقد ظهر عنه من الجهل والكذب لمن له أدنى تمييز بل وقد قيل ما أسر أحد سريرة الا أظهرها الله على صفحات وجهه وقلات لسانه ويزيده قوله تعالى (والله يخرج ما كنتم تكتمون) (وصفيه) أي مصطفاه بأنواع من الكرامات وحقائق المقامات النبوية والاخرية وفي نسخة بزيادة ومتنقاه أي مختاره ومجتهبه من بين مخلوقاته كما يشير اليه قول القائل «لولا لم تخرج الدنيا من العدم» (ولم يعبد الصنم) أي ولا غيره لقوله (ولم يشرك بالله طرفة عين قط) أي لا قبل النبوة ولا بعدها فان الانبياء عليهم الصلاة والسلام معصومون عن الكفر مطلقاً بالاجماع وان جوز بعضهم صدور الصغيرة بل الكبيرة قبل النبوة بل وبعدها أيضاً في مقام انزعاع وأما هو صلى الله تعالى عليه وسلم فكما قال الامام الاعظم رحمه الله (ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة) وأما قوله تعالى (غفاله عنك لم أذنت لهم) الآية وكذا قوله تعالى (ما كان لني أن يكون له أسري) الآية فمحمول على ترك الأولى بالنسبة الى مقامه الاعلى «وأفضل الناس بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم» أي بعد وجوده لانه خاتم النبيين حال شهوده وأما عيسى فقد وجد قبله وإن كان يقع نزوله بعده ولا يبعد أن يقال أراد الامام الأعظم البعدية الزمانية في شرح المقاصد ذهب العظماء من العلماء إلى أن أربعة من الانبياء في زمرة الأحياء الحضر والياس في الأرض وعيسى وإدريس في السماء والحاصل أن أفضل الناس بعد الانبياء عليهم الصلاة والسلام (أبو بكر الصديق رضي الله عنه) كان اسمه في الجاهلية عبد الكعبة فسماه رسول الله صلى

الله عليه وعلى آله وسلم عبد الله وإسم أبيه أبو جحافة عثمان بن عامر بن كعب بن سعد بن تيم بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر القرشي الصديق التيمي وهو الصديق لكثرة صدقه وتحقيقه وقوة تصديقه وسبق توفيقه فهو أفضل الأولياء من الأولين والآخرين .. وقد حكى الأئمة على ذلك ولا عبرة بمخالفه الروافض هنالك وقد استخلفه عليه الصلاة والسلام في الصلاة فكان هو الخليفة حقاً وصدقاً وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها قالت دخل علي رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في اليوم الذي بدأ فيه فقال ادعي إلى أبك وأخاك حتى أكتب لأبي بكر كتاباً ثم قال يأتي الله والمسلمون إلا أباً بكر وأما قول عمر إن استخلف فقد استخلف من هو خير مني يعني أبا بكر رضي الله عنه وإن لا استخلف فلم يستخلف من هو خير مني يعني النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعلم مراده لم يستخلف بمهد مكتوب ولو كتب عهداً لكتبه لأبي بكر بل قد أراد كتابته ثم تركه وقال يأتي الله والمسلمون إلا أباً بكر فكان هذا أبلغ من مجرد العهد فإنه دل المسلمين على استخلاف أبي بكر بالفعل والقول واحتاره لخلافته اختيار راض بذلك وعزم على أن يكتب بذلك عهداً هنالك ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه فترك الكتابة اكتفاء بإرادة الله تعالى واختيار الأئمة ثم عزم على ذلك في مرضه يوم الخميس فلما حصل لبعضهم شك هل ذلك انقول من جهة المرض أو هو قول يجب اتباعه ترك الكتابة اكتفاء بما سبق فلو كان التمين مما يشبهه على الأئمة لينه بياناً قاطعاً للمعذرة لكن لما دلهم دلالات متعددة على أن أبا بكر هو التمين وفهموا ذلك حصل المقصود هنالك ثم الانصار كلهم بايعوا أبا بكر لإسعاد بن عبادة لكونه هو الذي كان يطلب الولاية لنفسه ولذا لما بايع عمر وأبو عبيدة ومن حضر من الانصار قال قائل قتامة سعداً فقال عمر قتله الله ولم يقل أحد من الصحابة رضي الله عنه إن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم نص على غير أبي بكر رضي الله عنه من على عباس وغيرهما رضي الله عنهم ولو كان لأظهراء وروى ابن بطة بإسناده أن عمر بن عبد العزيز بعث محمد بن الزبير الحنظلي إلى الحسن البصري فقال هل كان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم استخلف أبا بكر فقال أوفي شك صاحبك نعم والله الذي لا إله إلا هو استخلفه لهُوَ كان اتقى لله من أن يتوثب عليها والتقيد بالناس لأن خواص الملائكة كجبرائيل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل وحمة العرش والكرسيين من الملائكة المقربين أفضل من عوام المؤمنين وإن كانوا دون مرتبة الأنبياء والمرسلين على الأصح من أقوال المجتهدين مع أنه لا ضرورة إلى هذه المسئلة في أمر الدين على وجه اليقين (ثم عمر بن الخطاب) أي ابن نفيل بن عبد المزي بن رباح بن عبد الله بن قرط بن دراج بن عدى بن كعب القرشي العدوي وهو الفاروق كما في نسخة أي المبالغ في الفرق بين الحق والباطل لقوله عليه الصلاة والسلام إن الحق يجري على لسان عمر أو بين المتناق والموافق لما نزل في حقه قوله تعالى (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك الآيات) وقد أجمعوا على فضيلته وحقيقة خلافته وقصة قتل عمر وأمر الشورى

والمباينة لعثمان المذكورة في صحيح البخاري بطولها (ثم عثمان بن عفان) أي ابن العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي القرشي الأموي وهو ذو النورين كفي نسخة لأنه تزوج بنتي النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وقال عليه الصلاة والسلام لو كانت إلى أخري لزوجتها بإيمه يقال لم يجمع بين بنتي نبي من لدن آدم عليه الصلاة والسلام إلى قيام الساعة إلا عثمان رضي الله عنه وقيل إنما لقب به لأنه عليه الصلاة والسلام دعا لأبي بكر رضي الله عنه بدعوة ولعثمان بدعوتين (ثم على بن أبي طالب) أي ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي القرشي الهاشمي وهو المرتضي زوج فاطمة الزهراء وابن عم المصطفى والعالم في الدرجة العليا والمعصيات التي سأله كبار الصحابة عنها ورجعوا إلى فتواه فيها كثيرة شهيرة تحقق قوله عليه الصلاة والسلام أنا مدينة العلم وعلى بابها وقوله عليه الصلاة والسلام أقضاكم على (رضوان الله تعالى عليهم أجمعين) وفضائلهم في كتب الحديث مسطورة وثمائمهم على السنة العلماء مشهورة وقد بينا طرفاً منها في المرقاة شرح المشكاة وأولى ما يستدل به على أفضلية الصديق في مقام التحقيق نصبه عليه الصلاة والسلام لإمامة الأنام مدة مرضه في البالي والأيام ولذا قال أكابر الصحابة رضيهم الله عليه وعلى آله وسلم لدينا أفلا نرضاه لدينا إنما إجماع جمهورهم على نصبه للخلافة ومتابعة غيرهم أيضاً في آخر أمرهم ففي الخلاصة رجلا في الفقه والصالح سواء إلا أن أحدهما أقرأ أقدم أهل المسجد الآخر فقد أساءوا وكذا لو قلد القضاء رجلاً وهو من أهل وغيره أفضل منه وكذا الوالي وأما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلافة إلا أفضالهم وهذا في الخفاء خاصة وعليه إجماع الأمة انتهى وهذا الترتيب بين عثمان وعلى رضي الله عنهم ما هو ماعليه أكثر أهل السنة خلافاً لما روي عن بعض أهل الكوفة والبصرة من عكس القضية ثم أعلم أن جميع الروافض وأكثر المعتزلة يفضلون علياً على أبي بكر رضي الله عنه وروى عن أبي حنيفة رضي الله عنه تفضيل علي على عثمان رضي الله عنه والصحيح ماعليه جمهور أهل السنة وهو الظاهر من قول أبي حنيفة رضي الله عنه على مرتبه هنا ونق مراتب الخلافة. وفي شرح العقائد على هذا الترتيب وجدنا الساف والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل هنالك لما حكموا بذلك وكان السالف كانوا متوقفين في تفضيل عثمان على علي رضي الله عنه حيث جعلوا من علامات السنة والجماعة تفضيل الشيخين ومحبة الحسين والانصاف إنه أن أريد بالافضالية كثرة الثواب فالتوقف جهة وأن أريد كثرة ما يمدد ذوو العقول من الفضائل فلا انتهى ومراده بالافضالية أفضلية عثمان على علي رضي الله عنه بقرينة ما قبله من ذكر التوقف فيها بينهما لا بالافضالية بين الأربعة كما فهم أكثر المحشين حيث قال بعضهم بعد قوله فلا لأن فضائل كل واحد منهم كانت معلومة لأهل زمانه وقد نقل الينا سيرهم وكتاباتهم فلم يكن للتوقف بعد ذلك وجه سوي المنكارة وتكذيب العقل فيما يحكم ببدايته قال والمقول عن بعض المتأخرين أنه لا جزم بالافضالية بهذا المعنى أيضاً إذ ما من فضيلة تروى لأحدهم إلا وغيره مشاركة فيها ويتقدير اختصاصها به حقيقة فقد يوجد لغيره

أيضاً اختصاصه بغيرها على أنه يمكن أن يكون فضيلة واحدة أرحح من فضائل كثيرة إما اشترفها في نفسها أو لزيادة كبريائها وقال محش آخر أي فلا حجة للتوقف بل يجب أن يحزم بأفضلية على رضي الله عنه إذ قد تواتر في حقه ما يدل على عموم مناقبه ووفور فضائله واتصافه بالكمالات واختصاصه بالكرامات وهذا هو المفهوم من سوق كلامه ولذا قيل فيه راحة من الرض لكونه فريه بلا مرية إذ كثرت فضائل على رضي الله عنه وكمالاته العلية وتواتر النقل فيه مني بحيث لا يمكن لأحد إنكاره ولو كان هذا رافضاً وتركاً للسنة لم يوجد من أهل الرواية والدراية سني أصلاً فإياك والتمصب في الدين والتجنب عن الحق اليقين انتهى ولا يخفى أن تقديم علي رضي الله عنه على الشيخين مخالف لمذهب أهل السنة والجماعة على ما عليه جميع السلف وإنما ذهب بعض الخائف إلى تفضيل علي رضي الله عنه على عثمان رضي الله عنه ومنهم أبو الطليل من الصحابة رضي الله عنهم وهذا والذي اعتقده وفي دين الله أعتد به أن تفضيل أبي بكر رضي الله عنه قطعي حيث أمره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالإمامة على طريق النيابة مع أن المعلوم من الدين أن الأولي بالإمامة أفضل وقد كان على كرم الله وجهه حاضراً في المدينة وكذا غيره من أكابر الصحابة رضي الله عنهم وعينه عليه الصلاة والسلام لما علم أنه أفضل الأئمة في تلك الأيام حتى أنه تأخر مرة وقدم عمر رضي الله عنه فقال عليه الصلاة والسلام أبي الله والمؤمنون إلا أبا بكر وقضية معارضة عائشة رضي الله عنها في حق أبيها معروفة وهذه الإمامة كانت إشارة إلى نصب الخلافة ولذا قالت الصحابة رضي الله عنهم رضي الله تعالى عليه وسلم لدينا أو ما رضي به في أمر دنيانا وذلك حين اجتمعوا في سقيفة بني ساعدة واستقر رأيهم بعد المشاورة والمنازعة على خلافة أبي بكر رضي الله عنه وإجماع الصحابة رضي الله عنهم حجة قاطعة لقوله عليه الصلاة والسلام لا تجتمع أمتي على الضلالة وقد بايعه على رضي الله عنه على رأس الشاهاد بعد توقف كان منه لمدام فقرغه قبل ذلك للنظر والاجتهاد لما غشيه من الحزن والكآبة ولما تعاقب به أمر التجيز والتكفين وإمضاء الوصية فلما فرغ وتأمل في القضية دخل فيما دخل فيه الجماعة وحمل الشيعة فعله على الثقة مردود بان التقيية يطاع عليها إلا صاحب البلية على أن مخالفة واحد ولو كانت ظاهرة لم تخرق إجماع الجماعة إذ غايته أنه يدعي المثلية أو يزعم الاحقية من غير دليل أوردته في القضية ثم وقع الاتفاق على خلافة عمر رضي الله عنه لكن تفضيله في زعمي أنه ظني إلا أنه قوي لم يخالف فيه سني ويدل عليه كتابة الصديق رضي الله عنه على ما ذكر في شرح الموائف بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر بن أبي جحافة في آخر عهده من الدنيا وأول عهده بـلعقي حالة يبر فيها الفاجر ويؤمن فيها الكافر اني أستخاف عليكم عمر بن الخطاب فان أحسن السيرة فذلك ظني به والحدير أودت وان تكن الأخرى فسيمم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ثم استشهد عمر رضي الله عنه وترك الخلافة شورى بين ستة عثمان وعلى وعبد الرحمن بن عوف وطاحنة والزبير وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم بمعنى أنهم

يتشاورون فيما بينهم ويعينون من هو أحق بها منهم بحسب رأيهم وإنما جعلهم كذلك لانه رآهم أفضل من عداهم وأحق بالخلافة من سواهم كما قال مات رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهو راض عنهم الا انه لم يترجح في نظر عمر رضي الله عنه واحد منهم فأراد أن يستظهر برأي غيره في التبيين ولذا قال ان انقسموا إثنين وأربعة فكونوا في الحزب الذي فيه عبد الرحمن ثم فوض الأمر خمستهم الى عبد الرحمن ورضوا بحكمه فاختار هو عثمان وبايعه بمحض من الصحابة رضي الله عنهم فبايعوه وانقادوا لأوامره وصلوا معه الجمع والأعياد فكان اجماعاً ثم استشهد عثمان رضي الله عنه وترك الأمر بهملاً ومجماً فاجتمع أكابر المهاجرين والانصار على علي كرم الله وجهه والتسوا منه قبول الخلافة وبايعوه لما كان أفضل أهل عصره وأولاهم بالخلافة في دهره بلا خلاف في حقبة أمره وأما ما وقع من امتناع جماعة من الصحابة عن نصرة علي رضي الله عنه والخروج معه الى المحاربة ومن محاربة طائفة منهم له كما في حرب الجبل وصفين فلا يدل على عدم صحة خلافته ولا على تضليل مخالفيه في ولايته اذ لم يكن ذلك عن نزاع في حقبة إمارته بل كان عن خطأ في اجتهداهم حيث أنكروا عليه ترك القود من قتلة عثمان رضي الله عنه بل زعم بعضهم انه كان مثلاً الى قتله والمخطي في الاجتهاد لا يضل ولا يفسق على ما عليه الاعتماد ومما يدل على صحة خلافته دون خلافة غيره الحديث المشهور الخلافة بعدى ثلاثون سنة ثم تصير ملكاً عضوضاً وقد استشهد علي رضي الله عنه على رأس ثلاثين سنة من وفاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومما يدل على صحة اجتهداه وخطأ معاوية رضي الله عنه في مراده ما صح عنه صلى الله تعالى عليه وسلم في حق عمار بن ياسر تفكك الفئة الباغية وأما ما نقل ان معاوية أو أحدآ من أشياعه قال ما قتله الا على رضي الله عنه حيث حمله على المقاتلة فروي عن علي كرم الله وجهه انه قال في المقاتلة فيأزم أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قتل عمه حزة فبين ان معاوية ومن بعده لم يكونوا خلفاء بل ملوكاً وأمراء ولا يشكل بان أهل الحل والعقد من الامة قد كانوا متفقين على خلافة الخلفاء العباسية وبعض الرواية كعمر بن عبد العزيز فان المراد بالخلافة المذكورة في الحديث الخلافة الكاملة التي لا يشوبها شيء من المخالفة وميل عن المتابعة يكون ثلاثين سنة وبعدها قد تكون وقد لا تكون إذ قد ورد في حق المهدي انه خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم والظاهر ان اطلاق الخليفة على الخلفاء العباسية كان على المعاني اللغوية المجازية العرفية دون الحقيقة الشرعية ثم اعلم أن العارف السهروردي قال في الرسالة السمية باعلام الهدى وعقيدة أرباب التي وأما أصحابه فأبو بكر رضي الله عنه وفضائله لا تحصر وعمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم ثم قال ومما ظفر به الشيطان من هذه الامة وخامر العقائد منه ودنس وصار في الضمائر حيث مظهر من المشاجرة بينهم فأورث ذلك أحقاداً وضغائن في البواطن ثم استحكت تلك الصفات وتوارثها الناس فكثفت وتجددت وجذبت الى أهواء استحكت أصولها وتشعبت فروعها فبأيا المبرء من الهوي والمصيبة اعلم أن الصحابة رضي الله

عنهم مع نزاهة بواطنهم وطهارة قلوبهم كانوا بشرًا وكانت لهم نفوس وللنفوس صفات تظهر وقد كانت نفوسهم
 تظهر بصفة وقلوبهم منكورة لذلك فيرجعون إلى حكم قلوبهم ويشكرون ما كان في نفوسهم فانتقل البشير
 من آثار نفوسهم إلى أرباب نفوس عدمو القلوب فما أدركوا قضايا قلوبهم وصارت صفات نفوسهم مدركة
 عندهم للجانية النفسية فنبتوا تصرف النفوس على الظاهر المفهوم عندهم ووقعوا في بدع وشبه أوردتهم
 كل مورد ردي وجرعهم كل شراب ذني واستعجم عليهم صفاء قلوبهم ورجوع كل أحد إلى الانصاف
 واذعانه لما يجب من الاعتراف وكان عندهم البشير من صفات نفوسهم لأن نفوسهم كانت مخنوفة بأنوار
 القلوب فلما توارث ذلك أرباب النفوس المتسلطة بالإمارة بالسوء القاهرة للقلوب الخرومة من أنوارها أحدث
 عندهم العداوة والبغضاء فان قبلت النصيحة فأمسك عن التصرف في أمرهم واجعل محبتك للكل على السواء
 وأمسك عن التفضيل وان خامر باطنك فضل أحدهم على الآخر فاجعل ذلك من جملة أسرارك فما
 يلزمك اظهاره ولا يلزمك أن تحب أحدهم أكثر من الآخر بل يلزمك محبة الجميع والاعتراف بفضل
 الجميع ويكفيك في العقيدة السليمة أن تعتقد صحة خلافة أبي بكر رضي الله عنه وعمر وعثمان وعلى رضي الله
 عنهم انتهى . ولا ينبغي أن هذا من الشيخ إرخاء العنان مع الخصم في ميدان البيان لان معتقده تساوى أهل
 هذا الشأن فانه بين اعتقاده أولاً ثم نزل إلى ما يجب في الجملة آخرًا ولأن اعتقاده صحة خلافة الأربعة
 مما يوجب ترتيب فضائلهم في مقام العلم والسمة ثم الظاهر أن المحبة تتبع الفضيلة قلّة وكثرة وتسوية فيعين
 اجبالاً في مقام الاجال كما قال الله سبحانه رضي الله عنهم ورضوا عنه وتفضيلاً في مقام التفضيل الذي تقدم
 من التفضيل والله الهادي إلى سواء السبيل ثم رأيت الكردي ذكر في المناقب مانه من اعترف بالخلافة
 والفضيلة للخلفاء وقال أحب علياً أكثر لا يؤاخذ به ان شاء الله تعالى لقوله عليه الصلاة والسلام هذا قسمي
 فيها أملك فلا تؤاخذني فيها لا أملك قال القنوني وانما اجمعوا على امامة عثمان لوجود شرائط الامامة فيه
 وقد روي ان عمر رضي الله عنه ترك أمر الامامة بين ستة أنفس عثمان وعلى وطائفة والزبير وعبد الرحمن
 ابن عوف وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم وقال لا تخرج الامامة منهم فعملوا الاختيار إلى عبد الرحمن
 ابن عوف ورضوا بحكمه يعني حين امتنع لنفسه من قبول هذا الامر من أصله فاختار سعد على رضي الله
 عنه وقال أوليك على أن تحكم بكتاب الله وسنة رسوله وسيرة الشيخين فقال على أحكم بكتاب الله وسنة
 رسوله واجتهد برأيي ثم قال لعثمان مثل ذلك فأجابه وعرض عليه ثلاث مرّات وكان على يحب بجوابه
 الاول وعثمان يحميه إلى ما يدعو ثم بايع عثمان فبايعه الناس ورضوا بامامته وفي هذا دليل واضح على صحة
 خلافة الشيخين واعتقاد الصحابة امامتهما وطريقهما او قول على واجتهد رأيي لا يدل على مجانبته لإمامته وإمام
 قال ذلك لان مذهبه ان المجتهد يجب عليه اتباع اجتهاده ولا يجوز له تقليد غيره من المجتهدين ومذهب عثمان
 وعبد الرحمن بن عوف ان المجتهد يجوز له أن يقلد غيره اذا كان أفقه منه واعلم بطريق الدين وان يترك

اجتهاد نفسه ويتبع اجتهاد غيره انتهى وهو المروي عن أبي حنيفة رضي الله عنه لاسيما وقد ورد في الصحيحين اقتدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر فأخذ عثمان وعبد الرحمن بن عوف بعموم هذا الحديث وظاهره ولعل علياً رضي الله عنه أوله بأن الخطاب لمن لا يصلح للاجتهاد أو خصص نفسه لما قام عنده من دليل كقوله عليه الصلاة والسلام عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين قاله لا شك أنه داخل فيمن يتبعين تقليده ولا يتصور أن يكون شخص واحد مقلداً ومقلداً وأمابيعة على رضي الله عنه فكما روي أنه لما استشهد عثمان هاجت الفتنة بالمدينة وقصد قتلة عثمان وأهل الفتنة الاستيلاء عليها والفتك بأهلها فأرادت الصحابة تسكين هذه الفتنة ورفع هذه الحمة فمرضوا بالخلافة على علي رضي الله عنه فامتنع عليهم وأعظم قتل عثمان ولزم بيته ثم عرضوها بدمه على طلحة فأبى ذلك وكرهه ثم عرضوها على الزبير فامتنع أيضاً إعظماً لقتل عثمان فلما مضت ثلاثة أيام من قتله اجتمع المهاجرون والأنصار وسألوا علياً وناشدوه بالله في حفظ الاسلام وصيانة دار الهجرة للنبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فقبلها بعد شدة وبعد أن رآه مصلحة لعلمهم وعلمه أنه أعلم من بقي من الصحابة وأفضلهم وأولاهم به فبايعوه وليس من شرط ثبوت الخلافة لإجماع الأمة على ذلك بل متى عقد بعض صالحي الأمة لمن هو صالح لذلك انعقدت وليس لغيره بعد ذلك أن يخالفه ولا وجه إلى اشتراط الاجماع لما فيه من تأخير الامامة عن وقت الحاجة إليها عن أن الصحابة رضي الله عنهم لم يشترطوا فيها الاجماع عند الاختيار والمبايعة ثم الاجماع اذا خرج عن أن يكون شرطاً لم يكن عدد أولى من عدد فيسقط اعتباره وتنعقد الامامة بعقد واحد وبهذا يبطل قول من قال ان طلحة والزبير باياعه كرهاً وقالوا يايمته أيدينا ولم تبايعه قلوبنا وكذا قولهم ان سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد وغيرهم ممن يكثر عددهم قعدوا عن نصرته والدخول في طاعته لان امامته كانت صحيحة بدونبيعة هؤلاء وإعما لم يقتل على قتلة عثمان لأنهم كانوا بغاة إذ الباغي له منعة وتأويل وكانوا في قتله متأولين وكان لهم منعة فانهم كانوا يستحلون ذلك بما نفَعوا منه من الأمور والحكم في الباغي إذا انعقد لامام أهل العدل أن لا يؤاخذ بما سبق منه من اتلاف أموال أهل العدل وسفك دماهم وجرح أيديهم فلم يجب عليه قتالهم ولا دفعهم إلى الطالب ومن يري الباغي مؤاخذاً بذلك فأنما يجب على الامام استيفاء ذلك منهم عند انكسار شوكتهم وتفرق منعتهم ووقوع الامن له على اثاره الفتنة ولم يكن شئ من هذه المعاني حاصل بل كانت الشوكة لهم باقية بادية والمنعة قائمة جارية وعزائم القوم على الخروج على من طالبهم بدمه دائمة ماضية وعند تحقق هذه الأسباب يقتضي التدبير الصائب الاعراض منهم والاعراض عنهم وقد كان أمر طلحة والزبير خطأ غير أنهما فعلا ما فعلا عن اجتهاد وكانا من أهل الاجتهاد فظاهر الدليل يوجب القصاص على قتل العمد واستئصال شأن من قصد دم امام المسلمين بالاراقة على وجه الفساد فأما الوقوف على إلحاق التأويل الفاسد بالصحيح في حق ابطال المؤاخذه فهو علم خفي فاز به على كذا ورد عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه قال

له أنك تقاتل على التأويل كما تقاتل على التنزيل ثم كان قتاله على التنزيل حق فكذلك كان قتاله على التأويل حقاً وقد ندما على ما فعلوا وكذا عائشة رضي الله عنها ندمت على ما فعلت وكانت تنبكي حتى تبل خمارها ثم كان معاوية مخطئاً إلا أنه فعل ما فعل عن تأويل فلم يصر به فاسقاً واختلف أهل السنة والجماعة في تسميته باغياً فمنهم من امتنع من ذلك والصحيح من أطلاق لقوله عليه الصلاة والسلام لعمار تقتلك الفئة الباغية وكان على رضي الله عنه مصيباً في التحكيم وزعمت الخوارج أنه كان مخطئاً فيه وقد كفر إذ الواجب في أهل البقي المحاربة لقوله سبحانه وتعالى (فان بغت احداها على الاخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفي الى امرالله) ولكننا نقول المنصود لإرادة دفع الشر وتأليب القلوب وبذا فيما فعل... ثم بما يتلاق هذا المقام حديث الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال قال ابن خالد بن الوليد وبين عبد الرحمن بن عوف شيء فسيب خالد فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لا نسبوا أحداً من أصحابي فلو أن أحداً أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مد أحدهم ولا نصيفه لكن أنفرد مسلم بذكر سب خالد لعبد الرحمن بن عوف دون البخاري قال النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول لحالد ونحوه لا نسبوا أصحابي يعني عبد الرحمن بن عوف وأمثاله لأن عبد الرحمن كان من السابقين الأولين وهم الذين أسلموا من قبل الفتح وقاتلوا وهم أهل بيعة الرضوان فهم أفضل وأخص بصحبته عليه الصلاة والسلام ممن أسلم بعد بيعة الرضوان وهم الذين أسلموا بعد الحديبية وبعد مصالحة النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أهل مكة ومنهم خالد بن الوليد وهو ولاء أسبق ممن تأخر إسلامهم الى فتح مكة وسعوا الطلقاء منهم أبو سفيان وابناه يزيد ومعاوية ومن هنا لما سئل أبو الطفيل أن علياً أفضل أم معاوية فضحك وقال أما يرضي معاوية أن يكون مساوياً لعلي حتى يطمع أن يكون أفضل... والحاصل أنه اذا كان هذا حال الذين أسلموا بعد الحديبية وان كان قبل الفتح فكيف حال من ليس من الصحابة بحال مع الصحابة رضي الله عنهم وفي صحيح مسلم عن جابر رضي الله عنه قال قيل لعائشة رضي الله عنها أن ناساً يتأولون أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حتى أبابكر وعمر رضي الله عنهما فقالت وما تعجبون من هذه انقطع عنهم العمل فأحب الله تعالى أن لا ينقطع عنهم الاجر وروي ابن بطه بأسناد صحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال لا نسبوا أصحاب محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فلمقام أحدهم ساعة يعني مع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم خير من عمل أحدكم أربعين سنة وفي رواية وكيع خير من عبادة أحدكم عمره... وهذا وخلافة النبوة ثلاثون سنة منها خلافة الصديق رضي الله عنه سنتان وثلاثة أشهر وخلافة عمر رضي الله عنه عشر سنين ونصف وخلافة عثمان رضي الله عنه اثنتا عشرة سنة وخلافة علي رضي الله عنه أربع سنين وتسعة أشهر وخلافة الحسن ابنه ستة أشهر وأول ملوك المسلمين معاوية رضي الله عنه وهو أفضلهم لكنه إنما صار إماماً حقاً لما فوض اليه الحسن بن علي رضي الله عنهما الخلافة فان الحسن بإمه أهل العراق بعد موت أبيه ثم بعد ستة أشهر فوض

الأمر الى معاوية رضي الله عنه والقصة مشهورة وفي الكتب المبسوطة مسطورة والخلافة ثبتت لعل رضي الله عنه بعد موت عثمان بن عفان بمبايعة الصحابة رضي الله عنهم سوي معاوية مع أهل الشام وقضيتهما أيضاً معروفة قال شارح العقيدة الطحاوية ان ترتيب الخلفاء الراشدين في الفضيلة كترتيبهم في الخلافة إلا أن لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما منزلة وهي ان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أمرنا باتباع سنة الخلفاء الراشدين ولم يأمرنا في الاقتداء بالأفعال إلا بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما فقال اقدوا بالذين من بعدي أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وفرق بين أسباع سنتهم والاقتداء بهم فقال أبي بكر وعمر فوق حال عثمان وعلى رضي الله عنهم أجمعين انتهى . . ولعل هذا وجه قول عبد الرحمن بن عوف لكل منهما أوليك على أن تعمل بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وسيرة الشيخين فأبي على أن يقلدها ورضي عثمان قال وقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله تقديم عليّ على عثمان ولكن ظاهر مذهبه تقديم عثمان على عليّ رضي الله عنه وعلى هذا عامة أهل السنة والجماعة انتهى والحاصل أن الجمهور من السلف ذهبوا الى تقديم عثمان على علي رضي الله عنه وكان سفيان الثوري يقول بتقديم عليّ على عثمان ثم رجع عنه وقال بتقديم عثمان على علي رضي الله عنه على ما نقل عنه ابو سليمان الخطابي وقال ابو سليمان أيضاً ان للمتاخرين في هذا مذاهب منهم من قال بتقديم ابي بكر من جهة الصحبة وتقديم علي من جهة القرابة وقال قوم لا يقدم بعضهم على بعض وكان بعض مشايخنا يقول ابوبكر خير وعلى افضل فباب الحيرة وهي الطاعة للحق والمنفعة للحق تمتد وباب الفضيلة لازم انتهى وفيه بحث لا يخفى والحاصل ان ما ذكره بعضهم من الاجماع على افضلية الصديق محمول على اجماع من يعتد به من اهل السنة اذ لا يصح حمله على اجماع الامة لخالفه بعض اهل البدعة وقد قال سعيد بن زيد لمشهد رجل من العشرة مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقبر منه وجهه خير من عمل احدكم ولو عمر عمر نوح واه ابو داود وابن ماجه والترمذي وصححه . . فمن اجهل ممن يكره التكلم بلفظ العشرة او فمل شيء يكون عشرة لكونهم يغيضون خيار الصحابة وهم العشرة المشهود لهم بالجنة وهم يستنون منهم علياً ومن العجب أنهم يوولون لفظ التسعة وهم يغيضون التسعة من العشرة ويغيضون سائر الصحابة من المهاجرين والانصار الذين قال الله تعالى في حقهم (رضي الله عنهم ورضوا عنه) إلا عن نفر قليل نحو بضعة عشر نفرأ ومعلوم انه لو فرض في العالم عشرة من اكفر الناس لم يجب حجر هذا الاسم لذلك كما انه سبحانه لما قال (وكان في المدينة تسعة رهط يفسدون في الأرض ولا يصلحون) لم يجب حجر اسم التسعة مطلقاً بل اسم العشرة قد مدح الله تعالى سماء في مواضع من القرآن كقوله تعالى (تلك عشرة كاملة) وقوله تعالى (واتمناها بعشر) وقوله تعالى (والفجر ليل عشر) وكان صلى الله عليه وعلى آله وسلم يتكف العشر الاول من رمضان وقال في ليلة القدر التسوها في العشر الاواخر وقال مامن أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من أيام العشر يعني عشرين الحجة قال

والروافض تولى بدل المشرة المبشرة بالجنة اثني عشر اماماً ولم يأت ذكر الأئمة الاثني عشر الاعلى صفة ترد قولهم وتبطله وهو ما أخرجه في الصحيحين عن جابر بن سمرة قال دخلت مع أبي علي التقي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فسمعته يقول لا يزال أمر الناس ماضياً ما أولهم اثني عشر رجلاً كلهم من قريش وفي لفظ لا يزال الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة وكان الأمر كما قال النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال اثني عشر هم الخلفاء الراشدون الأربعة ومعاوية وابنه يزيد وعبد الملك بن مروان وأولاده الأربعة وبينهم عمر بن عبد العزيز ثم أخذ الأمر في الانحلال وعند الرافضة أن أمر الأمة لم يزل في أيام هؤلاء فاسداً منعصاً بتولاه الظالمون المعتدون بل المناقضون الكافرون وأهل الحق أذل من اليهود وقولهم ظاهر البطلان والله المستعان. ثم قال وأصل الرفض إنما أحدثه منافق زنديق قصد إبطال دين الإسلام والقده في الرسول عليه الصلاة والسلام كما ذكر ذلك العلماء الاعلام فإن عبد الله بن سبأ لما أظهر الإسلام أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه كما فعل بولس بدين النصاري فأنظر التنسك ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حتى سعى في فتنة عثمان وقتله ثم لما قدم على الكوفة أظهر الغلو في علي والتص عليه ليتمكن بذلك من إعتراضه وبلغ ذلك عياً فطالب قتله فهرب منه إلى قرطيسا وخبره معروف في التاريخ وثبت عن علي رضي الله عنه أن من فضله علي أبي بكر وعمر جلدته جلد المفترى (غابر بن علي الحق) (وزيد في نسخة) (ومع الحق) أي باقٍ عليه ومعه دُعيْن (كما كانوا) في الماضي من غير تغير حالهم ونقصان في كلامهم وفيه رد على الروافض حيث يقولون في حق الثلاثة إنهم تفرقوا عما كانوا عليه في زمنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حيث نزل في حقهم الآيات الدالة على فضائلهم وورد في شأنهم الأحاديث المشعرة عن حسن شأنهم وعلى الحوارج حيث يقولون بكفر علي ومن تابعه وكفر معاوية ومن تابعه حيث ارتكبوا قتل المؤمن وهو عندهم كبيرة مخرجة عن حد الإيمان (تتولاهم) أي نجهم (جميعاً) أي ولا نسب منهم أحداً لقوله عليه الصلاة والسلام لا تسبوا أصحابي ولورود قوله تعالى (والسابقون الأولون من المهاجرين والانصار) إلى أن قال تعالى (رضي الله عنهم ورضوا عنه) وبالأجتماع إن هؤلاء الأربعة من سابقى المأخرة فدخلوا في رضي الله سبحانه دخولا أولاً وهذه الآية قطعية الدلالة على تبيين إيمانهم وتحديد مقامهم وتلو شأنهم فلا يمارضه إلا دليل قطعي نقلاً أو عقلاً ولا يوجد قطعاً عند من يحيط عليهم ويبي الأدب اليهم ولا يحفظ حرمة الصحبة الثابتة لديهم فقد أجمعوا على أن من أنكر صحبة أبي بكر الصديق كفر بخلاف إنكار صحبة غيره لو ورد النص في حقه حيث قال الله تعالى (إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله معنا) فاتفق المفسرون على أن المراد بصاحبه هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه وفيه إيماء إلى أنه الفرد الآخر كل من صحبه حيث يحمل الإطلاق على بابه (ولأن ذكر الصحابة) أي مجتمعين ومنفردين وفي نسخة ولا تذكر أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إلا بخبر يعني وإن صدر

من بعضهم بعض ما هو في الصورة نشر فاته اما كان عن اجتهاد ولم يكن على وجه فساد من اصرار وعناد بل كان رجوعهم عنه الى خير معاد بناء على حسن الظن بهم ولقوله عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني ولقوله عليه الصلاة والسلام اذا ذكر أصحابي فامسكوا ولذلك ذهب جمهور العلماء الى أن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول قبل فتنة عثمان وعلى وكذا بعدهما ولقوله عليه الصلاة والسلام أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم رواه الدرر المحمي وابن عدي وغيرهما وقال ابن دقيق العيد في عقيدته وماتل فيما شجر بينهم واحتفلوا فيه فبه ما هو باطل وكذب فلا يلتفت اليه وما كان صحيحاً أولئذ تأويل لا يحسن لأن التأني عليهم من الله سابق وما نقل من الكلام اللاحق محتمل للتأويل والمشكوك والموهوم لا يبطل الحق والمعلوم . وهذا وقال الشافعي رحمه الله تلك دماء طهر الله أيدينا منها فلو تلوث الستتباها . . . وسئل أحمد عن أمر على وعائشة رضي الله عنه فقال تلك أمة قد خلت لها ما كسبت ولكم ما كسبت ولا تسئلون عما كانوا يعملون . . . وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لولا على لم نعرف السيرة في الخوارج (ولا نكفر) بضم النون وكسر الفاء مخففاً أو مشدداً أي لا ينسب الى الكفر (مسلماً بذنب من الذنوب) أي بارتكاب معصية (وان كانت كبيرة) أي كما يكفر الخوارج مرتكب الكبيرة (اذا لم يستحلها) أي لكي اذا لم يكن يعتقد حلالها لأن من استحل معصية قد ثبت حرمتها بدليل قطعي فهو كافر (ولا نزيل عنه اسم الايمان) أي ولا نستطع عن المسلم بسبب ارتكاب كبيرة وصف الايمان كما يقوله المعتزلة حيث ذهبوا الى أن مرتكب الكبيرة يخرج عن الايمان ولا يدخل في الكفر فيثبتون المنزلة بين الكفر والايمان مع اتفاقهم على أن صاحب الكبيرة مخلد في النار وأما ما روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال لجهنم أخرج عني يا كافر فمحمول على التشبيه ثم في بسط الامام الكلام على نفى تكفير أرباب الآثام من أهل القبلة ولو من أهل البدعة دلالة على أن سب الشيخين ليس بكفر كما صححه أبو الشكر السالمي في تمهيده وذلك لعدم ثبوت مناه وعدم تحقق معناه فان سب المسلم فسق كما في حديث ثابت وحينئذ يستوي الشيخان وغيرهما في هذا الحكم ولانه لو فرض ان أحداً قتل الشيخين بل والحين بوصف الجمع لا يخرج عن كونه مسلماً عند أهل السنة والجماعة ومن المعلوم ان السب دون القتل نعم لو استحل السب أو القتل فهو كافر لا محالة وعلى تقدير ثبوت الحديث فيجب أن يؤول كما أول حديث من ترك صلاة متمعداً فقد كفر والحاصل أن الفسق والعصيان لا يزيل الايمان فيه مـير كافرأ ولا واسطة وكذا البدعة لا تزيل الايمان والمعرفة كاتسار المعتزلة صفات الله تعالى وخلق أفعال العباد وجواز رؤيته سبحانه في المعاد لانه مبني على تأويل ولو كان على وجه الفساد الاتعظيم والابكار علم الله سبحانه بالجزئيات فانه يكفر بهما بالاجماع من غير نزاع ففي شرح العقائد سب الصحابة والاطعن فيهم ان كان مما يخالف الأدلة القطعية فكفر كقذف عائشة رضي الله عنها والا فبدعة وفسق وهذا تصرع من الملامة ان سب الشيخين ليس بكفر عند العامة ثم قال وبالجملة لم ينقل عن السلف المجتهدين والعلماء الصالحين جواز لعن معاوية وأحزابه لان غاية أمرهم النبي والخروج

على الامام الحق وهو لا يوجب اللعن وانما اختلفوا في يزيد بن معاوية حتى ذكر في الخلاصة وغيره انه لا ينبغي اللعن عليه أى ولا على الحجاج لان النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم نهى عن لمن المصلين ومن كان من أهل القبلة وما نقل من لئنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لبعض أهل القبلة فلما أنه يعلم من أحوال الناس بما لا يعلم غيره يعنى فلمله كان منافقاً أو علم أنه يموت كافراً قال وبعضهم أطلق اللعن عليه أى على يزيد لما أنه كفر حين أمر بقتل الحسين رضي الله عنه انتهى ولا ينبغي ما في نقله حيث أبهم في قوله ثم تعليله يحتاج الى إثبات أمره بقتل الحسين رضي الله عنه أولاً ثم ترتب كفره عليه نائياً وكلاهما ممنوع . . . فقد قال حجة الاسلام في الاحياء فان قيل هل يجوز لمن يزيد لكونه قاتل الحسين أو أمراً به قلنا هذا مما لم يثبت أصلاً فلا يجوز أن يقال إنه قتله أو أمر به فضلاً عن لئنه ولانه لا يجوز نسبة مسلم الى كبيرة من غير تحقيق بل لا يجوز أن يقال ان ابن ملجم قتل علياً رضي الله عنه ولا أبو لؤلؤة قتل عمر رضي الله عنه فان ذلك لم يثبت متواتراً ولا يجوز أن يرمي مسلم بقتل وكفر من غير تحقيق وعلى الجملة ففي لمن الاشخاص خطر فليجنب ولا خطر في السكوت عن لمن ابليس فضلاً عن غيره انتهى ولأن الأمر بقتل الحسين رضي الله عنه لا يوجب الكفر فان قتل غير الابداء عليهم الصلاة والسلام كبيرة عند أهل السنة والجماعة الا أن يكون مستحلاً وهو غير مخصص بالحسين ومحمود مع أن الاستحلال أمر لا يطلع عليه الا ذو الجلال وانما كان قتله نظير قتل عمار بن ياسر وأما ما تقوده بعض الجهلة من أن الحسين كان باغياً فباطل عند أهل السنة والجماعة ولعل هذا من هذيان الخوارج عن الجادة ثم قال واتفقوا على جواز اللعن علي من قتله أو أمر به أو اجازته أو رضى به نفية بحث لأنه مع كونه بظاهره مناقضاً لما قدمه من بيان الخلاف إن أراد جواز اللعن الاجمالي بأن يقال لعنة الله على قاتل الحسين أو الراضى به فلا كلام فيه لقوله تعالى (ألا لعنة الله على الظالمين) ولقوله عليه الصلاة والسلام لمن آكل الربا وموكله والسرفيه أن ذلك ليس لعناً علي أحد في الحقيقة بل هو نهى عن القتل الذي يترتب اللعن عليه وبيان لقبه وإيجابه بعد فاعله عن رحمة الله وشفاعة رسوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وان أراد جواز اللعن الشخصى فقد تقدم عدم جوازه بلا اختلاف فيه فضلاً عن اتفاقه ثم قال بطريق المحاكاة في المقال والحق ان رضى يزيد بقتل الحسين واستبشاره بذلك وإهانته أهل بيت النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مما تواتر معناه وان كان تفاسيلها آحاداً فنحن لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه لعنة الله عليه وعلى أنصاره وأعوانه ولا ينبغي ان قوله والحق بعد نقله الاتفاق ليس في محله مع أن الرضى بقتل الحسين ليس بكفر لما سبق من ان قتله لا يوجب الخروج عن الايمان بل هو فرق وخروج عن الطاعة الى العصيان ثم دعواه أنه مما تواتر معناه فقد سبق انه لا يثبت أصلاً فضلاً عن التواتر قطعاً ثم قوله لا نتوقف في شأنه بل في إيمانه فقد علم مما تقدم انه كان مسلماً ولم يثبت عنده ما يخرج به عن كونه مؤمناً مع أن الاستحلال الموجب للكفر أمر باطني

لا يعلمه الا الله فعدم توقفه ووجود جرأته خارج عن مقتضى عقله وعدالته وكمال علمه وجمال ديانته على أن العبرة بالخواتيم .. قال ابن الهمام رحمه الله واختلف في كفر يزيد قيل نعم يعني لما ورد عنه ما يدل على كفره من تحمیل الحمر ومن توقفه بعد قتل الحسين وأنحباب إني جازيتهم بما فعلوا بأشياخ قريش وصناديدهم في بدر وأمثال ذلك ولله وجه ما قال الامام أحمد رحمه الله بتكفيره لما ثبت عند من نقل تقريره لا لما وقع عنه من الاجترار على الذرية الطاهرة كالأمر بقتل الحسين وما جرى مما ينبوع سماعه الطبع ويصم لما ذكره السمع كما علل به شارح كلامه فانه ليس على وفق مراده كما قدمناه في اعنه وقيل لا إذ لم يثبت لناعنه تلك الاسباب الموجبة أي لكفره وحققة الامر بالتوقف فيه ومرجع أمره الى الله سبحانه .. وقال القنوني في شرح عمدة النسي ولا يلمن صاحب الكبيرة لان إيمانه معه ولم ينقص بارتكابه الكبيرة والمؤمن لا يجوز له انتهى ولا يخفى أن إيمان يزيد محقق ولا يثبت كفره بدليل ظني فضلا عن دليل قطعي فلا يجوز لئنه بخصوصه واما ما نقله القنوني حيث قال قد ذكر ابو حنيفة رحمه الله في الفقه الاكبر إن اباحنيفة رحمه الله سئل عن الحوارج ما حكمهم فقال هم اخبث الحوارج فقبل انكفرهم فقال لا ولكن نقاتهم على ماقاتهم الاثمة من أهل الخير كلى بن ابى طالب وعمر بن عبد العزيز فاوجدناه في النسخ المصححة ولا في الاصول المعتبرة ثم قال القنوني وفي قوله بذنب اشارته الى تكفيره بفساد اعتقاده كفساد اعتقاده المجسمة والمشبهة والقديرية ونحوهم لان ذلك لا يسمى ذنباً والكلام في الذنب انتهى .. ولا يخفى ان اعتقاد القديرية لا بعد من الامور الكفرية بل يعد من كبائر الذنوب وأقبحها حيث لا توبة للمبتدع (وتسميه) أي مرتكب الكبيرة (و«مونا حقيقة») أي لا يجازا لأن الايمان هو التصديق بالجان والاقرار باللسان وأما العمل بالاركان فهو من كمال الايمان وجمال الاحسان عند أهل السنة والجماعة وشرط أو شطر عند الحوارج والمعتزلة فهذا منشأ الخلاف في المسئلة (ويجوز أن يكون) أي الشخص (و«مونا») أي بتصديقه واقراءه (فاسقا) أي بصيانته واصراراه (غير كافر) أي لثبانه في مقام اعتباره .. واصل هذه المنازعة أن رئيس المعتزلة واصل بن عطاء اعترل مجاس الحسن البصري رضي الله عنه يقرر أن مرتكب الكبيرة ليس بمؤمن ولا كافر وأثبت المنزلة بين المنزلتين فقال الحسن رضي الله عنه قد اعترل عنا فسموا المعتزلة وهم سموا انفسهم اصحاب العدل والتوحيد لقولهم بوجوب ثواب المطيع وعقاب العاصي على الله سبحانه ونفى الصفات القديمة عنهم أنهم تغلوا في علم الكلام وتشبهوا بأذيال الفلاسفة في كثير من الاصول وشاع مذهبهم فيما بين الناس الى ان قال الشيخ ابو الحسن الاشعري لاستاذه ابي على الحلياني ما تقول في ثلاثة اخوة مات احدهم مطيعا والآخر عاصيا والثالث صغيرا فقال الاول يثاب بالجنة والثاني يعاقب بالنار والثالث لا يعاقب ولا يثاب قال الاشعري فان قال الثالث يارب لم أمتني صغيرا وما أبقيتني الى أن أكبر فأومن بك وأطيعك فأدخل الجنة فقال يقول الرب اني كنت أعلم منك أنك لو كبرت لعصيت فدخلت النار فكان الأصاح لك أن تموت صغيرا قال الاشعري فان قال الثاني يارب لم لم تمنني صغيرا لئلا أعصى فلا أدخل النار ماذا يقول الرب فهت

الحياطين وترك الاشعري مذهبه واشتغل هو ومن تبعه بإبطال رأي المعتزلة وأثبت ماوردت به السنة ومضي عليه الجماعة فسموا أهل السنة والجماعة ثم لما نقلت الفلسفة الى العربية وخاض فيها الطبقة الاسلامية حاولوا الرد على الفلاسفة والحكماء الطبيعيين فيما خالفوا فيها الشريعة الخفيفة فغلطوا بإعلم الكلام كثيرا من الفلسفة في مقام المرام ليتحققوا مقاصدها فيتمكنوا من إبطالها ورددها وهلم جرا الى أن أدرجوا فيه معظم الطبيعيات والاهليات والرياضيات حتي كاد لا يتميز عن الفلسفيات لولا اشتباهه على السمعيات فصار بهذا الاعتبار مذموما عند العلماء بالكتب والسنة الذين يكتفي بهما في أمر الدين من الثقليات والعقليات . . ثم اعلم ان القونوي ذكر إن أبا حنيفة رحمه الله كان يسمى مرجئا لتأخيرہ أمر صاحب الكبيرة الى مشيئة الله تعالى والارجاء التأخير وكان يقول اني لأرجو لصاحب الذنب الكبير والصغير واخاف عليهما وانا أرجو لصاحب الذنب الصغير وأخاف على صاحب الذنب الكبير انتهى واما ماوقع في الغيبة للشيخ عبد القادر الجيلاني رضى الله عنه عند ذكر الفرق الغير الناجية حيث قال ومنهم القدرية وذكر اصنافا منهم ثم قال ومنهم الخفيفة وهم اصحاب ابي حنيفة نعمان بن ثابت رحمه الله زعم ان الايمان هو المعرفة والافرار بالله ورسوله وبما جاء من عنده جملة على ما ذكره البرهوني في كتاب الشجرة وهو اعتقاد قاسد وقول كاسد مخالف لاعتقاده في الفقه الاكبر وما نقله اصحابه أنه يقول الايمان هو مجرد التصديق دون الافرار فانه شرط عنده لاجراء احكام الاسلام ومناقض لسائر كتب العقائد الموضوعة للخلاف بين اهل السنة والجماعة وبين المعتزلة واهل البدعة مع ان الايمان هو المعرفة والافرار هو المذهب المختار بل هو اولي من ان يقال الايمان هو التصديق والافرار لان التصديق الناشئ عن التقليد دون التحقيق محتاف في قبوله بخلاف المعرفة الناشئة عن الدلالة مع الافرار وبالاقرار فانه ايمان بالاجماع واما الاكتفاء بالمعرفة دون الافرار وبالاقرار دون المعرفة فهو في محل النزاع كما قاله بعض اهل الابتداع ثم المرجئة المذمومة من المبتدعة ليسوا من القدرية بل هم طائفة قالوا لا يضر مع الايمان ذنب كالايضاع مع الكفر طاعة فزعموا ان احدا من المسلمين لا يعاقب على شيء من الكبائر فأين هذا الارجاء عن ذلك الارجاء ثم قول ابي حنيفة رحمه الله مطابق لنص القرآن وهو قوله تعالى (ان الله لا يغير ان يشرك به ويغير ما دون ذلك لمن يشاء) بخلاف المرجئة حيث لا يجلبون الذنوب عما عدوا الكفر تحت المشيئة وبخلاف المعتزلة حيث يوجبون العقوبة على الكبيرة وبخلاف الجوارج حيث يجزجون صاحب الكبيرة والصغيرة عن الايمان . . ثم اعلم أن مذهب المرجئة ان أهل النار اذا دخلوا النار فانهم يكونون في النار بلا عذاب كالخلوت في الماء الا أن الفرق بين الكافر والمؤمن ان للمؤمن استمتاعا في الجنة يأكل ويشرب وأهل النار في النار ليس لهم استمتاع أكل وشرب وهذا القول باطل بالكتاب والسنة وأجاء الأئمة من أهل السنة والجماعة وسائر المبتدعة كما يدل عليه قوله تعالى (وهم يصطرون فيها) وقوله تعالى (كلما أضجت جلودهم) وقوله تعالى (ولا يخفف عنهم من عذابها) وقوله تعالى (فذوقوا فلن نزيدكم الا عذابا) وغير ذلك من الآيات والأحاديث

اليئات وأما ماروي عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من أنه سيأتي على جهنم يوم تصفق الریح أبوابها وليس فيها أحد واستدل به الجهمية وهم المرجئة الصرفة على فناء أهل النار فقيان الحديث على تقدير صحته لا يمارض النصوص القاطعة مع أنه مؤول بأن المراد بجهنم طبقة من طبقاتها المختصة بعصاة المؤمنين فأنهم إذا خرجوا منها وذهبوا إلى الجنة تبقى صحراء ليس أحد فيها (والمسح على الحفنين) أي لأممهم يوماً وولاية وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها (سنة) أي ثابت بالسننة التي كادت أن تكون متواترة ولا يبعد أن يؤخذ بثبوته من الكتاب أيضاً لأن قوله تعالى (وأرجلكم إلى الكعابين) قسري بالصب في السبعة الأظهر في الفصل والجسر الأظهر في المسح وهما متعارضان وبموجب الحكم مبهمان فيهما فعمل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حيث مسحهما حال لبس الحفنين وغسلهما عند كشف الرجلين (والتراويح) أي صلاتها (في شهر رمضان) أي في لياليها (سنة) أي بإصلمها لما ثبت عنه عليه الصلاة والسلام أنه صلاها في ليالٍ ثم تركها شفقة على الأمة لتلاجب وعلى العامة أن يحسبوا أنها واجبة وأما قول عمر رضي الله عنه في حقها نعمت البدعة إنما هو باختيار إحيائها أو سبب الاحتجاج عليها بعد ما كان الناس ينفردون بها مع أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين ثم خص أبا بكر وعمر رضي الله عنهما بقوله اقتدوا بالذين من بعدي وفيه وفيما قبله رد على الروافض وكذا في قوله رحمه الله تعالى (والصلاة خلف كل بر وفاجر) أي صالح وطالح (من المؤمنين جائزة) أي لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم صلوا خلف كل بر وفاجر أخرجه الدارقطني عن أبي هريرة رضي الله عنه وكذا البيهقي وزاد قوله وصلوا علي كل بر وفاجر وجاهدوا مع كل بر وفاجر فمن ترك الجمعة والجماعة خلف الإمام الفاجر فهو مبتدع عند أكثر العلماء والصحيح أنه يصلها ولا يبعدها وكان ابن مسعود وغيره يصلون خلف الوليد بن عقبة بن أبي معيط وكان يشرب الخمر حتى أنه صلى بهم الصبح مرة أربعاً ثم قال أزيدكم فقال ابن مسعود ما زلنا معك منذ اليوم في زيادة وفي المتقي سئل أبو حنيفة رحمه الله عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال أن تفضل الشيخين أي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما وتحب الحفنين أي عثمان وعلياً رضي الله عنهما وإن تري المسح على الحفنين وتصلي خلف كل بر وفاجر .. وقال الإمام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية ثم تقرر أن أفضل هذه الأمة يعني وهم خير الأمم بعد نبينا محمد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضي الله عنهم أجمعين لقوله تعالى «والسابقون السابقون أولئك المقربون في جنات النعيم» وكل من كان أسبق أي في الخلافة من هؤلاء فهو أفضل وبجهنم كل مؤمن تقي ويغضهم كل منافق شقي ثم قال الإمام الأعظم فيه تقرر أن المسح على الحفنين جائز للامم يوماً وولاية وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها لأن الحديث قد ورد هكذا كما قلنا ومن أنكر هذا فإنه يخشى عليه الكفر لانه قريب من الخبر المتواتر أي اللفظي والافه المتواتر المعنوي ثم قال فيه والقصر والافطار رخصة في حالة السفر بنص الكتاب ففي القصر قوله تعالى (وإذا ضربتم في الأرض فليس عليكم جناح

أن تقصروا من الصلاة) وفي الإفطار قوله تعالى (فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر)
 انتهى والرخصة في الآية الأولى واجبة العمل لقوله عليه الصلاة والسلام صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا
 صدقته ولهذا لوصلي المسافرين أربماً يكون مسيئاً وأما الرخصة في الآية الثانية غير ظاهرة بحسب الدلالة
 بل الظاهرية ذهبوا الى وجوب ترك الصوم هنالك وقضائه بعد ذلك وإنما الرخصة مستفادة من قوله تعالى
 (وأن تصوموا خير لكم إن كنتم تعلمون) ومن الاخبار التي تثبت جواز الإفطار في الاسفار (ولا
 تقول) أي بحسب الاعتقاد (ان المؤمن لا تضره الذنوب) أي ارتكاب المعصية بعد حصول الايمان والمعرفة
 (وأنه) أي المؤمن المذهب (لا يدخل النار) كما يقوله المرجئة والملاحدة والاباحية (ولا أنه) أي ولا نقول
 ان المؤمن المذهب (يخلف فيه أو ان كان فاسقاً) أي بارتكاب الكبائر جميعها (بعد ان يخرج من الدنيا مؤمناً أي مقرراً
 بحسن الخاتمة خلافاً لما يقوله المعتزلة وذلك لان صاحب المعصية تحت المشيئة عند أهل السنة والجماعة لقوله تعالى (ان الله
 لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) من غير توبة وإلا فهو سبحانه يقبل التوبة عن عباده ويغفر
 بها الشرك وغيره بمقتضى وعده وإخباره خلافاً للمعتزلة حيث يقولون يجب على الله تعالى عقاب المعاصي
 ونواب المطيع وقبول التوبة وامثالها • • • وأما قول التفتازاني رحمه الله في شرح العقائد عند قوله تعالى (ويغفر
 ما دون ذلك لمن يشاء) من الصغائر والكبائر مع التوبة أو بدونها خلافاً للمعتزلة ففيه ان قوله مع التوبة
 سهو قلم ليس في محله من جهتين حيث خاف الطائفتين لان المشيئة بدون التوبة محل خلاف للمعتزلة وأما
 معها فلا خلاف في المسئلة كما صرح في شرح المقاصد بأنهم أجمعوا على أن لا عذاب على التائب كما صرح في
 حديث التائب من الذنب كمن لا ذنب له وكقوله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده) ثم لا نزاع في أن من
 المعاصي ما جعله الشارع اشارة التكذيب وعلم كونه كذلك بالادلة الشرعية كالسجود للصنم وإلقاء المصحف
 في القاذورات والتلفظ بكلمة الكفر ونحو ذلك مما ثبت بالادلة أنه كفر وبهذا يندفع ما يقال ان الايمان اذا
 كان عبارة عن التصديق والافرار فيذبح أن لا يصير المقر باللسان المصدق بالجنان كافراً بشيء من أفعال
 الكفر وألفاظه ما لم يتحقق منه التكذيب أو الشك وأما احتجاج المعتزلة بان الامة بعد اتفاهم على أن
 مرتكب الكبيرة فاسق اختلفوا في أنه مؤمن وهو مذهب أهل السنة والجماعة أو كافر وهو قول الخوارج
 أو منافق وهو قول الحسن البصري رحمه الله فأخذنا بالتنق عليه وتركنا المختلف فيه وقلنا هو فاسق ليس
 بمؤمن ولا كافر ولا منافق فردفوع بان هذا احداث لا قول المخالف لما أجمع عليه السلف من عدم المنزلة
 بين المنزلتين فيكون باطلاً على أن الحسن البصري رحمه الله رجع عنه آخر كما صرح به في البداية والحاصل
 أن المعتزلة والخوارج عما انعقد عليه الاجماع فلا اعتداد بهم (ولا نقول ان حسناتنا مقبولة) أي
 مبرورة (وسيناتنا مغفورة) أي البتة (كقول المرجئة) بالهمز والياء (ولكن نقول) أي بل نعتقد (المسئلة
 مينة مفصلة) كما أوضحه بقوله (من عمل حسنة بشرائطها) أي بجميع شرائطها كما في نسخة أي واقعة

بجميع مصحتها في الابتداء (خالية عن العيوب المفسدة) أي الظاهرية (والمعاني المبطلية) أي الباطنية في الانتهاء كالكفر والعجب والرياء لقوله تعالى : ومن يكفر بالإيمان فقد حبط عمله) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم باللغو والأذى كالذي ينفق ماله رثه الناس) الآية وأما قول الشارح وكالاخلاق السيئة وغيرهما من المعصية فغير جار على مذهب أهل السنة والجماعة بل مبني على قراءات المعتزلة ثم ماورد من نحو قوله عليه الصلاة والسلام الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب فهو قول بان الحسد غالباً يحمل الحاسد على ارتكاب سيئات بالنسبة الى المحسود فيعطيه له من حسنات يعملها الحاسد في اليوم الموعود (ولم يبطلها) تأكيد لما قبلها وتأيد لتعلق ما بعدها (حتي خرج من الدنيا) وفيه إيماء الى انه مادام فيها فهو في خطر من ابطال الطاعة وافسادها (فان الله تعالى لا يضيعها) بخفيف الياء وتشديدها وذلك لقوله تعالى (ان الله لا يضيع أجر المحسنين) وفي آية أخرى (ان الله لا يضيع أجر المؤمنين) (بل يقبلها منه) أي بفضلها وكرمها (وينبئها عليها) أي بمقتضى وعده وحكمه (وما كان من السيئات) أي المعاصي جميعها (دون الشرك) أي الاشراك خصوصاً (والكفر) أي عموماً (ولم يبق عنها) أي عن السيئات صغيرها وكبيرها دون ما استثنى منها (حتي مات مؤمناً) أي غير تائب (فانه في مشيئة الله تعالى) أي تحت تعلق ارادته سبحانه بعذابه عليها أو عفو عنها كما بينه بقوله (إن شاء عذبه) أي بعذله على قدر استحقاق عقابه (وإن شاء عفا عنه) أي بفضلها ولوقوع شفاعته في بابه (ولم يعذبه بالنار أبداً) بل يدخله الجنة ويحمله فيها مخلداً (والرياء) وفي معناه السمعة وقد توسع في اطلاق أحدها واردة كل منهما لما ل أمرها الى عدم الاخلاص حيث المراني يظهر العمل لبراء الناس ويستحسنوه في مقام الايناس والمسمع بفعل الفعل ليسمعه الحائق وليس في غرضه رضي الحق (اذا وقع في عمل من الاعمال) أي في ابتدائه أو استأنه قبل الاكمال (فانه يبطل أجره) أي أجر ذلك العمل بل يثبت وزره حيث ظلم نفسه بوضع الشيء في غير موضعه قال الله تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) أي لا شركاً جلياً ولا خفياً وفيه إيماء الى أنه اذا قصد الرياء والسمعة وقصد الطاعة والعبادة جميعاً يوصف بالشركة مطلقاً لغلبة أحدها على الآخر أو التسوية بينهما فانه يبطل أجره ويثبت وزره لمعوم حديث من كان أشرك أحداً في عمل عمله لله فليطلب ثوابه مما سواه فان الله أغني الشركاء عن الشرك وكذا حديث لا يقبل الله عملاً فيه مقدار ذرة من الرياء (وكذا العجب) أي وكذا حكم العجب في أنه يبطل أجر العمل الذي وقع فيه العجب وفي اقتصار حكم الامام الاعظم رحمه الله على الرياء والعجب دون سائر الآثام إشعار بأن باقي السيئات لا تبطل الحسنات بل قال الله تعالى (إن الحسنات يذهبن السيئات) وذلك للحديث القدسي سبقت رحمتي غضبي وقد خالفه شارح حيث قال وكذا غيرها من الأخلاق السيئة يبطل أجور الاعمال الحسنة واستدل بقوله عليه الصلاة والسلام خمس يفتنن الصائم الغيبة والكذب والنميمة واليمين الكاذبة والنظر بشهوة ولم يعرف

تأويل الحديث بأن المراد به أنه بفطر كمال الصوم ويبطل جماله لا أصله فان النظر بشهوة صغيرة وهو لا يبطل العمل لا عند أهل السنة ولا عند المعتزلة وأما استدلاله بقوله عليه الصلاة والسلام سوء الخاق يفسد العمل كما يفسد الحل المسلى فمدفوع لان الحديث مؤول بأن سوء خلقه من ريبه وعجبه يفسد ثواب عمله جماً بين الأدلة كما هو مقتضى مذهب أهل السنة والجماعة (والآيات) أى خوارق العادات المسماة بالمعجزات (الأنبياء عليهم الصلاة والسلام والكرامات للأولياء حق) أى ثابت بالكتاب والسنة ولا عبرة بمخالفة المعتزلة وأهل البدعة في أنكار الكرامة والفرق بينهما أن المعجزة أمر خارق للعادة كاحياء ميت وإعدام جبل على وفق التحدى وهو دعوى الرسالة تخرج غير الخارق كطلوع الشمس من مشرقها كل يوم والخارق على خلافه بأن يدعي نطق طفل بتصديقه فينطق بتكذيبه كما يقع للدجال والكرامة خارق للعادة الا أنها غير مقرونة بالتحدى وهى كرامة لولى وعلامة لصديق النبي فان كرامة التابع كرامة المتبوع والولى هو المارف بالله وصفاته بقدر ما يمكن له المواظب على الطاعات المحجب عن السيئات المعرض عن الانهماك في اللذات والشهوات والفطرات واللاهوات وذلك كما وقع من جريان النيل بكتاب عمر رضي الله عنه ورؤيته على المنبر بالمدينة حبشه بهاوند حتى قال لاير الجيش بإسارية الجبل الجبل محذراً له من وراء الجبل لكن العدو هنالك وسماع سارية كلامه وذلك مع بعد المسافة وكسرب خالد الدم من غير تضرر به وكذا ماوقع لغيره من الصحابة ومن عداهم من أهل السنة والجماعة وخالفهم المعتزلة حيث لم يشاهدوا فيما بينهم هذه المنزلة وأما الشيعة فخصوا الكرامات بالائمة الاثنى عشر من غير دلالة الخصوصية . ثم ظاهر كلام الامام الاعظم رحمه الله في هذا المقام موافق لما عليه جمهور العلماء الاعلام من أن كل ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي لا فارق بينهما الا اتحدى خلافاً للقيصري ومن تبعه كابن السبكي حيث قالوا الأنحو ولد دون والد وقلب جماد بهيمة فلا يكون كرامة وهذا والكتاب ينطق بظهور الكرامة من مرسم ومن صاحب سايمان وأما ما قيل من أن الاول ارهاص لنبوة عيسى أو معجزة لذكراهما عليهما السلام والثاني معجزة لسايمان عليه الصلاة والسلام فمدفوع بأننا لا ندعي الاجواز الخارق لبعض الصالحين غير مقرون بدعوى النبوة ولا يضرنا تسميته ارهاصاً أو معجزة لنبي هو من أمته سابقاً أو لاحقاً وسياق القصص يدل على أنه لم يكن هناك دعوى النبوة بل ولم يكن لذكراهما علم بتلك القضية والا لما سأل عن الكيفية والحاصل أن الامر الخارق للعادة هو بالنسبة الى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل أمته لدلالته على صدق نبوته وحقية رسالته فهذا الاعتبار جمل معجزة له والا حقيقة المعجزة أن تكون مقارنة للتحدى على يد المدعى وبالنسبة الى الولي كرامة . قال أبو على الجوزجاني رحمه الله كن طالباً للاستقامة لا طالباً للكرامة فان نفسك متحركة في طلب الكرامة وربك يطلب منك الاستقامة قال الشيخ السهروردي رحمه الله في عوارفه وهذا أصل كبير في الباب فان كثيراً من المجتهدين المتعبدين سمعوا سلف الصالحين المتقدمين وما منحوا من

الكرامات وخوارق العادات فنفسهم لا تزال تطالع الى شيء من ذلك ويحبون أن يرزقوا شيئاً منه ولعل أحدهم يبقى منكسر القلب متهماً لنفسه في حجة عمله حيث لم يحصل له خارق ولو علموا سر ذلك لكان عليهم الامر فيعلم أن الله يفتح على بعض المجاهدين الصادقين من ذلك باباً والحكمة فيه أن يزداد مما يري من خوارق العادات وآثار القدرة بيقيناً فبقوى عزمه على الزهد في الدنيا والخروج من دواعي الهوي فسييل الصادق مطالبة النفس بالاستقامة فهي كالكرامة انتهى . . والحاصل ان كشف العلم بالامور الشرعية خير من كشف العلم بالامور الكونية مع أن عدم الاول ونقصانه مضره في الدين بخلاف عدم الثاني بل ربما يكون عدمه أنفع له . . ثم اعلم أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتقوا فِرَاسَةَ المؤمن فانه ينظر بنور الله ثم قرأ قوله تعالى (إن في ذلك لآيات للمتوسمين) أي المتفرسين رواء الترمذي من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وما ينبغي التنبيه عليه هنا ان الفِرَاسَةَ ثلاثة أنواع . فِرَاسَةُ إيمانية وسببها نور يقذفه الله تعالى في قلب عبده وحقيقتها أنها خاطر يهجم على القلب ويثب عليه كوثوب الأسد على الفريسة ومنها اشتقاقها وهذه الفِرَاسَةَ على حسب قوة الايمان فمن كان أقوى إيماناً فهو أحدُ فِرَاسَةِ قال أبو ساهان الداراني رحمه الله الفِرَاسَةَ مكاشفة النفس ومعاينة الغيب وهي من مقامات الإيمان انتهى . . وفِرَاسَةُ رياضية وهي التي تحصل بالجوع والسهو والتخلى فان النفس اذا تجردت عن العوائق والعلائق بالخلائق صار لها من الفِرَاسَةَ والكشف بحسب تجردها وهذه فِرَاسَةُ مشتركة بين المؤمن والكافر ولاتدل على إيمان ولا على ولاية ولا تنكشف عن حق نافع ولا عن طريق مستقيم بل كشفها من جنس فِرَاسَةِ الولاية وأحباب عبارة الرؤيا والاطباء ونحوهم . . وفِرَاسَةُ خلقية وهي التي صنف فيها الاطباء وغيرهم واستدلوا بالخلق على الخلق لما بينهما من الارتباط الذي اقتضت حكم الله كالاتدلال بصغر الرأس الخارج عن العادة على صغر العقل وبكبره على كبره وبسعة الصدر على سعة الخلق وبضيقة على ضيقه وبجمود العينين وكلال نظرها على بلادة صاحبها وضعف حرارة قلبه ونحو ذلك (وأما التي تكون) أي الخوارق للعادة التي توجد (لاعدائه) أي لاعداء الله سبحانه (مثل إبليس) أي في طي الارض له حتى يوسوس ان في المشرق والمغرب وفي جريه مجري الدمن بني آدم ونحو ذلك (وفرعون) أي حيث كان يأمر النيل فيجري على وفق حكمه كما أشار اليه سبحانه بحكاية عنه بقوله تعالى (أليس لي ملك . . صر وهذه الأشهار تجري من تحتي) وحيث حكى عنه أنه كان اذا أراد ان يصعد قصره وينزل عنه راكباً كانت تطول قدما فرسه وتقصران على وفق غرضه (والدجال) أي حيث ورد أنه يقتل شخصاً ويحييه (مما روي في الاخبار) أي الاحاديث والآثار (أنه كان) أي بعض الخوارق (لهم) أي ولا مثلهم وفي نسخة يكون لهم نظراً الى أن خرق العادة للدجال إنما يكون في حال الاستقبال (فلا نسميها) أي تلك الخوارق (آيات) أي معجزات لانها مختصة بالانبياء عليهم الصلاة والسلام (ولا كرامات) أي لا اختصاصها بالاصفياء (ولكن نسميها قضاء حاجات لهم) أي للاعداء من الاغنياء أهم من الكفار

والفجار (وذلك) أى ماذكر من ان خوارق العادات قد تكون للاعداد على وفق قضاء الحاجات (لان الله تعالى) أى لعموم كرمه وجوده في عبادته (يفضي حاجات أعدائه استدراجاً) أى مكرراً بهم في الدنيا (وعقوبة لهم) في العقبى كما قال الله تعالى (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون أى سنستدنيهم وستقرهم الى العقوبة والثقمة والذاب والهلاك قليلاً قليلاً بكثر النعمة وطالة المدة ليتوهوا أن ذلك قريب من الله واحسان وإنما هو تبديد وخذلان في الحديث اذا رأيت الله يعطى العبد مايجب من النعمة وهو مقيم على المعصية فاما ذلك استدراج ثم تلا هذه الآية « فلما نسوا ماذكروا به فتحنا عليهم أبواب كل شيء » أى من أنواع النعم استدراجاً لهم وامتنحاً لهم « حتى اذا فرحوا بما أنوتوا أخذناهم بغتة فاذا هم مبلسون » أى متحIRON آيسون من كل خير لان العقوبة تجاء في حال النعمة أشد منها في العقوبة فتكون كثرة نعمتهم الصورية موجبة لثقتهم الاخرية وأصل الاستدراج الاستعداد والاستئزال درجة بعد درجة (فيفترون) أى من حيث يحسبونه احساناً (ويزدادون عسياناً) أى ان كانوا نجاراً « أو كفرة » أى ان كانوا كفاراً فأوللتتوبيع وفي نسخة ويزدادون كفرةً وطغياناً يعني كما وقع لفرعون حيث عاش في الدنيا أربعمائة سنة ولم يتكسر في مطبخه قصعة (وذلك كله جاز) أى وقوعه من الله وأثابت قلاً (ويمكن) أى عقلا كافى قضية ابليس ودعوته بقوله أنظرنى الى يوم يبعثون واجابته بقوله سبحانه (فانك من المنظرين الى يوم الوقت المعلوم) في الجملة استجيب دعاؤه حيث أريد إغواؤه فانه رئيس أرباب الضلالة كما ان نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم رئيس أصحاب الهداية فالاول من مظاهر الجلال والثاني من مظاهر الجمال ولا بد منهما لظهور نور نعمت الكمال ولذا قال الشيخ أبو مسدين المغربي رضي الله عنه
لا ينكر الباطل في طوره * فانه بعض ظهوراته

يعني باعتبار تجليات صفاته في مرأى مصنوعاته وانما جمع الامام الاسطم رحمه الله بين ابليس وفرعون ذى التليس لما روى عن السدى رضي الله عنه باننا ان جبرائيل عليه السلام قال لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ما بغضت عبداً من عباد الله ما بغضت عبدين أحدهما من الجن والآخر من الانس أما الذي من الجن فابليس حين أبى أن يسجد لآدم عليه السلام وأما الذي من الانس فرعون حين قال أنا ربكم الأعلى وأقول بل فرعون أشد من ابليس بوجهين . أحدهما انه من نسل الانسان وظهر منه هذا الطغيان وابليس من الجن ولا يبعد منهم ظهور العصيان . وثانيهما أن ابليس ترك السجدة لغير الله استحقاقاً وفرعون ادعى الربوبية استكباراً ومن الغريب أن الشيطان يغوي الانسان بعبادة غير الرحمن ولم يأمر بعبادة نفسه في زمان الطغيان ولعل ذلك لسبب تنفرد عن قلوب الانسان ولكونه عارفاً إلا أنه بوعد من مقام الاحسان . ومن اللطائف الماحقة بالظرائف أن ابليس دق باب قصر فرعون حيث لم يكن عنده أحد من أصحاب العون فقال من هذا على الباب فضحك

وقال في الجواب الضرطة في ذقن من يدعى الالهية والربوبية ولم يدرك من يقف على باب من الرعية وأرباب
العبودية هذا وقد يكون خرق العادة اهانة بان يقع على خلاف الارادة كأنقل أن مسيلة الكذاب دعا
للاغور أن تصير عينه الموراء سايمة فصارت عينه الصحيحة عوراء سقيمة . . . واعلم أن ظهور خرق العادة
بطريق الموافقة على يد المتأله جائز دون المتنبي لأن ظهوره على يد المتنبي يوجب انسداد باب معرفة النبي
فأما ظهوره على يد المتأله فلا يوجب انسداد باب معرفة الاله لأن كل عاقل يعرف أن المدعي المشتمل على
دلالات الحدوث وسمات القصور لا يكون إلهاً وأن رأي منه ألف خارق للعادة ثم الناقض للعادة كما يكون
فعلا غير معتاد يكون تعجزاً عن الفعل المعتاد كنع زكريا عليه الصلاة والسلام إذ المنع عن المعتاد نقض
العادة أيضاً إذا لم يكن عن علة ولذا كان سكوته إلا رمزا آية دالة على تحقق الولد ويسمى معجزة (وكان
الله خالقاً قبل أن يخلق) أي يحدث الخلق (ورازقاً قبل أن يرزق) أي يوجد المرزوق فهما من قيل
إطلاق المشتق قبل وجود المعنى المشتق منه وامل الامام الأعظم رحمه الله كرر هذا المرام للأتباع للإعلام
بان هذا هو المعتقد الصحيح الذي يجب أن يمتد به الخواص والعوام . . . وقال الزركشي إطلاق نحو الخالق
والرازق في وصفه سبحانه قبل وجود الخلق والرزق حقيقة وإن قلنا صفات الفعل حادثة وأيضاً لو كان
مجازاً لصح نفيه والحال أن القول بأنه ليس خالقاً ورازقاً وقادراً في الأزل أمر مستهجن لا يقال مثله ولا
يصح دفعه بأنه لا يقال أوجد الخلق في الأزل حقيقة لأنه يؤدي الى قدم الخلق فإن الفرق بينهما بين
بل قوله أوجد الخلق الى آخره بنفسه دليل بين حيث يشير الى حدوثه إلا أنه غير واقع في محله (والله
تعالى يرى) بصيغة المجهول أي ينظر اليه بعين البصر (في الآخرة) أي يوم القيامة لقوله تعالى (وجوه يومئذ)
أي يوم القيامة (ناصرة) أي حسنة منعمة بمعية مشرفة متلهة (الى ربها ناظرة) أي تراه عياناً بلا كيفية ولا جهة
ولا ثبوت مسافة ومن يرى ربه لا يلتفت الى غيره ولقوله تعالى (كلا إنهم) أي الكفار (عن ربهم) أي عن
رؤية ربهم فلا يرونه أو عن رحمة ربهم وكرامة ربهم (يومئذ لحجوبون) أي لمنوعون أي بخلاف الأبرار
والمؤمنين قائم في نظر ربهم مقربون ولقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كافي الصحيحين وغيرها إنكم
سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر لاتضامون في رؤيته وفي رواية لاتضارون وهو حديث مشهور في
الصحيحين وغيرها مذكور وقد رواه أحد وعشرون من أكابر الصحابة (وراء المؤمنين وهم في الجنة
بأعين رؤسهم) لقوله عليه الصلاة والسلام على ما رواه مسلم إذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك
وتعالى تريدون شيئا أزيدكم فيقولون ألم تبيض وجوهنا ألم تدخلنا الجنة ونخينا من النار قال فيرفع الحجاب
أي عن وجوه أهل الجنة فينظرون الى وجه الله سبحانه فما أعطوا شيئا أحب اليهم من النظر الى ربهم
ثم تلا قوله تعالى (الذين أحسنوا الحسنى) أي الجنة العليا (وزيادة) أي النظر الى وجه المولى وهو قول
الأكثر من السلف (بلا تشبيه) أي رؤية مقرونة بتزيه لا مكنونة بتشبيه (ولا كيفية) أي في الصورة

(ولا كية) أى في الهيئة المنظورة (ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة) أى لافي غاية من القرب ولا في نهاية من البعد ولا يوصف بالاتصال ولا بنعت الانفصال ولا بالخلول والاتحاد كما بقوله الوجودية المائلون الى الاتحاد فذات رؤيته ثابت بالكتاب والسنة إلا أنها متشابهة من حيث الجهة والكمية والكيفية فثبت ما أثبتته النقل وتوفي عنه ما نزهه العقل كما أشار الى هذا المعنى قوله تعالى (لا تدركه الأبصار) أى لا تحيط به الأبصار في مقام الابصار فان الإدراك اخص من الرؤية واتشابه فيما يرجع الى الوصف الذي يتمتع العقل لا يقدح في العلم بالأصل المطابق للنقل .. وقال الامام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية ولقاء الله تعالى لأهل الجنة بلا كيف ولا تشبيه ولا جهة حق انتهى والمسمى أنه يحصل النظر بان ينكشف انكشافاً تاماً بالبصر منزها عن المقابلة والجهة والهيئة فهي أمر زائد على صفة العلم فاننا اذا نظرنا الى البدر مثلا بين البصر ثم غمضنا العين عن النظر فلا خفاء في أنه وان كان منكشفاً لدينا في الحالين لكن انكشافه حال النظر اليه أتم وأكمل وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم ليس الخبر كالمعاينة وقول ابراهيم عليه السلام ولكن ليطمئن قلبي فان عين اليقين رتبة فوق علم اليقين ومن هنا قال موسى عليه السلام رب أرني أنظر اليك .. والحاصل أن رؤيته تكون على وجه خارق للعادة من غير اعتبار للمقابلة لهذه الحاسة كما روي عنه صلى الله عليه وسلم انما صوفكم فاني أراكم من وراء ظهري على ما رواه الشيخان وكما يرانا الله تعالى اتفاقاً فان الرؤية نسبة خاصة بين طرفي الرائي والمرئي ومتعاقبي رؤيتهما .. قال الفخر الرازي مذهبنا في هذه المسئلة ما اختاره الشيخ أبو منصور المارديني أن تمسك بالدلائل السمعية في اثبات مذهبنا فانه أسرع في إلزام الخصوم وأظهر في فهم العوام واذا ذكر الخصوم شبهتهم على هذه الدلائل الثقيلة نعارضهم بالمعقول على وجه الدفع والرد وهذا وذهبت طائفة من مثبتي الرؤية استحالة رؤية الله تعالى في المنام منهم الشيخ أبو منصور المارديني قيل وعليه المحققون واحتجوا بأن ما يرى في المنام خيال ومشال والله تعالى ينزه عن ذلك وجوزها بعض أصحابنا لكن بلا كيفية وجهة ومقابلة وخيال ومثال متمسكين بالحكي عن الساف كما روى عن أبي يزيد قال رأيت ربي في المنام فقلت كيف الطريق اليك فقال ترك نفسك وتعال وقيل رأي احمد بن حنبل ربه في المنام فقال يا احمد كل الناس يطلبون مني الا بأبي يزيد فانه يطالبني ولعل سببه انه قيل لأبي يزيد ما تريد فقال أريد أن لا اريد وروي عن حمزة الزيات وأبي الفوارس شاه بن شعاع الكرمانى ومحمد بن على الحكيم الترمذي والعلامة شمس الأئمة الكردي أنهم رأوه في المنام وسيأتي بعض ما يتوافق بهذه المسئلة على وجه التكملة وأما قول قاضى خان ان ترك الكلام في هذه المسئلة حسن فغير مستحسن لأن ترك الكلام لا يفيد تحقيق المرام وتثبيت الاحكام .. ثم اعلم أنه وقع بحث طويل بمقتضى أدلة العقل بين الامام نور الدين الصابوني وبين الشيخ رشيد الدين في ان المعلوم مرئي أو ليس بمرئي وقد رجع الشيخ الى قول الامام في آخر الكلام لانه كان مؤيداً بالقل فقد أفتى أئمة سمرقند

وبخاراً على أنه غير مرئي وقد ذكر الامام الزاهد الصافي في آخر كتاب التلخيص أن الممدوم مستحيل الرؤية وكذا المفسرون ذكروا ان الممدوم لا يصلح أن يكون مرئي الله تعالى وكذا قول السلف من الاشعرية والماتريدية ان الوجود علة جواز الرؤية مع الاتفاق على أن الممدوم الذي يستحيل وجوده لا يتعلق برؤيته سبحانه .. واختلف في الممدوم أنه شيء أم لا فقالت المعتزلة هو شيء لقوله تعالى (ان الله على كل شيء قدير) فان كل شيء مقدور بهذا النص والموجود ليس بمقدور أصلاً لاستحالة إيجاد الموجود فمعين أن يكون المراد منه الممدوم ولقوله تعالى (ان زلزلة الساعة شيء عظيم) سمي الزلزلة قبل وجودها شيئاً وعندنا الممدوم ليس بشيء لقوله تعالى (وقد خلقتك من قبل ولم تكن شيئاً) فقلته تعالى أخبر أنه لم يكن شيئاً قبل الوجود وهذا لا يحتمل التأويل فكيف يكون الممدوم شيئاً فتسمية الشيء في الآيتين السابقتين باعتبار المال والله أعلم بالحال وسيأتي زيادة تحقيق لذلك .. ثم اعلم أن إضافة النظر الى الوجه الذي هو محل هذه الآية وتعميده بالي الصريحة في نظر العين واخلاء الكلام من قرينة تدل على خلاف حقيقته وموضوعه صريح في أنه تعالى أراد بذلك نظر العين التي في الوجه الى الرب جل جلاله فان النظر له عدة استعمالات بحسب صلاته وإختلاف متعلقاته وتعميده بنفسه فإنه ان عدي بنفسه فمعناه التوقيف والانتظار كقوله تعالى (انظرونا نغتنب من نوركم) وقوله تعالى (لا تقولوا راعنا وقولوا انظرونا) وان عدي بي فمعناه التفكير والاعتبار كقوله تعالى (أو لم ينظروا في ملكوت السموات والارض) وان عدي بالي فمعناه المداينة بالابصار كقوله تعالى (انظروا الى ثمره اذا اثمر) فكيف اذا اضيف الى الوجه الذي هو محل البصر .. قال الحسن البصري نظرت أي الوجوه الى ربه فظنرت بنوره ولا يلزم من الرؤية الادراك والاحاطة فلا ينافي قوله تعالى (لا تدركه الابصار) فان الادراك هو الاحاطة بالشيء وهو قدر زائد على الرؤية كما قال الله تعالى (فلما ترائى الجلمان قال أصحاب موسى إنا لمدركون قال كلا) فلم ينف موسى الرؤية وانما نفى الادراك فاقرب تعالى يري ولا يدرك كما يعلم ولا يحاط به علماً بل هذه الشمس المخلوقة لا يمكن رائها من ادراكها علي ما هي من حقيقة ذاتها وقد تواترت احاديث انبأت الرؤية تواتراً منوياً فيجب قبولها نقلاً ولا يلتفت الى ما يتوهمه أهل البدعة عقلاً ولقد أخطأ شارح عقيدة الطحاوي في هذه المسئلة حيث قال فهل يعقل رؤية بلا مقابلة وفيه دليل على علوه على خلقه انتهى .. وكأنه قائل بالجهة العلوية لربه ومذهب أهل السنة والجماعة أنه سبحانه لا يري في جهة وقوله عليه الصلاة والسلام سترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر تشبيه للرؤية بالرؤية في الجملة لا تشبيه المرئي بالمرئي من جميع الوجوه والایمان هو الافرار) أي بلسانه بالتحقيق (والتصديق) أي بالجان وفق التوفيق وتقديم الافرار للاشعار بأنه الأول في مقام الاظهار وإن كان الثاني هو المبدوء به في حال الاعتبار ولا أن الشارع اكتفى بمجرد الافرار ولم يفرق في الحكم بين المرافق والمنافق وبين الأبرار والفجار .. وقال الامام الأعظم في كتابه الوصية الايمان أقرار باللسان وتصديق بالجان

والاقرار وحده لا يكون إيماناً لأنه لو كان إيماناً لكان المنافقون كلهم مؤمنين وكذلك المعرفة وحدها أي مجرد التصديق لا يكون إيماناً لأنها لو كانت إيماناً لكان أهل الكتاب كلهم مؤمنين قال الله تعالى في حق المنافقين (والله يشهد إن المنافقين لكاذبون) أي في دعواهم الايمان حيث لا تصديق لهم وقال الله تعالى في حق أهل الكتاب الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كغيرهم (أتنبه) . والمعنى أن مجرد معرفة أهل الكتاب بالله ورسوله لا ينفعهم حيث ما أقروا بنبوة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم ورسالته اليهم والى الخاق كافة فانهم كانوا يزعمون أنه صلى الله تعالى عليه وسلم مبعوث الى العرب خاصة فاقرارهم بهذا الطريق لا يكون خالصاً من التصديق ركن حساسه لا يحتمل السقوط في حال من الاحوال بخلاف الاقرار فانه شرط أو شرط وركن حسن لغيره ولهذا يسقط في حال الاكراه وحصول الاعذار وهذا لان اللسان ترجان الجنان فيكون دليل التصديق وجوداً وعدمه فإذا بدله بغيره في وقت يكون متمكناً من إظهاره كان كافراً وأما إذا زال تمكنه من الاظهار بالا كراه لم يصير كافراً لأن سبب الخوف على نفسه دليل ظاهر على بقاء التصديق في قلبه وأن الحامل له على هذا التبديل حاجته إلى دفع المهلكة عن نفسه لا تبديل الاعتقاد في حقه كما أشار اليه قوله تعالى « من كفر بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطنء بالايان ولكن من شرّ بالكفر صدراً فاعلمهم غضب من الله ولهم عذاب عظيم » فأما تبديله في وقت تمكنه دليل على تبديل اعتقاده فكان ركن الايمان وجوداً وعدمه كما صرح به شمس الأئمة السرخسي إلا أن صاحب العدة وهو أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي رحمه الله صرح بأن الاقرار شرط لإجراء الأحكام وهو مختار الأشاعرة وعليه أبو منصور الماربردي ثم في حذف المؤمن به في كلام الامام الأعظم إشعار بأن الايمان الاجمالي كاف في مقام المرام فالتحقيق إن الايمان هو تصديق النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بالقلب في جميع ماعلم بالضرورة بحجبه من عند الله إجمالاً وأنه كاف في الخروج عن عهدة الايمان ولا تحط درجته عن الايمان التفصيلي كذا في شرح العقائد إلا أن الأولى أن يقال إجمالاً إن لو حفظ إجمالاً وتفصيلاً إن لو حفظ تفصيلاً فانه يشترط التفصيل فيما لو حفظ تفصيلاً حتى لو لم يصدق بوجوب الصلاة وحرمة الحر غير افتقار الى النظر والاستدلال كوحدة الصانع ووجوب الصلاة وحرمة الحر ونحوها وإنما قيد بها لأن منكر الاجتهادات لا يكفر إجمالاً وأما من يؤول النصوص الواردة في حشر الأجساد وحدوث العالم وعلم الباري بالجزئيات فانه يكفر لماعلم قطعاً من الدين أنها علم ظواهرها بخلاف ماورد في عدم خلود أهل الكباثر في النار لتعارض الأدلة في حقهم . . والحاصل أن عدم إخطاط الايمان الاجمالي عن التفصيل إنما هو في الانصاف بأصل الايمان وإلا فليس الاجمال كالتفصيل في مقام كال العرفان وجمال الاحسان ثم اعتبار الاقرار في مفهوم الايمان مذهب بعض العلماء وهو اختيار الامام شمس الأئمة الحلواني ونظر الاسلام من ان الاقرار ركن لأنه قد يحتمل السقوط في حالة الاكراه وذبح جمهور

الحققين الى ان الايمان هو التصديق بالقلب وانما الاقرار شرط لاجراء الاحكام في الدنيا لما ان تصديق القلب أمر باطني لا يبدله من علامة فمن صدق قلبه ولم يقر بلسانه فهو مؤمن عند الله تعالى وان لم يكن مؤمناً في أحكام الدنيا ومن أقر بلسانه ولم يصدق قلبه كالتناقض فهو بالعكس وهذا هو اختيار الشيخ أبي منصور الماتريدي رحمه الله والنصوص موافقة لذلك كقوله تعالى (أو لك كتب في قلوبهم الايمان) الآية وقوله تعالى (وقلبه مطمئن بالايمان) وقوله تعالى (ولما يدخل الايمان في قلوبكم) وقوله عليه الصلاة والسلام لأسماء حين قتل من قال لا إله الا الله هلا شقت قلبه فظنرت أصادق هو أم كاذب على مارواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم .. وقال في شرح المقاصد الاقرار اذا جعل شرط لإجراء الاحكام لا بد أن يكون على وجه الاعلان على الامام وغيره من أهل الاسلام بخلاف ما اذا جعل ركناً له فانه يكفي له مجرد التكلم مرة وان لم يظهر لغيره والظاهر ان التزام الشرعيات يقوم مقام ذلك الاعلان كما لا يخفى على الاعيان ثم الاجماع منعقد على إيمان من صدق قلبه وقصد الاقرار بلسانه ومنعه مانع من خرس ونحوه .. فظهر أن حقيقة الايمان ليست مجرد كتي الشهادة على ما زعمت الكرامية (وإيمان أهل السماء) أى من الملائكة وأهل الجنة (والارض) أي من الانبياء والاولياء وسائر المؤمنين من الابرار والفيجار (لا يزيد ولا ينقص) أي من جهة المؤمنين به نفسه لان التصديق اذا لم يكن على وجه التحقيق يكون في مرتبة الظن والترديد والظن غير مفيد في مقام الاعتقاد عند أرباب التأييد قال الله تعالى (ان الظن لا يبغي من الحق شيئاً) فالتحقيق أن الايمان كما قال الامام الرازي لا يقبل الزيادة والنقصان من حيثية أصل التصديق لا من جهة اليقين فان مراتب أهلها مختلفة في كمال الدين كما أشار اليه سبحانه بقوله (وإذ قال إبراهيم رب أرني كيف تحيي الموتى قال أو لم تؤمن قال بلى ولكن ليطعنن قولي) فان مرتبة عين اليقين فوق مرتبة علم اليقين وكذا ورد ليس الخبر كالمعاينة وان قال بعضهم لو كشف الغطاء ما ازدادت يقيناً يعني أصل اليقين لمطابقة علم اليقين في ذلك الحين وهو لا ينافي بزيادة اليقين عند الرؤية كما هو مشاهد لمن له علم بالكعبة في الغيبة ثم حصل له المشاهدة في عالم الحضرة وعلى هذا فالمراد بالزيادة والنقصان القوة والضعف فان التصديق بطلوع الشمس أقوى من التصديق بحدوث العالم وان كانا متساويين في أصل تصديق المؤمن به ونحن نعلم قطعاً أن إيمان آحاد الامة ليس كإيمان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا كإيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه باعتبار هذا التحقيق وهذا معنى ما ورد لو وزن إيمان أبي بكر الصديق رضي الله عنه بإيمان جميع المؤمنين لرجح إيمانه يعني لرجحان إيمانه ووقار جنانه وثبات آفاقه وتحقيق عرفانه لا من جهة ثمرات الايمان من زيادات الاحسان لتفاوت افراد الانسان من أهل الايمان في كثرة الطاعات وقلة العصيان وعكسه في مرتبة نقصان مع بقاء أصل وصف الايمان في حق كل منهما بنيت الايقان بالخلاف لفظي بين أرباب العرفان .. ومن هنا قال الامام محمد رحمه الله على ما ذكره في الخلاصة عنه أكره أن يقول إيماني كإيمان جبرائيل عليه السلام

ولكن يقول آمنت بما آمن به جبرائيل عليه السلام انتهى .. وذلك أن الاول يومهم أن إيمانه كإيمان جبرائيل عليه السلام من جميع الوجود وليس الامر كذلك لما هو الفرق بينهما هنالك .. قال الامام الاعظم رحمه الله في كتابه الوصية ثم الايمان لا يزيد ولا ينقص لانه لا يتصور زيادة الايمان الا بنقصان الكفر ولا يتصور نقصان الايمان الا بزيادة الكفر فكيف يجوز أن يكون الشخص الواحد في حالة واحدة مؤمناً وكافراً والمؤمن مؤمن حقاً وليس في إيمان المؤمن شك كما أنه ليس في كفر الكافر شك لقوله تعالى (أولئك هم المؤمنون حقاً) أي في موضع (وأولئك هم الكافرون حقاً) أي في محل آخر والمعصون من أمة محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كلهم مؤمنون حقاً وليسوا بكافرين أي حقاً انتهى فأشار الامام الاعظم رحمه الله بهذا الكلام الى أن العصيان لا ينافي الايمان كما هو مذهب أهل السنة والجماعة خلافاً للخوارج والمعتزلة فأنهما عندهم لا يجتمعان ونحن نحمل هذا الحل على مقام الكمال فان نفي المعصية بالكلية من المؤمن كالحال وأما نحو قوله تعالى (وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيماناً) فمعناه إيقاناً أو مؤول بأن المراد زيادة الايمان بزيادة نزول المؤمن به أي القرآن وأما قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لما سئل ان الايمان يزيد وينقص نعم يزيد حتى يدخل صاحبه الجنة وينقص حتى يدخل صاحبه النار فمعناه أنه يزيد باعتبار أعماله الحسنة حتى يدخل صاحبه الجنة دخولاً أولاً وينقص بارتكاب أعماله السيئة حتى يدخل صاحبه النار أولاً ثم يدخل الجنة بإيمانه آخرأ كما هو مقتضى مذهب أهل السنة والجماعة على أن التصديق من الكيفيات النفسية للانسان وهي تقبل الزيادة والنقصان باعتبار القوة والضعف في مراتب الايقان ثم الطاعة والعبادة ثمرة الايمان ونتيجة الايقان وتسور القلب بنور العرفان بخلاف المعصية فانها تسود القلب وتضعف محبة الرب وربما يجره مداومة العصيان الى ظلمات الكفران فان الصغيرة تجر الى الكبيرة والكبيرة الى الكفر فنسأل الله العافية وحسن الخاتمة (والمؤمنون مستوون) أي متساوون في الايمان (أي في أصله والتوحيد) أي في نفسه وانما قيدنا بهما فان الكفر مع الايمان كالعمى مع البصر ولا شك أن البصر يختلفون في قوة البصر وضعفه فمنه الاخفش والاعشى ومن يرى الخط التخين دون الرقيق الا بزجاجة ونحوها ومن يرى عن قرب زائد على العادة وآخر بضده .. ومن هنا قال محمد رحمه الله على ما تقدم ذكره أن يقول إيماني كإيمان جبرائيل عليه السلام بل يقول آمنت بما آمن به جبرائيل عليه السلام انتهى وكذا لا يجوز أن يقول أحد إيماني كإيمان الانبياء عليهم السلام بل ولا ينبغي أن يقول إيماني كإيمان أبي بكر وعمر رضي الله عنهما وأمتاهما فان تفاوت نور كلة التوحيد في قلوب أهلها لا يحصىه الا الله سبحانه فمن الناس من نورها في قلبه كالشمس ومنهم كالقمر ومنهم كالنجم الدرّي ومنهم كالشمع العظيم وآخر كالسراج الضعيف لقوله عليه الصلاة والسلام وذلك أضعف الايمان وقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن القوي أحب الى الله من المؤمن الضعيف والقوة تشمل القوة الظاهرية العملية والقوة الباطنية العامية وهو على منوال هذه الانوار في

الدنيا تظهر أنوار علومهم وأعمالهم وأحوالهم في العقبى وكما اشتد نور هذه الكلمة وعظمت مرتبتها أحرق من الشبهات والشهوات بحسب قوتها بحيث ربما وصل الى حال لا يصادف شبهة ولا شهوة ولا ذنباً ولا سبئة الا أحرقها بل تقول النار جزى يا مؤمن فان نورك أطفأ لمي ومن عرف هذا عرف معنى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لم ان الله تعالى حرم على الناس من قال لا إله الا الله بتبني ذلك وجه الله وقوله عليه السلام لا يدخل النار من قال لا إله الا الله وأمسأ ذلك مما أشكل على كثير من الناس حتى ظنوا بعضهم منسوخة وظنوا بعضهم قبل ورود الاوامر والنواهي وحملوا بعضهم على نار المشركين والكفار وأول بعضهم الدخول بالخلود فان الشارع لم يجعل ذلك حاصلاً بمجرد قول اللسان فقط وتأمل حديث البطافة فان من المعلوم ان كل موحد له مثل هذه البطافة وكثير منهم يدخل النار (متفاضلون في الاعمال) أى باختلاف الاحوال . قال الامام الاعظم رحمه الله في كتابه الوصية ثم العمل غير الايمان والايمان غير العمل بدليل ان كثيراً من الاوقات يرتفع العمل من المؤمن ولا يجوز أن يقال يرتفع عنه الايمان فان الحائض ترتفع عنها الصلاة ولا يجوز أن يقال يرتفع عنها الايمان أو أمر لها بترك الايمان وقد قال لها الشارع دعي الصوم ثم اقصيه ولا يصح أن يقال دعي الايمان ثم اقصيه ويجوز أن يقال ليس على الفقير زكاة ولا يجوز أن يقال ليس على الفقير الايمان انتهى وحاصله أن العمل مغاير للايمان عند أهل السنة والجماعة لأنه جزء منه وركن له من الاركان كما يقوله المنزلة لما يدل عليه المعطف الذي هو في الأصل مغايرة بين المعطوف والمعطوف عليه حيث جاء في القرآن من نحو قوله تعالى (آمنوا وعملوا) (والاسلام هو التسليم) أى باطناً (والالتقياد لأوامر الله تعالى) أي ظاهراً (في طريق اللغة) وفي نسخة ومن طريق اللغة (فرق بين الايمان والاسلام) فان الايمان في اللغة هو التصديق كما قال الله تعالى (وما أنت بمؤمن لنا) أي بمصدق لنا في هذه القصة والاسلام مطابق الالتقياد ومنه قوله تعالى (وله أسلم) أي اتقاد (من في السموات والأرض طوعاً) أي للملائكة والمسلمون (وكرهاً) أي الكفرة حين البأس فالإيمان مخصص بالالتقياد الباطني والاسلام مخصص بالالتقياد الظاهري كما يشير اليه قوله تعالى (قالت الانعرب آمناً قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا وما يدخل الايمان في قلوبكم) وكما يدل عليه حديث جبرائيل عليه السلام حيث فرق بين الايمان والاسلام بأن جعل الايمان محض التصديق والاسلام هو القيام بالاقرار وعمل الأبرار في مقام التوفيق (ولكن لا يكون) أي لا يوجد في اعتبار الشريعة (إيمان بلا اسلام) أي اتقياد باطني بلا اتقياد ظاهري كما كان لأهل الكتاب وكما وجد لأبي طالب حال الحطاب وكما صدر لابليس حال العتاب فلا بد من جمعهما في صوب الصواب (ولا اسلام بلا إيمان) تأكيد لما قبله وإشارة الى أنه يتوى تقدم الاسلام على تحقق الايمان وعكسه في مقام الايقان إذ ربما يتقدم التصديق الباطني ويتأخر الالتقياد الظاهري كمؤني أهل الكتاب وربما يتقدم الاسلام ظاهراً ثم يوجد التصديق باطناً كما وقع لبعض المنافقين حيث سلكوا في الآخر طريق

المؤمنين ولعل هذا وجه الحكمة في قضية المؤلف (فهما) أى الاسلام والايمان كشيء واحد حيث هما لا يمتكان (كالظاهر مع البطن) أى للانسان فانه لا يتحقق وجود أحدهما بدون الآخر وهذا تمثيل للمعقول بالبحسوس فتدبر وقد ورد الاسلام علانية والايمان سرا أى مبني على نيته والحاصل أن الايمان محله القلب والاسلام موضعه القلب والجسد الكامل منهما يتركب (والدين اسم واقع على الايمان والاسلام والشرائع كلها) أي الأحكام جميعها والمعنى ان الدين اذا أطلق فالمراد به التصديق والاقرار وقبول الأحكام للأنبياء عليهم الصلاة والسلام كما يستفاد من قوله تعالى (ومن يتبع غير الاسلام ديناً فلن يقبل منه) وقوله تعالى (إن الدين عند الله الاسلام) وقوله تعالى (وما جعل عليكم في الدين من حرج) وقوله تعالى (ورضيت لكم الاسلام ديناً) وليس مراد الامام الأعظم ان الدين يطلق على كل واحد من الايمان والاسلام والشرائع بانفرادها كما توهم شارح في هذا المقام لأنه خارج عن نظام المرام. وفي عقيدة الطحاوي ودين الله في الارض والسما واحد وهو بين الفلو والتقصير وبين التشبيه والتعطيل وبين الجبر والقدر وبين الامن واليأس وفي الصحيح عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه مرفوعاً إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد يعنى أصله وهو التوحيد وما يتماق به لكن الشرائع متنوعة لقوله تعالى (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجاً) (نعرف الله تعالى حق معرفته) أي لا باعتبار كنهه ذاته وإحاطة صفاته بل بحسب مقدور العبد وطاقته في جميع حالاته (كما وصف) أي الله سبحانه (نفسه) أي ذاته وفيه دليل على جواز اطلاق النفس على ذاته تعالى وأما اطلاق الذات فأكثر العلماء في العبارات جمعوا بين الذات والصفات وقد ورد تفكروا في كل شئ ولا تفكروا في ذات الله وأما ما ذكره السيوطي من انه قد ورد اطلاق الذات عليه سبحانه في البخاري في قصة خبيب وهو قوله وذلك في ذات إلهه فقيه بحث من وجهين أما أولاً فلا أنه كلام صحابي وأما ثانياً فلا أنه ليس نصاً في المدعي بل الظاهر أنه أراد في سبيل الله وذلك لأن الكفار لما خرجوا به من الحرم ليقتلوه قال دعوني أصلى ركعتين ثم أشتأ يقول

فلست بأبلي حين أقتل مسلماً * على أي شق كان في الله مصرعي

وذلك في ذات الاله وان يشأ * ببارك على أوصال شلو بمنزع

أى أعضاء جسد مقطوع وأما اطلاق الحقيقة كما قال ابن السبكي في جمع الجوامع حقيقة مخالفة لسائر الحقائق فأنكر عليه ابن الزملكاني حيث قال يمتنع اطلاق لفظ الحقيقة على الله تعالى قال ابن جماعة لانه لم يرد في كتابه أى في مواضع من آياته بجميع صفاته أي الثبوتية والسلبية كسورة الاخلاص وكقوله تعالى (ليس كنهه شئ وهو السميع البصير) وسائر الآيات الدالة على تحقق الذات ومراتب الصفات ولعل هذا الكلام من الامام الهمام مبني على أن الايمان لا يزيد ولا ينقص في حقيقة الايمان وان الايمان الاجالى كاف في مرام الاحسان فلهذا ومن أن يقول عرفته وأما قول من قال ما عرفناك حق

معرفتك فبني على أن إدراك الذات والاحاطة بكنه الصفات ليس في قدرة المخلوقات لقوله تعالى (لا تدركه الأبصار) ولقوله تعالى (ولا يحيطون به علماً) فالخلاف القضية بتفاوت الحبيّة ومن هنا قال الامام الشافعي رحمه الله تعالى من انتبض لطلب مديرة فاشبه الى موجود ينتهي الى فكره فهو مشبه وان اطمأن الى المعدم الصّرف فهو معطل وان اطمأن الى موجود فاعترف بالعجز عن إدراكه فهو موحد ومن ثم لما سئل على رضى الله تعالى عنه عن التوحيد مامنه فقال أن تلم أن ما خطر ببالك أو توهمته في خيالك أو تصورته في حال من أحوالك فالله تعالى وراء ذلك . . ويرجع الى هذا المعنى قول الجليل رحمه الله تعالى التوحيد إفراد القدم من الحدوث إذ لا يخطر ببالك إلا حادث فافراد القدم أن لا تحكم على الله بمشابهة شيء من الموجودات لا في الذات ولا في الصفات بوجه من الوجوه فانه لا تشبه ذاته ذات ولا صفاته صفات قال الله تعالى (ليس كمثل شيء) وهو السميع البصير) بل ما جاء من اطلاق العالم والقادر والموجود وغير ذلك على القديم والحادث فهو اشتراك لفظي فقط (وليس بقدر أحد أن يعبد الله تعالى حق عبادته كما هو أهل له) أى في استحقاق طاعته من حيث أن العبد عاجز عن مداومة ذكره ومواظبة شكره كما يشير اليه قوله تعالى (وان تمدوا نعمة الله لا تحصوها) أى لا تطيقوا عدّها فضلاً عن القيام بشكرها وصرّفها الى طاعة ربها ولهذا المعنى قيل قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته) منسوخ بقوله تعالى (فانقوا الله ما استطعتم) لأن حق التقوي يعجز عنه الأصفياء كما فسره سيد الأنبياء صلوات الله تعالى عليه وعابهم وسلامه بقوله هو أن يطاع فلا يعصى ويشكر فلا يكفر وبذكر فلا ينسى والتحقيق أن المعرفة اذا تحققت استمر حكمها في جميع أحوال العباد بخلاف العبادة فلها نجب على العبد في كل لحظة ولحظة وهو عاجز عن استمرار هذه الحالة لضعف البشرية عن القيام بالعبودية كما تقتضيه الربوبية فلا أقل من أنه يقع منه الغفلة والغيبة عن الحضرة وهو كفر عند أرباب الحقيقة وأصحاب الطريقة وان رفع عن العامة على لسان صاحب التريمة رحمة على الأمة من حيث انه كاشف النعمة وقد أشار سبحانه وتعالى الى هذه التبصرة بقوله تعالى (هو أهل التقوي وأهل المغفرة) فليس لأحد أن يقول عبدت الله حق عبادته (لكنه) أي الشأن (يعبد) أي عبده (بأمره كما أمر) أي وفق حكمه بوصف المعجز عن أداء حقه ولهذا قال بعض العارفين لولا أمره سبحانه بقرائة (إياك نعبد وإياك نستعين) لما قرأه لعدم قيامي في مقام حقيقة الاخلاص في العبودية وتخصيص الاستعانة في العبادة وغيرهما من الحضرة الربوبية ولعله عليه الصلاة والسلام في نحو هذا المقام قال لأحصى بناء عليك أنت كما أنيت على نفسك وكان عليه الصلاة والسلام يستغفر بمد فراغ العبادة إيماناً إلى أنه مقرر في أداء حق الطاعة كما يشير اليه قوله تعالى (كلا لا تفض مأمره) ويتفرع على هذا التحقيق قول الامام الأعظم على وجه التدقيق (ويستوى المؤمنون كلهم في المعرفة) أي في نفسها (واليقين) أي في أمر الدين (والتوكل) أي على الله تعالى دون غيره (والحيّة) أي لله ورسوله (والرضا) أي بالتقدير

والقضاء (والخوف ، أي من غضبه وعقوبته « والرجاء » أي لرضائه ومثوبته إعلم .. أنه يجب على العبد أن يكون خائفاً راجياً لقوله تعالى « أمن هو قانت آناء الليل ساجداً وقائماً يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه » وقوله تعالى « يدعون ربهم خوفاً وطمئناً » والتحقق أن الرجاء يستلزم الخوف ولولا ذلك لكان أمناً والخوف يستلزم الرجاء . ولولا ذلك لكان قنوطاً وبأساً فالخوف المحمود الصادق ما حال بين صاحبه وبين محارم الله سبحانه فإذا تجاوز ذلك خيف منه اليأس والقنوط والرجاء المحمود رجاء رجل عمل بطاعة الله تعالى على نور من ربه فهو راج لمثوبته أو رجل أذنب ذنباً ثم تاب منه إلى الله فهو راج لغفرته أما إذا كان الرجل متمادياً في التفريط والخطايا ويرجو رحمة الله تعالى بالعمل فمذاهو الغرور والغنى والرجاء الكاذب . قال أبو علي الرودباري رحمه الله الخوف والرجاء كجناحي الطائر إذا استويا استوي الطير وتم طيرانه وإذا نقص أحدهما وقع فيه النقص وإذا ذهب صار الطائر في حد الموت وهذا الذي ذكره الشيخ . ووافق لما روي عن عمر رضي الله عنه أنه قال لو نودى في المحشر أن واحداً يدخل الجنة لارجو أن أكون أنا وإن قيل أن واحداً يدخل النار أخاف أن أكون أنا وقال بعضهم ينبغي أن يكون الرجاء غالباً للحديث القدسي أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ماشاء وقال بعضهم الأولى أن يكون الخوف غالباً عند الشباب والصحة والرجاء حال الكبر والمرض لقوله عليه الصلاة والسلام قبل موته بثلاث لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بربه هذا وكل أحد إذا خفته هربت منه إلا الله تعالى فأنك إذا خفته هربت إليه فالحائفة هارب من ربه إلى ربه كما يشير إليه قوله تعالى (فقلوا لي الله !) وقوله عليه الصلاة والسلام لا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك وقال بعضهم من عبد الله بالحب وحده فهو زنديق ومن عبده بالخوف وحده فهو حروري ومن عبده بالرجاء وحده فهو مرجحي ومن عبده بالحب والخوف والرجاء فهو مؤمن موحد وأما كلام صاحب المنازل أن الرجاء أضعف منازل المريد فهو بالإضافة إلى مقام الحب الذي هو حال المريد بل قال المحقق الرازي أن لم يعبد الله إلا لخوف نار ما وطع في جنته فليس بمؤمن لانه سبحانه يستحق أن يعبد ويطاع لذاته وهذا معنى ماورد نعم العبد صيب لولم يخف الله لم يعصه ومن ثم لما قيل له صلى الله تعالى عليه وسلم عند ما قام من الليل حتى تورمت قدماه أفعل هذا وقد غفر الله ذنبك ما تقدم وما تأخر قال أفلا أكون عبداً شكوراً وعسى على كرم الله وجهه أن قوماً عبدوا رغبة فلما عبادة التجار وأن قوماً عبدوا رهبة فلما عبادة العبيد وأن قوماً عبدوا شكراً فلما عبادة الأحرار كذا نقله عنه صاحب ربيع الأبرار (والایمان أي الايقان بثبوت ذاته وتحقق صفاته وهو معطوف على قوله والرجاء (ويتفاوتون) أي المؤمنون (فيما دون الايمان) أي في غير التصديق والافرار بحسب تفاوت الأبرار في القيام بالأركان واختلاف الجوار في مراتب العصيان (وفي ذلك كله) أي يتفاوتون أيضاً فيما ذكر من المقامات العلية والحالات السنية لاختلاف منازل الصوفية رحمهم الله تعالى . قال الطحاوي رحمه الله تعالى والایمان واحد وأهله في أصله سواء والتفاضل بالحسنية والثقي ومخالفة الهوي وملازمة

الأولى هذا وذهب شارح في هذا المقام الى أن تقدير الكلام استواء أهل الاسلام في كونهم مكلفين بهذه الاحكام ولا يخفى أن ما اخترناه أدق في نظام المرام . ثم تحقيق هذه المقامات العلية محل بسطها كتب السادة الصوفية وقد بينا طرفاً منها في التفسير والشروح الحديثية (والله تعالى متفضل على عباده) أي عامل بفضله على بعضهم (وعادل) أي عامل بعدله في بعضهم كما قال الله تعالى (والله يدعو الى دار السلام ويهدي من يشاء الى صراط مستقيم) وفي الحديث القدسي خلقت هؤلاء للجنة ولا أبالي وخلقت هؤلاء للنار ولا أبالي وهذا باعتبار توفيق الايمان وتحقيق الخذلان ويترتب عليه قوله (قد يعطى) أي الله سبحانه (من الثواب) أي الاجر على الطاعة في الدنيا والآخرة (أضعاف ما يستوجبه العبد) أي يستحق (تفضلاً منه) أي في الزيادة كما قال الله تعالى (والله يضاعف لمن يشاء) أي ما يشاء من الدرجات في الثبوت ومقام القرية بحسب الاخلاص او قد يعاقب على الذنب) أي بقدر ما يستحقه العبد بلا زيادة عقوبة (عدلاً منه) كما أخبر عنها في كتابه بقوله تعالى (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها ومن جاء بالسيئة فلا يجزي الا مثلاً وهم لا يظلمون) أي بنقص ثواب أو بزيادة عقاب (وقد يعفو) أي عن السيئة (فضلاً منه) سواء يكون بواسطة شفاعة أو بدونها لقوله سبحانه وتعالى (وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير) (ولقوله تعالى (ويفسر مادون ذلك لمن يشاء) أي مادون الشرك صغيراً أو كبيراً لمن يريد غفرانه تفضلاً والحاصل أن زيادة العشرة عامة وأما الزيادة عليها خاصة والكل فضل محض ورحمة خالصة وربما تكون الزيادة بسبب اختلاف مقامات أصحاب العبادات أو بحسب تعلق مجرد الارادة بما سبق لهم من عناية السعادة وأما قول شارح فليس له أن يعطى من اثواب أحد المتساويين في العبادات واليقين أكثر مما يعطى الآخر أو يعفو عن أحد المتساويين في الذنب دون الآخر لأنه لا تفاوت في فضله وعدله خطأ فاحش مخالف للكتاب والسنة وتحكم على الله تعالى في مقام الارادة والمشيئة وقد قال الله تعالى (ان الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء) وحاصل المرام في هذا المقام ان أمره سبحانه بالنسبة الى عباده لا يخلو عن عدله وفضله على وفق مراده مع انه قد ورد في حديث روي موقوفاً ومرفوعاً لو أن الله عذب أهل سجاوته وأهل أرضه عذبهم وهو غير ظالم لهم ولو رحمهم كانت رحمته خيراً لهم من أعمالهم رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه رضى الله تعالى عنهم (وشفاعة الانبياء عليهم الصلاة والسلام) أي عموماً في المقصود (وشفاعة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم) أي خصوصاً في المقام المحمود واللواء المدود والحوض المورود (للمؤمنين المذنين) أي من أهل الصفات المستحقين للعقاب (ولاهل الكبار منهم) أي من المؤمنين المستوجبين للعقاب (حق) فقد ورد شفاعتي لاهل الكبار من امتي رواه احمد وابو داود والترمذي وابن حبان والحاكم عن انس والترمذي وابن ماجه وابن حبان والحاكم عن جابر والطبراني عن ابن عباس والحطيب عن ابن عمر وعن كعب بن عجرة رضى الله تعالى عنهم فهو حديث مشهور في المبني بل الاحاديث في باب الشفاعة متواترة المعنى ومن الادلة على تحقيق الشفاعة قوله تعالى

(واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) ومنه قوله سبحانه وتعالى (فما تسفعهم شفاعة الشافعين) إذ مفهومه أنها تسفع المؤمنين وكذا شفاعة الملائكة لقوله تعالى (يوم يقوم الروح والملائكة صفاً لا يبتكلمون إلا من أذن له الرحمن وقال صواباً) وكذا شفاعة العلماء والأولياء والشهداء والفقراء وأطفال المؤمنين الصابرين على البلاء .. وقال الامام الأعظم رحمه الله تعالى في كتابه الوصية وشفاعة محمد صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حق لكل من هو من أهل الجنة وإن كان صاحب كبيرة انتهى وظاهره أن هذه الشفاعة ليست مختصة بأهل الكبائر من هذه الأمة فإنه عليه الصلاة والسلام بالنسبة الى جميع الأنهم كاشف الغمة ونبي الرحمة وقد ثبت أن له عليه الصلاة والسلام أنواعاً من الشفاعة ليس هذا مقام بسطها وفي العقائد النسفية والشفاعة ثابتة للرسول صلى الله تعالى عليه وسلم والاختيار في حق أهل الكبائر بالاستيفاض من الاخبار وفي المسئلة خلاف المعتزلة الا في نوع الشفاعة لرفع الدرجة (ووزن الاعمال) أي الجسمة أو صحفها المرسمة (بالميزان) أي الذي له لسان وكفتان (يوم القيامة حق) لقوله تعالى (والوزن يومئذ الحق فمن ثقلت موازينه فأولئك هم المفلحون ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم بما كانوا بآياتنا يظلمون) إظهاراً لكمال الفضل وجمال العدل كما قال الله سبحانه وتعالى (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئاً وإن كان مثقال حبة من خردل أثينا بها) وكفى بنا حاسبين (وقال الفزالي والقرطبي رحمهما الله تعالى لا يكون الميزان في حق كل أحد فالسبعون ألفاً الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرفع لهم ميزان ولا يأخذون صحيفاً وهو بظاهره يخالف تقسيم القرآن وأما ما ذكره القونوي رحمه الله تعالى من أن الشيخ الامام علي ابن سعيد الرستغني رضي الله تعالى عنه سئل أن الميزان يكون للكفار فقال لا فردود بقوله تعالى (ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون) والمؤمن لا يخلد في النار وأما ما سئل عنه مرة أخرى فقال قد روي أن لهم ميزاناً إلا أنه ليس المراد من ميزانهم ترجيح احدي الكفتين على الأخرى لكن المعنى به تمييزهم إذ الكفار متقاونون في العذاب كما قال الله تعالى (إن المنافقين في الدرك الأسفل من النار) وقال الله عز وجل (أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) ففيه أن الرواية المذكورة لا أصل لها والميزان مواضع لتمييز المراتب في الكفر والايان وإلا فكما ان المشركين والكفار لهم دركات كذلك للمسلمين الأبرار درجات فالصواب ان آية الميزان والكتاب وأكثر ما وقع في القرآن الجيد من الوعد والوعيد فهو مختص بالكفار والأبرار وما ذكر فيه حال العصاة والفجار ليكونوا بين الخوف والرجاء في تلك الدار بين المقام في دار القرار وفي دار البوار نعم قد ورد أن من استوت حسنة وسيئاته فهو من أهل الاعراف فيتأخر دخوله في الجنة عن أهل المعرفة والانصاف والمجاهدين في المصاف والقائمين بأنواع الطاعة من الصلاة والطواف والاعتكاف وأما قوله تعالى (فلا نقيم له يوم القيامة وزناً) أي مقداراً ولا اعتباراً عند الله ثم ذكر للموازين بلفظ الجمع والحال أن الميزان واحد نظراً الى كثرة الخلق على سبيل مقابلة الجمع

بالجمع أو لأجل كبر ذلك الميزان عبر عنه بلفظ الجمع في ميدان البيان أو جمع موزون ولا شك في جمعه وأما قول القونوي أن الموزون هو العمل الذي له وزن وخطر عنده سبحانه فليس على إطلاقه بل الموزون أعم من الطاعة والمعصية حتى يظهر الثقل والخفة بحسب ما تماقت به الإرادة والمشية ويتوقف فيه على بيان كيفيته سواء يقال بوزن صحائف الأعمال أو بتجسيم الأقوال والأفعال والحكمة فيه ظهور حال الأولياء من الأعداء فيكون للأولين أعظم السرور وللآخرين أعظم الشور وفي الحقيقة إظهار الفضل والعدل في يوم الفصل . وقال الامام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية والميزان حق بقوله تعالى (ونضع الموازين القسط ليوم القيامة الآية) وقراءة الكتاب حق بقوله تعالى (اقرأ كتابك كفي بنفسك اليوم عليك حسيب) انتهى وفي هذا الاستدلال إيماء إلى أن الحكمة في وضع الميزان لتساوي حال المعاد إنما هو معرفة بيان مقادير أعمالهم ليقين لهم الثواب والعقاب بحسب اختلاف أعمالهم وفيه إشعار بأن إعطاء كتاب الأعمال في أيدي العمال حق أيضاً لقوله تعالى (فأما من أوتي كتابه بيمينه فسوف يحاسب حساباً يسيراً) أي سهلاً ليناقش فيه وهو أن يجزي على الحسنات ويتجاوز عن السيئات (وينقلب إلى أهله مسروراً) أي عافي الجنة من الحورالعين والآدميات أو إلى عشرته المؤمنين أو إلى فريق المؤمنين أو أماناً أوتي كتابه وراء ظهره) أي بشماله من وراء ظهره (فسوف يدعو نبوراً) أي هلاكاً يقول يا نبوراه (ويصلى سميراً) أي يدخل النار (إنه كان في أهله) أي في الدنيا (مسروراً) أي باتباع هواه وبدنيته في الكفر بطراً بالمال والجاه فارغاً عن الآخرة فيين الامام الأعظم رحمه الله ان الحساب وإعطاء الكتاب متقاربان فكان حكمهما واحداً حيث لا ينفك عنهما فلم يذكره الامام على حدة لابتداء الاكتفاء والظاهر أن إعطاء الكتاب قبل ميزان الحساب لقوله تعالى (فسوف يحاسب حساباً يسيراً) فتفسيره ورد في السنة أن من نوقش في الحساب يوم القيامة عذب . . . وقد أنكر المعتزلة الميزان والحساب والكتاب بمقولهم الناقصة مع وجود الأدلة الفاطمة في كل من هذه الأبواب وأما ما وقع في العمدة من أن كتاب الكافر يعطى بشماله أو من وراء ظهره فيؤمن أنه شك وتردد في أمره وليس كذلك بل ذكره بأول اختلاف ما جاء في الآيتين وهو إما محمول على الجمع بينهما كما أشرنا إليها وإما للتوزيع فبعضهم يعطى بشماله وهو القريب من الاسلام وبعضهم يعطى من وراء ظهره وهو المدبر بالكلية عن قبول الاحكام وهي كتب كتبها الحفظة أيام حياتهم الى حين مماتهم كما قال الله تعالى (أم يحسبون أنا لا نسمع سرهم ونجواهم) أي ما يخفون من الغير وما يتكلمون به فيما بينهم (بلي) أي نسمعهما (وورسلنا) أي الحفظة (لديهم يكتبون) أي جميع أفعالهم وأحوالهم وفيه رد على من زعم أن اللائكة ليس لهم اطلاع على بواطن الخلق (والقصاص) أي المعاقبة بالممثلة (فيما بين الخصوم) أي من نوع الانسان والمعاد (يوم القيامة) أي الحسنات كما في نسخة حق أي ثابت يعني بأخذ حسنات الظالم وإعطائها للخصوم في مقابلة المظالم اذ ليس هناك الدنانير والدرهم (فان لم يكن لهم) أي للظلمة (الحسنات) أي بأن لم يوجد لهم

الطاعات أو فئت لكثرة السيئات طرَح) وفي نسخة فطرَح (السيئات) أي وضع سيئات المظلومين (عليهم) أي على رقبَةِ الظالمين (جائزٌ وحق) وفي نسخة حق جائزٌ وكلاهما للتأكيد ومعناها ثابتٌ وجائزٌ عقلاً وواردٌ نقلاً فيجب الاعتماد على هذا الاعتقاد لما ورد من أنه عليه الصلاة والسلام قال من كانت له مظلمة لاخيه فليجعله منذ اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه وقال عليه الصلاة والسلام لأصحابه الكرام أتدرون من المفلس قالوا المفلس فينا من لا درهم له ولا متاع فقال عليه الصلاة والسلام إن المفلس من يأتي يوم القيامة بصلاة وصيام وصدقة وقد شمَّ هذا وقذف هذا وأكل مال هذا وسفك دم هذا وضرب هذا فيمطعي هذا من حسناته وهذا من حسناته فإن فئت حسناته قبل أن يقضي ما عليه أخذ من خطاياهم فطرحت عليه ثم طرح في النار ثم هذا في حق العباد وقد ورد في خصومة الحيوانات أنه سبحانه يقص للشاء الجماء من القرناء ثم يقول لها كوني تراباً وحينئذ يقول الكافر الظالم الفاجر يا ليتني كنت تراباً وحوض النبي صلى الله تعالى عليه وسلم حق) لقوله تعالى (إنا أعطيناك الكون) وفسره الجمهور بحوضه أو نهره ولا تنافي بينهما لأن نهره في الجنة وحوضه في موقف القيامة على خلاف في أنه قبل الصراط أو بعده وهو الأقرب والأسبب . وقال القرطبي وما حوضان أحدهما قبل الصراط وقبل الميزان على الأصح فإن الناس يخرجون عطاشاً من قبورهم فيردونه قبل الميزان والصراط والثاني في الجنة وكلاهما سمي كوناً انتهى وروى الترمذى وحسنه أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال إن أكلني حوضاً وانهم يتباهون أيهم أكثر واردة وإني أرجو أن أكون أكثرهم واردة هذا ونقل القرطبي أن من خالف جماعة المسلمين كالحوارج والروافض والمعتزلة وكذا الظلمة والفسقة المعتات يطردون عن الحوض لما وقع منهم من الحوض وحديث الحوض رواه من الصحابة بضع وثلاثون وكاد أن يكون متواتراً وقد ورد حديث حوضي في الجنة مسيرة شهر وزواياه سواء مؤء أبيض من اللبن وريحه أطيب من المسك وطعمه الذ وأحلى من العسل وأبرد من التاج واللبن من الزبد وحافاته من الزرجد وأوانيه من الفضة وكيزانه كنجوم السماء من شرب منه شربة لا يظمأ بعدها أبداً وعن أكثر السلف هو الخير الكثير وفي الأحاديث الصحاح هو نهر في الجنة عليه خير كثير ترد عليه امتي يوم القيامة وقيل هو النبوة والقرآن (والجنة والنار مخلوقتان اليوم) أي موجودتان الآن قبل يوم القيامة لقوله تعالى في نعت الجنة (اعدت للمتقين) وفي وصف النار (اعدت للكافرين) وللحديث القدسي اعدت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا اذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ولحديث الاسراء ادخلت الجنة وأريت النار وهذه الصيغة موضوعة للخصي حقيقة فلا وجه للعدول عنها إلى الجاز لا بصريح آية أو صحيح دلالة وفي المسألة خلاف للمعتزلة . ثم الأصح أن الجنة في السماء ويدل عليه قوله تعالى (عند سدرة المنتهى عندها جنة المأوى) وقوله عليه الصلاة والسلام سقف الجنة عرش الرحمن وقيل في الأرض وقيل بالوقف حيث لا يعلمه إلا الله تعالى واختاره شارح المقاصد وأما

النار فقليل تحت الارضين السبع وقيل فوقها وقيل بالتوقف ايضاً في حقها . ووقع في اصل شارح هنا زيادة والصراط حق وليس في التون وكأنه ماحق ولكن محله قبل ذكر الجنة والنار الباق وهو ثابت بالكتاب والسنة فقال الله تعالى (وان منكم الا واردها) قال التووي في شرح مسلم الصحيح ان المراد في الآية المرور على الصراط انتهى وهو المروي عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه وجهه المفسرين وقد روى مرفوعاً ايضاً وورد في صحيح مسلم أن الصراط جسر ممدود على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحد من السيف وورد ايضاً أنه يكون على بعض أهل النار أدق من الشعر وعلى بعض مثل الوادي الواسع وفي رواية ويضرب الصراط بين ظهري جهنم وأكون أول من يجوز من الرسل بامته ولا يتكلم يومئذ إلا الرسل وكلام الرسل يومئذ اللهم سلم سلم وفي جهنم كلاليب مثل شوك السعدان لا يعلم قدر عظمتها إلا الله تخطف الناس بأعمالهم فمنهم من يوق بعمله ومنهم من يجردل ثم ينجو الحديث وفي رواية فير المؤمنون كطرفة العين وكابرق الخاطف وكالطير وكأجاويد الخيل والركاب فتاج مسلم ومخدوش ومرسل ومكدوس في نار جهنم وفي هذه المسئلة خلاف أكثر المعتزلة وأما قوله تعالى (وإن منكم إلا واردها) فقليل المراد بهم الكفار فالمراد بالورود الدخول والحلود والاكثرون على العموم كما يفيد الحصر فقليل معنى الورد هو العبور على متن جهنم وظهرها ويخبرون حال عمرها وقيل معنى الورد الدخول إلا أنهم يختلفون الحال في الوصول للماروي عن جابر رضى الله عنه انه صلى الله تعالى عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال الورد الدخول لا يبقى بر ولا فجر إلا دخلها فتكون على المؤمن برداً وسلاماً كما كانت على ابراهيم عليه السلام حتى إن النار ضجيجاً من بردها وفي رواية تقول النار للمؤمن جز فان نورك أطفأ لمي وعن جابر رضى الله عنه ايضاً انه عليه الصلاة والسلام سئل عن ذلك فقال اذا دخل أهل الجنة الجنة قال بعضهم لبعض أليس وعدنا ربنا اننا نرد النار فيقال لهم قد وردتموها وهي خادمة فلا ينافي قوله تعالى (أولئك عنها مبعدون) لأن المراد عن عذابها وعن مجاهد رضى الله عنه ورود المؤمن النار هو مس الحمي جسده في الدنيا لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم الحمي من فيح جهنم وهو محمول على أن المؤمن تكفر ذنوبه في الدنيا بالحمي ونحوها لئلا يحس بأنم النار عند ورودها لا انه لا يراها في المقي وقيل المراد بالورود جثوم حوله كما يشير اليه قوله تعالى (ثم نخبي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثيها) هكذا ذكره صاحب الكشف وهو من دسائس المعتزلة حيث أنكروا الصراط ولا فليس في الآية دلالة على جثوم حوله بل قوله (ونذر الظالمين فيها جثيها) يدل على خلافه . ثم من العقائد أن انطاق الجوارح حق كما قال الله تعالى (يوم تشهد عليهم ألسنتهم وأيديهم وأرجلهم بما كانوا يعملون) وقال الله تعالى (حتى اذا ما جاؤوا شهد عليهم سمعهم وأبصارهم وجلودهم) الآيتين وعند المعتزلة لا يجوز ذلك بل تلك الشهادة من الله تعالى في الحقيقة إلا أنه سبحانه أضافها الى الجوارح توسعاً قلنا نحن نقول كذلك لأنه سبحانه يظهر هذا على طريق خرق العادة كما خاق الكلام في الشجرة أو يخاق فيها

الفهم والقدره على التعلق وأما القول بأنه يظهر في تلك الاعضاء أحوال تدل على صدور تلك الأعمال وتلك الامارات تسمى شهادات كما يشهد هذا العالم بتغيرات أحواله على حدوثها كما قاله القونوي فردود بأنه موافق المذهب المعتزلة مع أن حمل الآية على المجاز مع إمكان الحقيقة لا يجوز على أنه مخالف لظاهر النص وهو قوله تعالى (قالوا أنطقنا الله الذي أنطق كل شيء) (لا تقين) أي ذواتها وما فيها من أهلها (أبدأ) وفي نسخة ولا تموت الحور العين أبداً ولا يفني عقاب الله ولا ثوابه سرمداً وفي نسخة ولا يفني ثواب الله ولا عقابه سرمداً . وقال الامام الاعظم رحمه الله في كتابه الوصية والجنة والنار حق وهما مخلوقتان ولا فناء لهما ولا لأهلها لقوله تعالى في حق أهل الجنة (أعدت للمتقين) وفي حق أهل النار (أعدت للكافرين) خلقهم الله تعالى للثواب والعقاب وقال أيضاً في الوصية وأهل الجنة في الجنة خالدون وأهل النار في النار خالدون لقوله تعالى في حق المؤمنين (أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون) وفي حق الكفار (أولئك أصحاب النار هم فيها خالدون) انتهى . . . وذهب الجهمية وهم الجبرية الخالصة الى أنها تقينان ويفني أهلها وهو باطل بلا شبهة لانه مخالف للكتاب والسنة وإجماع الامة (والله تعالى يهدي من يشاء) أي الى الايمان والطاعة (فضلاً منه) أي يجعله مظهر جماله ومحل ثوابه (ويضل من يشاء) أي بالكفر والمصية) عدلاً منه (أي يجعله مظهر جلاله وموضع عقابه ثم هدايته توفيقه وإحسانه وهذه جملة مطلوبة معلومة القضية ولذا لم يتعرض له الامام واكتفى بذكر ما فيه من اختلاف بعض الامام حيث قال (واضلاله خذلانه) أي عدم نصرته في مقام تحقيقه ومرام تصديقه ، وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد) أي لا يجعله (على ما يرضاه منه) أي على ما يجبه من الايمان والاحسان ويكون سبباً لرضى الرب عن العبد (وهو) أي الخذلان وعدم رضاه عنه (عدل منه) إذ لا يجب عليه شيء لغيره وقد وضع الشيء في موضعه كما قال الله تعالى (فمن يرد الله أن يهديه يشرح صدره للإسلام) أي يوسع قلبه وينوره للتوحيد وعلامته الانابة الى دار الخلود والتجافي عن دار الغرور والاستعداد للموت قبل نزوله (ومن يرد أن يضله يجعل صدره ضيقاً حرجاً كأنما يصعد في السماء) * (وكذا عقوبة المخذول على المصية) أي عدل منه في نظر أرباب العقول وأنحاب النقول وفي المسئلة خلاف المعتزلة (ولا نقول) وفي نسخة ولا يجوز أن نقول : ان الشيطان يسلب الايمان من عبده المؤمن قهراً وجبراً) أي لقوله تعالى (ان عبادي ليس لك عليهم سلطان) أي حجة وتسلط على اغواء أحد من المخاصين (ولكن نقول العبد يدع الايمان) أي يتركه باختياره واقتداره سواء يكون بسبب اغواء الشيطان أو هو ي نفسه (فاذا تركه لم يفتد يسلبه منه الشيطان) أي يجعله تابعاً له في الخذلان فيكون له عليه السلطان وهذا معنى قوله (الا من أتبعك من الغاوين) وقوله تعالى (لمن تبعك منهم لأملأن جهنم منكم أجمعين) * (وسواء منكرو ونكرو) أي حيث يقولان من ربك وما دينك

ومن نيك (في القبر) أى في قبره أو مستقره (حق) أى واقع وإخباره عليه الصلاة والسلام بمذابه صدق نبي الصحيحين عذاب القبر - حق ومر عليه الصلاة والسلام على قبرين فقال لهما ليعذبان وقد نزل فيه قوله تعالى (ثبت الله الذين آمنوا بالقول الثابت في الحياة الدنيا وفي الآخرة) أى في القبر كما في الصحيحين وغيرهما واستثنى من عموم سؤال القبر الأنبياء عليهم السلام والأطفال والشهداء. فني صحيح مسلم أنه عليه الصلاة والسلام • وقال السيد أبو شجاع من علماء الحنفية إن للصبيان سؤالاً وكذا للأنبياء عند البعض وقال بعضهم صبيان المساكين • فغفور لهم تعلموا والدوال الحكمة لم يطلع عليها وتوقف الإمام الاعظم رحمه الله في سؤال أطفال الكفرة ودخولهم الجنة وغيره حكم بذلك فيكونون خدم أهل الجنة (واعادة الروح) أي ردها أو تعلقها (الى البدن) أي جسده بجميع أجزائه أو ببعضها مجتمعة أو منفردة (فى قبره حق) والواو لمجرد الجمعية فلا يثنائي ان السؤال بعد إعادة الروح وكمال الحال فيقول المؤمن ربي الله وديني الاسلام ونبي محمد صلى الله عليه وسلم ويقول الكافر هاه هاه لا ادري رواء ابو داود واصله في الصحيحين وفي المسئلة خلاف المتزلة وبعض الرافضة وقد وردت الاحاديث المتظاهرة في المبني المتواترة في المسني في تحقيق أحوال البرزخ والعقبى قد استوفاهما شيخ مشايخنا الجلال السيوطي في كتابه المسمي بشرح الصدور في أحوال القبور وفي كتابه الآخر المسمي بالبدور السافرة في أحوال الآخرة فعليك بهما ان كنت تريد الاطلاع وارتفاع النزاع عن الطباع ومن جملة الأدلة قوله تعالى (النار يعضون عليها غدواً وعشياً) أى صباحاً ومساءً قبل القيامة وذلك في القبر بدليل قوله تعالى (ويوم تقوم الساعة أدخلوا آل فرعون أشد العذاب) ومعنى عرضهم على النار إحراقهم بها الى يوم القيامة وذلك لأرواحهم وكذا قوله سبحانه (ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر) أي عذاب الآخرة وكذا قوله تعالى (من أعرض عن ذكرى) أى عن اتباع القرآن فلم يؤمن به (فإن له مبيتة ضنكا) أي ضيقة في الدنيا أو في الآخرة (ونحشره يوم القيامة أعني) الآيات وكأنها أيضاً مأخذ قول الامام الاعظم رحمه الله (وضغطة القبر) أي تضيقه (حق) حتي للمؤمن الكامل الحديث لو كان أحد نجا منها لنجا بعد ابن معاذ الذي اهتز عرش الرحمن لموته وهي أخذ أرض القبر وضيقه أولاً عليه ثم الله سبحانه يفسح ويوسع المكان مد نظره اليه قيل وضغطته بالنسبة الى المؤمن على هيئة معاناة الأم الشقيقة اذا قدم عليها ولدها من السفرة العميقة (وعذابه) أى إيلامه (حق) كائن للكفار كلهم أجمعين وبعض المسلمين) أى عصاة المسلمين كما في نسخة وكذا تنعيم بعض المؤمنين حق فقد ورد أن القبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر التيران رواء الترمذي والطبراني رحمهما الله وفي الحديث ان القبر أول منازل الآخرة فان نجا منه فما بعده أيسر منه وان لم ينج منه فما بعده أشد منه رواء الترمذي والنسائي والحاكم بسند صحيح عن عثمان بن عفان رضي الله عنه • واعلم ان أهل الحق اتفقوا على ان الله تعالى يخاف في الميت نوع

حياة في القبر قدر مايتألم أو يتلذذ ولكن اختلفوا في انه هل يعاد الروح اليه والمنقول عن ابي حنيفة رحمه الله التوقف الا أن كلامه هنا يدل على إعادة الروح إذ جواب الممكّن فعل اختياري فلا يتصور بدون الروح وقيل قد يتصور ألا ترى أن التأميم يخرج روحه ويكون روحه متصلاً بجسده حتى يتألم في التأميم ويتعم وقد روي عنه عليه الصلاة والسلام انه سئل كيف يوجع اللحم في القبور ولم يكن فيه الروح فقال صلى الله عليه وسلم كما يوجع سنك وليس فيه الروح . . وأما ما قاله الشيخ أبو المعين في أصوله على ما نقله عنه القونوي من أن عذاب القبر حق سواء كان مؤمناً أو كافراً أو مطيعاً أو فاسقاً ولكن اذا كان كافراً فعذابه يدوم في القبر الى يوم القيامة ويرفع عنه العذاب يوم الجمعة وشهر رمضان بمجرمة النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لانه مادام في الاحياء لا يذهبهم الله تعالى بمجرمته فكذلك في القبر يرفع عنهم العذاب يوم الجمعة وكل رمضان بمجرمته ففيه بحث لانه يحتاج الى نقل صحيح أو دليل صريح فالصواب ما قاله القونوي من أن المؤمن ان كان مطيعاً لا يكون له عذاب القبر ويكون له ضغطة فيجد هول ذلك وخوفه لما انه كان يتم سبح الله سبحانه ولم يشكر الامام حقه قال ويدل عليه ما روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لعائشة رضى الله عنها كيف حالك عند ضغطة القبر وسؤال منكرو ونكير ثم قال يا حبراء ان ضغطة القبر للمؤمن كغمز الامة رجل ولدها وسؤال منكرو ونكير للمؤمن كالانمدد للمؤمن اذا رمدت وكذا روي عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم انه قال لعمر رضى الله عنه كيف حالك اذا أتاك فتانا القبر فقال عمر أفأكون في مثل هذه الحالة ويكون عقلي معي قال عليه الصلاة والسلام نعم قال عمر اذا لا ابالي وقال القونوي وان كان عاصياً يكون له عذاب القبر وضغطة القبر لكن ينقطع عنه عذاب القبر يوم الجمعة وليلة الجمعة ولا يعود العذاب الى يوم القيامة وان مات يوم الجمعة او ليلة الجمعة يكون له العذاب ساعة واحدة وضغطة القبر ثم ينقطع عنه العذاب ولا يعود الى يوم القيامة انتهى فلا يخفى ان المعتبر في العقائد هو الأدلة اليقينية وأحاديث الآحاد لو ثبتت إنما تكون ظنية اللهم الا اذا تعدد طرقه بحيث صار متواتراً معنوياً فحينئذ قد يكون قطعياً نعم ثبت في الجمعة أن من مات يوم الجمعة أو ليلة الجمعة يرفع العذاب عنه إلا أنه لا يعود اليه الى يوم القيامة فلا أعرف له أصلاً وكذا رفع العذاب يوم الجمعة وليلتها مطلقاً عن كل عاص ثم لا يعود الى يوم القيامة فانه باطل قطعاً . . ثم من الأدلة على انعام أهل الطاعة وإيلاء أهل المعصية قوله سبحانه « ولا تحزن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء عند ربهم يرزقون فرحين بما آتاهم الله من فضله » وقوله تعالى « مما خطيئاتهم أغرقوا فأدخلوا ناراً » فان الأصل في وضع الماء التعقيب واختلف في أنه بالروح أو بالبدن أو بهما وهو الأصح منهما إلا أنا نؤمن بصحته ولا نستغل بكيفيته واختلف في حقيقة الروح فقيل إنه جسم لطيف شابك الجسد مشابكة الماء بالموود الاخضر أجرى الله تعالى العادة بأن يخلق الحياة ما استمرت هي في الجسد فاذا فارقه توفت الموت الحياة وقالوا الحياة للروح

بنزلة الشعاع للشمس فان الله تعالى أجري العادة بأن يخاق النور والضياء في العالم مادامت الشمس طالعة كذلك يخاق الحياة للبدن مادامت الروح فيه ثابتة والي هذا القول مال المشايخ الصوفية . . وقال جماعة من أهل السنة والجماعة الروح جوهر سارية في البدن كسريان ماء الورد في الورد اشبه وهو لا يغير القول الأول الا في اختلافهم أنه جوهر أو جسم لطيف والاخير هو الصحيح بدليل ماورد من أن الروح اذا خرجت من الجسد واذا دخلت وأمثال ذلك من المروج الي عليين ومن النزول الى سجين وهذا الكلام في تحقيق المرام ماينافي قوله سبحانه « قل الروح من أمر ربي وما أوتيتم من العلم الا قليلا » فان الأمر ككله لله تعالى أولأن الروح خالق بالأمر التجيزي كبعض المخلوقات وأكثر الكائنات خلقوا بالوصف التدريجي ولذا قال الله تعالى « ألا له الخلق والأمر » مع أن الكلام في جنسه على طريق الاجمال هومن العلم القليل انتهى الله تعالى بقوله « وما أوتيتم من العلم الا قليلا » على أن أولي الاقويل وأقواها أن يفوض علمه الي الله تعالى وهو قول جمهور أهل السنة والجماعة . . وقال الامام الاعظم رحمه الله في كتابه الوصية نقر بأن الله تعالى يحيي هذه النفوس بعد الموت ببعثهم الله يوماً كان مقداره خمسين الف سنة للجزاء والثواب واداء الحقوق لقوله تعالى « وإن الله يبعث من في القبور » اشبه وقوله تعالى « وحشرناهم » أي احبنا جميع الخلق (فلم نقادر) أي لم نترك منهم (احداً) وقوله تعالى « واذا الوحوش حشرت » اي جمعت وقوله تعالى « وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده » وقوله تعالى « كما بدأنا اول خلق نعيده » اي نعيد اول الخلق في الآخرة مثل الذي بدأناه في اول الخلق في الدنيا حين كونهما إيجاداً عن العدم وقوله تعالى « ثم انكم يوم القيامة تبعثون » اي للجزاء في هذه الآيات رد على الفلاسفة حيث انكروا حشر الاجساد . وقد ذكر الامام الرازي على طريق ارجاء العنان مع الخصم في بيده ان البيان حيث قال فاما اذا آمننا بالبعث وتأهبنا له فان كان حقاً فقد ننجونا وهلك المنكر وإن كان باطلا لا يضرنا هذا الاعتقاد غاية ما في الباب أن نفوتنا هذه الازدات الجبانية والواجب على العاقل ان لا يبالي بفواتها لكونها في غاية الحساسية إذ هي مشتركة بين الخنافس والديدان والكلاب ولأنها منقطعة سريرة الزوال والفناء فثبت أن الاحتياط في الايمان بالبعث ولهذا قال الشاعر

قال المنجم والطبيب كلاهما * لن يحشر الاموات قلت اليكما

إن صح قولكما فليست بخاسر * أو صح قولي فالحسار عليكما

اشبه كلامه ونقل البيتان عن علي كرم الله تعالى وجهه ووجهه أنه من قيل قول تعالى (وإنا أو لياكم لمى هدى أو في ضلال مبين) لأن الاعتقاد بالبعث على وجه الاحتياط صحيح في مقام الاعتقاد لأن العلم اليقيني لا بد للمجهد والحكم الجزمي للمقلد من الأدلة اليقينية الحاصلة من الأدلة الثقلية والعقلية كقوله تعالى (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعلوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم

سأه ما يحكمون) ثم من المعقول في المسئلة أن الحكمة تقتضي الفصل بين الحق والمبطل على وجه يضطر
المبطل الى معرفة حاله في البطالان لئلا يبقى له ريبة في ذلك الشأن وليست الدنيا بدار هذا الاضطراب
لأنها خلقت للابتلاء والاختبار فلا بد من دار يقع فيها هذا الأمر المختار ولذا قال الله تعالى (إن يوم
الفصل كان ميقاتاً) ولأن الحكمة تقتضي جزاء كل عامل على حسب عمله وقد ينعم على العاصي ويتبي
المطيع في دار الدنيا للابتلاء فلا بد من دار الجزاء ولأن جزاء العمل الصالح نعمة لا يشوبها نقمة وجزاء
العمل السيئ نقمة لا يشوبها نعمة ونعم الدنيا مشوبة بالنقم ونقمة عالم فلا بد من دار يحصل فيها كمال
الجزاء ولأنه قد دعوت المحسن والمسيئ قبل أن يصل اليهما ثواب أو عقاب فلو لا حشر ونشر يصلهما الثواب
الى الحسن والعقاب الى المسيئ لكانت هذه الحياة عبثاً وقد قال الله سبحانه (وما خلقنا السموات والارض
وما بينهما الا لعين ماخلقناها بالحق ولكن أكثرهم لا يعلمون إن يوم الفصل ميقاتهم أجمعين) * (وكل ما
وفي نسخة وكل شيء) (ذكره العلماء بالفارسية) أي بغير العبارة العربية (من صفات الله تعالى) أي المتشابهة
كالوجه والقدم والعين وفي نسخة من صفات الباري (عزت أسمائه) أي غلبت على الأفهام (وتماثلت
صفاته) أي ارتفعت عن الاوهام (تجاز القول به) أي بأن تتبعهم في التعبير عن أسمائه وصفاته حسب ما
ذكره العلماء باختلاف لغاته (سوى اليد بالفارسية) أي فانه لا يجوز تعبيرها بالفارسية كما في نسخة أي بغير
عبارة وردت في الكتاب والسنة ومفهومه أنه يجوز للعلماء وغيرهم أن يعبروا في صفته ونسبه بذكر اليد
ونحوها على وفق ماورد بها كما يقال بيده أزمة التحقيق والله ولي التوفيق ويترفع على الحصر المذكور
بالوجه المسطور قوله (ويجوز أن يقال بروي خدا) بضم الراء وسكون الواو أي وجه الله (بلا تشبيه
ولا كيفية) أي مقروناً بنفي التشبيه والكيفية من الهيئة والكمية كما يقتضيه التنزيه واذا كان القول مقروناً
بالتنزيه ونفي التشبيه فالفرق بين اليد والوجه تدقيق يحتاج الى تحقيق ثم رأيت السلف أجمعوا على عدم
تأويل اليد وتبهم الاشعري في ذلك بخلاف سائر الصفات فان فيها خلافاً عنهم بين التأويل والتفويض *
(وليس قرب الله تعالى) أي من أرباب الطاعة (ولا بعده) أي من أصحاب المعصية كما في الحديث إن
السخي قريب من الله والبخيل بعيد من الله (من طريق طول المسافة) أي الحسية المعبر عنها بالمساحة
(وقصرها) بل المراد بهما القرب والبعد المعنوي كما يستفاد من منطوق قوله سبحانه (إن رحمة الله
قريب من المحسنين) المفهوم منه انه بعيد من المسيئين (ولا على معنى الكرامة والمهوان) أي وليس بمحمولين
على معنى الكرامة والاحسان والذلة والمهوان فان هـ هذا تأويل في مقام أهل العرفان والامام الاعظم
رحمه الله تعالى جعلهما من باب التشابه في مقام الايقان ولذا قال (ولكن المطيع قريب منه بلا كيف)
أي من غير التشبيه (والعاصي بعيد عنه بلا كيف) أي بوصف التنزيه (والقرب والبعد والاقبال)
أي وضده وهو الاعراض (يقع على المناجى) أي يطلق أيضاً على البعد المتضرع الى الله المتذلل لديه

طالباً لرضاء كما في قوله تعالى (واسجد واقترب) أى اسجد لله وتقرب الي رضاء وقيل
دم على السجود والتقرب الي الله حيث شئت وفي الحديث أقرب ما يكون العبد الي الله وهو ساجد لكنه
بلا كيف كما يدل عليه تقييد ما قبله وما بعده به حيث قال (وكذلك جواره) بكسر الجيم أي مجاورة العبد
لله (في الجنة) أي في مقام القربة (والوقوف) أي في القيامة (بين يديه بلا كيف) أي من غير وصف
وبيان كشف كما في قوله تعالى (ولمن خاف مقام ربه جنتان) وقوله تعالى (وأما من خاف مقام ربه)
الآية . . . وقد أبد شارح هنا حيث قال القرب والبعد يقع على المناجي لاعلى الله ألا ترى أن القرب والبعد
كان على معنى الكرامة والهووان وأن الله تعالى أقرب الي العبد من جبل الوريد انتهى ولا يخفى ما في كلامه
من التناقض حيث يفهم من عمله أن القرب والبعد يقع على حقيقته بطريق المسافة على المناجي دون الله
سبحانه ثم حملهما على معنى الكرامة والهووان الذي هو نص في المعنى المجازي ثم قوله ان الله تعالى أقرب
الي العبد من جبل الوريد حيث أثبت له القرب من العبد مع أن نسبة القرب والبعد متساوية في الرب
والبعد فالتحقيق في مقام التوفيق أن يختار الامام أن قرب الحق من الخلق وقرب الخلق من الحق وصف
بلا كيف ونعت بلا كشف والجمهور بأوتونهما ويحملونهما على قرب رحمته بطاعته وبعد نعمته بمصيته
هذا ولسان أرباب العبارات وأصحاب الاشارات معني القرب الي الرب ان تري نعمته وتشاهد منته في
جميع حالاتك وتغيب فيها عن رؤية أفعالك ومجاهداتك . . . وقد قال بعض العلماء في قوله (ونحن أقرب
اليه من جبل الوريد) انه سبحانه وتعالى لفرط قربهم منك لا تراه ولغاية يدك عنه لا تري شيئاً سواء وهذا تمام
لمن يطلب معرفة مولاه ولا يصح الطلب إلا لمن خالف هواه * (والقرآن منزل) بالتشديد أى نزل منجماً
(على رسول الله) صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أى في ثلاثة وعشرين عاماً (وهو في المصحف)
أى في جنسه وفي نسخة في المصاحف (مكتوب) أى مزبور ومسطور وفيه إيماء إلى أن ما بين الدفتين
كلام الله تعالى على ما هو المشهور (وآيات القرآن كلها) أي جميعها (في معنى الكلام) أي في مقام المرام
سواء يكون في رحمة الله ومدح أوليائه أو في غضب الله وذم أعدائه وسائر الأحكام المتعلقة بحكم ابتلائه
(مستوية في الفضيلة) أي اللفظية (والعظمة) أي المعنوية (إلا أن لبعضها فضيلة الذكر) أي باعتبار منبها
(وفضيلة المذكور) أي باعتبار منبها (مثل آية الكرسي لأن المذکور فيها جلال الله) أى هيئته
(وعظمته وصفته) أي نعمته الخصاص بذاته (فاجتمعت فيها فضيلتان فضيلة الذكر وفضيلة المذكور) ومثلها
سورة الاخلاص فانها مختصة بنسبوت الاختصاص (وفي صفة الكفار) أي كسورة تبت ونحوها من
أحوال الفجار (فضيلة الذكر لحسب) بسكون الين أى فقط (وليس في المذكور وهم الكفار فضيلة)
تأكيد لما قبله وتصريح بما علم ضمناً من مفهومه بما ورد في فضائل القرآن وسور منه وآيات منه محمول

على ما ذكرنا جماعاً بين اختلاف الروايات (وكذلك الأسماء) أي نحو الله الأحد الصمد الملك الواحد
 الفرد (والصفات) أي نحو له الملك وله الحمد وله الكبرياء والجلل (كلها مستوية في الفضيلة) أي بحسب
 المبني (والعظمة) أي باعتبار المعنى (لا تفاوت بينهما) أي من حيث إطلاقها على ذاته وصفاته كليهما وهو
 لا ينافي أن يكون بعض الأسماء وبعض الصفات أعظم من بعضها على ما ثبت في الأحاديث الواردة في فضل
 الاسم الأعظم والله تعالى أعلم... وقد روى الحاكم الشهيد في المنتقى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال لا عذر
 لأحد في الجهل بخفاه لما يرى من خالق السموات والأرض وخالق نفسه وعنه رحمه الله أيضاً أنه قال
 لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بمقوله فالفارق بيننا وبين المعتزلة الفاتنين بالحسن والقبح
 العقليين ما ذكره الاستاذ أبو منصور الماربردي وعامة مشايخ سمرقند رحمهم الله تعالى أن العقل عندهم
 إذا أدرك الحسن والقبح يوجب بنفسه على الله وعلى العباد مقتضاها وعندنا الموجب هو الله تعالى يوجبه
 على عباده ولا يجب عليه سبحانه شيء يتفارق أهل السنة والجماعة... والعقل عندنا آلة يعرف بها ذلك الحكم
 بواسطة اطلاع الله تعالى العقل على الحسن والقبح الكائنين في الفعل والفارق بيننا وبين الأشاعرة أنهم قائلون بأنه
 لا يعرف حكم من أحكام الله إلا بعد بئنه نبي ونحن نقول قد يعرف بعض الأحكام قبل البئنه بخلاق الله تعالى
 العلم إما بلا كذب كحوق تصديق النبي وحرمة الكذب الضار وإمامع كسب بالنظر والفكر وقد لا يعرف
 إلا بالكتاب والنبي عليه السلام كما كثر الأحكام وقال أئمة بخارى عندنا لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل
 البئنه كقول الأشاعرة وحملوا المروي عن أبي حنيفة رحمه الله على ما بعد البئنه... قال ابن الهمام وهذا الحمل
 ممكن في العبارة الأولى دون الثانية إلا أنه قدر في تحريره أنه يجب حمل الوجوب في قوله لوجب عليهم
 معرفة الله بمقوله على معني ينبغي لحمل الوجوب على المعنى العرفي وهو الابق والأولى لأن تسمية الأفعال
 طاعة ومعصية قبل البئنه تجوز إذ هما فرع الأمر والنهي فإطلاق الطاعة والمعصية قبل ورود أمر ونهي
 مجاز من قبيل إطلاق الشيء على ما يؤول إليه فكيف يحق طاعة أو معصية قبل ورود أمر ونهي قال ابن
 الهمام بل يجوز العقل المقاب بذكر اسمه تكراراً فلولاً أنه سبحانه أطلق بفضل ذكر اسمه سمعاً ووعده عليه
 أجراً حيث قال سبحانه (فأذكروني أذكركم) ونحوه لخلاف من انضح لعقله عظمة كبريائه وجلاله من أن
 يسميه تعالى بلسانه في جميع أحواله إذ يرى أنه أحقر من ذلك فسبحان من تقرب إلى خلقه بفضل وعظيم
 بره انتهى... وقد يجمع بين القولين بأنه لا يلزم من الوجوب ما يترتب على تركه العقاب فلا ينافي قوله تعالى
 في الكتاب (وما كنا ممذنبين حتى نبعث رسولا) ولا يحتاج حينئذ إلى تقييد المذاب بالدنيا وإلى التعميم الرسول
 للعقل والنقل... قال ابن الهمام ونمرة هذا الخلاف أظهر فيمن لم تبلغه دعوة رسول فلم يؤمن حتى مات فهو
 مخلف في النار عند المعتزلة والفريق الأول من الخفية دون الفريق الثاني منهم والأشاعرة وإذا لم يكن مخاطباً
 بالإسلام عند هؤلاء فاسلم أي وحده هل يصح إسلامه بأنه يثاب في الآخرة عند الخفية نعم كالإسلام الصبي

الذي يسقل معنى الاسلام والتكليف وذكر بعض المشايخ الحنفية انه سمع أبا الخطاب من المشايخ الشافعية يقول لا يصح إيمان من لم تبلغه دعوة كايان الصبي عندهم أى على القول المرحح من مذهبهم خلافاً للأئمة الثلاثة لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم دعا علياً الى الاسلام فأجبه مع الاجماع على ان عباداته من صلاة وصوم ونحوها صححة وأما ما نقله البيهقي من ان الأحكام انما عقلت بالبلوغ بعد الهجرة عام الحندق وأما قبل ذلك فكانت منوطنة بالتمييز فيحتاج الى بيان ذلك وكيفية وقوعه هناك على ان أورد الاسلام في تكليف الأحكام كانت تدريجية من الآهون الى الأصعب لا بالعكس ولذا كان التكليف أولاً بالتوحيد ثم زيد الصلاة والزكاة ونحوها كما هو مقتضى حكمة الحكيم المجيد . . ثم من فروع هذا الاصل ما ذكره حجة الاسلام حيث قال يجوز لله أن يكلف عباده ما لا يطيقونه خلافاً للمعتزلة أذ لم يجوز لاستحالة سؤال دفعه وقد سألوا ذلك فقالوا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به ولانه سبحانه أخبرنا أبا جهل لا يصدق عليه الصلاة والسلام ثم أمره ان يصدق بجميع أقواله عليه الصلاة والسلام ومن جهلنا انه لا يصدق عليه الصلاة والسلام فكيف يصدق عليه الصلاة والسلام في انه لا يصدق هذا محال انتهى وذكره غيره الا انه قال أبو لهب بدل أبي جهل وهو أنسب . . قال ابن الهمام ولا يخفى ان الدليل الاول ليس في محل النزاع وهو التكليف إذ عند القائلين بامتناعه يجوز ان يحمله جبال فيموت وأما عند المعتزلة فبناء على جواز أنواع الايلاء بقصد العوض وجوباً وأما عند الحنفية المانعين منه أيضاً فتفضلاً بحكم وعده على المصائب ولا يجوز ان يكلفه ان يجعل جبل بحيث إذا لم يفعل يعاقب أي وجوزه الاشاعرة كما قال الله تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وعن هذا النص ذهب المحققون ممن جوزوه عقلاً من الاشاعرة الى امتناعه سمماً وان جاز عقلاً أى والا لزم وقوع خلاف خبره سبحانه أما الفعل المستحيل باعتبار سبق العلم الاول بعدم وقوعه لعدم امتثاله مختاراً وهو مما يدخل تحت قدرة المبد عادة فلا خلاف في وقوعه كتكليف أبي جهل وغيره من الكفرة بالايان مع العلم بعدم ايمانه والاخبار به لما تقدم من انه لا أثر لعلم في سلب قدرة المكلف وفي جبره على الخلة . . قال ومن فروعه أيضاً وهو أن الله لا يلام الخالق وتمذيبهم من غير جرم سابق ولا نواب لاحق خلافاً للمعتزلة حيث لم يجوزوا ذلك الا بموض أو جرم والا لكان جرماً غير لائق بالحكمة ولذا أوجبوا أن يقتص لبعض الحيوانات من بعض انتهى . . وقد سبق أن الظالم في حقه تعالى محال وانه سبحانه لا يجب عليه شيء بحال ففعله إما عدل وإما فضل وفي نسخة زيد قوله (ورسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مات على الايمان) وليس هذا في أصل شارح تصدر لهذا الميدان لكونه ظاهراً في مرض البيان ولا يحتاج الى ذكره لدلوه صلى الله تعالى عليه وسلم في هذا الشأن ولعل مرام الامام على تقدير صحة ورود هذا الكلام انه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من حيث كونه نبياً من الأنبياء عليهم السلام وهم كلهم معصومون عن الكفر في الابتداء والانهاء لنفقد أنه مات على الايمان وأما غيره من الأولياء والعلماء والأصفاء بالاعيان فلا نجرم بموتهم على الايمان وان ظهر

منهم خوارق العادات وكال الحلات وجمال أنواع الطاعات فإن مبنى أمره على البيان وهو مستور عن أفراد الانسان ولهذا كانت العشرة المبشرة وأمثالهم خافين من انقلاب أحوالهم وسوء آمالهم في مآلهم . . . واعلم أن للسلف رحمهم الله في الشهادة بالجنة ثلاثة أنواع . أحدها أن لا يشهد لأحد إلا للأنياء عليهم السلام وهذا ينقل عن محمد بن الحنفية والأوزاعي وهذا أمر قلبي لا نزاع فيه . والثاني أن يشهد لكل مؤمن جاء نص في حقه وهذا قول كثير من العلماء ولكنه حكم ظني . والثالث أن يشهد أيضاً لمن شهد له المؤمنون كما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام مربي الجنة فأنشأوا عليها بخير فقال النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وجبت ومرباً أخرى فأثنى عليها بشر فقال عليه الصلاة والسلام وجبت فقال عمر رضي الله تعالى عنه يا رسول الله ما وجبت فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم هذا أنشئتم عليه خيراً وجبت له الجنة وهذا أنشئتم عليه شراً وجبت له النار أنتم شهداء الله في الأرض وهذا أمر ظاهري غالي والله تعالى أعلم بالصواب

(وأبو طالب عمه) أي عم النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأبو علي رضي الله عنه مات كافراً ولم يؤمن به فقد ورد أنه لما حضر أبا طالب الوفاة جاءه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فوجد عنده أبا جهل وأضرابه فقال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قل كلمة أحاج لك بها عند الله فقال أبو جهل أترغب عن ملة عبد المطلب وتكرر هذا الكلام في ذلك المقام حتى قال أبو طالب في آخر المرام أنا على ملة أبي عبد المطلب وأبي أن يقول لا إله إلا الله فقال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم والله لأستغفرن لك ما لم أنه عنك فأنزل الله تعالى « ما كان لاني والذين آمنوا أن يستغفروا للأشركين ولو كانوا أولي قربى من بعد ما تبين لهم أنهم أصحاب الجحيم » أي بأن ماتوا على الكفر وأنزل الله في حق أبي طالب حين عرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لم الإيمان عليه حين موته فأبى ورد « إنك لاتهدى من أحببت ولكن الله يهدي من يشاء » رواه البخاري ومسلم (وقاسم وظاهر وإبراهيم كانوا

بنو رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم) أي أبناءه أما القاسم فهو أول ولد ولد له عليه الصلاة والسلام قبل النبوة وبه كان يكنى وعاش حتى مشي وقيل عاش سنتين وقيل بلغ ركوب الدابة والأصح أنه عاش سبعة عشر شهراً ومات قبل البعثة وفي مستدرك القرطبي ما يدل على أنه توفي في الإسلام وهو أول من مات من أولاده عليه الصلاة والسلام وأما ظاهر فقال الزبير بن بكار كان له عليه الصلاة والسلام سوي القاسم وإبراهيم عبد الله مات صغيراً بمكة ويقال له الطيب والظاهر ثلاثة أسماء وهو قول أكثر أهل النسب كما قاله أبو عمرو وقال الدارقطني هو الأثبت ويسمى عبد الله بالطيب والظاهر لأنه ولد بعد النبوة وقيل عبد الله غير الطيب والظاهر كما حكاه الدارقطني وغيره وقيل كان له عليه الصلاة والسلام الطيب والمطيب وُلِدَا في بطن والظاهر والمطهر وُلِدَا في بطن كما ذكر صاحب الصفوة وأما إبراهيم فولد من الجارية القبطية وقد قال عليه الصلاة والسلام بعد موته القلب يحزن والعين تدمع ولا نقول ما يسخط الرب وإيا على فراقك

بإبراهيم لحزونون وتوفي وله سبعون يوماً أو أكثر وصلى عليه النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالبيقع وقال ندفعه عند فرطنا عثمان بن مظعون أخوه عليه الصلاة والسلام في الرضاعة * (وافاطمة وزينب

ورقية وأم كلثوم كن جميعاً بنات رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ورضي عنهن) وفي نسخة تقديم رقية على زينب بناء على اختلاف في أن زينب أكبر بناته عليه الصلاة والسلام وعليه أكثرهم أو رقية لما ذهب اليه بعضهم . فعند أبي اسحق أن زينب ولدت في سنة ثلاثين من مولد النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأدركت الاسلام وهاجرت وماتت سنة ثمان من الهجرة عند زواجها وابن خالتها أبي العاص لقيط وقد ولدت له علياً مات صغيراً قد ناهز الحام وكان رديف رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على ناقته يوم الفتح وولدت له أيضاً أمامة التي حملها صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في صلاة الصبح على عاتقه وكان اذا ركع وصعها واذا رفع رأسه من السجود أعادها وتزوجها علي ابن أبي طالب رضي الله عنه بعد موت فاطمة رضي الله عنها . وأما فاطمة الزهراء البتول فولدت سنة إحدى وأربعين من مولد النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فتقدمها على زينب لتقدمها بحسب الرتبة فقد ورد مرفوعاً إنما سميت فاطمة لان الله تعالى قد فطمها وذريتها عن النار يوم القيامة أخرجه الحافظ الدمثي وروى النسائي مرفوعاً إنما سميت فاطمة لان الله تعالى فطمها ومحبيها عن النار وسميت بتولا لانقطاعها عن نساء زمانها فضلاً وديناً وحسباً ونسباً وقيل لانقطاعها عن الدنيا وتزوجت بعلي بن أبي طالب في السنة الثالثة وكان تزويجها بأمر الله ووحيه وكانت أحب أهل اليه وإذا أراد سفرأ يكون آخر عهده بها وإذا قدم كان أول ما يدخل عليها وقال عليه الصلاة والسلام فاطمة بضعة مني فمن أبغضها أبغضني رواه البخاري وفي رواية مسلم قال لها أو مارضين أن تكوني سيدة نساء المؤمنين وفي رواية أحمد أفضل نساء أهل الجنة وتوفيت بعده عليه الصلاة والسلام بستة أشهر وهي ابنة تسع وعشرين سنة وقد ولدت لعلي حسناً وحسيناً سيدا شباب أهل الجنة كما ثبت في السنة ومحسناً مات محسن صغيراً وأم كلثوم وزينب ولم يكن لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عقب إلا من ابنته فاطمة رضي الله عنها فانتهر نسله الشريف منها فقط من جهة السبعين أعني الحسينين وأما رقية فولدت سنة ثلاث وثلاثين من مولده عليه الصلاة والسلام وكانت تحت عتبة بن أبي لهب وأختها أم كلثوم تحت أخيه عتبة بالتصغير فلما نزلت « تب يدا أبي لهب » قال لهما أبو لهب رأسي من رأسك حرام ان لم تفارقا إني بمحمد ففارقاه ولم يكونا دخلا بهما فتزوج عثمان بن عفان رقية بمكة وهاجر بها الهجريين وتوفيت والنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ببدر وعن ابن عباس رضي الله عنهما انه لما عزى صلى الله تعالى عليه وسلم بها قال الحمد لله دفن البنات من المكرمات وأما أم كلثوم فقد ورد أنه لما توفيت رقية خطب عثمان بنت عمر حفصة فرده فبلغ ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فقال يا عمر أدلك على خير لك من عثمان وأدل عثمان على خير له منك قال نعم يا رسول الله قال زوجني ابنتك وأزوج عثمان

ابنتي خرجه الحنفي وروى أنه عليه الصلاة والسلام قال له والذي نفى بيده لو أن عندي مائة بنت
يتمن واحدة بمد واحدة زوجتك أخرى هذا جبرائيل عليه السلام أخبرني أن الله يأمرني أن أزوجهما
رواه الفضائي ولم يذكر الامام الأعظم رحمه الله أزواج النبي صلى الله عليه وسلم وأنا أذكرهن إجمالاً
في مقام المرام .. فأهمل المؤمنين خديجة وسودة وعائشة وحفصة وأم سلمة وأم حبيبة وزينب بنت جحش
وزينب بنت خزيمة وميمونة وجويرة وصفية رضي الله تعالى عنهن فهن إحدى عشرة من أزواجه عليه
الصلاة والسلام التي دخل بهن لاختلاف بين أهل السير والعلم بالأثر في حقهن وقد ذكر أنه عليه الصلاة
والسلام تزوج نسوة من غيرهن .. هذا وقال الامام الأعظم رحمه الله في كتابه الوصية وعائشة رضي الله
عنها بمد خديجة الكبرى رضي الله عنها أفضل نساء العالمين وهي أم المؤمنين ومطهرة من الزنا وبرثة مما
قال الروافض فمن شهد عليها بالزنا فهو ولد الزنا انتهى . ولا يخفى أن من قذفها بالزنا فهو كافر بالآيات
القرآنية الواردة في راءة ساحتها مما نسب إليها من الأمور الفسافية وأما من سبها بسبب محاربتها ومخالفتها
لملي رضي الله عنه فهو ضال مبتدع غال فاجر والله تعالى أعلم بالسرائر وأما قوله إنها أفضل نساء العالمين
فيحتمل أنها أفضل نساء عالمي زمانها أو نساء العالمين جميعها وهل يدخل فيهن خديجة وفاطمة ومریم
رضي الله عنهن على اختلاف ورد في حقهن بحسب تفاوت الأحاديث الثابتة في فضاهن وسيأتي تفصيل
تفصيل بعضهم في المحل الألبق بهن .. ثم قول الامام الأعظم رحمه الله في الوصية فهو ولد الزنا لا يخلو عن
غربة في مقام المرام كالابن في علمي ذوي الافهام بالأحكام وإله محمول على التشبيه البليغ والمعني فهو كولد الزنا
في كونه شر الثلاثة ككورد يعني بحكم غلبة الواقعة * (وإذا أسكل) أي التبس (على الاسنان) أي من أهل الايمان
(شيء من دقائق علم التوحيد) أي ولم يتحقق عنده حقائق مقام التفريد ومرام التمجيد (فينبغي له) أي يجب
عليه (أن يستغف في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى) أي بطريق الاجمال (إلى أن يجد علماً) أي
عارفاً بحقيقة الأحوال (فيسأله) أي ليعلم العلم التفصيلي على وجه الكمال (ولا يسعه تأخير الطلب) أي
عند ترده في صفة من صفات الجلال أو موت الجمال (ولا يهذر بالوقف فيه) أي يتوقفه في معرفة
هذه الأحوال وعدم تفحصه بالسؤال (ويكفر) أي في الحال (إن وقف) أي بأن توقف على بيان
الامر في الاستقبال لأن التوقف موجب للشك وهو فيما يفترض اعتقاده كالاسكار ولذا أبطلوا قول التلجي
من أصحابنا حيث قال أقول بلتمتق وهو أنه كلامه تعالى ولا أقول مخلوق أو قديم هذا والمراد بدقائق
علم التوحيد أشياء يكون الشك والشبهة فيها منافياً للإيمان ومناقضاً للإلهان بذات الله تعالى وصفته ومعرفة كيفية
المؤمن به بأحوال آخرته فلا ينافي أن الامام توقف في بعض الأحكام لانها في شرائع الاسلام فالاختلاف
في علم الأحكام رحمة والاختلاف في علم التوحيد والاسلام ضلالة وبدعة والخطأ في علم الأحكام مغفور
بل صاحبه فيه مأجور بخلاف الخطأ في علم الكلام فإنه كفر وزور وصاحبه مأزور * (وخبر المراج) أي

بحمد الصغافى صلى الله تعالى عليه وسلم بقطة الى السماء ثم الى ماشاء الله تعالى من المقامات العلى (حق)
 أى حديثه ثابت بطرق متعددة (فمن رده) أى ذلك الخبر ولم يؤمن بمقتضى ذلك الآثر (فهو ضال مبتدع)
 أى جامع بين الضلالة والبدة ٠٠ وفى كتاب الخلاصة من أنكر المعراج ينظر ان أنكر الاسراء
 من مكة الى بيت المقدس فهو كافر ولو أنكر المعراج من بيت المقدس لا يكفر وذلك لان الاسراء من
 الحرم الى الحرم ثابت بالآية وهى قطعية الدلالة والمعراج من بيت المقدس الى السماء ثبت بالسنة وهى ظنية
 الرواية والدراية وقد أفردت فى هذه المسئلة المصورة رسالة مختصرة وسهلتها بالمناهج العلوي فى المعراج
 النبوى وقد أغرب شارح العقائد فى تأويل قول عائشة رضى الله تعالى عنها ما فقد جسد محمد صلى الله
 تعالى عليه وسلم ليلة المعراج حيث قال معناه ما فقد جسيده عن الروح بل كان معه روحه انتهى وغرابته
 لا يخفى والتأويل الصحيح أن المعراج كان بمكة فى أوائل البعثة حين لم تولد عائشة رضى الله عنها أو يقال
 القضية كانت متعددة ولذا اختلف فى الانتهاء فقيل الى الجنة وقيل الى العرش وقيل الى ما فوقه وهو مقام
 دنى فتدلى فكان قاب قوسين أو أدنى ولا يلزم من تعدد الواقعة فرض الصلاة كل مرة كما توهم ابن القيم
 مهترضاً * (وخروج الدجال وأجوج وأجوج) كما قال الله تعالى (حتى اذا فتحت بأجوج وأجوج وهم
 من كل حذب ينسلون) أى يسرعون (وطلوع الشمس من مغربها) كما قال الله تعالى (يوم يأتي بعض
 آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل أو كسبت فى إيمانها خيراً) أى لا ينفع الكافر إيمانه
 فى ذلك الحين أى طلوع الشمس من المغرب ولا الفاسق الذى ما كسب خيراً فى إيمانه أو توبته يعنى لا ينفع
 نفساً إيمانها ولا كسبها الايمان إن لم تكن آمنت من قبل أو كسبت خيراً (ونزول عيسى عليه السلام من
 السماء) كما قال الله تعالى (وإنه) أى عيسى (لعلم للساعة) أى علامة القيامة وقال الله تعالى (وإن من
 أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته) أى قبل موت عيسى عليه السلام بعد نزوله عند قيام الساعة فتصير
 الملل واحدة وهى ملة الاسلام الحقيقية ٠٠ وفى نسخة قدم طلوع الشمس على البقية وعلى كل تقدير قالوا
 لمطابق الجمعية وإلا فترتيب القضية ان المهدي عليه السلام يظهر أولاً فى الحرمين الشريفين ثم يأتي بيت
 المقدس فيأتي الدجال ويحصره فى ذلك الحال فينزل عيسى عليه السلام من المارة الشرقية فى دمشق الشام
 ويحيى الى قتال الدجال فيقتله بضربة فى الحال فانه يذوب كالملح فى الماء عند نزول عيسى عليه السلام
 من السماء فيجتمع عيسى عليه السلام بالمهدي رضى الله عنه وقد أقيمت الصلاة فيشير المهدي لعيسى بالقدم
 فيجتمع معللاً بأن هذه الصلاة أقيمت لك فأنت أولى بأن تكون امام فى هذا المقام ويقتردي به ليظهر
 متابعتة لتبيننا صلى الله تعالى عليه وسلم كما أشار الى هذا المعنى صلى الله تعالى عليه وسلم بقوله لو كان
 عيسى حياً ماوسعه الاتباعي وقد بينت وجه ذلك عند قوله تعالى (واذا أخذ الله ميثاق التبيين لما
 آتيتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول) الآية فى شرح الشفاء وغيره وقد ورد انه يبقى فى

الارض أربعين سنة ثم يموت ويصلي عليه المسلمون ويدفونونه على مارواه الطيالسي في مسنده وروي
غيره أنه يدفن بين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والصديق رضى الله عنه وروي انه يدفن
بين الشيخين فنهياً للشيخين حيث اكتنفا بالبين وفي رواية أنه يمك سبع سنين قيل وهي الاصح والمراد
بالاربعين في الرواية الاولى مدة مكثه قبل الرفع وبهذه فانه رفع وله ثلاث وثلاثون سنة وفي شرح العقائد
الأنصح أن عيسى عليه الصلاة والسلام يصلى بالباس ويؤمنهم ويشهدى به المهدي لانه أفضل وأمانته أولى
انتهى ولا ينبغي ماقدمناه كما لا يخفى ثم يظهر بأجوج وأجوج فيلكم الله أجمعين ببركة دعائه عليهم ثم
يموت المؤمنون وتطلع الشمس من مغربها ويرفع القرآن كما روي ابن ماجه من حديث حذيفة يدرس
الاسلام كما يدرس وشي الثوب أى اطرافه حتى لا يدري صيام ولا صلاة ولا نكاح ولا صدقة ويسرى على
كتاب الله في ليلة فلا يبقى في الارض منه آية وروي البيهقي في شعب الايمان عن ابن مسعود رضى الله عنه
قال اقرؤا القرآن قبل أن يرفع فانه لا تقوم الساعة حتى يرفع قالوا هذه المصاحف ترفع فكيف مافي الصدور
قال يغدي عليهم ليلا فيرفع من صدورهم فيصيحون يقولون لكننا نعلم شيئاً ثم يقومون في الشعر ٠٠ قال القرطبي
وهذا إما يكون بعد موت عيسى عليه الصلاة والسلام وبعد هدم الحبشة الكعبة وتقاصيل هذه الاحوال
ليس هذا محل بيان بسطها وكذا ما بينهم الامام الاعظم رحمه الله بقوله * (وسائر علامات يوم القيامة)
إذ يكفي الايمان الاجمالي عافي الكتاب والسنة (على ماوردت) أي على وفق ما جاءت (به الاخبار الصحيحة)
بل الآيات الصريحة بالنسبة الى بعض شرائطها (حق كائن) أي ثابت وأمر قويم (والله يهدي من يشاء
إلى صراط مستقيم) أي من جمال فضله وان كان سبحانه كما قال (والله يدعو الى دار السلام) عموم الانام
مقتضي عدله نعم الامام الاعظم معقده بالهداية الخاصة الخالصة فتفتدى به في طلب حسن الخاتمة باستمرار
حالة البداية الى مقام النهاية مقروناً بعين العناية وزن الحماية عما يؤدي الى الضلالة والغواية فنسأل الله العفو
والعافية ودوام الرعاية ٠٠ ثم أعلم ان الامام الاعظم رحمه الله صنف الفقه الاكبر في حال الحياة والوصية عند
المات وقد ذكرت عبارتهما مستوفاة وهنا مسائل ملحقات لابد من ذكرها في بيان الاعتقادات ولو كانت
من الامور الخلافية لزم بها المقاصد وتكمل بها العقائد * وذلك لان حد أصول الذين علم يبحث فيه عما يجب
الاعتقاد وهو قيمان قسم يقدم الجمل به في الايمان كمر فله تعالى وصفاته النبوتية والسلبية والرسالة والنبوة
وأموار الآخرة وقسم لا يضر كفضيل الانبياء على الملائكة فقد ذكره السبكي في تأليف له لومكت الانسان
مدة عمره لم يخطر بباله تفضيل النبي على الملك لم يسأله الله عنه انتهى وعرف صاحب المقاصد علم الكلام بأنه
العلم بالعقائد الدينية عن الادلة يقينية فالقسم الثاني من الملحقات فمن شاء فليقتصر على ماقدمناه ومن شاء
زيادة الفائدة منها فليتهلّق بما الحقناه (فيها) تفضيل بعض الانبياء على بعضهم وهو قطعي بحسب الحكم الاجمالي
حيث قال الله تعالى (تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض) وقال الله تعالى (ولقد فضلنا بعض النبيين على بعض)

أي يزيد العلم اللدني لا بوفور المال الدني وأما بحسب الحكم التفصيلي فالامر ظني والمتمدد المعتمد ان أفضل الخلق نبينا حبيب الحق وقد ادعي بعضهم الاجماع على ذلك فقد قال ابن عباس رضي الله عنه ان الله فضل محمداً على أهل السماء وعلى الأنبياء وفي حديث مسلم والترمذي عن أنس رضي الله عنه أناسيد ولد آدم يوم القيامة ولا تغر زاد أحد والترمذي وابن ماجه عن أبي سعيد وبيدي لواء الحمد ولا تغر وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه الا تحت لوائي وأنا أول من نذشق عنه الارض ولا تغر وأنا أول شافع وأول مشفع ولا تغر وروي الترمذي عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ولفظه أنا أول من نذشق عنه الارض فاكسى حلة من حلل الجنة ثم أقوم عن يمين العرش وليس أحد من الخلائق يقوم ذلك المقام غيري وأما ماورد من حديث فلا تخيروني على موسى عليه الصلاة والسلام ولا تفضلوا بين الأنبياء وما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس ابن متى فقول بما يناله في المرقاة شرح المشكاة ومجمله ان المنع إنما هو مخصوص بمنعنا الى المنقصة أو الخصومة وأما ما ذكره النووي في شرح مسلم من انه ورد قبل العلم أو محمول على التواضع فما استحسنه الجمهور قال شارح عقيدة الطحاوي وأما حديث لا تفضلوني على يونس بن متى فقال بعض الشيوخ لا أفسره حتى أعطي مالا جزيلا فلما أعطوه فسره بأن قرب يونس من الله وهو في بطن الحوت كقرب محمد من الله تعالى ليله المراج وعدوا هذا تفسيراً عظيماً وهذا يدل على جهلهم بكلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وسلم الى ان قال وهل يقول مؤمن ان مقام الذي أسري به الى ربه وهو معظم كريم كقام الذي أتى في بطن الحوت وهو ملهم وأين المكرم المقرب من المعتنن المؤدب فهذا في غاية التقريب وهذا في غاية التأديب وهل يقام هذا الدليل على اني علو الله تعالى على خلقه باثبات الادلة الصحيحة القطعية الصريحة التي تزيد على ألف انتهى . . ولا ينبغي أنه لامرية في إن مقام الاسراء أعلى وأعلى من ميقات موسى فضلاً عن مقام يونس بن متى عليه الصلاة والسلام وإنما الكلام على أن قربه سبحانه يستوي بكل منهم في كل حال ومقام كما يدل عليه قوله تعالى (وهو معكم أينما كنتم) وقوله تعالى (ونحن أقرب اليه من جبل الوريد) وأما علوه تعالى على خلقه المستفاد من نحو قوله تعالى (وهو القاهر فوق عباده) فلو مكانة ومربية لا علو مكان كما هو مقرر عند أهل السنة والجماعة بل وسائر طوائف الاسلام من المعتزلة والحوارج وسائر أهل البدعة الا طائفة من المجسمة وجهلة من الحنابلة القائلين بالجبهة تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . . وقد أغرب الشارح حيث قال في قوله تعالى (نزل به الروح الأمين على قلبك) في ذلك إثبات صفة الدلوله تعالى انتهى وغرابتة لا تخفى إذ التزول والتنزيل تميديهما بعلى والمراد بنزوله ههنا من جهة السماء على أن الكلام في علو الكلام على قلب الرسول صلى الله عليه وسلم ولا نزاع في هذا المقام ولا يلزم من ذلك علو المكان للملك العالم وأما قوله وكلام السلف في أثبات صفة العلو كثير جداً بعد ما ذكر بعض الآيات والا حاديث الدالة على صفة الفوقية ونعت العلوية فسلم إلا أنه مؤول كله بعلو المكانة ثم قال ومنه ما روي عن أبي مطيع الباهلي

رحمه الله أنه سأل أبا حنيفة رحمه الله عن قال لا أعرف ربي في السماء هوام في الأرض فقال قد كفر لأن الله تعالى يقول « الرحمن على العرش استوى » وعرشه فوق سبع سموات . قلت فإن قال إنه على العرش ولكن لا أدري العرش في السماء أم في الأرض قال هو كافر لأنه أنكر كونه في السماء فمن أنكر أنه في السماء فقد كفر لأن الله تعالى في أعلى عليين وهو يدعي من أعلى لامن أسفل انتهى والجواب أنه ذكر الشيخ الامام ابن عبد السلام في كتاب حل الرموز أنه قال الامام أبو حنيفة رحمه الله من قال لا أعرف الله تعالى في السماء هوام في الأرض كفر لأن هذا القول يوهم أن للحق مكاناً ومن توهم أن للحق مكاناً فهو مشبه انتهى ولا شك ان ابن عبد السلام من أجل العلماء وأتقهم فيجب الاعتماد على نقله لا على ما نقله الشارح مع أن أبا مطيع رجل وضاع عند أهل الحديث كما صرح به غير واحد . والحاصل ان الشارح يقول يملو المكان مع نفي التشبيه وتسبع فيه طائفة من أهل البدعة وقد تقدم عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يؤمن بالصفات المتشابهات ويعرض عن تأويلها وينزه الله تعالى عن ظواهرها ويكل علمها الى عالمها كما هو طريقة السلف وكثير من الخلف ومذهبهم أسلم وأعم وأحكم ولقد أغرب حيث قال المكانة تأثت المكان وأراد أنهما وأحد في المعنى ولم يفرق بين المنزلة الممنوعة وبين المرتبة الحسية مع أنه أورد ما جاء في الأثر إذا أحب أحدكم أن يعرف كيف منزله عند الله فلينظر كيف منزلة الله في قلبه فإن الله ينزل العبد من نفسه حيث أنزله العبد من قلبه ثم قال وهو ما يكون في قلبه من معرفة الله ومحبه وتعظيمه وغير ذلك انتهى فهو من قبيل ماورد في قوله عليه الصلاة والسلام حبك النبي يعني ويصم وقد ثبت عن امام الحرمين في نفي صفة العلو قوله كان الله ولا عرش وهو الآن على ما كان وما يتقضى القول بالعلو المكاني وضع الجبهة على الأرض مع أنه ليس في جهة الأرض إجماعاً وأما قول بشر المريسي في حال سجوده سبحانه ربي الأعلى والأسفل فهو زندقه والحاد في أسمائه تعالى ومن الغريب انه استدلل على مذهبه الباطل برفع الايدي في الدعاء الى السماء وهو مردود لأن السماء قبله الدعاء بمعنى أنها محل نزول الرحمة التي هي سبب أنواع النعمة وهو موجب دفع أصناف النعمة ولو كان الامر كما قال هذا القائل في مدعاء الباطل لوقع التوجه بالوجه الى السماء وقد نهانا الشارع عن ذلك حال الدعاء لئلا يتوهم أن يكون المدعو في السماء كما يشير اليه قوله تعالى « واذا سألتك عبادى عني فاني قريب أجيب دعوة الداع اذا دعان » وقوله تعالى « فأجيبوا قولوا فتم وجه الله » وقد ذكر الشيخ أبو معين النسفي امام هذا الفن في التمهيد له من ان المحققين قرروا ان رفع الايدي الى السماء في حال الدعاء تعبد محض قال الشارح العلامة السناني هذا جواب عما تنسك به غلاة الزوافض واليهود والكرامية وجميع الجهمية في أن الله تعالى على العرش هذا وقيل ان العرش جعل قبله للقلوب عند الدعاء كما جعلت الكعبة قبله للأبدان في حال الصلاة وقد سبق أن هذا مما لا وجه له فانه مأثور باستقبال القبلة أيضاً حال الدعاء ويرفع الايدي الى السماء وبعدم رفع الوجه الى جهة العلو فالوجه ما قدمناه مع أن التوجه الحقيقي

إنما يكون بالقلب الى خالق السماء نعم نكتة رفيع الايدي الى السماء أنها خزائن أرزاق العباد كما قال الله تعالى « وفي السماء رزقكم » الآية مع ان الانسان مجبول على الميل الى التوجه الى جهة يتوقع منها حصول مقصوده كالسلطان اذا وعد العسكر بالأرزاق فانهم يميلون الى التوجه نحو جنوب الخزينة وان يتقنوا أن السلطان ليس فيها... ثم جده عليه الصلاة والسلام ابراهيم أفضل بعده ففي الصحيح خير البرية ابراهيم عليه السلام يخص منه نبينا صلى الله عليه وسلم بقوله على ما رواه الترمذي ان ابراهيم خليل الله الأول وأما حبيب الله فبقى الباقي على عمومته واعلم أن الخلقة كالالحبة وأنكر الجهمية حقيقة الحبة من الجانبين زعماً منهم أن الحبة لا تكون إلا لمناسبة بين المحب والمحبوب وأنه لا مناسبة بين القديم والحديث توجب الحبة وكان أول من ابتدع هذا في الاسلام هو الجعد بن درهم في أوائل المائة الثانية فضحى به خالد بن عبد الله القسري أمير العراق والمشرق بواسط خطب الناس يوم الاضحى فقال يا أيها الناس نخحوا تقبل الله نخحايكم فاني مضح بالجعد بن درهم انه زعم ان الله لم يتخذ ابراهيم خليلاً ثم نزل فذبحه وكان ذلك بفتوى أهل زمانه من علماء الدين والمعتقد أن محبة الله وخلته كما يليق به كسائر صفاته ونقل بعضهم الاجماع على ذلك ثم نوح وموسى وعيسى عليهم السلام أفضل من سائر الانبياء والائمة هم أولو الزم من الرسل عند جمهور العلماء وقد جمعهم الله تعالى في موضعين من كتابه حيث قال الله تعالى « شرع لكم من الدين ما وصي به نوحاً والذي أوحينا اليك وما وصينا به ابراهيم وموسى وعيسى » أي ابن مريم فبدأ بنوح عليه السلام لأنه أول المرسلين ثم نبينا صلى الله عليه وسلم لأنه خاتم النبيين ثم ذكر ما بينهما من الثلاثة والظاهر أن نوحاً عليه السلام أفضل ثم موسى عليه السلام ثم عيسى عليه السلام لما سبق من تخصيص ابراهيم خليل الله عليه السلام... وقال شيخ مشايخنا الجلال السيوطي رحمه الله لم أقف على نقل أي الثلاثة أفضل انتهى وقال الله عز من قائل في موضع آخر « واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم ومنك ومن نوح وابراهيم وموسى وعيسى بن مريم » بترتيب الأربعة وفق الوجود وقدم نبينا صلى الله عليه وسلم لتقدم رتبته في عالم الشهود هتم انه صلى الله عليه وسلم مبعوث الى كافة الانام كما بينته في غير هذا المقام... ومن جملة الأدلة قوله تعالى « تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيراً » وقوله سبحانه « ومن يقل منهم إني إله من دونه فذلك نجزيه جهنم » والله تعالى أعلم وحديث مسلم بثبت الى الحاق كافة فان قيل ما معنى قوله تعالى « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » وقد جاء عليه السلام بالديف للمعاندن والظالمين فالجواب ما قاله الزمخشري على وجه المثال انه سبحانه فجر عيناً غديقة فسقي ناس مواشيهم وزروعهم بمائها فيفلحون ويبقى ناس مفرطون عن السقي فيضيئون فالدين في نفسها نعمة من الله ورحمة للفرقتين لكن الكسلان جماعها محنة على نفسه حيث حرما ولم يتفقهوا هذا وفي شرح العقائد أن الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام أنا سيد ولد آدم ولا فخر ضعيف لانه لا يدل على كونه أفضل من آدم عليه السلام بل من أولاده انتهى وفيه أن من

أولاده من هو أفضل منه كإبراهيم عليه السلام فيكون نبينا أفضل منه بلا نزاع مع أنه قد يراد بولد آدم الجنس الانساني كما ورد يا ابن آدم إنك مادمعوني ورجوتني الحديث القدسي وقد جاء في أول حديث الشفاعة أنا سد الناس يوم القيامة كما ذكره القنوي ثم قال بل الاولى أن يستدل بقوله تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس» انتهى ولا يخفى عدم قوة هذا الاستدلال بالنسبة الى ما قدمناه من الاقوال ثم بيانه أنما كانت أمته عليه الصلاة والسلام خير الأمم كان هو خير الانبياء كما أشار اليه صاحب البردة الا أنه عكس القضية في حصول الزيادة حيث قال

لما دعا الله داعيننا لطاعته * بأكرم الرسل كننا أكرم الامم

وهذا من جهة المنقول وأما من جهة المعقول فكما أفاده العلامة القنوي في شرح عمده الذي من أن الانسان اما أن يكون ناقصاً كالعوام من الجهلاء أو كاملاً غير قادر على التكميل كالاولياء أو كاملاً مكتملاً كالانبياء عليهم السلام وهذا السكال والتكميل في القوتين النظرية والعملية ورأس السكالات في القوة النظرية معرفة الله تعالى وفي القوة العملية طاعة الله تعالى ومن كانت مرتبته في كالات هاتين المرتبتين أعلى كانت ولايته أكل ومن كانت درجته في تكميله الغير في هاتين المرتبتين أعلى كانت نبوته أكل فإذا ثبت هذا •• فنقول عند مقدم محمد صلى الله تعالى عليه وسلم كانت الشرائع بأسرها مندرسة والحكم باجمعها منطبعة وآثار الظلم بادية وأعلام الجور باقية والكفر قد طبق الارض باكتنائها والباطل ملأها باطرافها فالعرب اتخذوا الاصنام آلهة وواد البنات شريعة لازمة والسبي في الارض بالفساد عادة دائمة وسفك الدماء طبيعة فاسحة والنهب والاغارة تجارة رابحة والفرس اشتغلوا بعبادة النيران ووطئ الامهات والروم مثابرون على تخريب البلاد وتمسذب من ظفروا به من العباد ومواظبون على الركض في أطراف الارض من الطول إلى العرض دينهم عبادة الاصنام ودأبهم ظلم الأنام وجهور الهند لا يعرفون إلا عبادة الأوثان وإحراق أنفسهم بالنيران واليهود مشغولون بالتحرير والتشبيه وتكذيب المسيح والتصاري بالحلول والتثليث فلما بعث رسول الحق الصادق المصدق المؤيد بالاعلام الباهرة والمعجزات الظاهرة والملة الغراء والحجة البيضاء والدين القويم والصراط المستقيم داعياً الى ما يقتضيه العقل الصريح من التوحيد المحض الصحيح والعبادات الخاصة والسفن العادلة والسياسات الفاضلة ورفض الرسوم الجائرة والعادات الفاسدة زالت هذه الجهالات الفاحشة والضلالات الباطلة وصارت الملة الحنيفة لائحة المنار باقية الآثار كثيرة الاعيان قوية الاركان في عاصمة البلدان وانطلقت الاسنة بتوحيد الملك الامام واستنارت العقول بمعرفة خالق الأنام ورجع الخلق من حب الدنيا الى حب المولى ولما لم يكن معنى النبوة الاتكامل الناقص في القوة العلمية والعملية وهذا بسبب مقدمه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كان أكل وأظهر وأشمل وأكثر وأشهر مما كان لموسى وعيسى وغيرهما فدعوة موسى مقصورة على بني اسرائيل وهم بالنسبة اليها كالقطرة الى البحر وما آمن بعيسى

لا شريعة قليلون علمنا أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أفضل الانبياء وسيد الاصفياء وسند الاولياء
 .. ثم قال ونبي واحد أفضل من جميع الاولياء وقد ضل أقوام بتفضيل الولي على النبي حيث أمر موسى
 بالتعلم من الخضر وهو ولي قلنا الخضر كان نبيا وان لم يكن كما زعم البعض فهو ابتلاء في حق موسى على
 أن أهل الكتاب يقولون ان موسى هذا ليس بموسي بن عمران انما هو موسى بن ميثان ومن المحال أن
 يكون الولي ولياً بإيمانه بالنبي ثم يكون النبي دون الولي ولا غشاضة في طلب موسى العلم لان الزيادة في العلم
 مطلوبة .. (ومنها) تفضيل للملائكة نحو اصهم أفضل بعد الانبياء عليهم السلام من عموم الاولياء والعلماء
 رحمهم الله وأفضلهم جبريل عليه السلام كما في حديث رواء الطبراني وعامة الملائكة أفضل من عامة المؤمنين
 لكونهم مجرمين والملائكة معصومون وفي المسئلة خلاف المنزلة حيث قالوا الملائكة أفضل من الانبياء ووافقهم
 من الاشاعرة بعض العلماء وتوقف جمع في هذه المسئلة ومنهم الامام رحمه الله على ما ذكره في أمالي الفتاوي
 انه لم يقطع فيها بجواب قلت فلنكن المسئلة ظنية لاقطعية وهو كذلك بلا شبهة فان قيل أليس قد كفر
 إبليس وكان من الملائكة بدلالة أن الاصل في الاستثناء أن يكون متصلاً فالجواب أنه كما قال الله تعالى «كان
 من الجن ففسق عن أمر ربه» وأما هاروت وماروت فالاصح انهما ملكان لم يصدر عنهما كفر ولا كبيرة
 وتعذيبهما انما هو على وجه المعاقبة كما يعاتب الانبياء عليهم السلام على السهو والزلة مع ان المشهور انهما لما
 عابا على بني آدم ماصدر عنهم من المعاصي وفق ماجري به القلم وادعيا أنهم الورك فيها ماركب في الانسان
 من مقتضيات البشرية لم يرتكبا شيئا من الامور المنية فركب فيهما فخرجا عن ماهية الملكية وهيته الصمة الالهية
 .. ثم لا كفر في تعلم السحر بل في اعتقاد ترتيب الازرعليه بمعنى جعله مستند اليه وفي العمل به كذا في شرح العقائد
 وقال صاحب الروضة ويحرم فعل السحر بالاجماع وأما تعليمه وتعلمه ففيه ثلاثة أقوال . الاول الصحيح الذي
 قطع به الجمهور انهما حرامان . واثاني انهما مكرهان . واثالث انهما باحان اشبه وأما ما ذكره التفتازاني في شرح
 الكشاف من انه لا يروي خلاف في كون العمل به كفراً فيخالفه هذا الخلاف مع ان بين كلاميه تناقض وتناف
 وفي شرح القونوي قال بعض أهل السنة جملة بنى آدم أفضل من جملة الملائكة فان عندنا صاحب الكبيرة كامل
 الايمان ثم هو مبتلي بالايمان بالغيب فكان أحق من الملائكة اشبه ولا يخفى فساد لان صاحب الكبيرة
 الذي هو فائق بالاجماع كيف يكون أفضل من المعصوم بلا نزاع ولعل وجهه أنه من جهة إيمانه الغيبي
 أفضل من الايمان الشهودي الحاصل للملائكة فتكون الأفضلية من هذه الحيثية مع ما فيه من النافذة بان
 الايمان يزيد بالايقان والاطمئنان وان الخبر ليس كالبيان والله المستعان .. وأما ما أجابه القونوي عما تشبث
 به المعتزلة في تفضيل الملائكة وهو قوله سبحانه وتعالى «لن يستكفب المسيح أن يكون عبداً لله ولا
 الملائكة المقربون» فان هذا يقتضى أن تكون الملائكة أفضل من المسيح أي لن يرتفع عبي على السلام
 عن العبودية ولا من هو أرفع درجة منه بقوله إن محمداً صلى الله عليه وسلم أفضل من المسيح عليه السلام

ولا يلزم من كون الملائكة أفضل من المسيح عليه السلام كونهم أفضل من محمد صلى الله عليه وسلم فيه أنه ينتقض بما تقدم من أن خواص البشر أفضل من خواص الملائكة فالجواب الصواب أن الملائكة صيغة جمع فيفيد أن جميع الملائكة أفضل من المسيح ولا يقتضى أن يكون كل واحد منهم أفضل من المسيح عليه السلام وإنما فيه الكلام والله تعالى أعلم بحقيقة المرام .. (ومنها) تفضيل سائر الصحابة بمد الأربعة رضي الله عنهم فقال أبو منصور البغدادي من أكابر أئمة الشافعية أجمع أهل السنة والجماعة على أن أفضل الصحابة أبو بكر فعمرو فثمان فعلي فبقية العشرة المبشرة بالجنة فأهل بدر فبقي أهل أحد فبقي أهل بيعة الرضوان بالحديبية فبقي الصحابة رضي الله عنهم انتهى ولعله أراد بالاجماع إجماع أكثر أهل السنة والجماعة لأن الاختلاف واقع بين علي وعثمان رضي الله عنهم عند بعض أهل السنة وإن كان الجمهور على الترتيب المذكور وهذا قد روى أصحاب السنن وصححه الترمذي عن أبي سعيد رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال عشرة في الجنة أبو بكر وعمر وعثمان وعلي والزبير وطلحة وعبد الرحمن وأبو عبيدة وسعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد رضي الله عنهم وقد ورد أن فاطمة رضي الله عنها سيدة نساء أهل الجنة والحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة وأما عدة أهل بدر فثلاثمائة وبضعة عشر وقد روي ابن ماجه عن رافع بن خديج رضي الله عنه قال جاء جبريل أو ملاك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ماتمدون من شهد بدرأ فكم قال خيارنا قال كذلك هم عندنا خيار الملائكة وروى أبو داود والترمذي وصححه أنه صلى الله عليه وسلم قال لا يدخل النار أحد ممن بايع تحت الشجرة وبالجنة فالسابقون الأولون من المهاجرين والانصار أفضل من غيرهم لقوله تعالى « لا يستوى منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلا وعد الله الحسنى » .. (ومنها) تفضيل التابعين رضي الله عنهم فقد قال شيخ الإسلام محمد بن خفيف الشيرازي واختلاف الناس في أفضل التابعين فأهل المدينة يقولون سعيد بن المسيب رضي الله عنه وأهل البصرة يقولون الحسن البصري رضي الله عنه وأهل الكوفة يقولون أويس القرني رضي الله عنه وقال بعض التأخرين الصحيح بل الصواب ماذهب إليه أهل الكوفة لما روي مسام من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن خير التابعين رجل يقال له أويس الحديث والحاصل أن التابعين أفضل الأئمة بمد الصحابة لقوله عليه الصلاة والسلام خير القرون قرني ثم الذين يلونهم .. فتمتعدان الإمام الأعظم والهادم الأقدم أبو حنيفة رضي الله عنه أفضل الأئمة المجتهدين وأكل الفقهاء في علوم الدين ثم الإمام مالك رضي الله عنه فانه من أتباع التابعين ثم الإمام الشافعي رضي الله عنه ليكون تلميذ الإمام مالك رضي الله عنه بل تلميذ الإمام محمد رضي الله عنه ثم الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه فانه كالتلميذ للشافعي رحمه الله .. (ومنها) تفضيل النساء فروى الترمذي وصححه وحسبك من نساء العالمين مريم بنت عمران وخديجة بنت

خويلد وفاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم وآسية امرأة فرعون رضى الله تعالى عنهم وفي الصحيحين من حديث علي رضى الله عنه خير نساها مريم بنت عمران وخير نساها خديجة بنت خويلد وروى الترمذي موصولا من حديث علي رضى الله عنه بلفظ خير نساها مريم وخير نساها فاطمة رضى الله عنها وروى الحارث بن اسامة في مسنده بسند صحيح لكنه مرسل مريم خير نساء عالمها وفاطمة خير نساء عالمها وفي الصحيح فاطمة سيدة نساء هذه الأمة وفي رواية النسائي سيدة نساء أهل الجنة لكن أخرج ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاطمة سيدة نساء العالمين بعد مريم بنت عمران ويؤيده أنه قال بعضهم بنبتها لكن حكى الامام والبيضاوي وغيرهما الاجماع على عدم نبوتها وكذا حديث ابن عساكر عن ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيدة نساء أهل الجنة مريم بنت عمران ثم فاطمة ثم خديجة ثم آسية امرأة فرعون فهذا في الترتيب صريح لو وجد له سند صحيح وعن ابن العماد أن خديجة إنما فضلت على فاطمة باعتبار الأئمة لا لالسيادة العمومية وقد سئل ابن داود أي أفضل هي أم أمها قال فاطمة بضعة التي صلى الله عليه وسلم فلا تعدلها أحدا يعني من هذه الحيدة لا بالكلية وسئل السبكي فقال الذى نختاره وندين الله تعالى به أن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم أفضل ثم أمها خديجة ثم عائشة وقد صحح ابن العماد أيضاً أن خديجة أفضل من عائشة لما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال لعائشة حين قالت قد رزقك الله خيراً منها فقال عليه الصلاة والسلام لها لا والله ما رزقني الله خيراً منها آمنت بي حين كذبتني الناس وأعطتني ما لها حين حرمني الناس ويؤيده أن عائشة أقرأها النبي صلى الله عليه وسلم السلام من جبريل عليه السلام وخديجة أقرأها السلام جبرائيل من ربها إلا أن حديث كل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا مريم وآسية وخديجة وفضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام على ما ذكره السيوطي في النقاية ولفظه في الجامع الصغير على ما رواه أحمد والشيخان والترمذي وابن ماجه عن أبي موسى رضى الله تعالى عنهم ولم يكمل من النساء إلا آسية امرأة فرعون ومريم بنت عمران الحديث ظاهر في أن عائشة أفضل أفراد النساء على ما اختاره إمام الفقه وأما حمله على المهد بأن المراد بهن الأزواج الطاهرات ففي مقام البعد ثم تقيدهن بما عدا خديجة في غايه من التكلف والتعسف ولعل في وجه التشبيه اشعار بوجه الأفضلية المشعرة بالجامعة بين أوصاف الأئمة من الفضائل العلمية والشائات العملية وقال السيوطي وفي التفضيل بين خديجة وعائشة رضى الله تعالى عنهما أقوال ثالثها الوقف هذا وقد ورد كما رواه الطبراني عن أم سلمة رضى الله عنها قلت يا رسول الله نساء الدنيا أفضل أم الحور العين قال نساء الدنيا أفضل من الحور العين كفضل الظهارة على الباطنة قلت يا رسول الله يوم ذلك قال لصلاتهن وصيامهن وعبادتهن لله تعالى ٥٠ (ومنها) القول بتفضيل أولاد الصحابة رضى الله عنهم فقال بعضهم لا نفصل بعد الصحابة رضى الله عنهم أحداً إلا بالعلم والتقوى

والأصح ان فضل أبنائهم على ترتيب فضل آبائهم إلا أولاد فاطمة رضي الله تعالى عنها فاتهم يفضلون على أولاد أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم لقرهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم فهم العرة الطاهرة والذرية الطيبة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً كذا في الكفاية... (ومنها) أن الولي لا يبلغ درجة النبي لأن الأنبياء عليهم السلام معصومون مأمونون عن خوف الحاقمة مكرمون بالوحي حتى في المنام وبمشاهدة الملائكة الكرام مأمورون بتبليغ الأحكام وإرشاد الأنام بعد الاتصاف بكالات الأولياء العظام فما نقل عن بعض الكرامية من جواز كون الولي أفضل من النبي ككفر وضلالة وإلحاد وجهلة نعم قد يقع تردد في أن مرتبة النبوة أفضل أم مرتبة الولاية بعد القطع بأن النبي متصف بالمرتبتين وأنه أفضل من الولي الذي ليس بنبي ففهم من قال بالاول بناء على ان النبوة تكميل للغير وهو بعد الكمال وفوقه في الجمال ويؤيده حديث فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم ومنهم من قال بالثاني زعماً بأن الولاية عبارة عن العرفان بالله تعالى وصفاته وقرب منه وكرامة عنده والنبوة عبارة عن سفارة بينه وبين عبده وتبليغ أحكامه اليه والقيام بخدمة متعلقة بمصلحة العبد وقاسوا الغائب على الشاهد والخاص على الخلق فاتهم شهبوا الولي بمجالس الملك والتي بالوزير في قيام أمر الملك ولم يعرفوا أن مقام جمع الجمع حاصل للأنبياء ولكل أتباعهم من الأصفياء وهو أن لا تنحجبهم الكثرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة وهو فوق مرتبة التوحيد الصرف الذي هو مقام عموم الأولياء يقول بعض الصوفية ان الولاية أفضل من النبوة معناه ان ولاية النبي أفضل من نبوته إذ عرفت ان النبوة والرسالة أكمل في علو درجته وهذا لا ينافي إجماع العلماء على ان الأنبياء أفضل من الأولياء وأما قول بعض الصوفية ان بداية الولاية نهاية النبوة فعناء ان الولاية ما تحقق إلا بعد قيام صاحبها بجميع ما تقرر من عند صاحب النبوة فان الولي من وازب على الطاعات ولم يرتكب شيئاً من المحرمات فسادام عليه امتثال أمر واجتناب زجر فلا يطلق عليه اسم الولي العرفي وان كان يقال لكل مؤمن إنه الولي اللغوي وأما ما حكي عن ابن العربي من خلاف ذلك فحسن الظن به أنه من المفترقات عليه المنسوبات اليه... (ومنها) أن العبد مادام عاقلاً بالغاً لا يصل الى مقام يسقط عنه الامر والنهي لقوله تعالى (واعبد ربك حتي يأتيك اليقين) فقد أجمع المفسرون على أن المراد به الموت وذهب بعض أهل الإباحة الى أن العبد إذا بلغ غاية المحبة وصفا قلبه من الغفلة واختار الإيمان على الكفر والكفران سقط عنه الامر والنهي ولا يدخله الله النار بارتكاب الكبائر وذهب بعضهم الى أنه تسقط عنه العبادات الظاهرة وتكون عباداته الفكرية وتحمين الاخلاق الباطنة وهذا كفر وزندقة وضلالة وجهالة فقد قال حجة الاسلام إن قتل هذا أولى من مائة كافر وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا أحب الله عبداً لم يضره ذنب فعناء انه عصمه من الذنوب فلم يلحقه ضرر العيوب أو وقفه للتوبة بعد الحوبة ومفهوم هذا الحديث ان من أبغضه الله فلا تنفعه طاعة حيث لا يصدر عنه عبادة صالحة ونية صادقة ولذا قيل

من لم يكن للوصال أهلاً • فكل طاعته ذنوب

وأما ما نقل عن بعض الصوفية من أن العبد السالك إذا بلغ مقام المعرفة سقط عنه تكليف العبادة فوجهه بعض المحققين منهم بأن التكليف مأخوذ من الكلمة بمعنى المشقة والعارف تصدر عنه العبادة بلا كلمة ومشقة بل يتلذذ بالعبادة وينشرح قلبه بالطاعة ويزداد شوقه ونشاطه بالزيادة علماً بأنها سبب السعادة ولذا قال بعض المشايخ الدنيا أفضل من الآخرة لأنها دار الخدمة والآخرة دار النعمة ومقام الخدمة أولى من مرتبة النعمة • وقد حكى عن علي كرم الله تعالى وجهه أنه قال لو خيرت بين المسجد والجنة لاخترت المسجد لانه حق الله سبحانه والجنة حظ النفس ومن ثم اختار بعض الاولياء طول البقاء في الدنيا على الموت مع وجود اللقاء في العقبى والحاصل أن النزق فوق التوقف فانه كالنذير • (ومنها) أن النصوص من الكتاب والسنة تحمل على ظواهرها ما لم تكن من قبيل المتشابهات فان فيه خلافاً مشهوراً بين السلف والخلف في منع التأويل وجوازه وأما العدول عن ظواهرها الى معان يدعيها الملاحدة والباطنية فزندقة بخلاف ما ذهب اليه بعض الصوفية رحمهم الله تعالى من أن النصوص على ظواهر العبارات الا أن فيها بعض الاشارات فهو من كمال الايمان وجمال العرفان كما نقل عن الامام حجة الاسلام أن في قوله عليه الصلاة والسلام لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب إشارة الى أن رحمة الله لا تدخل قلباً ارتسخ فيه صفات سبعة • • (ومنها) هل يجوز رؤية الله تعالى في الدنيا بعين البصر للاولياء فقد جاءني سؤال واقعة حال فيمن ادعى ذلك من بعض الاغنياء فكشفت الجواب بحسب مظهر الى وجه الصواب وهو إجماع الائمة من أهل السنة والجماعة على أن رؤيته تعالى بعين البصر جائزة في الدنيا والآخرة عقلاً وواقعة وثابتة في العقبى سمعاً ونقلًا واختلفوا في جوازها في الدنيا شرعاً فانتهوا أكثرون ونفاها آخرون ثم الذين أثبتوها في الدنيا خصوصاً وقوعها له صلى الله تعالى عليه وسلم في ليلة الاسراء على خلاف في ذلك بين السلف والخلف من العلماء والاولياء والصحيح أنه صلى الله تعالى عليه وسلم إنما رأى ربه بفؤاده لا بعينه كما في شرح العقائد وغيره فالقائل بأنني أرى الله في الدنيا بعين بصرية ان أراد به رؤيته في المنام ففي جوازه خلاف مشهور بين علماء الامام مع أن الرؤية المتأمية لا تكون بالحاسة البصرية بل بالتصورات المتألية أو التمثلات الخيالية وان أراد بها حال اليقظة فان قصد به حذف المضاف وأراد أنه يرى أنوار صفاته ويشاهد آثار مصنوعاته فهذا جائز بلا مرية كما ورد عن بعض الصوفية ما رأيت شيئاً الا ورأيت الله قبله أو بعده أو فيه أو معه وأما من ادعى هذا المعنى لنفسه من غير تأويل في المبنى فهو في اعتقاد قاسد وزعم كاسد وفي حضيض ضلالة وتضليل ومطن وبيل بعيد عن سواء السبيل فقد قال صاحب التعرف وهو كتاب يصنف مثله في التصوف أطبق المشايخ كلهم على تضليل من قال ذلك وتكذيب من ادعاه هنالك وصنفوا في ذلك كتباً ورسائل منهم أبو سعيد الخراز والجنيد وصرحوا بأن من قال ذلك المقال لم يعرف الله الملك المتعال وأقره الشيخ

علاء الدين القونوي في شرحه وقال انصح عن أحد دعوي نحوه فيمكن تأويله بان غالبية الاحوال يحمل الغائب كالشاهد حتى اذا كثر اشتغال السريشي واستحضاره له يصير كأنه حضر بين يديه انتهى ويؤيده حديث الاحسان أن تعبد الله كأنك تراه وكذا حديث عبد الله بن عمر حال الطواف كنا نترأى الله وقال صاحب عوارف المعارف في كتابه أعلام الهدى وعقيدة أرباب التقي أن رؤية العيان معتدرة في هذه الدار لأنها دار الفناء والآخرة هي دار البقاء فلقوم من العلماء نصيب من علم اليقين في الدنيا وللاخرة أعلى منهم مرتبة نصيب من عين اليقين كما قال قائلهم رأى قاضي ربي انتهى والحاصل أن الأئمة قد اتفقت على أنه تعالى لا يراه أحد في الدنيا بعينه ولم يتنازعا في ذلك إلا لئبينا صلى الله عليه وسلم حال عروجه على ماصح به في شرح عقيدة الطحاوي ثم هذا القائل إن قبل التأويل السابق فيها فيها والا فان كان مصححاً على مقوله ولم يرجع بالنقول عن معقوله فيجب تزييره وتشهيره بما يراه الحاكم الشرعي كما يقتضيه تقريره فانه لا يحلو من أن يدعي ادعاء مطلقاً في بيانه أو مزهاً عن كل مالا يليق بحلاله سبحانه فيكون ممن افترى على الله كذباً وهو من أكبر الكبائر بل عد بعض العلماء الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم كفراً فمن أظلم ممن كذب على الله أو ادعى ادعاء مميئاً مشتملاً على أثبات المكان والهيئة والجهة من مقابلة وثبوت مسافة وامثال تلك الحسالة فيصير كافراً لا محالة وهذا مجمل مقال بعض ارباب العقائد المنظومة

ومن قال في الدنيا راه بعينه * فذلك زنديق طغى ونمردا

وخالف كتب الله والرسل كلها * وزاغ عن الشرع الشريف وأبعدا

وذلك ممن قال فيه إلها * يرى وجهه يوم القيامة اسودا

اشارة الى قوله تعالى (ويوم القيامة تري الذين كذبوا على الله وجوههم مسودة) وقد نقل جماعة الاجماع على ان رؤية الله تعالى لا تحصل الاولياء في الدنيا وقد قال ابن الصلاح وابوشامة انه لا يصدق مدعى الرؤية في الدنيا حال اليقظة فانه شيء منع منه تكليم الله . ومضى عليه السلام واختلف في حصول هذا المرام لئبينا صلى الله عليه وسلم في ذلك المقام فكيف يسمع لمن لم يصل الى مقامهما وقال الكواشي في تفسير سورة النجم ومعتقد رؤية الله تعالى هنا بالعين لغير محمد صلى الله عليه وسلم غير مسلم وقال الأرسلي في كتابه الانوار ولوقال اني أرى الله تعالى عياناً في الدنيا أو يكلمني شفهاً كفر انتهى لكن الاقدام على التكفير بمجرد دعوى الرؤية من الصعب الخطير فان الخطأ في ابقاء ألف كافر أهون من الخطأ في اثناء مسلم في الفرض والتقدير فالصواب ما قدمناه من الجواب انه ان انضم مع الدعوى ما يخرج به عن عقيدة أهل التقي فيحكم عليه بأنه من أهل الضلالة والردى والسلام على من اتبع الهدى . (ومنها) رؤية الله سبحانه وتعالى في المنام فلا كثرون على حوازاها من غير كيفية وجهة وهيئة ايضاً في هذا المرام فقد نقل ان الامام ابا حنيفة قال رأيت رب العزة في المنام

تسعا وتسعين مرة ثم رآه مرة أخرى تمام المائة وقصتها طويلة لا يسعها هذا المقام وتقل عن الامام احمد
 رضي الله عنه انه قال رأيت رب العزة في المنام فقلت يارب بم يتقرب المتقربون اليك قال بكلامى يا احمد
 قلت يارب بفهم أو بفهم فهم قال بفهم وبغير فهم وقد ورد عنه عليه الصلاة والسلام انه قال رأيت ربى في
 المنام وقد روى عن كثير من السلف في هذا المقام وهو نوع مشاهدة يكون بالقلب للكرام فلا وجه للمنع
 عن هذا المرام مع انه ليس باختيار أحد من الانام وقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم انه قال رأيت ربى في
 أحسن صورة وفي رواية في صورة شاب فقال الامام الرازي في تأسيس التقديس يجوز أن يرى النبي ربه
 في المنام في صورة مخصوصة من الانام لأن الرؤيا من تصرفات الخيال وهو غير منفك عن الصور المتخيلة
 في عالم المثال انتهى وقد قال بعض مشايخنا ان الله تعالى سبحانه تجليات صورية في العقبي وبه تزول كثير من
 الاشكالات على ما لا يخفى وأما ما ذكره قاضيخان من منع هذا المنام وشدد في هذا المقام وقواه بنقله عن
 بعض العلماء الفخام فقد بينت جوابه وعينت صوابه في المرقاة شرح المشكاة . . . (ومنها) أن المقتول ميت بأجله
 ووقته المقدر لموته فقد قال الله تعالى (إذا جاء أجالهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) وزعم بعض
 المتزلة أن الله قد قطع عليه أجله كذا عبارة شرح العقائد والصواب مافي شرح المقاصد من أن القاتل قطع
 عليه الأجل لأن قتل المقتول عندهم فعل القاتل واستدلوا بالأحاديث الواردة في أن بعض الطاعات يزيد
 في العمر وأنه لو كان ميتاً بأجله لما استحق القاتل ذماً ولا عقاباً ولادية ولا فصاً وأجيب عن الأول بأن الله تعالى
 كان يعلم أنه لو لم يفعل هذه الطاعة لكان عمره أربعين سنة لكنه عام أنه يفعلها ويكون عمره سبعين سنة
 فنسبت هذه الزيادة الى تلك الطاعة والعبادة بناء على علم الله سبحانه أنه لو لاها لما كانت تلك الزيادة كذا في
 شرح العقائد وفيه أنه يعود إلى القول بتعدد الأجل كما زعم الكبي من المعتزلة والمذهب أنه واحد فالوجه
 أن يقال المراد بالزيادة والتقصان بحسب الخير والبركة أو بالنسبة الى مافي اللوح المحفوظ مطابق وهو في علم الله
 مقيد واليه الاشارة بقوله تعالى « يحق الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب (ولا يتوهم) من قوله تعالى « ثم
 قضى أجلاً وأجل مسعى عنده » انه قدر أجلاً لان الأجل الحقيقي واحد مآلاً وأجيب عن الثاني ان
 وجوب العقاب والضمان على القاتل تبدي لارتكابه المنهي عنه وكسبه الفعل الذي يخالف الله عقبيه الموت
 بطريق جري العادة فان القتل فعل القاتل كسباً وإن لم يكن له خلفاً والموت قائم بالمت ومخلوق الله تعالى
 لا صنع فيه للعبد تخليفاً ولا اكتساباً كذا وقع في شرح العقائد ذكر التبدد ومعناه إظهار العبودية ووجوب
 التفويض والتسليم الى أمر الربوبية وفيه ان التبدد انما يكون فيما هو غير معقول للمني وما نحن فيه ليس
 من ذلك المبني ولذا ترك التبدد في شرح المقاصد ثم أعلم انه سبحانه قدر للحق أقذاراً وضرب لهم آجالاً
 قال الله تعالى « وخلق كل شيء فقدره تقديراً » وقال الله تعالى أيضاً « انا كل شيء خلقناه بقدر » وفي
 صحيح مسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً انه عليه الصلاة والسلام قال قدر الله تعالى مقادير الخلق

قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة وكان عرشه على الماء وقال الله تعالى (ولن يؤخر الله
 نفساً إذا جاء أجلها) وقال الله تعالى (وما كان لنفس أن تموت إلا بأذن الله كتاباً مؤجلاً) وفي صحيح مسلم
 عن ابن مسعود رضى الله عنه قال قالت أم حبيبة اللهم متني زوجي رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم
 وبإبي أبي سفيان وبأخي معاوية قال فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قد سألت الله لآجال مضروبة
 وأيام معدودة وأرزاق مقسومة لن يعجل شيئاً قبل حله ولن يؤخر شيئاً عن محله ولو كنت سألت الله أن
 يميزك من عذاب النار وعذاب القبر كان خيراً وأفضل • فالمتقون ميت بأجله وقد علم الله تعالى وقدر
 وقضي أن هذا يموت بسبب المرض وهذا يموت بسبب القتل وهذا بالهدم وهذا بالهرم وهذا بالفرق وهذا
 بالحرق وهذا بالقبض وهذا بالاسهال وهذا بالسلم وهذا بالغ والله سبحانه خلق الموت والحياة وخلق أسبابهما
 ولهذا كان أحمد بن حنبل رحمه الله يكره أن يدعي له بطول العمر ويقول هذا أمر قد فرغ منه وقد علم
 من حديث أم حبيبة رضى الله عنها أن الدعاء يكون مشروعاً نافعاً في بعض الأشياء وإن كان الكل تحت
 التقدير والقضاء • • ثم اعلم أن الروح محدثة مخلوقة مصنوعة مبروبة مدبرة وهذا معلوم بالضرورة من دين
 الإسلام أن العالم محدث ومضى على هذا الصحابة والتابعون حتى نيفت نايغة بمن قصر فهمه في الكتاب والسنة
 فزعم أنها قديمة واحتج بأنها روح من أمر الله تعالى وأمره غير مخلوق وبأن الله تعالى أضافها إليه بقوله
 (قل الروح من أمر ربي) وبقوله (ونفخت فيه من روحي) كما أضاف إليه علمه وقدرته وسمعه وبصره وبه
 وتوقف آخرون واتفق أهل السنة والجماعة على أنها مخلوقة ومن نقل الاجماع على ذلك محمد بن نصر
 المروزي وابن قتيبة وغيرهما رحمهم الله واختلاف الناس هل تموت الروح أم لا فقالت طائفة تموت لأنها
 نفس وكل نفس ذائفة للموت وقال آخرون لا تموت لأنها خلقت للقاء وانما تموت الأبدان وقد دل على
 ذلك الأحاديث الواردة في نعيم الأرواح وعذابها بعد المفارقة إلى أن يرجعها الله في أجسادها • ثم اعلم أن
 الروح لها بالبدن خمسة أنواع من التماق متغايرة الأحكام الأول تعلقها به في بطن الأم جنيناً والثاني تعلقها
 به بعد خروجه الى وجه الأرض والثالث تعلقها به في حل التوم فلها به تماق من وجه ومفارقة من وجه
 والرابع تعلقها به في البرزخ فلها وان فارقت وتجردت عنه فلها لم تفارقه فراقاً كلياً بحيث لا يبقى لها إليه
 التفات البتة فانه ورد ردها اليه وقت سلام المسلم عليه وورد أنه يسمع خلق نعالهم حين يولون عنه وهذا الرد
 إعادة خاصة لا توجب حياة البدن قبل يوم القيامة والخامس تعلقها به يوم تمت الاجساد وهو أكل أنواع
 تعلقها به إذ لا يقبل البدن معه موتاً ولا نوماً ولا شيئاً من الفساد وليس السؤال في البرزخ للروح
 وحدها كما قال ابن حزم وغيره وأفسد منه قول من قال إنه للبدن بلا روح والأحاديث الصحيحة
 ترد القولين والحاصل أن أحكام الدنيا على الأبدان والأرواح تبع لها وأحكام البرزخ على الأرواح
 والأبدان تبع لها وأحكام الحشر والنشر على الأرواح والاجساد جميعاً • • (ومنها) أن الكافر منهم عليه

في الدنيا على رأى القاضي أبي بكر الباقلاني منا وجماعة من أكبر المعتزلة حيث خوله قوي ظاهرة وباطنة وجعل له أموالاً ممتدة كإبشير إليه قوله تعالى (فاذكروا آلاء الله) ويدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام الدنيا سجن للمؤمن وجنة للكافر إلا أن الأشعري قال إذا كان ذلك الأمر الذي ناله في الدنيا قد حجبته عن الله تعالى فليس بنعمة بل هو نقمة فبدل عليه قوله تعالى (يحبسون أنما نعدهم به من مال وبينن نساوع لهم في الخبرات بل لا يشعرون) والخلاف لفظي فإنها نعمة دينوية ونقمة أخروية ولذا قال ابن الهمام الحق إنها في نفسها نعم وإن كانت سبب نقم ٠٠ (ومنها) أنه لا يجب على الله شيء من رعاية إلا صاحب للعباد وغيرها خلافاً للمعتزلة فقد قال حجة الاسلام لاشك أن مصالحة العباد في أن يخافهم في الجنة فأما أن يخافهم في دار البلاء ويعرضهم للخطايا ثم يهدفهم لخطر العقاب وهول العرض والحساب فما في ذلك عظة لأولى الآل باب انتهى وأما ما نقل عن معتزلة بغداد من أنهم قالوا الاصاح تخايد الكفار في التارك لقتل عنهم صاحب الارشاد فغاية في المكابرة ونهاية في العناد ومنها ان الحرام رزق لأن الرزق اسم لما يسوقه الله تعالى الى الحيوان فيقتاوله ويتغذى به وذلك قد يكون حلالاً وقد يكون حراماً وهذا أولى من تفسيره بما يتغذى به الحيوان الخلو عن معنى الاضافة الى الله تعالى مع انه معتبر في مفهوم الرزق وذهب المعتزلة الى ان الحرام ليس برزق لانهم فسروه نارة بمملوك يأكله المملك وأخرى بما لم يمنعه الشارع من الاستفاد به وذلك لا يكون إلا حلالاً ويرد عليهم انه يلزم على الاول أن لا يكون ما يأكله الدواب بل العبيد والاماء رزقاً وعلى الوجهين الآخرين من أكل الحرام طول عمره لم يرزقه الله تعالى أصلاً ويرد الوجوه الثلاثة قوله تعالى (وما من دابة في الارض إلا على الله رزقها) اذ هو يقتضي أن يستوفي كل رزق نفسه حلالاً كان أو حراماً ولا يتصور أن لا يأكل كل إنسان رزقه أو يأكل غيره رزقه لان ما قدره الله تعالى غذاء للشخص يجب أن يأكله ويمتنع أن يأكله غيره وأما الرزق بمعنى المملك فلا يمتنع أن يأكله غيره ومنه قوله تعالى (وما رزقاهم ينفقون) والشيخ أبو الحسن الرستني وأبو اسحق الاسفرائيني ماحققا الخلاف في هذه المسئلة وقالوا الخلاف لفظي لا حقيقي قيل وهو الصواب * ومنها ان الله تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء بمعنى انه يحتاج الضلالة والهداية لانه الخالق وحده في الحقيقة لكن قد تضاف الهداية الى النبي صلى الله عليه وسلم مجازاً بطريق التسبب كما في قوله تعالى (وانك لتهدي الى صراط مستقيم) كاتسند الى القرآن كافي قوله تعالى (ان هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم) وقد يسند الاضلال الى الشيطان مجازاً ومنه قوله تعالى « لا تغوينهم » كما يسند الاضلال الى الاصنام في قوله تعالى (رب انهن أضللن كثيراً من الناس) والى غيرها كقوله تعالى (وأضلهم السامري) وفسر المعتزلة الهداية ببيان طريق الصواب وهو باطل بقوله تعالى (انك لتهدي من أحييت) الآية مع انه عليه الصلاة والسلام بين طريق الاسلام ودعا الى الهداية جميع الانام قيل والمشهور عند المعتزلة ان الهداية هي الدلالة الموصلة الى المطلوب فينتقض بقوله تعالى (وأما وقد هديناهم

فاستحبوا العمى على الهدى) •• (ومنها) ان ما هو اصلح للبعد فليس بواجب على الله سبحانه والا لما خلق
 الكافر الفقير المذنب في الدنيا والأخرى فان المدم اصلح له من الوجود في عالم الشهود ولما كان له سبحانه
 منة على العباد وقد قال الله تعالى (بل الله يبن عليكم أن هذا لكم للإيمان) ولما كان امتثاله على نحو موسى
 عليه السلام فوق امتثاله على نحو فرعون إذ فضل لكل منهما غاية مقدورة من الاصالح له ولما كان لسؤال العصمة
 والتوفيق وكشف الضراء والبأساء والبسط في الحطب والرخاء ••• معنى لان ما يفعله في حق كل احد فهو مفسدة له
 يجب على الله تركها ولعمري ان مفسده هذا الأصل وهو وجوب الاصالح بل أكثر أصول المعتزلة أظهر من
 أن تخفي وأكثر من أن تحصي وذلك لقصور نظرهم في المعارف الالهية والعلوم المتعلقة بذاته وصفاته الثبوتية
 والسلبية ورسوم قياس الغائب على الشاهد في طباعهم الدينية القاصرة عن ادراك الحقائق الغيبية ثم ليت
 شعري مامعنى وجوب الشيء على الله سبحانه اذ ليس معناه استحقاق تاركه الذم والعقاب وهو ظاهر
 لان الاولوية تنافي الوجوب في مقام الربوبية فان الوجوب حكم من الاحكام والحكم لا يثبت الا بالشرع ولا
 شارع على الشارع فتم المرام في أحسن النظام * ومنها أن خلف الوعيد كرم فيجوز من الله تعالى والمحققون
 على خلافه كيف وهو تبديل القول وقد قال الله تعالى (ما يبدل القول لدى) أى بوقوع الخلف فيه يعنى
 لا تبديل ولا خلف لقولي فلا تطعموا أن أبدل وعيدي وقد أفردت في المسئلة رسالة مستقلة سميتها
 بالقول السديدي منع خلف الوعيد * ومنها تجوز العقاب على الصغيرة سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا
 لدخولها تحت قوله تعالى (ويفقر مادون ذلك لمن يشاء) ولقوله تعالى (لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها)
 أى عدها وحصرها والاحصاء انما يكون للسؤال والجزاء وذهب بعض المعتزلة الى انه اذا اجتنب الكبائر لم يجز تعذيبه
 لا بمعنى انه يتمتع عقلا بل بمعنى انه لا يجوز ان يقع لقيام الأدلة السمعية على انه لا يقع كقوله تعالى (ان
 تجتنبوا كبائر ما نهون عنه نكفر عنكم سيئاتكم) وأجيب بأن الكبيرة المطلقة هي الكفر لانه الكامل وجمع
 الاسم بالنظر الى أنواع الكفر وان كانت الكاملة واحدة في الحكم أو الى افراده القائمة على ماتم من قاعدة
 أن مقابلة الجمع بالجمع تقتضى انقسام الآحاد بالآحاد كقولنا ركب القوم دوابهم وابسوا نياهم كذا حقه
 العلامة في نرح العقائد فيكون التقدير على التقرير الاول إن تجتنبوا أنواع الكفر وفيه انه يلزم حينئذ أن
 لا يجوز العقاب على ماعدا الكفر صغيرة كانت أو كبيرة اللهم الآن يقال المعنى نكفر عنكم سيئاتكم المكتسبة
 قبل اجتباب الكفر فيكون الخطاب للكفرة وقيل يقدر فيه الاستثناء بالمشيئة أى نكفر عنكم سيئاتكم
 إن شئنا وقال شيخنا ومولانا عبد الله السندي رحمه الله تعالى على ما وجدنا بخطه ان تقدير الاستثناء يفني عن حمل
 الكبائر على الكفر قلت ما قدر الاستثناء الا لتصحيح حمل الكبائر على الكفر دفعا للزوم المتقدم اذ لو حمل الكبائر
 على عمومها لماصح الاستثناء للزوم انحصار الصغيرة تحت المشيئة وخروج الكبيرة وهو خلاف نص قوله
 تعالى (ان الله لا يغفر أن يشرك به) الآية وأيضاً يلزم كون الصغيرة تحت المشيئة بشرط اجتباب الكبائر

وليس كذلك بل قد تكفر الصغيرة بكفر أو بغفو من الله ولو كان صاحبها مرتكب كبيرة وقال العلامة مولانا عصام الدين في معنى الآية ان المعلق عليه لتكفير السيئات هو الاجتناب عن الكفر فيدخل في التكفير الكبائر أيضاً ولا خلاف انها لا تكفر بمجرد الاجتناب فالمغفرة والتكفير لا بدله من تعليق آخر وهو المشيئة عندنا مطلقاً والتوبة في الكبائر عند المعتزلة فالآية ليست على ظاهرها بالاتفاق فلا تكون تامة في الدلالة على مطلوبهم ولا يخفى ان حمل (كبار ماتون عنه) على الكفر على كل من الوجهين المذكورين في غاية البعد إذ البلاغة تعضى إن تحببوا الكفر لوجازته وموافقته لعرف البيان فالحق ان مدلول الآية تكفير الصغار بمجرد الاجتناب عن الكبائر وتعليق المغفرة بالمشيئة في آية أخرى مخصوص بما عدا ما اجتنب معه الكبائر انتهى ولا يخفى ان هذا مذهب ثالث يخالف للمذهبين المسمى بالملفق فكيف يحكم بكونه الحق على الوجه المطابق ثم الاظهر ان الخطأ في الآية للمؤمنين وان الكبائر على مضاهها المتعارف ماعدا كفر الكافرين كما يشير اليه قوله تعالى (كبار ماتون عنه) والمعنى ان تحببوا كبار النميات (نكفر عنكم سيئاتكم) بالطاعات كما يدل عليه قوله تعالى (ان الحسنات يذهبن السيئات) وسائر الأحاديث الواردة في باب المكفرات ومنها ان دعاء الاحياء للاموات وصدقهم عنهم نفع لهم في علو الحالات خلافاً للمعتزلة تمسكاً بأن القضاء لا يتبدل وكل نفس مرهونة بما كتبت والمرؤ مجزى بعمله لا بعمل غيره وأوجب بأن عدم تبدل القضاء بالنسبة الى الموتى لا ينافي نفع دعاء الاحياء لهم فان ذلك النفع بالدعاء يجوز أن يكون بالقضاء وان توفيق الاحياء للدعاء لهم يجوز أن يكون بكسبهم عملاً في الدنيا يستحق به مثل ذلك الجزاء فيكون مجزياً بعمله في الآخرة على انه قد ورد في الاحاديث الصحيحة من الدعاء للاموات خصوصاً في صلاة الجنازة وقد توارثه السلف واجمع عليه الحلف فلو لم يكن اللاموات فيه نفع لكان عبثاً بل جاء في القرآن آيات كثيرة متضمنة للدعوات للاموات كقوله سبحانه (رب ارحمهم كما ربياني صغيراً) وقوله تعالى (رب اغفر لي ولوالدي ولمن دخل بيتي مؤمناً وللمؤمنين والمؤمنات) وقوله تعالى (ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالايمان) وعن سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه انه قال يارسول الله ان أم سعد ماتت فأني الصدقة أفضل قال عليه الصلاة والسلام الماء خمر بئراً وقال هذا لام سعد أخرجه أبو داود والنسائي رحمهما الله وأما ما ذكر في شرح العقائد من حديث ان العالم والمتعلم اذا مرا علي قرية فان الله تعالى يرفع المذاب عن مقبرة تلك القرية أربعين يوماً فقد صرح الجلال السيوطي انه لأصل له . . . قال القونوي رحمه الله والاصل في ذلك عند أهل السنة للانسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوماً أو حجاً أو صدقة أو غيرها والشافعي رحمه الله جوز هذا في الصدقة والعبادة المالية وجوز في الحج واذا قرئ على القبر فلاميت اجر المستمع ومنع وصول ثواب القرآن الى الموتى وثواب الصلاة والصوم وجميع الطاعات والعبادات غير المالية وعند أبي حنيفة رحمه الله وأنحابه يجوز ذلك ونوابه الى الميت وتمسك المانع من ذلك بقوله تعالى (وأن ليس للانسان الامسي) وبقوله عليه الصلاة

والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الحديث والجواب ان الآية حجة لنا لان الذي أهدي ثواب عمله لغيره سمي في إيصال الثواب الى ذلك الغير فيكون له ماسي بهذه الآية ولا يكون له ماسي بالإبصار الثواب اليه فكانت الآية حجة لنا لا علينا وأما الحديث فيدل على انقطاع عمله ونحن نقول به وإنما الكلام في وصول ثواب غيره اليه والموصول الثواب الى الميت هو الله تعالى سبحانه لان الميت لا يسمع بنفسه والقرب والبعد سواء في قدرة الحق سبحانه هذا وقد قال الله تعالى (أدعوني أستجب لكم) وفيه رد ما قاله بعض المعتزلة ان الدعاء لا تأثير له في تغيير القضاء والجواب ان الدعاء يرد البلاء اذا كان على وفق القضاء والحاصل ان القضاء المعاق يتغير بخلاف المبرم والله تعالى أعلم • وأما الدعاء فخرج العبادة سواء طابق القضاء أم لا فربما يخفف البلاء واختلف في الافضل هل هو الدعاء أو السكوت والرضا قليل الاول لانه عبادة في نفسه وهو مطلوب ومأمور بفضله وقيل السكوت والرضا والخود تحت جريان الحكم أتم رضا ولا يبعد أن يقال الاثم هو أن يجمع بينهما بان يدعو باللسان ويكون حامداً في الجنان تحت الجريان بحكم الحنان المتان وقيل الاولى أن يقال ان الاوقات مختلفة ففي بعضها الدعاء أفضل وفي بعضها السكوت أفضل والفاصل بينهما الاشارة فمن وجد في قلبه اشارة الى الدعاء فهو وقته كما ورد من فتح له أبواب الدعاء فتحت له أبواب الاجابة أو الرحمة أو الجنة روايات ومن وجد في قلبه اشارة الى السكوت فهو وقته كما جاء عن ابراهيم عليه السلام لما قال له جبريل عليه السلام ألك حاجة قال أما إليك فلا قال فدل ربك قال حسبي من سؤالي علمه بحالي فلم يحترق منه الاوثاق ببركة هذا القول وكان في النار سبعة أيام وقيل أربعين يوماً وهو ابن ستة عشر سنة حين أتى في النار ويجوز ان يقال ما كان لاعتاد فيه نصيب أو لله تعالى فيه حق فالدعاء به أولى وما كان فيه حظ نفس للداعي فالسكوت عنه أولى وهذا أعلى وأغنى • وقال شارح عقيدة الطحاوي أتفق أهل السنة أن الاموات ينتفعون من سعي الاحياء بأمرين أحدهما ما تسبب فيه الميت في حياته والثاني دعاء المسلمين واستغفارهم له والصدقة والحج على نزاع فيما يصل من ثواب الحج فمن محمد بن الحسن رحمه الله أنه انما يصل الى الميت ثواب النفقة والحج للحاج وعند عامة العلماء ثواب الحج للمحتاج عنه وهو الصحيح واختلف في العبادات البدنية كالصوم وقراءة القرآن والذكر فذهب أبو حنيفة رحمه الله وأحمد وجهاور السلف رحمهم الله الى وصولها والمشهور من مذهب الشافعي رحمه الله ومالك عدم وصولها وذهب بعض أهل البدع من أهل الكلام الى عدم وصول شيء البتة للدعاء ولا غيره وقوله مردود بالكتاب والسنة واستدلاله بقوله سبحانه (وان ليس للانسان الا ماسي) مدفوع بأنه لم ينسأ انتفاع الرجل بسعي غيره وإنما في ما كنهه بغير سعيه وبين الامرين فرق بين فأخبر الله تعالى انه لا يملك الا سعيه وما سعي غيره فهو ملك لساعيه فان شاء أن يبدله لغيره وان شاء أن يبقيه لنفسه وهو سبحانه لم يقل لا ينتفع الا بما سمي ومن الادلة الدالة على وصول ثواب العبادة المالية حديث جابر رضي الله عنه قال صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عييد الأضيحي فلما انصرف أتني

بكش فذبحه فقال عليه الصلاة والسلام بسم الله والله أكبر اللهم هذا عني وعن لم يضح من أمي رواه أبو داود والترمذي وحديث الكشيئين الذين قال عليه الصلاة والسلام في أحدهما اللهم هذا عن أمي جميعا وفي الآخر اللهم هذا عن محمد وآل محمد رواه أحمد . . . والقربة في الاضحية أرافة الدم وقد جعلها للغير قال وكذا عبادة الحج بدنية وليس المال ركناً فيه وإنما هو وسيلة ألا يري أن المكشي يجب عليه الحج إذا قدر على المشي الى عرفات من غير شرط المال وهذا هو الاظهر أعني أن الحج غير مركب من مال وبدن بل بدني محض كما قد نص عليه جماعة من اصحاب أبي حنيفة المتأخرين قلت هذا غير صحيح اذ صحة البدن شرط لوجوب الاداء . . . ولهذا يجب عليه الاحجاج أو الايصاء ثم قراءة القرآن واهدائها له تلوعا بغير اجرة تصل اليه وأما لو اوصى بأن يعطي شي من ماله لمن يقرأ القرآن على قبره فالوصية باطلة لانه في معني الاجرة كذا في الاختيار وهذا مبنى على عدم جواز الاستئجار على الطاعات لكن اذا أعطي لمن يقرأ القرآن ويعلمه ويتعلمه معونة لاهل القرآن على ذلك كان هذا من جنس الصدقة عنه فيجوز . . . ثم القراءة عند القبور مكروهة عند أبي حنيفة ومالك وأحمد ورحمهم الله في رواية لانه محدث لم يرد به السنة وقال محمد بن الحسن وأحمد في رواية لا يكره لما روي عن ابن عمر رضى الله عنه انه اوصى ان يقرأ على قبره وقت الدفن بفواتح سورة البقرة وخواتمها والله سبحانه وتعالى (اعلم) . . . (ومنها) انه لا يجوز ان يقال يستجاب دعاء الكافر على ما ذهب اليه الجمهور لقوله تعالى (وما دعاء الكافرين إلا في ضلال) اي في ضياع وخسار لا منفعة فيه وفيه أن موردده خاص بالعقبي فلا ينافي أن يستجاب دعاؤه في امر الدنيا كما يدل عليه دعاء إبليس وإجابته سبحانه له في الامهال ويؤيده حديث إن دعوة المظلوم تستجاب وان كان كافراً والى جواز مذهب أبو القاسم الحسكي وأبو نصر الدبوسي قال الصدر الشهيد وبه يفتي وأما ما استدلل به في شرح العقائد بأن الكافر لا يدعو الله تعالى لانه لا يعرفه ففيه انه قد ورد في حقهم قوله تعالى (دعوا الله مخلصين له الدين فلما نجاهم الى البر فقام مقتصد) الآية قال أبو حنيفة رحمه الله وصاحبا بكرة ان يقول الرجل أسألك بحق فلان او بحق انبيائك ورسلك وبحق البيت الحرام والمشعر الحرام ونحو ذلك اذ ليس لاحد على الله حق وكره أبو حنيفة ومحمد ورحمهما الله تعالى ان يقول الداعي اللهم اني أسألك بمحمد العز من عرشك واجازه أبو يوسف لما بلغه الاثر فيه قلت قد ورد ايضا اللهم اني أسألك بحق السائلين عليك وبحق ممشاي اليك فلما رد بالحق الحرمه او الحق الذي وعده بمقتضى الرحمة . . . (ومنها) ان الحبي الكافر يعذب بالنار اتفاقا لقوله تعالى لأملأن جهنم من الجنة والناس أجمعين والمسلم منهم يشأ بالجنة عند أبي يوسف ومحمد ورحمهم الله ووافقهما بقية أهل السنة والجماعة ويؤيدهم ما ورد في سورة الرحمن عند تعداد نعم الجنان ومنه قوله تعالى (ولن خاف مقام ربه جنتان) فبأي آلاء ربكما تكذبان (الآيات وأبو حنيفة رحمه الله توقف في كيفية ثوابهم لقوله تعالى (ويجركم من عذاب اليم) من غير ان يقرن به قوله وبشكم ثواب مقيم فقيل لا ثواب لهم الا النجاة من النار ثم يقال لهم

كونوا ترابا وظاهرا مذهب ابي حنيفة رحمه الله التوقف في كيفية ثوابهم حيث قيل ليس لهم اكل ولا شرب
 وإنما لهم شتم ولكنه ليس بصحيح لما ورد التصريح بخلاف ذلك في الاحاديث الكثيرة ولا توقف له في
 استحقاقهم الجنة كالملائكة لان الله تعالى لم يبين في القرآن ثوابهم ونحن نعلم يقيناً ان الله تعالى لا يضيع
 لعباده فيعطيهم ما شاء مما يناسب شأنهم هذا وتوقفه لعدم الدليل القطعي لا يتنافى ترجيح احد الطرفين
 بالدليل الظني ونقل القونوي انه سئل الرستقي عن الملائكة هل لهم ثواب وعقاب فقال نعم لهم ثواب وعقاب الا
 ان عقابهم كعقاب الآدميين وثوابهم ليس كثواب الآدميين لان ثوابهم التلذذ بالشم ان الله تعالى جعل لذاتنا
 وشهواتنا في الدنيا من الماء كالأكل والشرب ونحوها فكذلك يجمل ثوابنا في الدار الآخرة وأما الملائكة
 فان الله تعالى جعل لذتهم وشهوتهم في الدنيا في طاعتهم لله تعالى وبذلك طابت أنفسهم وبها شبعهم وريهم
 فكذلك في الآخرة استدلالات بالشاهد غير مقبول لان عقاب الملائكة مخالف لاجماع أهل الملة وأما كون
 ثوابهم بقاؤهم على لذة طاعتهم فظاهر وأما قصر ثوابنا على الالذة الظاهرية فمنوع لان في الجنة يحصل
 لاهلها التلذذ بالذكر والشكر وأنواع المعرفة وأصناف الزلفة والقرية التي نهايتها الرؤية مما ينسي مجنبها التلذذ
 بالشهوات الحسية واللذات النفسية .. (ومنها) أن الشياطين لهم تصرف في بني آدم خلافاً لمنزلة حيث يقولون
 لا يمكنهم أن يوسوسوا وإنما نفس الانسان توسوسه وهو مردود بقوله تعالى (الشیطان يعدكم الفقر ويأمركم
 بالفحشاء) وقوله تعالى (ان الشیطان لکم عدو فأتخذوه عدواً إنما يدعو حزبه ليكونوا من أصحاب السعير)
 ولما صح عنه صلى الله عليه وسلم أن الشیطان یجری من ابن آدم مجری الدم ثم الحسمة في انهم يرونا
 ونحن لانراهم انهم خلقوا على صورة قبيحة فلو رأيناهم لم نقدر على تناول الطعام والشرب فستروا عنا
 رحمة علينا في هذا الباب والملائكة خلقوا من النور فلو رأيناهم لطارت أرواحنا لديهم وأعيننا اليهم وأما
 قول القونوي من أن الجن خلقوا من الریح وأصل الریح أن لا يرى فكذا ما خلق منه فغير صحيح أقوله
 تعالى (والجن خلقناه من قبذ من نار السموم) .. (ومنها) أن ما أخبر الله تعالى من الحور والقصور
 والانهار والاشجار والثمار لاهل الجنة ومن الزقوم والحميم والاسل والاعلال لاهل التارحق خلافاً للباطنية
 والمدول عن ظواهر النصوص الى معان يدعيها أهل الباطن إلحاد .. (ومنها) أن المجتهد في العقليات
 والشرعيات الأصلية والفرعية قد يخطئ وقد يصيب وذهب بعض الاشاعرة والمعتزلة الى أن كل مجتهد في
 المسائل الشرعية الفرعية التي لا قاطع فيها مصيب والتحقيق ان في المسئلة الاجتهادية احتمالات أربعة الاول
 ان ليس لله فيها حكم معين قبل الاجتهاد بل الحكم فيها ما أدى اليه رأى المجتهد فعلى هذا قد تعدد الاحكام
 الحققة في حادثة واحدة ويكون كل مجتهد مصيبا والثاني أن الحكم معين ولا دليل عليه منه سبحانه بل
 الثبوت عليه كالمعثور على دفته والثالث ان الحكم معين وله دليل قطعي والرابع أن الحكم معين وله
 دليل ظني وقد ذهب الي كل احتمال جماعة والمختار أن الحكم معين وعليه دليل ظني ان وجده المجتهد

أصاب وإن فقدته أخطأ والمجتهد غير مكلف بإصابته كاذب بعضهم ممن ذهب إلى الاحتمالات الثلاث وذلك لعمومه وخفائه فلذلك كان الخطيئ معذوراً فالمن أصاب أجران ولمن أخطأ أجر واحد كما ورد في حديث آخر إذا أصبت فلك عشر حسنات وإن أخطأت فلك حسنة ثم الدليل على أن المجتهد قد يخطئ قوله تعالى (ففهمناها سليمان) أي دون داود إذ الضمير راجع إلى الحكومة أو الفتيا ونو كان كل من الاجتهادين صواباً لما كان لتخصيص سليمان بالذكر فائدة وتوضيحه أن داود حكم بالغنم لصاحب الحرث بدل افساده وبالحرث لصاحب الغنم وحكم سليمان بأن يكون الغنم لصاحب الحرث فينتفع بها أي بدرها ونسلها وشعرها وصوفها وحكم بدفع الحرث لصاحب الغنم فيقوم صاحب الغنم على الحرث حتى يرجع ويعود كما كان فإذا صار الحرث كما كان فيرجع ويأخذ كل واحد منهما ملكه وماله وهذا كان في شريعتهم وأما في شريعتنا فلا ضمان عند أبي حنيفة رحمه الله وأصحابه سواء كان بالليل أو بالنهار إلا أن يكون مع الهبة سائق أو قائد وعند الشافعي رحمه الله يجب ضمان المتلف بالليل إذا لمعتاد ضبط الدواب ليلاً وكان حكم داود وسليمان عليهم السلام بالاجتهاد دون الوحي والالما جاز لسليمان عليه السلام خلافه ولا لداود عليه السلام الرجوع عنه ولو كان كل من الاجتهادين حقاً لكان كل منهما قد أصاب الحكم وفهمه ولم يكن لتخصيص سليمان عليه السلام بالذكر وجه فانه وإن لم يدل على نفي الحكم عما عداه دلالة كلية لكنه يدل عليه في هذا الموضوع بمؤنة المقام كما لا يخفى على من له معرفة بأفانين الكلام وهذا مبني على جواز اجتهاد الانبياء عليهم السلام وتجاوز وقوعهم في الخطأ لكن بشرط أن ينهوا حتى ينهوا وقد يجاب بأن المعنى من قوله فهمناها سليمان أي الفتوى والحكومة التي هي أحق وأولى بدليل قوله تعالى (وكلاً آتينا حكماً وعلماً) فانه يفهم منه إصابتهما في فصل الخصومات والعلم بأمر الدين وبدليل قول سليمان عليه السلام غير هذا أوفى للفريقين وأوفق كأنه قال هذا حق وغيره أحق وفيه إيماء إلى أن ترك الأولى من الانبياء عليهم السلام بمنزلة الخطأ من العلماء فإن حسنات الأبرار سيئات المقربين ولا يخفى أنه لا يتم على من قال باستواء الحكمين ثم اعلم أن الانبياء عليهم السلام ان يمتدوا مطلقاً وعليه الأكثر أو بعد انتظار الوحي وعليه الخفية واختاره ابن الأمام في التحرير وإذا اجتهدوا فلا بد من إصابتهم ابتداء وانتهاء كما في المسيرة * (ومنها) أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص فإن حقيقة الإيمان وهو التصديق القلبي الذي بالغ حد الجزم والاذعان كما هو المشهور عند الجمهور وإن مال شارح المقائد وصاحب المواقف إلى اعتبار الظن الغائب الذي لا يخطر معه احتمال النقيض فهو أيضاً لا يتصور فيه زيادة ونقصان حتى أن من حصل له حقيقة التصديق فسواء أتى بالطاعات أو ارتكب السيئات فتصديقه باق على حاله لا تنير فيه أصلاً والآيات الدالة على زيادة الإيمان محمولة على ما ذكره الامام أبو حنيفة رحمه الله انهم كانوا آمنوا في الجملة ثم يأتي فرض بعد فرض فكانوا يؤمنون بكل فرض خاص وهذا التأويل بعينه مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما في الكشف عنه أن

أول ما تأتاهم به النبي صلى الله عليه وسلم التوحيد فلما آمنوا بالله وحده أنزل الصلاة والزكاة ثم الحج ثم الجهاد وازداد إيماناً إلى إيمانهم انتهى وتقديم الحج على الجهاد - سبق قلم من صاحب الكشف إذ الجهاد فرض قبل الحج بلا خلاف وحاصل كلام الامام أن الايمان كان يزيد بزيادة ما يجب الايمان به وهذا مما لا يتصور في غير عصر النبي صلى الله تعالى عليه وسلم . قال شارح العقائد وفيه نظر لان الاطلاع على تفاصيل الفرائض ممكن في غير عصر النبي صلى الله عليه وسلم والجواب أن تلك التفاصيل لما كان الايمان بها برمتها إجمالاً فبالاطلاع عليها لم يتقلب الايمان من النقصان الى الزيادة بل من الاجمال الى التفصيل فقط بخلاف ما في عصره عليه الصلاة والسلام فان الايمان لما كان عبارة عن التصديق بكل ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من عند الله فكلمة ازدادت تلك الجملة ازداد التصديق المتعاقب به لا بحالة وأما قوله ولا خفاء في أن التفصيلي أزيد بل أكل فكونه أزيد مجموع وأما كونه أكل فسلم إلا أنه غير مفيد وأما ما نقل عن إمام الحرمين كما في شرح المقاصد من أن الثبات والدوام على الايمان زيادة عليه في كل ساعة وحاصله أنه يزيد بزيادة الأزمان لما أنه عرض لا يثبت إلا بتجدد الأمثال فأجاب عنه شارح العقائد بأن حصول المثل بعد انعدام الشيء لا يكون من الزيادة في شيء كما في سواد الحميم مثلاً انتهى . . . وقد يجاب بأنه يلزم منه ان من هو أطول عمراً من الأنبياء والأولياء يكون إيمانه أزيد وأكل من غيره ولا قائل به مع أن ابن المهلب نقل ان القول بعدم الزيادة والنقصان اختاره من الأشاعرة إمام الحرمين وجمع كثير وقيل المراد زيادة ثمرته وبهائه وإشراق نوره وضيائه في القلب وصفائه فانه يزيد بالأعمال وينقص بالمعاصي وفيه نظر لان كثيراً من الناس تكثر منه الأعمال ولا يحصل له مزيد الأحوال وقد توجسد المعاصي مع كمال الايمان وتحقق الايمان لبعض أرباب الكمال ولذا لما سئل الجنيذ أيزنى العارف قال (وكان أمر الله قدراً مقدوراً) وقال بعض المحققين كالفاضل عضد الدين لانسلم أن حقيقة التصديق لا تقبل الزيادة والنقصان بل تتفاوت قوة وضعفاً للقطع بان تصديق آحاد الأمة ليس كتصديق النبي صلى الله عليه وسلم ولذا قال إبراهيم عليه الصلاة والسلام (ولكن ليطعنن قايي) ونوقش بان هذا مسلم لكن لا طائل تحته إذ النزاع إنما هو في تفاوت الايمان بحسب الكمية أي القلة والكثرة فان الزيادة والنقصان كثيراً ما تتعمد في الأعداد وأما التفاوت في الكيفية أي القوة والضعف فنخرج عن محل النزاع ولذا ذهب الامام الرازي وكثير من المتكلمين الى أن هذا الخلاف لفظي راجع الى تفسير الايمان فان قلنا هو التصديق فلا يقبلها لان الواجب هو اليقين وأنه لا يقبل امتعوت وان قلنا هو الأعمال أيضاً فيقبلها فهذا هو التحقيق الذي يجب أن يعول عليه نعم اذا قبل الواجب في التصديق ما به اليقيني والاعتقاد الجازم المطابق وان كان غير ثابت حيث يمكن أن يزول بالتشكيك فان إيمان أكثر العوام من هذا القليل فانه حينئذ يقبل التفاوت في مراتب الايمان دون مناقب الايمان إلا باختلاف مرتبة علم اليقين فانها دون مرتبة عين اليقين كما أشار اليه قول إبراهيم عليه

الصلاة والسلام (بلى ولكن ليطعن قاي) فان التصديق بحدوث المالم ليس بالتصديق بطلوع الشمس
 ولذا ورد في الخبر ليس الخبر كالمأينة وأما قول علي كرم الله وجهه لو كشف الغطاء ما زدت شيئاً فمحمول
 على أصل اليقين فان مقام العيان فوق مرتبة البيان عند جميع الأعيان بل فوقهما مقام يسمى حق اليقين
 فالإيمان الغيبي محله الدنيا والعيني في مواقف العقبي والحقى عند دخول جنة المأوي وتحقق رؤية المولى
 هذا وذكر ابن الهمام أن الحنفية ومعهم إمام الحرمين لا يمتنعون الزيادة والنقصان باعتبار جهات هي غير
 نفس ذات التصديق بل يتفاوت بتفاوت المؤمن به عند الحنفية ومن وافقهم لا بدب تفاوت ذات التصديق
 وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال إيماني كإيمان جبرائيل عليه الصلاة والسلام ولا أقول مثل إيمان
 جبرائيل عليه الصلاة والسلام لان المثلية تقتضي المساواة في كل الصفات والتشبيه لا يقتضيه بل يكفي
 لاطلاقه المساواة في بعضه فلا أحد يساوي بين إيمان آحاد الناس وإيمان الملائكة والأنبياء عليهم الصلاة
 والسلام من كل وجهه . اعلم أن الحديث المشهور أن الإيمان قول وعمل وزيد وينقص والإيمان لا يزيد
 ولا ينقص كله غير صحيح على ما ذكره الفيروزابادي في الصراط المستقيم وقد روى ابن ماجه بسنده الى
 علي رضي الله عنه رفعه الإيمان عقد بالقلب وإقرار باللسان وعمل بالأركان لكن حكم عليه ابن الجوزي
 بالوضع وأما ما رواه الفقيه أبو الليث السمرقندي في تفسيره عند هذه الآية وهي قوله تعالى (وإذا ما أنزلت
 سورة فهم من يقول أيناكم زادته هذه إيماناً فأما الذين آمنوا فزادتهم إيماناً وهم يستبشرون وأما الذين
 في قلوبهم مرض فزادتهم رجساً الى رجسهم وماتوا وهم كافرون) فقال الفقيه حدثنا محمد بن الفضل
 وأبو القاسم الشافري قال حدثنا فارس بن مردويه قال حدثنا محمد بن الفضل بن العائد قال حدثنا يحيى
 ابن عيسى قال حدثنا أبو مطيع عن حماد بن سلمة عن أبي الحزم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال جاء
 وفد نفيف الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله الإيمان يزيد وينقص فقال عليه الصلاة
 والسلام لا الإيمان مكمل في القلب زيادته ونقصانه كفر فقال شارح عقيدة الطحاوي سئل شيخنا الشيخ
 عماد الدين بن كثير عن هذا الحديث فأجاب بان الإسناد من أبي الليث الى أبي مطيع مجهولون لا يعرفون
 في شيء من كتب التواريخ المشهورة وأما أبو مطيع فهو أبو الحكم بن عبد الله بن مسلمة الباهلي ضعفه
 أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعمر بن علي القلانسي والبخاري وأبو داود والنسائي وأبو حاتم الرازي
 وأبو حاتم محمد بن حبان البستي والمقبلي وابن عدي والدارقطني وغيرهم رحمهم الله تعالى وأما أبو الحزم
 الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه فقد تصحيف على الكاتب واسمه يزيد بن سفيان فقد ضعفه أيضاً
 غير واحد وتركه شعبة بن الحجاج وقال النسائي متروك وقد اتهمه شعبة بالوضع حيث قال لو أعطوه فلسين
 لحذتهم سبعين حديثاً . . (ومنها) أن الإيمان والاسلام واحد لان الاسلام هو الخضوع والاعتقاد بمعنى قبول
 الأحكام الشرعية وذلك حقيقة التصديق على ما مر كذا في شرح المفاتيح وفيه بحث لان الاعتقاد الباطني هو

التصديق والاعتقاد الظاهري هو الاقرار والتغاير بينهما حاصل في الاعتبار وأما قوله ويؤيده قوله تعالى (فأخرجنا من كان فيها من المؤمنين فما وجدنا فيها غير بيت من المسلمين) ففيه أن ذلك لا يقتضي إلا صدق المؤمن والمسلم على من تبعه وذلك لا يقتضي اتحاد مفهوميهما لجواز صدق المفهومات المختلفة على ذات واحدة نعم عدم تغايرها بمعنى انه لا ينفك أحدهما عن الآخر في اعتبار حكمهما لاعتبار مفهوميهما ولهذا لا يصح أن يحكم على أحد بأنه مؤمن وليس بمسلم يعلم أو مسلم وليس بمؤمن لأن الناس كانوا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثلاث فرق مؤمن وموافق وكافر ليس فيهم رابع فالؤمن من أي الفرق كالخشوية والظاهرية لا يصح أن يقال انهم الكافرين للاجماع على خلافه ولقوله سبحانه (ملأ أبيكم إبراهيم هوساً كم المسلمين) الآية فإن قالوا انه من المؤمنين تركوا مذهبهم وإن قالوا من المنافقين فيكون الاسلام هو النفاق عندهم فينبغي أن لا يقبل غير النفاق لقوله تعالى (ومن يذغ غير الاسلام ديناً فإن يقبل منه) وكذا يجب أن يكون مرضياً لقوله تعالى (ورضيت لكم الاسلام ديناً) وأما قوله تعالى (قالت الاعراب آتينا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا) فظاهر في التغاير بينهما باعتبار اختلاف اللغة في مفهوميهما وحاصلهما أن الاسلام المعترف في الشرع لا يوجد بدون الايمان وهو في الآية بمعنى الاعتقاد الظاهر من غير اعتقاد الباطن بمنزلة المتلفظ بكلمة الشهادة من غير تصديق معتبر في حق الايمان وأما قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في جواب جبرائيل عليه السلام الاسلام أن تشهد أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت الحديث فدلل على مغايرته للايمان المفسر في ذلك الحديث بقوله عليه الصلاة والسلام أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله الخ وفق الاستعمال اللغوي وهو لا يخالف الاصطلاح الشرعي من اعتبار جمعهما غالبته أن الايمان هو التصديق القلبي من الاعتقاد الباطني والاسلام هو اظهار ذلك الاعتقاد الباطني بالاقرار اللساني والاذعان للاحكام الاسلامية فلا يشكل بادخال إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة في مفهوم الاسلام على ما عليه أهل السنة والجماعة من أن عمل الطاعات خارج عن حقيقة الايمان والاسلام نعم ظاهر الحديث يؤيد قول الجمهور من أن الاقرار شرط الايمان لانه شرط وركن من الايمان وانه يحتل السقوط في بعض الاحيان على أن القائلين بعدم اعتبار الاقرار اتفقوا على أن يعتقد أنه متى طوبأ به أتى به فان طوبأ به فلم يقر فهو كفر عناد وهذا معني ما قالوا ترك العناد شرط وفسروه به كما حققه ابن الهمام والحاصل أنه لا بد من وجودهما حتى يحكم على أحد بأنه من أهل الايمان ولهذا عبر الشارع بالايمان عن الاسلام تارة وبالاسلام عن الايمان أخرى كما في قوله عليه الصلاة والسلام لقوم وفدوا عليه أن تدرون ما الايمان بالله قالوا الله ورسوله أعلم قال عليه الصلاة والسلام شهادة أن لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله أي عبده ورسوله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة والحج وصوم رمضان وفي قوله عليه الصلاة والسلام الايمان بضع وسبعون شعبة أعلاها قول لا إله الا الله وأدناها إمطة الاذي عن الطريق الحديث و، وي لا يدخل الجنة الا من مؤمنة

٠٠ (ومنها) ان العقل آلة للمعرفة والموجب هو الله تعالى في الحقيقة ووجوب الايمان بالعقل مروي عن أبي حنيفة رحمه الله فقد ذكر الحاکم الشهيد في المنتقى ان أبا حنيفة قال لا عذر لأحد في الجهل بخالقه لما يري من خالق السماوات والارض وخلق نفسه وغيره ويؤيده قوله تعالى (قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السماوات والارض) وقوله تعالى (ولئن سألتهم من خلق السماوات والارض ليقولن الله) وحديث كل مولود يولد على فطرة الاسلام فأبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه قال وعليه مشايخنا من أهل السنة والجماعة حتى قال الشيخ الامام أبو منصور الماتريدي في الصبي العاقل أنه نجب عليه معرفة الله تعالى وهو قول كثير من مشايخ المراق خلافاً لكثير من مشايخنا لعموم قوله عليه الصلاة والسلام رفع القلم عن ثلاث الصبي حتى يبلغ أي يحتمل الحديث وحمل الشيخ أبو منصور هذا الحديث على الشرائع مع اتفاقهم على ان اسلام هذا الصبي صحيح ويدعى هو الى الاسلام كما يدعى البالغ اليه وقال الاشعري لا يجب لقوله تعالى (وما كنا معذنين حتى نبعث رسولا) وأجيب بأن الرسول أغرم من العقل والنبي ويتخصص عموم الآية بالأعمال التي لا سبيل الى معرفة وجوبها الا بالسرع وقيل (وما كنا معذنين) عذاب الاستئصال في الدنيا (حتى نبعث رسولا) والاظهر ان قوله تعالى (وما كنا معذنين) لاينا في الوجوب العقلي الذي لا يترتب على فعله ثواب ولا على تركه عقاب كما مر فتدبر ٠٠ ونمرة الخلاف إنما تظهر في حق من لم تبلغه الدعوة أصلاً بأن كان نشأ على شاطئ جبل ولم يسمع رسولا ومات ولم يؤمن بالله فيعذب عندنا لا عندهم ولا يعذب المجنون الدائم المطبق وكذا الاطفال معانقا وكذا من مات في أيام الفترة بين عيسى ومحمد عليهم الصلاة والسلام ولم يؤمن بالله فعدنا يعذب وعندهم لا يعذب ٠٠ (ومنها) أنه لا يوصف الله تعالى بالقدرة على الظلم لان المحال لا يدخل تحت القدرة وعند المعتزلة أنه يقدر ولكن لا يفعل ٠٠ (ومنها) أن العبد اذا وجد منه التصديق والافرار صح له أن يقول أنا مؤمن حقاً لتحقيق الايمان ولا ينبغي أن يقول أنا مؤمن ان شاء الله لانه ان كان للشك فهو كافر لا محالة وان كان للتأديب وحالة الامور الى مشيئة الله تعالى أو للشك في العاقبة والمآل لافي الآن والحال أو للتبرك بذكر الله والتبري عن تركية نفسه والاعجاب بحاله فالاولي تركه لما أنه يومه الشك على ما ذكره شارح العقائد فان صاحب التمهيد والكفاية وغيرهما من العلماء الحنفية كفروا القائل به وحكموا ببطلان قولهم أنا مؤمن ان شاء الله تعالى وقالوا ذلك لا يصح كما لا يصح قول القائل أنا حي ان شاء الله تعالى وأنا رجل ان شاء الله تعالى وقال صاحب التمديل فان لم يثبت الكفر فلا أقل من أن يكون التلفظ به حراماً لانه صريح في الشك في الحال وهو لا يستعمل في الحق في الحال حيث لا يقال أنا شاب ان شاء الله تعالى وفيه انه لا وجه للكفر والكذب فان بعضهم ذهبوا الى الوجوب وكثير من السلف حتى الصحابة والتابعين ذهبوا الى الجواز وهو المحكي عن الشافعي رحمه الله وآتباعه وقالوا ان من شهد لنفسه بهذه الشهادة ينبغي أن يشهد لنفسه بالجنة ان مات على هذه الحالة وفيه انه لا محذور في هذا المقالة فقدمنه الا كثرون وعليه أبو حنيفة رحمه

الله واصحابه مع إن هذا ليس من قبيل قول القائل أنا طويل إن شاء الله تعالى بل نظير قولك أنا زاهد أنا متق أنا تائب إن شاء الله تعالى أما قاصداً هضم النفس والتواضع وهذا إما يتصور في حق الأنبياء أو قاصداً جهله بحقيقة وجود شروطه وهذه الأشياء في الحال أو نظراً إلى مشيئة الله تعالى من احتمال تغير الحال في الاستقبال والعياذ بالله من سوء المآل ولذا لما سئل أبو يزيد البسطامي رحمه الله تعالى هل لحيتك أفضل أم ذنب الكلب فقال إن مت على الإسلام فلحيتي خير والا فذنبه أحسن فهذا تبيين أن من يقول أنا مؤمن حقاً أو قيل له أنت من أهل الجنة حقاً لم يقدر أن يقول نعم فإنه من الأمر المهم والله تعالى أعلم .. وأما القول بالترك فعلمنا ظاهره في التشكيك والترديد فبعيد عن الطريق السديد وأما ما ذكره في شرح المقاصد أنه للتأدب بأحوال الأمور إلى مشيئة الله وهذا ليس فيه معنى الشك أصلاً وإنما هو كقوله تعالى (لتدخلن المسجد الحرام إن شاء الله آمنين) الآية وكفوله عليه الصلاة والسلام تأملياً إذا دخل المقابر السلام عليكم دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون فعلمنا من كلامه تليق بين الأقوال المختلفة فإن الاستثناء في الآية لا يصح أن يكون من قبيل أحوال الأمور إلى المشيئة بل قبل أنه للترك بذكر اسمه سبحانه أو للمبالغة في باب الاستثناء في الأخبار حتى في متحقق الوقوع على أنه قد يقال التقدير لتدخلن جميعكم إن شاء الله لتأخر بعض المخاطبين من أهل المدينة حياً أو ميتاً عن فتح مكة أو معنى إن شاء الله إذا شاء الله وهو تأويل لطيف يرد ما فيه من إشكال ضعيف أو الاستثناء عائداً إلى الأمن لا إلى الدخول أو تعليم للعباد وكذا الاستثناء في الحديث لا يصح أن يكون من باب أحوال الأمور إلى المشيئة فإن اللاحق بالأموات محقق بلا شبهة بل هو محمول على تعليم الأمة لاحتمال تفسيرهم في المآل أو على أن المراد بقوله عليه الصلاة والسلام بكم خصوص أهل البقيع مثلاً في البلاد وقال حجة الإسلام الغزالي الحاصل للعبد هو حقيقة التصديق الذي يخرج به عن الكفر لكن التصديق في نفسه قابل للشدة والضعف وحصول التصديق الكامل المنجي المشار إليه بقوله تعالى (أولئك هم المؤمنون حتماً لهم مغفرة ورزق كريم) إنما هو في مشيئة الله سبحانه وحاصله أن التصديق المصحح لأجراء أحكام الإيمان على العبد في الدنيا حاصل والمرء جازم به لكن التصديق الكامل المنوط به النجاة في العقب أمر خفي له معارضات كثيرة خفية من الهوى والشيطان فعلى تقدير حصوله والجزم به لا يأمن المؤمن أن يشوبه شيء من منافاة النجاة من غير علمه بذلك فيفوض علمه إلى مشيئة الله سبحانه ولذا قيل ينبغي للمؤمن أن يتعمد بهذا الدعاء صباحاً ومساءً اللهم اني أعوذ بك أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم واستغفرك لما لا أعلم أنك أنت علام الغيب قال ابن الهمام ولا خلاف في أنه لا يقال إن شاء الله للشك في ثبوت الإيمان للحال والا لكان الإيمان منقياً بل بثبوت في الحال مجزوم به غير أن بقاءه إلى الوفاة وهو المسمى بإيمان الموافاة غير معلوم ولما كان ذلك هو المعتبر في النجاة كان هو الملحوظ عند المتكلم في ربطه بالمشيئة وهو أمر مستقبل فالاستثناء فيه اتباع لقوله تعالى

(ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن يشاء الله) انتهى ولا يخفى أن مانعاً فيه ليس داخلًا في عموم مفهوم الآية لأنها في الأمر المستقبل وجوداً لا بقاء والكلام في الاستثناء الموجود حالاً على احتمال أنه ربما يعرض له حال يوجب له زوالاً ولهذا مثل مشايخنا هذا الاستثناء بقوله أنا شاب إن شاء الله تعالى حيث يحتمل أنه بصير شيئاً وهو أبس تحته طائل وأدخاله تحت قوله سبحانه (ولا تقولن لشيء إني فاعل) لا يقول به قائل هذا وقال بعضهم الإيمان الذي يتعقبه الكفر فيموت صاحبه ككافر ليس بإيمان كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل النكاح والصوم الذي يفطر صاحبه قبل الغروب وهذا مأخذ كثير من الكلامية من أهل السنة والجماعة وغيرهم وعند هؤلاء إن الله يجب في الأزل من كان كافراً إذا علم منه أنه يموت مؤمناً فالصحابة رضي الله عنهم مازالوا محبوبيين قبل إسلامهم وأبليس ومن ارتد عن دينه مازال الله تعالى ينفذه وإن كان لم يكفر بعد كذا ذكره شارح عقيدة الطحاوي وفيه أن الإيمان إذا تحقق بشروطه كيف يكون كالصلاة التي أفسدها صاحبها قبل إكمالها والصوم الذي يفطر صاحبه قبل الغروب ولما بنوا على هذا الأساس الواهي صار طائفة غلوا فيه حتى صار الرجل منهم يستثنى في الأعمال الصالحة يقول صليت إن شاء الله تعالى ونحو ذلك يعني لقبول الله ثم صار كثير منهم يستثنون في كل شيء فيقول أحدهم هذا ثوب إن شاء الله تعالى هذا جبل إن شاء الله تعالى فإذا قيل لهم هذا لاشك فيه يقولون نعم انك إذا شاء أن يغيره غيره وسيأتي مزيد تحقيق لذلك وأما ما أجاب الزمخشري عن قوله (لندخلن المسجد الحرام إن شاء الله) من أنه قد يكون الملك قد قاله فأنبت قرآنًا أو أن الرسول قاله فكلاهما باطل لأنه جعل من القرآن ما هو غير كلام الله فيدخل في وعيد من قال : (إن هذا إلا قول البشر) والحاصل أن المستثنى إذا أراد الشك في أصل إيمانه منع من الاستثناء وهذا لا خلاف فيه وأما أن أراد أنه مؤمن كامل أو ممن يموت على الإيمان فلا استثناء حينئذ جاز إلا أن الأولى تركه باللسان وملاحظته بالجان . (ومنها) ما يترفع على هذه المسئلة (وهو ما نقل عن بعض الأشاعرة) أنه يصح أن يقول أنا مؤمن أن شاء الله تعالى بناء على أن العبرة في الإيمان والكفر والعصيان والكفر الشقي من مات على الكفر وإن كان طول عمره على الكفر والتصديق والشكر كأيديله عليه حديث أن أحدكم ليعمل عمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل النار فيدخلها وإن أحدكم ليعمل عمل أهل النار حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع فيسبق عليه الكتاب فيعمل عمل أهل الجنة فيدخلها وإنما الأعمال بالخواتيم وكما يشير إليه قوله سبحانه وتعالى في حق إبليس (وكان من الكافرين) حيث دلت الآية على أن إبليس لم يزل كافراً مع صحة إيمانه وكثرة طاعته قبل خلق آدم عليه السلام حتى عد من الملائكة الكرام فظهر أن المعتبر هو إيمان الموافقة الواصل إلى آخر الحياة وكذا قوله عليه الصلاة والسلام السعيد من سعد في بطن أمه والشقي من شقي في بطن

أما فان المراد بالسعادة فيه السعادة المعتمد بها لمن علم الله تعالى أن يحتم له بالسعادة وكذا في جانب الشقاوة ولذا قال أرباب العقائد السعيد وهو المتصف بسعادة الايمان بظاهر الحال قد يشق بأن يرتد في المسأل والشقي قد يسعد في المقال والافعال والتغير قد يكون على السعادة والشقاوة دون الاسعاد والاشقاء فانهما من صفات الله سبحانه وتعالى لأن الاسعاد تكون السعادة والاشقاء تكون الشقاوة ولا تغير على الله تعالى ولا على صفاته فلا يلزم من تغيرها أن يكون علم الله تعالى متغيراً فان القديم لا يكون محلاً للحوادث فعلى هذا يصح أن يقال في قوله تعالى (وكان من الكافرين) أي صار منهم مع أن المارقين قالوا الارتداد علامة عدم الاسعاد فن رجع قائماً رجع عن الطريق فان السعيد الحقيقي لم يزل عن التحقيق واليه الاشارة بقوله سبحانه (فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها) أي لا انقطاع لوصلها ومن حكم شيخ مشايخنا أبي الحسن البكري اذا دخل الايمان القلب أمن السلب . وقال القنوني فان قيل انما يجوز الاستثناء للخاصة قلنا هذا واجب عندنا لكن لا كلام فيه انما الكلام في الايمان وان كفر بعد ذلك أي بعد الايمان لا يتبين انه لم يكن مؤمناً قبل الكفر كابليس فالسعيد قد يشقى والشقي قد يسعد وعند الأشعري العبرة بالخطم ولا عبرة لايمان من وجد منه التصديق في الحال ولا الكفر من وجد منه التكذيب للحال فان كان في علم الله سبحانه ان هذا الشخص المدين يحتم له بالايمن فهو للحال مؤمن وان كان كافراً بالله ورسوله وان كان في علمه انه يحتم له بالكفر يكون للحال كافراً وإن كان مصدقاً لله ورسوله وقالوا ان ابليس حين كان معلماً للملائكة كان كافراً واستدلوا بقوله تعالى (وكان من الكافرين) أي وكان في ساق علم الله منهم وأجيب عن الآية بان معناه وصار من الكافرين . . . قال شارح العقائد والحق انه لا خلاف في المعنى يعني بل الخلاف في المبني فانه ان أريد بالايمن والسعادة مجرد حصول المعنى أي الاذعان وقبول العبادة فهو حاصل في الحال وان أريد ما يرتب عليه النجاة والنفرة في المسأل فهو في مشيئة الله تعالى لا قطع بحصوله في الحال فن قطع بالحصول أراد الأول ومن فوض الي المشيئة أراد الثاني انتهى وهو غاية التحقيق ونهاية التدقيق والله تعالى ولي التوفيق . . . (ومنها) أن تكليف ما لا يطاق غير جائز خلافاً للأشعري لقوله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) أي طاقتها واختلاف أنحابه في وقوعه والاضح عدم الوقوع ثم تكليف ما لا يطاق هو التكليف بما هو خارج عن مقدور البشر كتكليف الاثمي بالابصار والزمن بالمشي بحيث لو اتي به يثاب ولو تركه يعاقب واما التكليف بما هو ممتنع لغيره كما بان من علم الله انه لا يؤمن . مثل فرعون وابي جهل وابي لهب وسائر الكفار الذين ماتوا على الكفر فقد اتفق الكل على جوازه ووقوعه شرعاً واما قوله تعالى (ربنا ولا تحمنا ما لا طاقه لنا به) فاستعاذة عن تحميل ما لا يطاق لاعن تكليفه اذ عندنا يجوز ان يحمله جبلاً لا يطيقه بان ياتي عليه فيموت ولا يجوز أن يكلفه بحمل جبل بحيث لو فعل يثاب ولو امتنع يعاقب فلا جرم صحت الاستعاذة منه بقوله تعالى (ربنا

ولا نحملنا) الآية وانما ذكر التحميل في هذه الآية والجل في الآية الاولى لان الشاق يمكن حمله بخلاف
مالا يكون مقدورا . . . ثم التحقيق أن للعبد مقامين أحدهما قيامه بظهر الشريعة وثانيهما شروعه في مبدأ
المكاشفة وذلك أن يشتغل بمعرفة الله سبحانه وطاعته وشكر نعمته ففي المقام الاول طلب ترك التشاغل وفي
المقام الثاني قال لا تطالب في حداثا بليق بجلالك ولا شكراً بليق بكلاك ولا معرفة تليق بمحضرتك وعظمتك
فان ذلك لا يليق بذكري وشكري وفكري ولا طاقة لي بذلك في جوامع أمري ولما كانت الشريعة مقدمة
على الحقيقة قدم الجملة السابقة . . . (ومنها) أن الايمان مخلوق أو غير مخلوق اختلف فيه المشايخ الحنفية فذهب
أهل سمرقند الى الاول وذهب أهل بخارا الى الثاني مع اتفاقهم على أن أعمال العباد كلها مخلوقة لله سبحانه
وبالغ بعض مشايخ بخارا فكفروا من قال بأن الايمان مخلوق وألزموا عليه خالق كلام الله تعالى ونقلوا
عن نوح بن أبي مريم عن أبي حنيفة رحمه الله أن الايمان غير مخلوق لسكن نوح عند أهل الحديث غير
معتمد وعالم هؤلاء كون الايمان غير مخلوق بان الايمان أمر حاصل من الله للعبد لانه قال بكلامه الذي
ليس بمخلوق فاعلم أنه لا إله الا الله وقال الله تعالى محمد رسول الله فيكون المتكلم بمجموع ما ذكره قد قام به ما
ليس بمخلوق كما أن من قرأ القرآن كلام الله الذي ليس بمخلوق وهذا غاية متمسكهم وقد نسبهم مشايخ سمرقند
الى الجهل إذ الايمان بالوفاق هو التصديق بالجان والاقرار باللسان وكل منهما فعل من أعمال العباد وأفعال
العباد مخلوقة لله تعالى باتفاق أهل السنة والجماعة . . . قال ابن الهمام في المسيرة ونص كلام أبي حنيفة رحمه الله
في كتابه الوصية صرح في خالق الايمان حيث قال نقر بان العبد مع جميع أعماله وافراره ومعرفته مخلوق
فلما كان الفاعل مخلوقاً قاو أن يكون فعله مخلوقاً انتهى هذا وقد نقل بعض أهل السنة والجماعة أنهم منعوا
من اطلاق القول بمخلوق كلامه سبحانه في لسان أو قلب أو مضغف وان أريد به اللفظي رعاية للأدب
مع الرب لثلاث يتوهم لإرادة النفي القديم وقد حكى الأشعري ان ممن ذهب الى أن الايمان مخلوق حادث
حارث المحاسبي وجعفر بن حرب وعبد الله بن كلاب وعبد العزيز المكي وغيرهم من أهل النظر ثم قال
وذكر عن احمد بن حنبل وجماعة من أهل الحديث أنهم يقولون ان الايمان غير مخلوق . . . قال صاحب المسيرة
ومال اليه الأشعري ووجهه بما حاصله ان اطلاق الايمان في قول من قال ان الايمان غير مخلوق ينطبق على
الايمان الذي هو من صفات الله تعالى من أسمائه الحسني المأمون كما ينطبق به الكتاب العزيز وإيمانه هو تصديقه
في الازل بكلامه القديم وإخباره الازل بوحدانيته كاذل عليه قوله تعالى (إني أنا الله لا إله الا أنا فاعبدني)
ولا يقال ان تصديقه محدث ولا مخلوق تعالى الله أن يقوم به حادث انتهى ولا يخفى أن السكلام ليس في هذا
المرام إذ أجمعوا على أن ذاته وصفاته تعالى أزلية قديمة وأن اعتبر هذا المبني لا يصح أن يقال الصبر والشكر
ونحوها مخلوق حيث وردت معانيها في أسماء الله تعالى الحسني بل السمع والبصر والحياة والقدرة وأمثالها
ولا أظن ان أحداً قال بهذا العموم وأوجب الكفر بهذا المفهوم الموهوم لأن صفاته سبحانه مستتاة عقلا

وتقلا ٠٠ (ومنها) ان الايمان باق مع التوهم والغفلة والاغما والموت وان كان كل منها يضاد التصديق والمعرفة حقيقة لان التسرع حكم بقاء حكمهما الى ان يقصد صاحبهما الى ابطالهما باكتساب امر حكم الشرع بمناقاة لهما فيرتفع ذلك الحكم خلافاً للمعتزلة في قولهم ان التوهم والموت يضادان المعرفة فلا يوصف التائب ولا الميت بأنه مؤمن كذا ذكره ابن الهمام لكنه مخالف لما في المواقف عنهم انهم قالوا لو كان الايمان هو التصديق لما كان المرء مؤمناً حين لا يكون مصداقاً كالتائب حال توهمه والغافل حين غفاته وانه خلاف الاجماع انتهى فارتفع النزاع ٠٠ (ومنها) ان ايمان المقلد الذي لا دليل معه صحيح قال أبو حنيفة رحمه الله وسفيان الثوري ومالك والاوزاعي والشافعي وأحمد وعامة الفقهاء وأهل الحديث رحمهم الله تعالى صح إيمانه ولكنه عاص بترك الاستدلال بل نقل بعضهم الاجماع على ذلك وعند الأشعري لا بد أن يعرف ذلك بدلالة العقل وعند المعتزلة ما لم يعرف كل مسألة بدلالة العقل على وجه يمكنه دفع الشبهة لا يكون مؤمناً ٠ قال القونوي عند المعتزلة إنما يحكم بإيمانه اذا عرف ما يجب اعتقاده بالدليل العقلي على وجه يمكنه مجادلة الخصوم وحل جميع ما يوردونه عليه من الشبهة حتى اذا عجز عن شيء من ذلك لم يحكم بالإسلام وقال الأشعري شرط صحة الايمان أن يعرف كل مسألة من مسائل الاصول بدليل عقلي غير ان الشرط أن يعرف ذلك بقلبه ولا يشترط أن يمر عن ذلك بلسانه وهذا وان لم يكن مؤمناً عنده على الاطلاق ولكنه ليس بكافر لوجود ما يضاد الكفر وهو التصديق فهو عاص بترك النظر والاستدلال وهو في مشيئة الله تعالى كسائر العصاة إن شاء الله عفا عنه وادخله الجنة وان شاء عذبه بقدر ذنبه وصار عاقبة أمره الى الجنة انتهى ٠ ولا يخفى ان هذا مناف لما صدره من كلامه حيث جمعه شرط صحة الايمان فان أريد به شرط صحة كمال الايمان فهو موافق مع الجمهور في هذه المسئلة ثم الاظهر ما قاله أبو الحسن الرستقي وأبو عبد الله الحلي من أنه ليس الشرط أن يعرف كل المسائل بالدليل العقلي ولكن اذا بني اعتقاده على قول الرسول بعدم معرفته بدلالة المعجزة أنه صادق فهذا القدر كاف لصحة إيمانه وهذا لا ينافي ما سبق من الجمهور من الحكم ببعض ان تارك الاستدلال فيما يتناقى بالايمان على حسب الاجمال وأما الايمان وهو التصديق المأمور به فقد وجد في نواب ما وعد به سواء وجد منه التصديق عن دليل أو عن غير دليل وأما ما نقله القونوي من ان أبا حنيفة رحمه الله حين قيل له ما بل أقوام يقولون بدخول المؤمن النار فقال لا يدخل النار إلا كل مؤمن فقيل له فالكافر فقال هم يؤمنون بومئذ كذا ذكره في الفقه الا كبر فليس بوجوده في الاصول المتبعة والنسخ المشتهرة ٠ ثم قال ومعنى قول العلماء ان الايمان عند معاينة العذاب لا يصح أي لا ينفع أقول بل لا يصح لأن الامر الشرعي هو الايمان الغيبي ثم التحقيق ان الاستدلال ليتوصل به الى التصديق في المال فاذا وصل الى المقصود حصل المطلوب إذ لا عبرة لعدم الذريعة والوسيلة عند حصول المراد من الفضيلة وتحقيقه ان الرسول صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عد من آمن به وصدقه فيما جاء به من عند الله مؤمناً ولم يشتمل بتعليمه الدلائل العقلية في المسائل الاعتقادية وكذا الصحابة رضي الله تعالى عنهم حيث قبلوا ايمان الزط والانباط

مع قلة أذهانهم وبلادة أفهامهم ولو لم يكن ذلك إيماناً لفقد شريطه وهو الاستدلال العقلي لاشتغلوا بأحد الأمرين إما بالاعراض عن قبول إسلامهم أو بتصب متكلم حاذق بصير بالادلة عالم بكيفية الحاجة لتعليمهم صناعة الكلام والمناظرة ثم بعد ذلك يحكمون بإيمانهم وعند إمتناع الصحابة رضى الله عنهم وإمتناع كل من قام مقامهم الى يومنا هذا من ذلك نظراً لما ذهبوا اليه باطل لانه خلاف صنع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأصحابه العظيم رضى الله عنهم وغيرهم من الأئمة الكرام على أن من أصحابنا من قال ان المقلد لا يخلو عن نوع علم فانه ما لم يقع عنده أن الخبر صادق لا يصدقه فيما أخبر به وخبر الواحد وان كان محتسباً للصدق والكذب في ذاته لكن متى ما وقع عنده انه صادق ولم يخطر بباله إحتمال الكذب وكان في الحقيقة صادقاً نزل منزلة العالم لانه يني إعتقاده على ما يصالح دليلاً في الجلة وأما من لم تبلغه الدعوة ورآه مسلماً ودعاه الى الدين وأخبره أن رسولا لنا بلغ الدين عن الله تعالى ودعانا اليه وقد ظهرت المعجزات على يديه وصدق هذا الانسان في جميع ذلك فاعتقد الدين من غير تأمل وتفكر فيها هنالك فهذا هو المقلد الذي فيه خلاف بيننا وبين الاشعري بخلاف من نشأ فيما بين المسلمين من أهل القرى والامصار من ذوي النهى والابصار فلا يخلو إيمانهم عن الاستدلال والاستبصار وإن كان لا يهتدي الى العبارة عن دليل بطريق النظار فانه محل الخلاف بيننا وبين المعتزلة والصحيح ما عليه عامة أهل العلم فان الإيمان هو التصديق مطلقاً فنأخبر بخبر فصدقه صح أن يقال آمن به وآمن له ولأن الصحابة كانوا يقبلون لإيمان عوام الامصار التي فتحوها من المعجم تحت السيف أو لموافقة بعضهم بعضاً وتجويز حكامهم إياهم على الاستدلال لاسباب في بعض الأحوال وهذا الخلاف فيمن نشأ على شاطئ الجبل ولم يتفكر في العالم ولا في الصانع عز وجل أصلاً فأما من نشأ في بلاد المسلمين وسبح الله تعالى عند رؤية صنائمه فهو خارج عن حد التقليد فقد قيل لاعرابي بهم عرف الله فقال البعرة تدل على البعير وآثار الاقدام تدل على المسير فهذا الايوان المألوف والمركز السفلى الايدلان على الصانع الجبار أما اذا اعتقد وجعل ذلك قلابة في عنق الداعي له اليه على معنى انه ان كان حقاً فحق وإن كان باطلاً فوباله عليه فهذا المقلد ليس بمؤمن بلا خلاف لانه شاك في إيمانه وقيل معرفة مسائل الاعتقاد كدوث العالم ووجود الباري وما يجب له وما يتمتع عليه من أدلها فرض عين على كل مكلف فيجب النظر ولا يجوز التقليد وهذا هو الذي رجحه الامام الرازي والآمدي والمراد النظر بدليل إجمالي وأما النظر بدليل تفصيلي فيمكن معه من إزالة الشبه وإلزام المنكرين وإرشاد المسترشدين ففرض كفاية وأما من يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه فالواجب ان المنع متوجه في حقه فقد قال البيهقي إنما نهى الشافعي رحمه الله وغيره عن علم الكلام لاشفاقهم على الضعفة أن لا يبلغوا ما يريدون منه فيضلوا عنه . وفي التانارخانية كره جماعة الاشتغال بعلم الكلام وتأويله عندنا انه كره مع المناظرة والمجادلة لانه يؤدي الى إثارة الفتنة والبدة وتشويش العقائد الثابتة أو يكون المناظر قليل الفهم أو المعرفة أو لا يكون طالباً للحق بل للغلبة وأما معرفة الله وتوحيده ومعرفة النبوة وما يتفق بها فهو من

وفرض الكفاية وفي شرح الهداية لابن الهمام أما قول أبي يوسف رحمه الله لا يجوز الصلاة خلف المتكلم فيجوز أن يرد الذي قرره أبو حنيفة رحمه الله حين رأى ابنه حاداً يناظر في الكلام فنهأ فقال رأيتك تناظر في الكلام وتنهأ فقال كنا نناظر وكان على رؤسنا الطير مخافة أن يزل صاحبنا وأتم تناظرون وتريدون زلة صاحبكم ومن أراد زلة صاحبه فقد أراد كفره ومن أراد كفره فقد كفر هذا هو الخوض المنهي عنه انتهى . وفي شرح المواقف فائدة علم الكلام هو التزقي من حضيض التقليد الى ذروة الايقان قال الله تعالى (يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات) خص العلماء الموقنين مع إندراجهم في المؤمنين رفعا لمنازلتهم كأنه قال وخصوصاً هؤلاء الاعلام منكم بما جمعوا من العلم والعمل . . . (ومنها) أن السحر والعين حق عندنا خلافاً للمعتزلة لقوله عليه الصلاة والسلام (العين حق) رواه أحمد والشيخان وأبو داود وابن ماجه عن أبي هريرة وزيد في رواية وأن العين لتدخل الرجل القبر والجمل القدر وجاء في رواية أن السحر حق ويدل عليه قوله تعالى (وما أنزل على الملكين) وقوله تعالى (ومن شر التفائنات في المقد) وأما قوله تعالى (يخيل اليه من سحرهم) فهذا نوع من السحر ثم قول بعض أصحابنا أن السحر كفر مؤول فقد قال الشيخ أبو منصور الماتريدي القول بأن السحر كفر على الإطلاق خطأ بل يجب البحث عنه فإن كان في ذلك رد ملازمه في شرط الايمان فهو كفر والا فلا فلو فعل ما فيه هلاك انسان أو مرضه أو تفريق بينه وبين امرأته وهو غير منكر لشيء من شرائط الايمان لا يكفر ولكنه يكون فاسقاً ساعياً في الارض بالفساد فيقتل الساحر والساحرة لأن علة القتل السعي في الارض بالفساد وهذه العلة تشمل الذكر والانثى وأما اذا كان سحراً هو كفر فيقتل الساحر لا الساحرة لأن علة القتل الردة والمرئدة لا تقتل كذا ذكره صاحب الارشاد في الاشراف ونقله القونوي . . . (ومنها) المعلوم ليس بشيء ثابت في الخارج كما يشير اليه قوله سبحانه (هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً) على أن المراد بالحين قبل خلق الماء والطين خلافاً للمعتزلة القائلين بأن المعلوم الممكن الوجود ثابت في الخارج والتحقيق انه ان أريد بالشيء ان ثابت الحق على مذهب اليه المحققون من أن الشئيتية ترادف الوجود والتبوت والعدم يرادف النفي فهذا حكم ضروري لا يتنازع فيه الا من تقدم من المعتزلة وان اريد أن المعلوم لا يسمى شيئاً فهو بحث لغوي مبني على تفسير الشئ انه الموجود كما ذهب اليه الاشاعرة أو المعلوم كما ذهب اليه المعتزلة البصرة أو ما صح أن يعلم ويخبر عنه على ما وقع في كلام الزمخشري ونقل مثله عن سيويه وبعضهم جملة إسماء للجسم وبعضهم للتقديم وبعضهم للحادث فالمرجع الى نقل الاقوال وتبعية موارد الاستعمال . . . (ومنها) مسئلة نصب الامام فقد أجمعوا على وجوب نصب الامام وانما الخلاف في أنه يجب على الله أو على الخلق بدليل سمي أو عقلي فذهب أهل السنة وعامة المعتزلة أنه يجب على الخلق سماعاً لقوله عليه الصلاة والسلام على ما أخرجه مسلم من حديث ابن عمر رضي الله عنه بلفظ من

مات بغير إمام مات ميتة جاهلية ولان الصحابة رضي الله عنهم جعلوا أهم المهمات نصب الامام حتى قدموه
 على دفنه عليه الصلاة والسلام ولان المسلمين لابد لهم من إمام يقوم بتنفيذ أحكامهم واقامة حدودهم
 وسد نفورهم وتجهيز جيوشهم واخذ صدقاتهم وقهر المتغلبه والمتلصصه وقطاع الطريق واقامة الجمع والأعياد
 وتزويج الصغار والصغار الذين لا اولياء لهم وقسمة الغنائم ونحو ذلك من الواجبات الشرعية التي لا يتولاها
 آحاد الأمة ثم الامامة تثبت عند أهل السنة والجماعة إما باختيار أهل الحل والعقد من العلماء وأنحباب
 العدل والرأي كما ثبتت امامة أبي بكر رضي الله عنه وإما بتنصيب الامام وتعيينه كما ثبتت امامة عمر رضي
 الله عنه باستخلاف أبي بكر رضي الله عنه بإياه ولم توجب الخوارج نصب الامام لكن طائفة منهم أوجبته
 عند الفتنة وطائفة عند الامن الا أنه لم يمتد بخلافهم لما عرف انهم خوارج عما انفقد عليه الاجماع . . ولا
 يجوز نصب امامين في عصر واحد لأنه يؤدي الى منازعات ومخاصمات مفضية الى اختلاف أمر الدين
 والدنيا كما يشاهد في زماننا هذا وذهب صاحب الصحائف الى تجويز نصب امامين اذا تباعدت البلاد بحيث
 لا يصل أحدهما الى الآخر ويرده ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام اذا بويع خليفتين فاقتلوا الآخر
 منهما رواه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري والآمر بقتله محمول كما صرح به العلماء على ما اذا لم يتدفع
 الا بالقتل فانه اذا أصر على الخلاف كان باغياً واذا لم يتدفع إلا بالقتل قتل . وقال الغزالي فان اجتمع عدة
 من الموصوفين بهذه الصفات فالامام من انقصدت له البيعة من أكثر الخلق والمخالف باغ يجب رده الى
 الانقياد الى الحق . . قال ابن الهمام وكلام غيره من أهل السنة اعتبار السبق فالثاني يجب رده اليه انتهى ولا
 يخفى أن كلام الحجة قابل أن يحمل على كلام غيره من أهل السنة فتدبر . . ثم ينبغي أن يكون الامام ظاهراً
 ليرجع اليه الأنام في مهماتهم فيقوم بمصالح أمورهم لامخفياً خوفاً من الأعداء وما للظلمة من الاستيلاء
 ولا منتظراً خروجه عند صلاح العباد وانقطاع مواد الشر والفساد واختلال نظام أهل الظلم والعناد لا كما
 زعمت الشيعة خصوصاً الامامية منهم إن امام الحق بعد رسول الحق صلى الله عليه وسلم على رضي الله
 عنه ثم ابنه الحسن رضي الله عنه ثم أخوه الحسين رضي الله عنه ثم ابنه علي زين العابدين رضي الله عنه
 ثم ابنه محمد الباقر رضي الله عنه ثم ابنه جعفر الصادق رضي الله عنه ثم ابنه موسى الكاظم رضي الله عنه
 ثم ابنه علي الرضا ثم ابنه محمد التقي ثم ابنه علي التقي ثم ابنه الحسن العسكري ثم ابنه محمد القائم المنتظر
 المهدي في عقائدهم وقد احتفى خوفاً من أعدائه ولا يخفى أن اختفائه وعدم وجوده سواء في عدم حصول
 المرام من نصب الامام وان خوفه من الأعداء لا يوجب الاختفاء بحيث لا يوجد منه الا ذكره في الاسماء
 بل غاية الأمر انه يوجب إخفاء دعوى الامامة كما كان آبائهم ظاهرين من غير دعوى تلك الحالة مع ان
 عند اختلاف الآراء واستيلاء الظلمة والأعداء وفساد الزمان يكون احتياج الناس الى الامام أشد من حال
 الأمان . . وأما ظهور المهدي في آخر الزمان وانه يملأ الارض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً وانه من

عترته عليه الصلاة والسلام من ولدفاطمة رضي الله عنها ثابته وقد وردت به الأخبار عن سيد الاختيار صلى الله عليه وسلم ثم يشترط الامام أن يكون قرشياً لقوله عليه الصلاة والسلام (الأئمة من قريش) وهو حديث مشهور وليس المراد به الامامة في الصلاة اتفاقاً فتعينت الامامة الكبرى خلافاً للخوارج وبعض المعتزلة ومنه الكسبي حيث زعم أن القرشي أولى بها وإن خافوا الفتنة جاز غيره ولا يشترط أن يكون الامام هاشمياً أو علوياً أو معصوماً وحقيقة العصمة أن لا يخاف الله تعالى في العبد الذنب مع بقاء القدرة والاختيار وهذا معني قولهم هي لعطف من الله تعالى يحمله على فعل الخير ويزجره عن الشر مع بقاء الاختيار تحقيقاً للابتداء ولهذا قال الشيخ أبو منصور العصمة لا تزيل الحنة أي التكليف المتضمن للتكليف لا انها خاصة في نفس الشخص ويديه ولسانه يتمتع بسبب صدور الذنب عنه كما قيل لانه لو كان الذنب ممتنعاً لما صح تكليفه بترك الذنب كالأعمى لا يهني عن النظر والمرتمش لا يهني عن السكون لانه تحصيل الحاصل ولا تكليف بما ليس تحته طائل ٠٠ ولا يشترط أن يكون أفضل أهل زمانه لانه المساوي في الفضيلة بل المفضل الأقل علماً وعملاً ربما كان أعرف بمصالح الامامة ومفاسدها وأقدر على القيام بواجبها ولذا جعل عمر رضي الله عنه الامامة شوري بين ستة مع القطع بأن بعضهم كتمان وعلى رضي الله عنهما أفضل من باقيهم ٠٠ ويشترط أن يكون من أهل الولاية المطلقة الكلية بأن يكون مسلماً حراً ذكراً عاقلاً بالغاً سائماً بقوة رأيه ورويته ومعوته بأسه وشوكته قادراً بعلمه وعدالته وكفايته وشجاعته على تنفيذ الاحكام وحفظ حدود الاسلام وإلصاف المظلوم من الظالم عند حدوث المظالم ٠٠ ولا ينزل الامام بالفسق والجور لانهما قد ظهرا على الانسواء بعد الخلفاء والسلف كانوا يتقادون لحكمهم ويقيمون الجمع والاعباد بأذنهم ولا يرون الخروج عليهم فكان إجماعاً منهم على صحة امامة أهل الجور والفسق انتهاء بل ابتداء وأما ما قال بعض المحشين على شرح العقائد من انه لا ينبغي ان يظن بالسلف ان اقتيادهم الظاهري للخوف وعدم تجوز الخروج لعدم التقشي لان بعض الظن إثم فردود عليه ومدفوع بأن كونه من بعض الظن الذي فيه إثم ممنوع فانه لا شك أنهم كانوا خاشعين من نحو يزيد والحجاج وزيد ولم يكن يتمني الخروج على أرباب العناد بل كان يترتب عليه أمور من الفساد ولذا كان ابن عمر رضي الله عنه يمنع ابن الزبير وينهاه عن دعوى الخلافة مع انه كان احق وأولى بها من امراء الجور بلا خلاف وعن الشافعي رحمه الله ان الامام ينزل بالفسق والجور وكذا كل قاض وأمير وممنشأ الخلاف أن الفاسق ليس من أهل الولاية عند الشافعي رحمه الله لانه لا ينظر لنفسه فكيف ينظر لغيره وعند أبي حنيفة رحمه الله هو أهل الولاية لانه يصح للاب الفاسق تزويج ابنته الصغيرة والمسطور في كتب الشافعية أن القاضي ينزل بالفسق بخلاف الامام والفرق في انزاله ووجوب نصب غيره إثارة الفتنة لانه من الشوكة بخلاف القاضي وقيل عدم انزال الامام هو المختار من مذهب أبي حنيفة والشافعي رحمهم الله وعن محمد رحمه الله روايتان لكن يستحق العزل اتفاقاً وما

من انقياد السلف للاخبار دليل للقول المختار وفي حديث مسلم من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة
 مات ميتة جاهلية وفي الصحيحين من كره من أمير شيئاً فليصبر فإن من خرج من السلطان شراً مات ميتة
 جاهلية وفي رواية مسلم من ولى عليه وال فرآه يأتى شيئاً من معصية الله فلا يزعم يداً من طاعته وفي
 البخاري والسنن الاربعة السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره مالم يؤمر بمعصية وأما اذا أمر بها
 فلا سمع ولا طاعة وفي رواية النوادر عن علمائنا الثلاثة انه لا يجوز قضاء الفاسق وقال بعض المشايخ اذا
 قلد الفاسق ابتداءً يصح ولو قلد وهو عدل ينزل بالفسق الطارى لان المقلد اعتمد على عدالته فلم يرض
 بقضائه بتغير حاله وفي فتاوى قاضيهان أجمعوا على انه اذا ارتضى لا ينفذ قضاؤه فيما ارتضى فيه وانه اذا أخذ
 القضاء برشوة لا يصير قاضياً ولو قضى لا ينفذ قضاؤه .. (نم) من متعلقات هذه المسئلة انه تجوز الصلاة خلف
 كل بر فاجر وكذا على كل بر وفاجر لحديث ورد بذلك ولان علماء الامة كانوا يصلون خلف الفسقة
 وأهل البدعة وما نقل عن بعض السلف من المنع عن الصلاة خلف المبتدعة فمحمول على الكراهة وفي
 شرح المقاصد لانتزاع في أن مباحث الامامة أليق يعلم الفروع لرجوعها الى القيام بالامامة ونصب الامام
 الموصوف المخصوص من فروض الكفاية ولا خفاء في أن ذلك من الأحكام العملية دون الاعتقادية فذكرت
 ههنا للتنبيه على أنها من المسائل التي يتميز بها أهل السنة عن الممثلة والشيعية وسائر المبتدعة .. (ومنها) أن
 اليأس من رحمة الله تعالى كفر لقوله تعالى (انه لا يأس من روح الله الا القوم الكافرون) وكذا الامن
 من عقوبته كفر لقوله تعالى (فلا يأمن مكر الله الا القوم الخاسرون) والانبياء مأمونون لا آمنون بل
 خائفون منه أكثر من غيرهم لانهم أعرف بما له من صفات الجلال وكونهم مأمونين إيماناً هو من قبله
 سبحانه تفضلاً في شأنهم وعلو مكانهم .. (ومنها) أن تصديق الكاهن بما يخبره من الغيب كفر لقوله تعالى
 (قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله) ولقوله عليه الصلاة والسلام من أتى كاهناً فصدقه
 بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد ثم الكاهن هو الذي يخبر عن الكواثر في مستقبل الزمان ويدعى
 معرفة الاسرار في المكان وقيل الكاهن الساحر والمنجم اذا ادعى العلم بالحوادث الآتية فهو مثل الكاهن
 وفي معناه الرمال .. قال القونوي والحديث يشمل الكاهن والعراف والمنجم فلا يجوز اتباع المنجم والرمال
 وغيرها كالضارب بالحصى وما يعطي هؤلاء حرام بالاجماع كما نقله بغوى والقاضى عياض وغيرهما ولا
 اتباع من ادعى الالهام فيما يخبر به عن الهاماته بعد الانبياء عليهم السلام ولا اتباع قول من ادعى علم الحروف
 المبهجات لانه في معنى الكاهن انتهى .. (ومن جملة) علم الحروف قال المصنف حيث يفتحونه وينظرون
 في أول الصحيفة أي حرف واقفه وكذا في سابع الورقة السابعة فان جاء حرف من الحروف المركبة من
 (تخلأكم) حكموا بانه غير مستحسن وفي سائر الحروف بخلاف ذلك وقد صرح ابن العجمي في منسكه
 قالو لا يؤخذ القائل من المصنف فان العلماء اختلفوا في ذلك فكرهه بعضهم وأجازوه بعضهم ونص المالكية

على تحريمه انتهى ولعل من أجاز الفأل أو كرهه اعتمد على المعنى ومن حرمه اعتبر حروف المبني فانه في معنى الاستقسام بالازلام قال الكرمانى ولا ينبغي ان يكتب على ثلاث ورقات من البياض أو غيره إفعل لاتفعل أو يكتب الخير والشر ونحو ذلك فانه بدعة انتهى وذكر في المدارك ما يدل على انه أي الاستقسام بالازلام والافداح حرام باص لانه قال في تفسير قوله تعالى (حرمت عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير) الى قوله تعالى (وان تستقسموا بالازلام) أي قال كان أحدهم في الجاهلية اذا أراد سفراً أو غيره من الامور يعمد ويقصد الى اقتداح ثلاثة لاريش لها ولا نصل على واحد منها مكتوب أمرني ربي ومكتوب على الآخر نهاني ربي وثالث غفل لا شيء عليه فان خرج الامرضى على ذلك الامر وان خرج الناهي أمسك وترك أمره سنة وان خرج الغفل أجأها وأعادها ثانياً حتى يخرج المكتوب فهي الله تعالى عن ذلك وحرمه .. قال الزحاج ولا فرق بين هذا وبين قول المنجمين لا تخرج من أجل نجم كذا واخرج لطلوع نجم كذا قلت ولا بطل هذه الاشياء جعل النبي صلى الله عليه وسلم صلاة الاستخارة وبعدها الدعاء المأثور كما هو المشهور وقد ورد ما خاب من استخار ولا ندم من استشار .. وقال شارح العقيدة الطحاوية الواجب على ولي الامر وكل قادر ان يسي في ازالة هؤلاء المنجمين والكهانين والعرافين وأنحباب الضرب بالرمل والحصى والفرع والعالات ومنهم من الجلوس في الحوائت أو الطرقات أو ان يدخلوا على الناس في منازلهم لذلك ويكفي من يعلم تحريم ذلك ولا يسي في ازالته مع قدرته على ذلك قوله تعالى (كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) وهؤلاء الذين يفعلون هذه الافعال الخارجة عن الكتاب والسنة أنواع . نوع منهم أهل تلييس وكذب وخداع الذين يظهر أحدهم طاعة الجن له أو يدعي الحال من أهل المحال كالشايخ النصابين والفقراء الكذابين والطريقة المكارين فهؤلاء يستحقون العقوبة البليغة التي تردعهم وأمنالهم عن الكذب والتلييس وقد يكون في هؤلاء من يستحق القتل كن يدعي النبوة بمثل هذه الخزعبلات أو يطلب تغير شيء من الشريعة ونحو ذلك . ونوع منهم يتكلم في هذه الامور على سبيل الجد والحقيقة بأنواع السحر وجور العلماء يوجبون قتل الساحر كما هو مذهب أبي حنيفة رحمه الله ومالك وأحمد رحمه الله تعالى في المنصوص عنه وهذا هو المأثور عن الصحابة رضي الله عنهم كعمر وابنه وعثمان وغيرهم ثم اختلف هؤلاء هل يستتاب أم لا وهل يكفر بالسحر أم يقتل لسعيه في الارض بالفساد وقالت طائفة ان قتل بالسحر قتل والا عوقب بدون القتل اذا لم يكن في قوله وعمله كفر وهذا هو المنقول عن الشافعي وهو قول في مذهب أحمد وقد تنازع العلماء في حقيقة السحر وأنواعه والاكثرون يقولون انه قد يؤثر في موت المسحور ومرضه من غير وصول شيء ظاهر اليه وزعم بعضهم انه مجرد تخيل واتفقوا كلهم على ان ما كان من جنس دعوى الكواكب السبعة أو غيرها أو خطها أو السجود لها والتقرب اليها بما يناسبها من اللباس والحوائيم والبحور ونحو ذلك فانه كفر وهو من أعظم أبواب الشر واتفقوا كلهم أيضاً على أن كل رقية وتعزيم

أوقسم فيه شرك بالله فانه لا يجوز التكلم به وكذا الكلام الذى لا يعرف معناه لا يتكلم به لامكان أن يكون فيه شرك لا يعرف ولذلك قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لا بأس بالرقى ما لم تكن شركا ولا تجوز الاستعانة بالجن فقد ذم الله الكافرين على ذلك فقال الله تعالى (وأنه كان رجال من الانس يهودون رجال من الجن فزادوهم رهقا) قالوا كان الانس فى الجاهلية اذا نزل بالوادي في سفره يقول أعوذ بسيد هذا الوادي من شر سفهاء قومه فيبيت فى أمن وجوار حتى يصبح فزادوهم يعني الانس للجن باستاذنتهم هم رهقا أي إنما وطغيانا وجرأة وشرأ وتكبرا وازهايا وذلك انهم قد قالوا سدنا الجن والانس فالجن تتعاطف في أنفسها وتزداد كفرا اذا علمتهم الانس بهذه المعاملة وقال الله تعالى (ويوم يحشرهم جميعا يامشعر الجن قد استكثرتم من الانس وقال أولياؤهم من الانس ربنا استمتع بعضنا ببعض) الآية فاستمتع الانس بالجنى فى قضاء حوائجهم وامثال أوامره واخباره بشي من المغيبات ونحو ذلك واستمتع الجن بالانسي تعظيمه اياه واستعانت به واستغاثته به وخضوعه له . ونوع منهم بالاحوال الشيطانية والكشوف بالرياضات النفسانية ومخاطبة رجال الغيب وان لهم خوارق تقتضى أنهم أولياء الله . وكان من هؤلاء من يعين المشركين على المسلمين ويقول ان الرسول أمره بقتال المسلمين مع المشركين ليكون المسلمين قد عصوا وهؤلاء فى الحقيقة اخوان المشركين . ثم الناس من أهل العلم فى حق رجال الغيب ثلاثة أحزاب حزب يكذبون بوجود رجال الغيب ولكن قد عاينهم الناس ونبت ذلك ممن عاينهم أو حدثه الثقات بما رأوه وهؤلاء اذا رأوهم وتيقنوا وجودهم خضعوا لهم وحزب عرفوهم ورجعوا الى القدر واعتقدوا ان ثمة فى الباطن طريقا الى الله غير طريقة الانبياء عليهم الصلاة والسلام وحزب ما أمكنهم ان يجملوا وليا خارجا عن دائرة الرسول فقالوا يكون الرسول هو ممددا للعاطفتين فهؤلاء معظمون للرسول جاهلون بدينه وشرعه والحق ان هؤلاء من اتباع الشياطين وان رجال الغيب هم الجن لان الأنس لا يكون دائما محتجبا عن أبصار الانس وإنما يحتجب أحيانا فمن ظن انهم من الانس فمن غلطه وجهله وسبب الضلال فهم وافتراق هذه الاحزاب الثلاثة عدم الفرقان بين أولياء الشيطان وأولياء الرحمن وبالجملة فالعلم بالغيب أمر تفرد به سبحانه ولا سبيل للعباد اليه إلا بالاسلام منه والهام بطريق المعجزة أو الكرامة أو الارشاد الى الاستدلال بالامارات فيما يمكن فيه ذلك ولهذا ذكر فى الفتاوى ان قول القائل عند رؤية هالة القمر أى دائرته يكون مطر مدعيا علم الغيب لا بعلامة كفر . ومن اللطائف ما حكاه بعض أرباب الظرائف ان منجماً صلب قليل له هل رأيت هذا في نحيك فقال رأيت رفعة ولكن ما عرفت انها فوق خشبة . ثم اعلم ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام لم يملوا المغيبات من الاشياء إلا ما علمهم الله تعالى أحيانا . وذكر الحنفية تصريحاً بالتكفير باعتقاد ان النبي عليه الصلاة والسلام يعلم الغيب لمعارضة قوله تعالى (قل لا يعلم من فى السموات والارض الغيب إلا الله) كذا فى المسيرة . . (ومنها) ما ذكره شارح عقيدة الطحاوى عن الشيخ حافظ الدين النسفى

في المنار أن القرآن اسم للظلم والمعنى جميعاً وكذا قال غيره من أهل الأصول وما ينسب إلى أبي حنيفة رحمه الله أن من قرأ في الصلاة بالفارسية أجزاء فقد رجع عنه وقال لا يجوز مع القدرة بغير العربية وقال لو قرأ بغير العربية فاما أن يكون مجنوناً فيدأوى أو زنديقاً فيقتل لأن الله تكلم بهذه اللغة والابحاز حصل بنظمه ومناه ٠٠ (ومنها) ان استحلال المعصية صغيرة كانت أو كبيرة كفر اذا ثبت كونها معصية بدلالة قطعية وكذا الاستهانة بها كفر بأن بعدها هيئة سهلة ويرتكبها من غير مبالاة بها ويجزئها مجرى المباحات في ارتكابها وكذا الاستهزاء على الشريعة الفراء كفر لأن ذلك من أمارات تكذيب الانبياء عليهم الصلاة والسلام قال ابن الهمام وبالجملة فقد ضم إلى تحقيق الايمان اثبات أمور الاختلال بها اختلال بالامان اتفاقا كترك السجود لعصم وقتل نبي أو الاستخفاف به أو بالمصحف أو النكبة وكذا مخالفة ما أجمع عليه وانكاره بعد العلم به يعني من أمور الدين فان من أنكر جود حاتم أو شجاعة علي رضي الله عنه لا يكفر قال ابن الهمام وقد كفر الحنفية من واطب على ترك سنة استخفافاً بها بسبب انها فعلها النبي صلى الله عليه وسلم زيادة أو استقباحها كمن استقبح من آخر جعل بعض العمامة تحت حلقه أو إحقاق شاربه ٠ قلت ولذا روى أن أبا يوسف رحمه الله ذكر أنه عليه الصلاة والسلام كان يحب الدباء فقال رجل انا ما أحبها لحكم بارتداده وعلى هذه الأصول تبني الفروع التي ذكرت في الفتاوي من أنه اذا اعتقد الحرام حلالاً فان كان حرمة لعينه وقد ثبت بدليل قطعي يكفر والا فلا بأن تكون حرمة لغيره أو ثبت بدليل ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره فقال من استحل حراماً وقد علم في دين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم تحريمه كشكاح ذوى المحارم أو شرب الخمر أو أكل ميتة أو دم أو لحم خنزير من غير ضرورة فكافرو من استحل شرب النبيذ إلى السكر كفر أم لو قال حرام هذا حلال لترويج السلامة أو بحكم الجهل لا يكفر ولو تمنى أن لا يكون الخمر حراماً أولاً لا يكون صوم رمضان فرضاً لما يشق عليه لا يكفر بخلاف ما اذا تمنى أن لا يحرم الزنا وقتل النفس بغير حق فانه يكفر لان حرمة هذين ثابتة في جميع الاديان موافقة للحكمة ومن أراد الخروج عن الحكمة فقد أراد أن يحكم الله ما ليس بحكمة وهذا جهل منه بربه سبحانه وتوضيحه ما قال بعضهم من أن الضابطة هي ان الحرام الذي كان حلالاً في شريعة فتني حلاله ليس كفراً والذي لم يكن حلالاً في شريعة فتني حله كفر لان حرمة الابدية انما هي التي اقتضتها الحكمة الازلية مع قطع النظر عن أحوال الاشخاص الاولية والاخرية ثم قال فان قلت كون الحرمة موافقة لحكمة الله تعالى هو المدار في التكفير فلا أمر في حرمة الخمر أيضاً كذلك لأن تحريمه بالنسبة إلى هذه الامة انما هو لاقضاء الحكمة قلت لكن هذه الحكمة مقيدة وتلك مطلقة فارادة الخروج من الثانية خروج من الحكمة مطلقاً ومن الأولى ليس كذلك بل هي موافقة للحكمة بوجه وان كان مغالعة لها أيضاً بوجه آخر فافتراقا انتهى ٠٠ وفي هذا الفرق نظر لا يخفى إذ لا يطابق ورود السؤال ولا يصح جواباً عنه في المال فان حرمة الخمر في هذه الامة لا يقال انها

• ووافقة للحكمة من وجه مخالفة لها من وجه هذا وفي كون نبي أمثال ذلك كفراً إشكال لكون الانبياء عليهم الصلاة والسلام تنموا انهم لم يخلقوا وقد تنبى أن آدم عليه الصلاة والسلام لم يأكل من الشجرة حتى لم يقع في الدنيا المتعة وغاية الأمر أن خلاف الحكمة وقوعه محال والتنبى إنما يكون محله في الحال على أن التنبى ليس له تعرض بالحكمة لانقياً ولا إثباتاً ليكون سبباً للكفر وذكر الامام السرخسي رحمه الله أنه لو استحل وطأ امرأته الحائض يكفر وفي النوادر عن محمد رحمه الله لا يكفر وهو الصحيح وفي استحلال اللواطه بأمراته لا يكفر على الأصح لانه يجتهد فيه وأما الأول فلأن النص الدال على حرمة قوله تعالى (ولا تقربوهن حتى يظفرن) ظني للدلالة مع أن حرمة لغيره وهو مجاورة الاذى فهذا مبني على الخلاف فيمن استحل حراماً لغيره هل يكفر أم لا • ومن وصف الله بما لا يليق به أو سخر باسم من أسمائه أو بأمر من أوامره أو أنكر وعده أو وعيده يكفر • وكذا لو تنبى أن لا يكون نبي من الانبياء على قصد استخفاف أو عداوة قيل يتبغي أن لا يقيد التكفير بذلك بهذا لأن وجود الانبياء مما اقتضته الحكمة بلا شبهة فتنبى أن لا يوجد نبي من الانبياء كفر مطلقاً وأجيب بأن اقتضاء الحكمة ذلك إنما هو لتبليغ الأحكام الالهية الى عبادهم ويمكن أن تبلغ تلك الأحكام اليهم بلا واسطة نبي فعدم تكون الانبياء بالتمام لا يستلزم أن لا تثبت تلك الأحكام حتى يكون تنبى ذلك موجباً للكفر على أن تنبى ذلك لغو لا أثر له في الوجود بخلاف تنبى حل الزنا وأمثاله بما يتناقى بأفعال العباد لأن أمثال ذلك يتضمن الفساد (والله لا يحب الفساد) وفيه بحث من وجوه • • أما أول فأنه لا شك أن وساطة الانبياء عليهم الصلاة والسلام عن حكمة خاصة بهم وإن كان يمكن إعلام الأحكام بدونهم • وأما ثانياً فلأن الفرق غير ظاهر بينهما بل تنبى عدم وجود الانبياء أعم وأتم من تنبى حل الزنا وقتل النفس ونحوها • وأما ثالثاً فلأن تضمنه الفساد لا يوجب كونه كفراً في البلاد والله رؤوف بالعباد • وكذا لو ضحك على وجه الرضا عن تكلم بالكفر وأما اذا ضحك لاعلى وجه الرضا بل بسبب أن كان الكلام الموجب للكفر عجباً غريباً يضحك السامع ضرورة فلا يكفر • وكذا لو جالس على مكان مرتفع وحوله جماعة يسألونه مسائل ويضحكون ويضربونه بالوسائد يكفرون جميعاً وذلك لان هذه الجماعة يحملون ذلك الشخص مثل النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وينزلون الغير منزلة أصحابه الكرام في السؤال بالمسائل والأحكام استهزاء بالنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه نموذجاً لذلك • وكذا لو أمر رجلاً أن يكفر بالله أو عزم على أن يأمره بالكفر وذلك لانه رضا بالكفر والرضا بالكفر كفر سواء كان بكفر نفسه أو بكفر غيره وقد سبق زيادة بيان في هذا الكلام وتحقيق أمره • وكذا لو قال عند شرب الخمر أو الزنا بسم الله أي عبداً أو باعتقاد أنها حلالان • وكذا لو اتفق لامرأة بالكفر لتبين من زوجها وذلك بأن يقول المفقى أو القاضى للمرأة المطلقة بالثلاث مثلاً ما حكم الاسلام فتقول لا أعرف مع انه لو قيل لها إذا أسلم أحد هل يجوز قتله وأخذ ماله فتقول لا خيئذ يقول هذا المفقى الجاهل أو القاضى المائل أفتيت بكفرها أو حكمت بأنها ما كانت مسلمة من أصلها فتكافحها الاول فاسد

وهذا عمل باطل وأمر كاسد • وكذا لو صلي لغير القبلة أو بغير طهارة متعمداً بكفر وإن وافق ذلك القبلة
يعني وكذا إن وافق الطهارة • وكذا لو أطلق كلمة الكفر استخفافاً لا اعتقاداً إلى غير ذلك من الفروع • والجمع
بين قولهم لا يكفر أحد من أهل القبلة وقولهم يكفر من قال بخلاف القرآن أو استحالة الرؤية أو سب
الشيخين أو إلهما وأمثال ذلك مشكل كما قال شارح العقائد وكذا شارح المواقف إن جمهور المتكلمين
والفقهاء على أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة وقد ذكر في كتب الفتاوي أن سب الشيخين كفر
وكذا إنكار إمامتهما كفر ولا شك أن أمثال هذه المسئلة مقبولة بين جمهور المسلمين فالجمع بين
القولين المذكورين مشكل انتهى • ووجه الاشكال عدم المطابقة بين المسائل الفرعية والدلائل الاصولية
التي من جعلها اتفاق المتكلمين على عدم تكفير أهل القبلة المحمدية ويدفع الاشكال بأن نقل كتب الفتاوي
مع جهالة قائله وعدم اظهار دلائله ليس بحجة من ناقله إذ مدار الاعتقاد في المسائل الدينية على الأدلة القطعية
على أن في تكفير المسلم قد يترتب مفسد جليلة وخفية فلا يفيد قول بعضهم إنما ذكروه بناء على
الأموار التهديدية والنظامية • • وقد تصدى الإمام ابن المهام في شرح الهداية للجواب عن هذه الحكاية
حيث قال لعلم أن الحكم بكفر من ذكرنا من أهل الأهواء مع ما ثبت عن أبي حنيفة رحمه الله والشافعي
رحمه الله من عدم تكفير أهل القبلة من المبتدعة كلهم محله أن ذلك المعتقد في نفسه كفر فالتأويل به قائل
بما هو كفر وإن لم يكفر بناء على كون قوله ذلك عن استفراغ وسعه مجتهداً في طلب الحق لكن جزمهم
ببطلان الصلاة خلفه لا يصحح هذا الجمع اللهم إلا أن يراد بعدم الجواز خلفهم عدم الحل أي عدم حل
أن يفعل وهو لا يتنافى صحة الصلاة والا فهو مشكل انتهى ولا يخفى أنه يمكن أن يقال في دفع الاشكال أن
جزمهم ببطلان الصلاة خلفهم احتياطاً لا يستلزم جزمهم بكفرهم ألا ترى أنهم جزموا ببطلان الصلاة
مستقبلاً إلى الحجر احتياطاً مع عدم جزمهم بأنه ليس من البيت بل حكموا بموجب ظنهم فيه أنه منه فواجبوا
الطواف من وراءه • • ثم أعلم أن المراد بأهل القبلة الذين اتفقوا على ما هو من ضرورات الدين كحدوث العالم
وحشر الاجساد وعلم الله بالكليات والجزئيات وما أشبه ذلك من المسائل فمن واطب طول عمره على
الطاعات والعبادات مع اعتقاد قدم العالم أو نفي الحشر أو نفي علمه سبحانه بالجزئيات لا يكون من أهل
القبلة وإن المراد بعدم تكفير أحد من أهل القبلة عند أهل السنة أنه لا يكفر مالم يوجد شيء من أمارات
الكفر وعلاماته ولم يصدر عنه شيء من موجباته فإذا عرفت ذلك فاعلم أن أهل القبلة المتفقون على ما ذكرنا
من أصول المعبدة اختلفوا في أصول آخر كسئلة الصفات وخلق الاعمال وعموم الارادة وقدم الكلام
وجواز الرؤية ونحو ذلك مما لا نزاع في أن الحق فيها واحد واختلفوا أيضاً هل يكفر المخالف للحق بذلك
الاعتقاد والقول به على وجه الاعتقاد أم لا فذهب الاشعري وأكثر أصحابه إلى أنه ليس بكافر وبه يشعر
ما قاله الشافعي رحمه الله لا أرد شهادة أهل الأهواء الا الخطابية لاستحلالهم الكذب وفي المنتقى عن أبي
حنيفة رحمه الله لم تكفر أحداً من أهل القبلة وعليه أكثر الفقهاء ومن أصحابنا من قال بكفر المخالفين

وقال قدماء المعتزلة يكفر القائل بالصفات القديمة ويخلق الاعمال وقال الاستاذ أبو اسحق نكفر من يكفرنا ومن لا فلا واحترار الرازي أن لا يكفر أحد من أهل القبلة وقد أحيب عن الاشكال بأن عدم التكفير مذهب المتكلمين والتكفير مذهب الفقهاء فلا يحد القائل بالنقضين فلا محذور ولو سلم فيجوز أن يكون الثاني للتغايط في رد مذهب اليه المخالفون والأول لاحترام شأن أهل القبلة فانهم في الجملة معنا موافقون .. (ومنها) بحث التوبة أعلم أولاً أن قبول التوبة وهو إسقاط عقوبة الذنب عن التائب غير واجب على الله تعالى عقلاً بل كان ذلك منه فضلاً خلافاً للمعتزلة فأما وقوع قبولها شرعاً فقبل هو مرجو غير مقطوع به ويدل عليه قوله تعالى (ويتوب الله على من يشاء) علقه بالمشيئة ولذا حسن من الله تعالى ومن رسوله تأخير قبول توبة المتخلفين عن الجهاد مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم مع إخلاص توبتهم وكثرة بكائهم وشدة ندامتهم بخلاف التوبة عن الكفر حيث يقبل قطعاً عرفاء بإجماع الصحابة والسلف رضي الله عنهم فانهم يرغبون الى الله تعالى في قبول توبتهم عن الذنوب والمعاصي كما في قبول صلاتهم وسائر أعمالهم ويقطعون بقبول توبة الكافر كذا ذكره القونوي ويمكن أن يقال إن عدم جزمهم بتوبة أنفسهم لكونهم غير جازمين بمحصول شرائطها إذ هي كثيرة بخلاف التوبة من الكفر فإن الاعتبار به مجرد الإقرار بحسب الظواهر والله أعلم بالسائر ولذا كان السلف خائفين من قوله تعالى (ومن الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين) أي حالاً وماً لا العبارة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب فلا يرد أنه نزل في حق المنافقين وأما قوله تعالى (ويتوب الله على من يشاء) فمعناه يوفقه للتوبة بقرينة كلمة على لا إنه يقبل توبته حيث لم يقل عن ولقوله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده) يأخذ الصدقات) والآية في المؤمنين وإخبار الله تعالى حق ووعد صدق فانكاره كفر كما قال به بعضهم ولقوله عليه الصلاة والسلام التائب من الذنب كمن لا ذنب له وأما تأخير قبول توبة المخالفين عنه عليه الصلاة والسلام لعدم اطلاعه على ما في قلوبهم وللتأدب مع الله في الاستقلال بالحكم في أمرهم وأما هو سبحانه فاعله آخر إظهار قبول توبتهم زجراً لهم ولا منالهم عن عودهم إلى زلتم على أنه لا يبعد أنهم ما أخصوا في نهم الا عند نزول قبول توبتهم .. وفي عمدة الدفني ومن تاب عن كبيرة سحت توبته مع الاصرار على كبيرة اخرى ولا يعاقب بها أي على الكبيرة التي تاب عنها خلافاً لابي هاشم من المعتزلة ثم قال ومن تاب عن الكبائر لا يستغني عن توبة الصغائر ويجوز أن يعاقبها عند أهل السنة والجماعة وعند الحوارج من عصي صغيرة أو كبيرة فهو كافر مخلد في النار اذ امات من غير توبة وعند المعتزلة تفصيل في المسئلة فان كانت كبيرة يخرج من الايمان ولا يدخل في الكفر الا أنه مخلد في النار وإن كانت صغيرة واجتنب الكبائر لا يجوز التعذيب عليها وأن ارتكب الكبائر لا يجوز العقوب عليها ورد عليهم باجمهم قوله سبحانه (ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء) كما مر بيانه في الانشاء وفيه الائمة الى انه سبحانه يعفو عن بعض أرباب الذنوب الا أنه لا يدري في حق كل واحد على التمين انه هل يعني عنه أم لا واذا عذبه فانه لا يؤيده كما تدل عليه

الاحاديث منها من قال لا اله الا الله دخل الجنة وان زني وان سرق وهو قول أكثر الصحابة والتابعين
 وأهل السنة والجماعة ثم الفرق لاصحابنا بين الكفر وبين ما دونه من الذنوب في جواز العفو عما دون
 الكفر وامتناعه فيه ما ذكره الشيخ أبو منصور الماتريدي في التوحيد أن الكفر مذهب يستعد لإزالة المذاهب
 تمتد للأبد فعلى ذلك عقوبته أن يخلد في النار وسائر الكبائر لا تقبل للأبد بل في بعض الأوقات عند غلبة
 الشهوات فعلى ذلك عقوبتها في بعض الحالات ان لم ينف عنه ولم تداركه الشفاعات وهذا في حق العصاة
 وأما غيرهم فقد قال الطحاوي نرجو للمحسنين من المؤمنين ان يعفو عنهم ويدخلهم الجنة برحمته انتهى . وإنما
 استعمل الرجا لظاهر إحسانهم في الحال لا على تحقيق الايقان في المال ولان العمل الصالح ليس بموجب للجزاء
 بل الجزاء بفضل الله وبرحمته كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم ان يدخل أحدكم الجنة بعمله فقبل ولا
 أنت يارسول الله قال ولا أنا الا أن يتقدمني الله برحمته وهذا لا ينافي ما قال الله تعالى (أدخلوا الجنة بما
 كنتم تعملون) فإنه لما كان لا يتفضل بدخول الجنة الا على من آمن وعمل صالحاً فكانه يدخله بعمله الصالح
 والحاصل ان الباء للسببية لا للمقابلة والبديلية وقد يقال ان إيمانه وعمله الصالح قد تحقق منه بفضل الله تعالى فلا
 مناقضة بين القول بأنه يدخل الجنة بفضل الله وبرحمته وبين القول بأنه يدخلها بعمله وطاعته وبعضهم قدر الدرجات
 مقابلة للطاعات فالتقدير ادخلوا درجات الجنة . وأما نفس الدخول فبفضل المجرى حيث لا يجب عليه شيء
 والخلود بالنية كما أن دخول الكفار في النار بمجرد العدل والدركات بحسب اختلاف ما لهم من الحالات
 والخلود باعتبار النيات . ثم لما جاز عندنا غفران الكبيرة بدون التوبة مع عدم الشفاعة فمع وجود الشفاعة
 أولى وقد قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم شفاعة لاهل الكبائر من أمي وهو يحتمل أن يكون قبل
 دخول النار وأن يكون بعده وتقييد المعترلة تلك الشفاعة برفع الدرجة بأن يخصصه لاهل الكبائر وعندهم
 لما امتنع العفو فلا فائدة في الشفاعة واستدلوا بقوله تعالى (فما تنفعهم شفاعة الشافعين) مع ان الآية في
 الكفار باجماع المفسرين على ان أصحابنا استدلوا بهذه الآية على ثبوت الشفاعة للمؤمنين لانه ذكر ذلك
 في معرض التهديد للكفار ولو كان لا شفاعة لغير الكفار أيضاً لم يكن لتخصيص الكفار بالذكر في حال
 تقييد أمرهم مني . . ثم اعلم أن الحسنات يذهبن السيئات كما قال الله تعالى الا أنها مختصة بالصغار ولا
 تبطل الحسنات بشؤم المعاصي الا بالكفر لقوله تعالى (ومن يكفر بالآيمان فقد حبط عمله) والفسق ليس
 في معنى الكفر فلا يلحق به في الاحتياط خلافاً للمعترلة لا يقال ان قوله تعالى (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً
 يره) يفيد أن من عمل صالحاً وأني خيراً ثم مات كافراً يرى جزاء ذلك الحسير وهو باطل بالاخراج لانا
 نقول ان مضاء يره في الدنيا ليرد الآخرة ولا خير له كما ان المؤمن يره في الدنيا جزاء ما تركه من السيئات بان
 يصيبه بعض البليات ليرد الآخرة بريئاً من الذنوب تقياً من العيوب وقال ابن عباس رضي الله عنه ليس
 مؤمن ولا كافر عمل خيراً أو شراً الا أراه الله اياه فاما المؤمن فيغفر له سيئاته ويثيبه بحسناته وأما الكافر

فترد حسنة ويغيب بسئانه .. وقال شارح عقيدة الطحاوي وهل يجب الاسلام ما قبله من الشرك وغيره من الذنوب وإن لم يتب منها أم لا بد مع الاسلام من التوبة من غير الشرك حتى لو أسلم وهو مصر على الزنا وشرب الخمر مثلاً هل يؤخذ بما كان منه في كفره من الزنا ونسب الخمر أم لا بد أن يتوب من ذلك الذنب مع اسلامه أو يتوب توبة عامة من كل ذنب وهذا هو الاصح انه لا بد من التوبة مع الاسلام انتهى ولا ينبغي أن هذا ميل الى قول من قال ان الكافر مكلف بالفروع والمذهب الصحيح بخلافه فبعد ما أسلم لا يحتاج الى توبة أخرى بعد توبته من الشرك الذي يجب ما قبله من الذنوب الا بعض ما يتعلق بحقوق العباد كما بين في محله نعم يجب عليه أن يكون نادماً على شركه وسائر معاصيه وان يقلع عن مباشرة المتاهي وان يزم على عدم العود اليها ثم كون التوبة سبباً لغفران الذنوب وعدم المؤاخذه بها مما لا خلاف فيه بين الأمة وليس شيئاً يكون سبباً لغفران جميع الذنوب الا التوبة كما قال الله تعالى (قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله ان الله يغفر الذنوب جميعاً) وهذا مختص بمن تاب من الكفر فان الله لا يغفر أن يشرك به ولذا قال الله تعالى لا تقنطوا وقال بعدها وأنيدوا الى ربكم .. ثم اعلم أن التوبة لغفها الرجوع ولها مراتب توبة عن المعصية وهي توبة العوام وتوبة عن الغفلة وهي للخواص وتسمى الأوبة أيضاً ومنه قوله تعالى في حق الانبياء انه أواب أي رجع الى الله بالتوبة وفي حق الصالحاء (فانه كان للأوابين غفورا) أي الراجعين عن المعصية الى الطاعة وحديث صلات الاوابين وهي احياء ما بين المشائين بالطاعة وتوبة عن ملاحظة غير الله وهي للمارفين والموحدين كما قال ابن الفارض حه الله تعالى

ولو خطرت لي في سواك إرادة * على خاطري سهوا حكمت بردي

وفي الشريعة هي الندم على المعصية من حيث هي معصية مع عزم أن لا يعود اليها اذا قدر عليها كذا عرفه المتكلمون فقولهم على معصية لان الندم على فعل لا يكون معصية بل مباحاً أو طاعة لا يسمى توبة وقولهم من حيث هي معصية لان من ندم على شرب الخمر لما فيه من الصداق وخفة العقل وكثرة النزاع والاخلال بالعرض والمال لم يكن تائباً شرعاً وقولهم مع عزم أن لا يعود اليها لان التادم على الأمر لا يكون الا كذلك ولذا ورد في الحديث التدم توبة كذا في المواضع قال شارحه واعترض عليه بان التادم على فعل في الماضي قد يريد في الحال أو الاستقبال فهذا القيد احتراز منه وما ورد في الحديث محمول على التدم الكامل وهو أن يكون مع العزم على عدم العود أبداً ورد بان التدم على المعصية من حيث هي معصية يستلزم ذلك العزم كما لا ينبغي انتهى .. ولا ينبغي ان هذا الاستلزام ممنوع عقلاً وتقالاً على ما صرح به علماء الانام حيث صرحوا بأن التوبة عن معصية دون أخرى صحيحة عند أهل السنة خلافاً للمعتزلة وأيضاً قد نصوا على أن أركان التوبة ثلاثة التدامة على الماضي والافتلاع في الحال والعزم على عدم العود في المستقبل فالأولى أن يقال معنى التدم توبة انه عمدة أركانها كقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة ثم هذا ان كانت

التوبة فيما بينه وبين الله ككسب الخمر وإن كانت عمداً فسرط فيه من حقوق الله كصلاة وصيام وزكاة فتوبته أن يسند على تفسيره أولاً ثم يعزم على أن لا يعود أبداً ولو يتأخر صلاة عن وقتها ثم يقضي ما فاتة جميعاً وإن كانت عمداً يتماق بالعباد فإن كانت من مظالم الأموال فتوقف صحة التوبة منها مع ما قدمناه في حقوق الله تعالى على الخروج عن عهدة الأموال وإرضاء الخصم في الحال والاستقبال بأن يتحلل منهم أو يردّها إليهم أو إلى من يقوم مقامهم من وكيل أو وارث هذا •• وفي القنية رجل عليه ديون لأناس لا يعرفهم من غصوب أو مظالم أو جنابات يتصدق بقدرها على الفقراء على عزبة القضاء إن وجدهم مع التوبة إلى الله ولو صرف ذلك المال إلى الوالدين والمولودين أي الفقراء يصير معذوراً وفيها أيضاً عليه ديون لأناس شتى كزيادة في الأخذ ونقص في الدفع فلو تجرّى في ذلك وتصدق بثوب قوم بذلك يخرج عن العهدة قال فرفف بهذا أن في هذا لا يشترط التصديق بجنس ما عليه وفي فتاوى قاضيهان رجل له حق على خصم فأت ولا وارث له تصدق عن صاحب الحق بقدر ماله عليه ليكون ودية عند الله يوصلها إلى خصمائه يوم القيامة وإذا غصب مسلم من ذمي مالا أو سرق منه فانه يعاقب به يوم القيامة لأن الذمي لا يرجي منه العفو فكانت خصومة الذمي أشد من هل يكفيه أن يقول لك على دين فأجبتني في حل أم لا بد أن يعين مقداره في النوازل رجل له على آخر دين وهو لا يعلم بجميع ذلك فقال له المديون أبرأني مما لك على فقال الدائن أبرأتك قال نصبر رحمه الله لا يبرأ إلا عن مقدار ما تبوهم أي يظن أنه عليه وقال محمد بن سلمة رحمه الله عن الكل قال الفقيه أبو الليث حكم القضاء ما قاله محمد بن سلمة وحكم الآخرة ما قاله نصير وفي القنية من عليه حقوق فاستحل صاحبها ولم يفصلها فجعله في حل يعذر إن علم أنه لو فصله يجمله في حل وإلا فلا قال بعضهم أنه حسن وإن روى أنه نصير في حل مطلقاً وفي الخلاصة رجل قال لا خير حلّاني من كل حق هو لك ففعل فأبرأه إن كان صاحب الحق عالماً به بريء حكماً بالاجماع وأما ديانة فمعد محمد رحمه الله لا يبرأ وعند أبي يوسف يبرأ وعليه الفتوى انتهى وفيه أنه خلاف ما اختاره أبو الليث ولعل قوله مبني على التقوى وأما إن كانت المظالم في الاعراض كالقذف والغيبة فيجب في التوبة فيها مع ما قدمناه في حقوق الله أن يخبر أصحابها بما قال من ذلك ويحلل منهم فإن تعذر ذلك فليعزم على أنه متى وجدهم تحلل منهم فإذا حللوه سقط عنه ما وجب عليه لهم من الحق فإن عجز عن ذلك كله بأن كان صاحب الغيبة ميتاً أو غائباً مثلاً فليستغفر الله والمرجو من فضله وكرمه أن يرضى خصمائه من خزان أحسانه فانه جواد كريم رؤف رحيم • وفي روضة العلماء الزاني إذا تاب تاب الله عليه وصاحب الغيبة إذا تاب لم يتاب الله عليه حتى يرضى عنه خصمه قلت ولعل هذا معنى ما ورد الغيبة أشد من الزنا • وقال الفقيه أبو الليث قد تكلم الناس في توبة المتأيبين هل تجوز من غير أن يستحل من صاحبه قال بعضهم يجوز وقال بعضهم لا يجوز وهو عندنا على وجهين أحدهما إن كان ذلك القول قد بان

الى الذي اغتابه قلوبته أن يستحل منه وإن لم يبلغ اليه فليستغفر الله سبحانه ويضرر أن لا يعود الى مثله • وفي روضة العلماء سألت أبا محمد رحمه الله فقالت له اذا تاب صاحب الفية قبل وصولها الى الغتاب غنه هل تنفعه توبة قال نعم فانه تاب قبل ان يصير الذنب ذنباً أي ذنباً يتماق به حق العبد لانها انما تصير ذنباً اذا بلغت اليه قلت فان بلغت اليه بعد توبته قال لا تبطل توبته بل يغفر الله لهما جميعاً المتتاب بالتوبة والغتاب عنه بما يلحقه من المشقة لانه كريم ولا يحجل من كرمه رد توبته بعد قبولها بل يعفو عنهما جميعاً انتهى • ولا يخفى انه انما علق الامر بالكرم لانه يحجل ان يكون قبول توبته بشرط عدم علم الغتاب عنه بغيبته مطلقاً أما اذا قال بهتاناً بأن لم يكن ذلك فيه فانه يحتاج الى التوبة في ثلاثة مواضع أحدها أن يرجع الى القوم الذين تكلم بالبهتان عندهم فيقول اني قد ذكرته عنكم بكذا وكذا فاعلموا اني كنت كاذباً في ذلك والثاني أن يذهب الى الذي قال عليه البهتان ويطلب الرضي عنه حتى يحجل في حل منه والثالث أن يتوب كما سبق في حقوق الله تعالى فليس شيء من العصيان أعظم من البهتان ثم هل يكفيه أن يقول اغتبتك فاجلاني في حل أم لا بد أن يبين ما اغتاب ففي منسك ابن العجمي في الفية لايعلم بها ان علم ان اعلامه يشر فتنه ويدل عليه ان الابرء عن الحقوق المجهولة جائز عندنا لكن سبق انه هل يكفيه حكومة أو ديانة ثم يستحب لصاحب الفية أن يبرأ منها ليخلص أخاه عن المعصية ويفوز هو بعظيم المثوبة • وفي الملتقط إن رجلا له على آخر دين لا يقدر على استيفائه كان ابرأؤه خيراً له من أن يدعه عليه • وفي الفية تصافح الخصمين لاجل العذر استحلال • وعن شرف الأئمة اذا تشامخا يجب الاستحلال عليهما انتهى • وفيه رد على ما اشهر بين العوام ان الفية فاشية حتي بين العلماء الاعلام فكل واحد منهم له حق في ذمة الآخر منهم فيحصل التقاص فيما بينهم • وفي الفية سلم المؤذي على المؤذي مرة بعد أخرى وكان يرد عليه السلام ويحسن اليه حتى غلب على ظمانه قد بري منه ورضى عنه لا يمزر والاستحلال واجب عليه • وعن شرف الأئمة المبكي آذاه ولا يستحل له لاجل لانه يقول هو مبتلي غضباً فلا يعفو عني لا يمزر في التأخير • قال الكرماني في منسكه ثم اذا تاب توبة صحيحة صارت مقبولة غير مردودة قطعاً من غير شك وشبهة يحكم الوعد بالنص أي قوله تعالى (وهو الذي يقبل التوبة عن عباده) الآية ولا يجوز لأحد أن يقول ان قبول التوبة الصحيحة في مشيئة الله تعالى فان ذلك جهل محض وخفاف على قائله الكفر لانه وعد قبول التوبة قطعاً من غير شك في قبول توبته واذا تشكك التائب في قبول توبته اذا كانت صحيحة فانه بتلك التوبة والاعتقاد به يكون مذنباً بذنب أعظم من الاول نعوذ بالله من ذلك ومن جميع المماليك انتهى • وتوضيحه ما ذكره الامام الفزاري من أن التوبة اذا استجمعت شرائطها فهي مقبولة لا محالة ثم قال ومن تاب فانما يشك في قبول توبته لانه ليس يستيقن حصول شروطها ولو تصور أن يعلم ذلك لتصور أن يعلم القبول في حق الشخص المعين ولكن هذا الشك في الأعيان لا يشككنا في أن التوبة في نفسها طريق

القبول لاحالة انتهي وهو غاية المنتهى فنرجع الى المدعي فان النهاية هي الرجوع الى البداية وتقول وقولهم في تعريف التوبة إذا قدر أن من سب انقدرة على الزنا وانقطع طمعه عن عود القدرة اليه إذا عزم على تركه لم يكن ذلك توبة منه كذا في المواثيق وقال شارحه وفيه بحث لأن قوله إذا قدر ظرف اترك الفعل المستفاد من قوله أن لا يعود وإنما قيد به لأن العزم على ترك الفعل إنما يتصور بمن قدر على ذلك الفعل وتركه في ذلك الوقت ففائدة هذا القيد ان العزم على الترك ليس مطابقة حتى يتصور بمن سب قدرته وانقطع طمعه بل هو مقيد بكونه على تقدير فرض القدرة وثبوتها فيتصور ذلك العزم من المألوب أيضاً انتهى ولا يخفى انه حينئذ لا يسمى مألوباً قطعاً وتحقيق المرام في هذا المقام قول الآمدي وإنما قلنا عند كونه أهلاً للفعل في المستقبل احترازاً عما اذا زني ثم جب أو كان مشرفاً على الموت فان العزم على ترك الفعل في المستقبل غير متصور منه لعدم تصور صدور الفعل عنه ومع ذلك فإنه اذا ندم على ما فعل سحت توبته بأجماع السالف وقال أبو هاشم الزائي اذا جب لاتصح توبته لانه عاجز وهو باطل بما اذا تاب عن الزنا وغيره وهو في مرض خفيف فان توبته صحيحة بالاجماع وان كان جازماً بمجزئه عن الفعل في المستقبل انتهى ولا يخفى أن الاجماع الاول مبني على ان العزم على ترك الفعل اذا قدر ركن يسقط عند العذر كما قالوا في إسقاط ركن الاقرار عن نحو الاخرس والاجماع الثاني مبني على ان المرض الخفيف ليس مما يوجب الحزم بالمعجز عن الفعل في المستقبل بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة عبده ما لم يفرغ يعني فإنه حينئذ يتحقق عدم قدرته مع أن توبته عند العيان وهو ما مأمور بإيقاع الايمان وما يتعلق به في حال غيب أمور الآخرة فتبين الفرق بين الزاني اذا جب واذا مرض مرضاً خفيفاً فلا يصح أن يكون الاول باطلاً بالثاني لكن مع هذا يجب على المحبوب أيضاً أن يعزم على أن لا يعود اليه على تقدير القدرة وأما ما ذكره صاحب المقاصد من التزديد حيث قال ان قلنا لا يقبل ندم المحبوب فمن تاب لمرض خفيف فهل يقبل ذلك منه لو جوب التوبة أم لا لانه ليس باختياره بل بالحاجة الخوف اليه فيكون كالاي مان عند اليأس أى في ظهور ما يابجه اليه فإنه غير مقبول إجماعاً فهو منافساً لقل الآمدي من الاجماع على القبول في المسئنتين السابقتين . ثم أعلم أن من أراد أن يكون مسلماً عند جميع طوائف الاسلام فعليه أن يتوب من جميع الآثام صغيرها وكبيرها سواء يتعلق بالأعمال الظاهرة أو بالاخلاق الباطنة ثم يجب عليه أن يحفظ نفسه في الأقوال والأفعال والأحوال من الوقوع في الارتداد فعوذ بالله من ذلك فإنه يبطل الأعمال وسوء خاتمة المال وان قدر الله عليه وصدر عنه ما يوجب الردة فيتوب عنها ويحمد الشهادة لترجع له السعادة هذا وفي الخلاصة إيمان اليأس غير مقبول وتوبة اليأس المختاراتها مقبولة إنتهى ولا يخفى ان هذه الرواية مخالفة لظاهر الدراية حيث ورد قوله عليه الصلاة والسلام ان الله يقبل توبة العبد ما لم يفرغ بل النص الصريح في قوله سبحانه (وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار) فيجب على كل أحد معرفة الكفریات

أقوي من معرفة الاعتقادات فإن الثانية يكفي فيها الايمان لاجمالي بخلاف الاولى فإنه يتبين العلم التفصيلي لا سيما في مذهب امامنا الحنفى ولذا قبل الدخول في الاسلام سهل في تحصيل المرام وأما الثابت على الأحكام فصعب على جميع الامام ويشير اليه قوله تعالى (ان الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا) الآية وقد قالوا الاستقامة خير من ألف كرامة ومن اللطائف أنه قيل لواحد من جيران أبي يزيد أما تسلم فقال ان كان الاسلام كاسلام أبي يزيد فما أقدر على أن أخرج عن عهده وان كان الاسلام كاسلامكم فما تمجيني أحوالكم في أحكامكم فإذا تبين ذلك لك فاعلم اني أذكر ما وصل الى من قول العلماء في هذا الباب واحتلاف بعضهم في الجواب وأين ما يظهر لي فيه من الصواب وقد سبق ذكر بعض هذه المسائل في هذا الكتاب فلتذكر ما عداها وما يترتب عليها برفع في البرازة ولو قال سلطان زماننا عادل يكفر لانه جائر بيقين ومن سمي الجور عدلا يكفر وقيل لا لان له تأويل وهو أن يقول أردت به أنه عادل عن غيرنا أو هو عادل عن طريق الحق قال الله سبحانه (ثم الذين كفر وابرهم يعدلون) انتهى وحاصله أن لفظ عادل يحتمل كونه اسم فاعل من عدل عدلا ضد ظلم وجار أو من عدل عدولا أي اعراضا فإذا كان اللفظ محتملا فلا يحكم بكونه كفرا الا اذا صرح بأنه نوي المعنى الاول فتأمل ونظيره في المعاملات ما ذكرنا في الطلاق والعناق من الكنايات فإنها يتوقف حكمها على النيات لا سيما وقد ذكرنا أن المسئلة المتعلقة بالكفر اذا كان لها تسع وتسعون احتمالا للكفر واحتمال واحد في نفيه فالاولى للمفتي والقاضي أن يعمل بالاحتمال الثاني لأن الخطأ في ابقاء ألف كافر أهون من الخطأ في اثناء مسلم واحد . وفي المسئلة المذكورة تصرح بأنه يقبل من صاحبها التأويل خلافا لما ذكره بعضهم على خلاف هذا القيل هذا كله اذا صدر عنه تمعدا لحديث رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه فقد صرح قاضيخان في فتاواه بأن الخطأ اذا جري على لسانه كلمة الكفر خطأ لم يكن ذلك كفرا عند الكل بخلاف الهازل لانه يقول قصدا لا يقال في المسئلة الاولى سلطان الزمان كالا يخلو عن العدوان لا يخلو عن العدل في مقام الاحسان لانا نقول لمسا غلب الظلم والجور في سلاطين زماننا حكموا بذلك ألا ترى أن من يصلي غالبا يصح أن يقال له المصلي بخلاف ما اذا صلى أحيانا وكذا المتق وأمناله وفي عمدة النسي واستحلال المصية كفر . قال شارحه القونوي كأنه أراد والله أعلم بالمصية المصية الثابتة بالنس القطعي لما في ذلك من جحود مفتضي الكتاب أما المصية الثابتة بالدليل الظني تكبر الواحد فإنه لا يكفر مستحلهما ولكن يفسق اذا استخف بأخبار الآحاد فأما متأولا فلا لما عرفت . وقال القاضي عضد الدين في المواقف ولا يكفر أحد من أهل القبلة إلا فيما فيه نفي الصانع القادر العليم أو شرك أو انكار للنبوة أو ما علم بحجته بالضرورة أو المجمع عليه كاستحلال المحرمات وأما ما عداها فالقتل به مبتدع لا كافر انتهى ولا يكفي أن المراد بقول علمائنا لا يجوز تكفير أهل القبلة بذنب ليس مجرد التوجه الى القبلة فان الغلاة من الروافض الذين يدعون أن جبرائيل عليه السلام غلط في الوحي فإن الله تعالى أرسله الى علي رضي

الله عنه وبعضهم قالوا انه إله وان صلوا الى القبلة ليسوا بمؤمنين وهذا هو المراد بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله فلا تخفروا الله في ذمته كذا أوردته البخاري في الصحيح . قال القنوي ولو تلفظ بكلمة الكفر طائفاً غير معتقد له يكفر لانه راض بمباهرته وان لم يرض بحكمه كالملازم به فانه يكفر وان لم يرض بحكمه ولا يفسد بالجهل وهذا عند عامة العلماء خلافاً للبعض . قال ولو أنك أحد خلافة الشيخين رضي الله عنهم يكفر . أقول ولعل وجهه انها ثبتت بالاجماع من غير نزاع أو لأن خلافة الصديق رضي الله عنه بإشارة صاحب التحقيق وخلافة عمر رضي الله عنه بنصب الصديق من غير تردد في أمره بخلاف خلافة الحتين وأما من أنكركمجة أبي بكر فيكفر لكونه انكاراً لنص القرآن حيث قال الله تعالى (إذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا) واجماع المفسرين على انه المراد به . ونقل عن الثناوخانية أن من قبل له اقل هذا لانه فاجاب لا أفعله كفر . وفيه ان ابرار المقسم من المستحبات كما ورد في الاحاديث فينبغي ان لا يكفر نعم لو صرح بأنه لا أفعله لله تعالى فالظاهر انه يكفر . ثم اعلم ان باب التكفير عظمت فيه الحجة والفتنة وكثر فيه الافتراق والمخالفة وتنت فيه الاهواء والآراء وتعارضت فيه دلائلهم وتناقضت فيه وسائلهم فالتباس في جنس تكفير أهل المقالات الفاسدة والمقائد الكسدة للحق الذي بعث الله تعالى به رسوله الى الخلق على طرفين ووسط من جنس الاختلاف في تكفير أهل الكبار العلمية فطائفة تقول لا نكفر من أهل القبلة أحداً فتفي التكفير نفياً عاماً مع العام بأن في أهل القبلة المنافقين الذين فيهم من هو أ كفر من اليهود والنصارى بالكتاب والسنة واجماع الأمة وفيهم من قد يظهر بعد ذلك حيث يمكنهم وهم يتظاهرون بالشهادتين وأيضاً فلا خلاف بين السامعين ان الرجل لو أظهر اسكار الواجبات الظاهرة المتواترة والمحرمات الظاهرة المتواترة فانه يستتاب فان تاب فيها والا قتل كافرأ مرتدأ والنفاق والردة مظهرها البدع والفجور كما ذكر الحلال في كتاب السنة بسنده الى محمد بن سيرين انه قال ان أسرع الناس ردة أهل الاهواء وكان يري هذه الآية تزلت فيهم (واذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتي يخوضوا في حديث غيره) ولهذا امتنع كثير من الأئمة عن اطلاق القول بأننا لانكفر أحداً بذنب بل يقال اننا لا نكفرهم بكل ذنب كما يفعله الخوارج وفرق بين التي العام وفي العموم والواجب انما هو في العموم مناقضة لقول الخوارج الذين يكفرون بكل ذنب وطوائف من أهل الكلام والفقهاء الحديث لا يقولون ذلك في الاعمال لكن في الاعتقادات البدعية وان كان صاحبها متأولاً فيقولون بكفر كل من قال هذا القول لا يفرقون بين المجتهد المخطي وغيره ويقولون بكفر كل مبتدع وهذا القول يقرب الي مذهب الخوارج والمعتزلة فمن عيوب أهل البدعة انه يكفر بعضهم بعضاً ومن مباح أهل السنة والجماعة أنهم يحطون ولا يكفرون نعم من اعتقد ان الله لا يعلم الاشياء قبل وقوعها فهو كافر وان عد قائله من أهل البدعة وكذا من قال بأنه

سبحانه جسم وله مكان ويمر عليه زمان ونحو ذلك كافر حيث لم تثبت له حقيقة الايمان وأما قوله تعالى (ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون) وقوله عليه الصلاة والسلام سباب المسلم فسوق وقتاله كفر كما رواه الشيخان فمحمول على الاستحلال أو على قتاله من حيث أنه مسلم وقوله عليه الصلاة والسلام إذا قال الرجل لآخر يا كافر فقد باء بها أحدهما كما في الصحيحين يحمل على أنه إذا اعتقد ذلك ولم يرد به إهانة هنالك أو قصد به كفر النعمة ونحو ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام من حلف بغير الله فقد كفر كما رواه الحاكم بهذا اللفظ فمناه كفر دون كفر كما رواه غيره فقد اشرك أي شركا خفيا أو يحمل على أنه إذا اعتقد تعظيم غيره سبحانه باليمين أو استحلال هذا الأمر المبين • • • أعلم أن قدامة بن عبد الله شرب الخمر بعد تحريمها وطاعة وتاولوا قوله تعالى (ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات) الآية فلما ذكر ذلك لعمر بن الخطاب اتفق هو وعلى بن أبي طالب وسائر الصحابة رضي الله عنهم على أنهم إن اعترفوا بالتحريم جلدوا وإن أصرروا على استحلالها قتلوا وقال عمر رضي الله عنه لقدامة أخطأت استك الحفرة أما انتك لو اتقيت وآمنت وعملت الصالحات لم تشرب الخمر وذلك ان هذه الآية نزلت بسبب أن الله سبحانه لما حرم الخمر وكان تحريمها بعد وقعة أحد قال بعض الصحابة رضي الله عنهم فكيف بأصحابنا الذين ماتوا وهم يشربون الخمر قبل التحريم وكيف ببعضنا الذين قتلوا يوم أحد شهداء والخمر في بطونهم فآثرت الله هذه الآية المذكورة وبين فيها أن من طعم الشيء في الحال التي لم يحرم فيها فلا جناح عليه إذا كان هو من المؤمنين المتقين للمصاحين ثم إن أولئك الذين فعلوا ذلك ندموا وعللوا أنهم اخطأوا وأيسوا من التوبة فكتب عمر رضي الله عنه إلى قدامة يقول له (حم تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب ذي الطول) ما أدري أي ذنبك أعظم استحلالك المحرم أولا أم يأسك من رحمة الله تانيا وهذا الذي اتفق عليه الصحابة الكرام وهو متفق عليه بين أئمة الاسلام • • • وروي عن إبراهيم بن أدهم أنهم رأوه بالبصرة يوم للتروية ورؤي في ذلك اليوم بمكة فقال ابن مقاتل من اعتقد جوازه كفر لانه من المعجزات لا من الكرامات أما أنا فأستجهله ولا أكفره • • • أقول ينبغي أن لا يكفر ولا يستجهل لانه من الكرامات لا من المعجزات إذ المعجزة لا بد فيها من التحدي ولا تحدي هنا فلا معجزة وعند أهل السنة والجماعة تجوز الكرامة كذا في الفصولين وأقول التحدي فرع دعوى النبوة ودعوى النبوة بعد نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم كفر بالاجماع فظهور خارق العادات من الاتباع كرامة من غير نزاع • • • ثم أعلم أنه إذا تكلم بكلمة الكفر علما بمناها ولا يمتد منهاها لكن صدرت عنه من غير إكراه بل مع طواعية في تأديته فإنه يحكم عليه بالكفر بناء على القول المختار عند بعضهم من أن الايمان هو مجموع التصديق والاقرار فباجرائها يتبدل الاقرار بالنكار أما إذا تكلم بكلمة ولم يدرك أنها كلمة كفر ففي فتاوى قاضيخان حكاية خلاف من غير ترجيح حيث قال قيل لا يكفر لمنذره بالجهل وقيل يكفر ولا يندر بالجهل أقول والظاهر

الاول الا اذا كان من قيل ما يعلم من الدين بالضرورة فانه حينئذ يكفر ولا يميز بالجهل .. ثم اعلم أن
 المرتد يعرض عليه الاسلام على سبيل التدب دون الوجوب لان الدعوة بلغته وهو قول مالك والشافعي واحمد
 رحمهم الله تعالى وتكشف عنه شبهته فان طلب أن يميل حبس ثلاثة أيام للمهلة لانها مدة ضربت لاجل
 الاعذار فان تاب فيها والاقتل .. وفي النوادر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى يستحب أن يميل
 ثلاثة أيام طلب ذلك أولم يطلب وفي أصح قولي الشافعي رحمه الله تعالى ان تاب في الحال والاقتل وهو
 اختيار ابن المنذر وقال الثوري رحمه الله يستتاب مارحى عوده وفي المبسوط وان ارتد ثانياً وثالثاً فكذلك
 يستتاب وهو قول أكثر أهل العلم وقال مالك واحمد رحمهم الله لا يستتاب من تكرر منه كالزندق ولنا
 في الزندق روايتان في رواية لاتقبل توبته كقول مالك رحمه الله وفي رواية تقبل وهو قول الشافعي رحمه
 الله وهو في حق أحكام الدنيا وأما فيما بينه وبين الله فتقبل بلا خلاف وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى
 اذا تكرر منه الارتداد يقتل من غير عرض الاسلام أيضاً لاستخفافه بالدين .. ثم اعلم أن الشيخ العلامة
 المعروف بالبدر الرشيد رحمه الله تعالى من الأئمة الخفية جمع أكثر الكلمات الكفرية بالإشارة الإيائية
 فهنا أبين رموزها وأعين كنوزها وأحل غموزها وأحل غموضها .. ففي حاوي الفتاوى من كفر باللسان
 وقلبه مطهّن بالإيمان فهو كافر وليس يؤمن عند الله انتهى وهو معلوم من مفهوم قوله تعالى (من كفر
 بالله من بعد إيمانه إلا من أكره وقلبه مطهّن بالإيمان ولكن من شرح بالكفر صدراً فعليهم غضب من
 الله ..) وفي خلاصة الفتاوى من خطر بباله ما يوجب الكفر لو تكلم به ولم يتكلم وهو كاره لذلك فذاك
 محض الإيمان انتهى وقد ورد حديث في هذا المعنى وقال عليه الصلاة والسلام الحمد لله الذي رد أمر
 الشيطان إلى الوسوسة .. وفيه أيضاً من عزم على الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال انتهى وقد بينت
 وجهه في ضوء المعالي شرح بدء الأمل .. وفيه أيضاً أن من ضحك مع الرضاء عمن تكلم بالكفر كفر
 انتهى ومفهومه أن من ضحك تمجيباً من مقالته مع عدم الرضاء بمجاليته لا يكفر فللدار على الرضاء وانما
 قيد المسئلة بالضحك لان الغالب أن يكون مع الرضاء ولذا أطلق في مجمع الفتاوى وقال من تكلم بكلمة
 الكفر وضحك به غيره كفر .. ولو تكلم به مذكر وقيل القوم ذلك كفروا يعني لو تكلم به واعظ
 أو مدرس أو مصنف واعتقه القوم الذين اطلعوا عليه كفروا ولا عذر لهم فيه إلا أن كان الكفر مختلفاً
 فيه وزاد في المحيط وقيل اذا سكت القوم عن المذكر وجلسوا عنده بعد تكلمه بالكفر كفروا انتهى وهذا
 محمول على العلم بكفره .. وفي المحيط من أنكر الاخبار المتواترة في الشريعة كفر مثل حرمة لبس الحرير
 على الرجال ومن أنكر أصل الوتر وأصل الاضحية كفر انتهى ولا يخفى أنه قيده بقوله في الشريعة لانه
 لو أنكر متواتراً في غير الشريعة كانكار جود حاتم وشجاعة علي رضي الله عنه وغيرها لا يكفر ثم اعلم
 أنه أراد بالتواتر ههنا التواتر المعنوي لا اللفظي لعدم ثبوت تحريم لبس الحرير وأصل الوتر والاضحية

بالتواتر المصطلح فان الاخبار المروية عنه صلى الله تعالى عليه وسلم على ثلاث مراتب كما بينته في شرح شرح
 النجبة ونجته هنا انه إما متواتر وهو مارواه جماعة عن جماعة لا يتصور تواطؤهم على الكذب فمن أنكره
 كفر أو مشهور وهو مارواه واحد عن واحد ثم جمع عن جمع لا يتصور توافقهم على الكذب فمن أنكره
 كفر عند الكل الاعيبي بن أبان فان عنده يضل ولا يكفر وهو الصحيح أو خبر الواحد وهو أن يرويه واحد
 عن واحد فلا يكفر جاحده غير انه يأتيهم بترك القبول اذا كان صحيحاً أو حسناً. وفي الخلاصة من رد حديثنا
 قال بعض مشايخنا يكفر وقال المتأخرون ان كان متواتراً كفر أقول هذا هو الصحيح الا اذا كان رد
 حديث الآحاد من الاخبار على وجه الاستخفاف والاستحقار والانتكار. وفي الفتاوى الظهيرية من روى
 عنده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال ما بين يدي ومنبري أو ما بين قبري ومنبري روضة من
 رياض الجنة فقال الآخر أري المنبر والقبر ولا أري شيئاً أنه يكفر وهو محمول على أنه أراد به الاستزاء
 والانتكار وليس مؤمناً بالامور الغيبية الزائدة على الاحوال العينية الواردة في الاخبار. وفي المحيط من أنكره
 على شتم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ان قال شتمت ولم يخطر بباله وأنا غير راض بذلك لا يكفر وكان
 كمن أنكره على الكفر بالله فتكلم وقابه معلمين بالايمان وان قال خطر بباله رجل من النصاري اسمه
 محمد فأردته ونوبته بالشتم لا يكفر أيضاً وان قال خطر بباله نصراني اسمه محمد فأردته ونوبته فلم أشتمه
 وانما شتمت مع ذلك النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يكفر في القضاء وفيما بينه وبين الله تعالى أيضاً لانه
 شتم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم طامعاً لانه أمكنه الدفع بشتم محمد آخر خطر بباله انتهى. وفيه انه اذا لم
 يخطر بباله محمد آخر حينئذ وشتمه مكرها لا يكفر لكن لا بد أن يكون الاكراه بقتل أو ضرب مؤلم
 ويكون المكره قادراً عليه ولا يمكن للمكره دفعه عنه بوجه آخر فتدبر. وفي الخلاصة روي عن أبي يوسف رحمه الله
 انه قيل له بمحضرة الخليفة المأمون إن النبي صلى الله عليه وسلم كان يحب القرع فقال رجل أنا لا أحبه فأمر أبو
 يوسف رحمه الله بأحضار النطع والسيف فقال الرجل أستغفر الله مما ذكرته ومن جميع ما يوجب الكفر أشهد أن
 لا إله إلا الله واشهد أن محمداً عبده ورسوله فتركوه لم يقتله وتأويل هذا انه قال ذلك بطريق الاستخفاف يعني لان
 الكراهة طبيعية ليست داخلية تحت الاعمال الاختيارية ولا يكلف بها أحد في القواعد الشرعية. وفي الخلاصة أيضاً ان
 في الاجناس عن أبي حنيفة رحمه الله لا يصلي على غير الانبياء والملائكة كؤوم من صلى على غيرهم الا على وجه التبعية
 فهو غال من الشيعة التي نسميها الزوافض انتهى ومفهومه أن حكم السلام ليس كذلك ولعل وجهه ان
 السلام تحية أهل الاسلام ولا فرق بين السلام عليه وعليه السلام الا أن قول على عليه السلام من نمار أهل البدعة
 فلا يستحسن في مقام المرام

(فصل) في القراءة والصلاة. وفي الفتاوى الظهيرية يجب اكفار الذين يقولون ان القرآن
 جسم اذا كتب وعرض اذا قرئ انتهى. وفيه بحث لا ينبغي وتحقيقه ما تقدم في مسئلة القول بخلق

القرآن • وفي الخلاصة من قرأ القرآن على ضرب الدف والقضيب يكفر قلت ويقرب منه ضرب الدف والقضيب مع ذكر الله تعالى ونلت المصطفى صلى الله عليه وسلم وكذا التصديق على الذكر • ثم قال وكذا من لم يؤمن بكتاب من كتب الله أو جحد وعداً أو وعيداً بما ذكره الله في القرآن أو كذب شيئاً منه أي من أخباره وهذا ظاهر لا مرية في أمره ولا مخالفة لحكمه • وفي جواهر الفقه من أنكر الأحوال عند النزع والقبر والقيامة والميزان والصراف والجنة والنار كفر أشبه • ولعل الجنة والنار عطف على الأحوال استقيم الأحوال إلا أن المعتزلة لم يقولوا بعباد القبر ولا بالميزان والصراف ولا يصح إكفارهم في صحيح الأقوال • وفي فوز النجاة من قال لا أدري لم ذكر الله تعالى هذا في القرآن كفر يعني إذا كان بطريق الإنكار ليرتب عليه الاكفار بخلاف ما إذا سأل استغفاماً عن حكمته • • وفي المحيط سئل الامام الفضلي عن يقرأ الغطاء المعجمة مكان الضاد المعجمة أو يقرأ أصحاب الجنة مكان أصحاب النار أو على العكس فقال لا تجوز إمامته ولو تعدد يكفر قلت أما كون تعدده كفراً فلا كلام فيه إذا لم يكن فيه امتنان (ففي ضنين الخلاف سمي) وأما تبديل الغطاء مكان الضاد ففيه تفصيل وكذا تبديل أصحاب الجنة في موضع أصحاب النار وعكسه ففيه خلاف وبحث طويل • وفي تمة الفتاوى من استخف بالقرآن أو بالمسجد أو بنحوه مما يظلم في الشرع كفر ومن وضع رجله على المصحف حالاً استخفافاً بكفر أشبه ولا ينبغي أن قوله حالاً قيد واقعي فلا مفهوم له • وفي جواهر الفقه من قيل له ألا تقرأ القرآن أو لا تنكث قراءته فقال شبت أو كرهت أو أنكر آية من كتاب الله أو عاب شيئاً من القرآن أو أنكركون المموزتين من القرآن غير مؤول كفر قلت وقال بعض المتأخرين كفر مطلقاً أول أو لم يؤول لكن الأول هو الصحيح الممول • وفيه أيضاً ومن جحد القرآن أي كاه أو سورة منه أو آية قلت وكذا كله أو قراءة متواترة أو زعم أنها ليست من كلام الله تعالى كفر يعني إذا كان كونه من القرآن مجمعاً عليه مثل البسملة في سورة النمل بخلاف البسملة في أوائل السور فإنها ليست من القرآن عند المالكية على خلاف الشافعية وعند المحققين من الحنفية أنها آية مستقلة أنزلت للفصل وفيه أيضاً من سمع قراءة القرآن فقال استهزاء بها صوت طرفه كفر أي نفمة بحجية وإنما يكفر إذا قصد الاستهزاء بالقراءة نفسها بخلاف ما إذا استهزاء بهارتهم من حيث يفتح صوته فيها وغرابة تأديته لها • وفي الفتاوى الظهيرية من قرأ آية من القرآن على وجه الهزل كفر قلت لأنه تعالى قال (إنه لقول فصل وما هو بالهزل) • وفي تمة الفتاوى من استعمل كلام الله تعالى بدل كلامه كن قال في ازدحام الناس بجنائهم جمماً كفر قلت هذا إنما يتصور إذا كان قائل هذا الكلام هو جامع الناس بالازدحام وإلا فلا مانع من أنه تذكير في هذا المقام قوله تعالى فيها سيكون يوم القيامة فلا يظهر في مثال هذا الباب (يا أيحي خذ الكتاب) إذا قصد هذا المعنى في الخطاب بخلاف ما إذا طابق لفظه نص الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب • وفي فوز النجاة من

قال لا آخر اجعل بيته مثل السماء والطارق يكفر لانه يلعب بالقرآن قلت وكذا من قال جعلت بيتي مثل
ما ذكر فلا مفهوم لا آخر فتدبر • وفي جواهر الفقه من قال لا آخر ظهر البيت أو فيه مثل السماء والطارق
قلت انما ذكره تقوية لما قبله •• وفي فوز النجاة من قال لا آخر طبع القدر بقل هو الله أحد كفر
أي لانه أراد بهذا السخرية لا التبرك به وتحسين الطوية • وفي الظهيرة من قال سبحت أو ساخ سورة
الاخلاص أو قال لمن يكثر قراءة سورة التزويل أخذت حبيب سورة التزويل كفر قلت أراد بالتزويل التمثيل ولذا
قال في المحيط أو قال أخذت حبيب ألم تشرح لك كفر أي لقصد الاستهزاء لا المداومة على قراءة في البلاء والرخاء
•• وفي الظهيرة لو قال فلان أقصر من إنا أعطيناك كفر أي لاستهزائه به أو لمن قال يقرأ عند المريض سورة
يس تنقمها في فم الميت كفر أي لاستخفافه بها •• قال ومن دعي الى جماعة فقال أصلي موحداً أي منفرداً فإن
الله تعالى قال إن الصلاة تنهي كفر يعني استدلل بقوله تعالى تنهي أنه بمعنى تنها باغة المعجم وقد قال عليه الصلاة
والسلام من فسر القرآن برأيه فقد كفر مع أنه بدل وحرف وغير • وفي المحيط من قال لمن يقرأ القرآن
ولا يتذكر كلمة والثفت الساق بالساق أو ملأ قدحا وجاء به وقال وكأشداهافاً أو قال فكانت سراباً بطريق
الزراح أو قال عند الكيل أو الوزن وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون يريد به المزاح فهذا كله كفر أي لأن
المزاح بالقرآن كفر كما سبق •• ومن جمع أهل موضع وقال وحشرتهم فلم تغادر منهم أحداً أو قال جفمتهم
جمعاً أو قال جفمتهم عندنا كفر وفي وجه الكفر في القولين الاولين ظاهر لانه وضع القرآن في موضع كلامه
وأما القول الاخير فلا يظهر وجه كفره لانه ما جاء جفمتهم عندنا في القرآن وبمجرد مشاركة كلمة تكون في
القرآن من جملة أجزاء الكلام لا يخرج من الاسلام باتفاق علماء الانام فكان القائل به توهم أنه من ألفاظ
القرآن ثم قال ومن قال والتازعات نزعاً أو نزعاً يعني بضم النون وأراد به العطنز كفر انتهى والعطنز بالطاء والنون
والزاي السخرية •• وفي تمة الفتاوي قال معلم يوم خلق الله القرآن وضع الخميس كفر وفيه أنه إن كان مبدئاً
على مسئلة خالق القرآن فهي من الخلافية وإن كان مبدئاً على قوله وضع بصيغة الفاعل وأنه اقترى على الله
كذباً أنه شرع اعطاء الخميس للفقهاء فكفره ظاهر بخلاف ما إذا قال وضع بصيغة المفعول أي المجهول
فتأمل فانه موضع زلل •• ثم قال ولو قال خذ أجره المصحف يكفر وفيه بحث لانه يحتمل صدور هذا
الكلام منه لعقبة الكتاب أو لكتاب المصحف وعلى التقديرين فالله في خذ أجره تعليمه أو كتابته ولا محذور
فيه لا سيما والجمهور من المتأخرين جوزوا تعليم القرآن بالاجرة واتفقوا على جواز أجره كتابة المصحف
ثم قال ومن قال لما في التقدير اذا سئل ما فيه أو قال لما هو في القدر والباقيات الصالحات كفر يعني لانه ما قاله مزاحاً
أو وضع كلامه سبحانه موضع كلامه كابدل عليه آيات الوافى والباقيات الصالحات •• وفي الظهيرة تخصصوا
فقال أحدهما لا حول ولا قوة الا بالله وقال الآخر لا حول ليس على أمر أو قال ماذا أفضل بلا حول ولا قوة الا
بالله أو قال لا حول لا يعني من جوع أو لا يعني من الحزن أو لا يعني من الحزن أو لا يأتي من لا حول شيء أو قال

لا حول لا يترد في القصمة كفر في الوجوه كلها . وفي المحيط وكذلك إذا قال كله عند التسبيح والهيل كفر وكذلك إذا قال سبحان الله وقال الآخر سلخت اسم الله أو إلى كم سبحان الله أو نقول سبحان الله كفر لاستخفافه في الكل باسم الله قلت وهذا تمليل حسن يفيد أنه لو قال إلى كم سبحان الله أو لإلام نقول سبحان الله بطريق الاستفهام لا سيما عند إطالة هذا الكلام لا يكفر ثم قال وكذلك إذا قال وقت قار كبتين بسم الله كفر انتهى ولا ينبغي أن في مناه وقت قار الشطر بخ بل وقت لبعه ولو من غير قار وكذا رمي الرمل وطرح الحصى كما يفعله أرباب الفال وفي اتئمة من قال عند ابتداء شرب الخمر أو الزنا أو أكل الحرام بسم الله كفر وفيه أنه ينبغي أن يكون محمولا على الحرام المحض المنتفق عليه وأن يكون علماً بنسبة التحريم إليه بأن تكون حرمة مما علم من الدين بالضرورة كشرب الخمر ثم قال ولو قال بعد أكل الحرام الحمد لله اختلقوا فيه فإن أراد به الحمد على أنه رزق كفر أي رزق الحرام فإنه استحسان له حيث عده نعمة وهو كفر أما لو أراد الحمد على الرزق المطلق من غير أن يختر بباله الحرام أو الحلال فلا يكفر بخلاف مذهب المعتزلة فإن الحرام ليس رزقاً عندهم وعندنا الرزق يشمل الحرام والحلال والله تعالى أعلم بالأحوال . ثم قال البدر الرشيد أو صاحب فتاوي التئمة سمعت عن بعض الأكابر أنه قال موضع الأمر للشيء أو قال موضع الاجازة بسم الله مثل أن يقول أحد أدخل أو أقوم أو أصعد أو أسير أو أقدم فقال المستشار بسم الله يعني به أدنك فيما استأذنت كفر يعني حيث وضع كلام الله موضع مهانة توجب إهانة وهذا تصوير مسألة الاجازة وأما تصوير مسألة الأمر للشيء فهو أن صاحب الطعام يقول لمن حضر بسم الله وهذه المسئلة كثيرة الوقوع في هذا الزمان وتكفيرهم حرج في الأديان والظاهر المتبادر من صديهم هذا أنهم يتأذون مع المخاطب حيث لا يشافهونه بالأمر ويتباركون بهذه الكلمة مع احتمال تعلقه بالفعل المقدر أي كل بسم الله وأدخل بسم الله على أن متعلق البسملة في غالب الأحوال يكون محذوفاً من الأفعال فلا يقال للمصنف أو القاري إذا قال بسم الله أنه أراد . وضع كلام الله موضع كلامه بل يقال تقديره أصنف أو أقرأ أو ابتدي كلامي ونحوه بسم الله فالقول بسم الله لا ينبغي للمفتي أن يعتمد على ظاهر هذا النقل لا سيما وهو مجهول الأصل وليس مستنداً إلى من يتبعين علينا تقليده فيجوز لنا تنقيده وأما ما نقله البرازي عن مشايخ خوارزم من أن الكيال والوزان يقول في ابتداء العد في مقام أن يقول واحد بسم الله ويضعه مكان قوله واحد لا يريد به ابتداء العد لأنه لو أراد لقال بسم الله واحد لكنه لا يقول كذلك بل يقتصر على بسم الله يكفر ففيه المناقشة المذكورة هنالك فإنه لا يبعد أنه أراد ابتداء العد كما تدل عليه البسملة المتعلقة غالباً بابتدي أو ابتدأت أو ابتدأت المقدرة أولاً أو آخر فحينئذ يستغنى بهذا القدر عن قوله واحد قدبر فإنه إيجاز في التكلام وليس على صاحبه شيء من الملام ونظيره ما يوقله بعض الجهلة عند استلام الحجر الأسود اللهم صل على نبي قبلك فإنه كفر بظاهره إلا أنهم يريدون به الالتفات في الكلام وفي المحيط من قال القرآن أعجمي كفر يعني لأنه

معارضة لقوله تعالى (قرآنا عربياً) وبوجود كلمة عجمية فيه معربة لا يخرج عن كونه عربياً لان العبرة
للأكثر فقدر وفيه أيضاً من رأي الغزاة الذين يخرجون للنزو فقتل هؤلاء أكلة الرز فقد قيل يخشي
عليه الكفر يعني إن أراد به مجرد إهانته من جهة طاعته كفر وأما إن قال ذلك نظراً الى عدم تصحيح
نيتهم ونحوهين طويتهم فلا يكون كفر اوفيه أيضاً أن من صلى الفجر وقال بالفارسية فرك را نماز كر دم
يعني صليت الفجر بصيغة التصغير للتحقير أوقال آن دابرسر من دادم كفر يعني أدبت ماوضع على مثل ما يضعه
الحاكم الظالم على الرعية وتسمي الرمية في اللغة العربية ومن قال والله لأصلي ولا أقرأ القرآن أو قلتان هو
ان صلي أوقراً أو شدد الامر على نفسه أو صعب أو طول أوقال ان الله تقص من مالي وأنا أقص من حقه
ولا أصلي انتهى كذا من غير بيان حكم والظاهر عدم الكفر في الصور الاول والكفر في المسئلة الاخيرة
فتأمل فان معارضة الرب من علامة كفر القلب بخلاف القسم على ترك الصلاة فانه ينفي عن تعظيم الله
سبحانه في الجملة مع نوع من المخالفة في الطاعة التي لا تخرجه عن الايمان والله المستعان . وأما قوله وفي
نسخة منسوبة الى التتمة من قال لا أصلي جحوداً أو استخفافاً أو على أنه لم يؤمر أو ليس بواجب انتهى
فلاشك انه كفر في السك في الفتاوى الصغرى أوقال للمكتوبة لأصلها أبداً انتهى وظاهر عطفه بأو على
ما قبله أنه يشاركه في حكمه بالكفر وفي المسئلة الأولى كفره ظاهر أن أراد به عدم الوجوب بخلاف
ما إذا أراد الجواب والله أعلم بالصواب وبخلاف المسئلة الثانية اللهم الآن يقال الاصرار على الكبيرة كفر
حق بقى نعم كفر باعتبار انه يخشي عليه من الكفر فان المعاصي تزيد الكفر والا فترك الطاعات بالكلية
وارتكاب السيئات بأسرها لا يخرج المؤمن عن الايمان عند أهل السنة والجماعة بخلاف الخوارج والمعتزلة
وفي الخلاصة أوقال لو أمرني الله تعالى بعشر صلوات لا أصلها أوقال لو كانت القبلة الى هذه الجهة لأصلي
اليها وإن كان محلاً يعني يكفر مع كونه محلاً لانه معارضة لامر الله سبحانه نحو قول اباييس (لم أكن
لاسجد لبشر خلقته من صاخال من حمأ مسنون) فانه ما كفر الا بالمعارضة لا بترك السجدة والا فهو
كآدم عليه السلام في مرتبة واحدة حيث خالف بأكل الشجرة ثم في نسخة منسوبة الى الظهيرية أو قال
العبد لا أصلي فان التواب يكون للسيد يعني انه كفر لزعمه انه لا تواب له مع انه يجب على العبد مطاوعة
مولاه سواء يكون له تواب أم لا يعني ان التواب حاصل للعبد وللمالكه تواب السبيبة والفضل واسع بل قال
الامام الرازي من عبد الله لرجاء جنته أو خوف ناره بحيث أنه لو لم يخاف جنة ولا نارا ما كان يعبد الله سبحانه
فهو كافر لانه تعالى يستحق أن يعبد لذاته وطالب مرضاته ومن صلى في رمضان لاغير فقال هذا أيضاً كثير
وهذا يزيد أوزائد لان كل صلاة بسبعين كفر في الكل أي فيه وفي ما قبله ووجه ما فيه أنه مستكثر هذا المقدار
من الطاعة لله تعالى مع أن الواجب عليه أكثر من ذلك الا أنه خفف بشفاعة الرسول هنالك وأما تليده بأن
كل صلاة بسبعين فيستفاد منه أنه يعتقد أن المضاعفة تسقط أصل الطاعة وأعداد العبادة وهو كفر ومن قبل له صل

فقال لأصلي بأمرك كسروفيه بحث ظاهرهم في نسخة لأصلي من غير قوله بأمرك وهو أظهر في كونه كفراً
لأنه كالمعارضه لأمر الله سبحانه حيث أمره صاحبه بالمعروف أو لم يره فرضاً كفر أيضاً وهذا واضح
جداً أو قال يصلي الناس لأجلنا كفر لأجل اعتقاد أن الصلاة المكتوبة فرض كفاية أو أراد به
استهزاء أو سخرية وفي فوز النجاة أو قال لأصلي لأنه لازوجة له ولا ولد يعني كفر لأنه اعتقد أنها لا يجب
الا على من له زوجة أو ولد أو أراد المعارضة مع الرب والتناقض في مقابلة فعله سبحانه وفي الظهيرية أو قال
كم من هذه الصلاة فانه ضاق صدرى منها أو مل أى حصل الملالة منها فانه كفر للاعتراض على فرضية
كيفية هذه الصلاة في أكثر الأوقات وقال في الجواهر أو قال شيعت منها أو كرهتها أو قال من يقدر على تمشية
الأمر أو على اخراجه يعني كفر فانه يدل على انه يعتقد أن الله تعالى كلفه فوق طاقته وقد قال الله تعالى
(لا يكلف الله نفساً الا وسعها) أو قال أصبر الى مجي شهر رمضان يعني أنه يكفر على اعتقاد عدم فرضية
الصلاة في غيره أو لزعمه ان الصلاة فيه تسد عنها في غيره أو قال العقلاء لا يدخلون في أمر لا يقدرعون على
أن لا يعضوه اذ فيه ما سبق من اعتقاد التكليف فوق الطاقة أو قال اني لأدخل الابتلاء يعني كفر فانه عد
الطاعة ابتلاء مع أن المعصية هي الابتلاء في البلاء ولذا كان الشبلى رحمه الله تعالى اذا رأى أحداً من أرباب
الدنيا قال اللهم إني أسألك العافية وإن كان مجموع التكليف بالطاعة هو الابتلاء بمعنى الاختبار والامتحان
ليكرم المرء أو يهان أو قال الى أى متى أفعل هذه البطالة والتعطيل أو قال انها شديدة الثقالة أو شديدة
الصعوبة على يعني كفر لان تسمية الطاعة تعطيلاً وبطالة كفر بلا شبهة وأما قوله شديدة الثقالة أو شديدة
الصعوبة على فلا وجه لكفره الا أن يحمل على أنه أراد الاعتراض على الله سبحانه أو اعتقد أنه كلفه فوق
الطاقة أو اعترف بما قاله سبحانه (وإنها لكبيرة الا على الخاشعين) أى المؤمنين حقاً لقوله (الذين يظنون
أنهم ملائكة ربهم وأنهم اليه راجعون) وفي المحيط أو قال من يقدر على أن يبلغ هذا الأمر الى نهايته يعني
كفر ووجهه ما تقدم أو قال ان أصلي ووالداي كلاهما قد ماتا أو قال لأصلي ووالداي حيان بعد لم يم
منهما واحد يعني كفر حيث عاق وجوب الصلاة وأدامها على وجودها أو على عدمها أو قال للأمر ما زدت
أو ما ربحت من صلاتك يعني كفر لأنه اعتقد ان الصلاة لا تزيد في الاجر ولا يكون في تجارتها ربح في الأمر
أو قال الصلاة وتركها واحد كفر في الوجوه كلها وقد تقدم وجوه جميعها إلا الأخير فانه اعتقد ان الطاعة
والمعصية حكمهما واحد في الشريعة والحقيقة وقد قال الله تعالى (أم حسب الذين اجترحوا) أى كتبوا
(السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون) وفي جواهر الفقه
من جحد فرضاً مجماً عليه كالصلاة والصوم والزكاة والفصل من الجناية كفر قلت وفي معناه من أنكر
حرمة محرم جمع عليه كشرب الخمر والزنا وقتل النفس وأكل مال اليتيم والربا ثم قال ومن قل بعد
شهر من اسلامه فصاعداً في ديارنا أى ديار الاسلام اذا سئل عن خمس صلوات أو عن زكاة فقال لا أعلم

أنها فريضة كفر قلت هذا في الصلاة ظاهر وأما في الزكاة فحمل بحث الا إذا كان بمن تجب عليه الزكاة ولو قبل لفاسق صل حتي تجدد حلاوة الايمان فقال لأصلي حتى أجد حلاوة الترك كفر يعني حيث رجح حلاوة المعصية على حلاوة الطاعة وسأوي بينهما ولو قال لو أمرني الله بأكثر من خمس صلوات أو بأكثر من صوم شهر رمضان أو بأكثر من ربع العشر في الزكاة لم أقبل يعني كفر ووجهه ما تقدم وفي فوز النجاة أو قال ما أحسن أو ما أطيب أمراً لا يصلي كفر يعني لاستحسانه المعصية ومرتكبها وفي الفتاوي الصغرى والجواهر ومن صلى مع الامام بجماعة بغير طهارة عمداً كفر وفيه ان قيد الجماعة مع الامام لا يظهر وجهه ثم الصلاة بغير طهارة معصية فلا ينبغي ان يقال بكفره الا اذا استحلتها وكذا قوله ما ومن صلى الى غير القبلة عمداً كفر الا ان يحمل على ما اذا اعتقد جوازها أو فعلها استهزاء قال وكذا من تحول عن جهة التحري وصلى عمداً كفر يعني لان جهة التحري ظناً حكمه حكم القبلة قطعاً وفيه ما تقدم مع زيادة الشبهة وفي التهمة من سجد أو صلى عمداً رياء كفر فيه ان قيد الرياء يفيدانه ان صلى حياء لا يكفر وأما اذا جمع بين الرياء وترك الطهارة فكانه غلط المعصية ومع هذا لا يخلو عن الشبهة لاسيما في السجدة المفردة حيث يتوهم كثيرون انها تجوز من غير طهارة وربما يسجدون لغير الله واختلفوا في كفره . وأما قوله ومن ترك صلاة تهاوناً أى استخفافاً لا تكسلاً فقد كفر . أقول وهو أحد تأويلات قوله عليه الصلاة والسلام من ترك صلاة متعمداً فقد كفر . وفي المحيط من صلى الى غير القبلة متعمداً فوافق ذلك القبلة أي ولو وافقها قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى هو كافر كالمستخف فيه إشارة الى أن يكون مستحلاً كالمستخف وبه أخذ الفقيه أبو الليث يعني أفتى به وكذا اذا صلى بغير طهارة أو مع الثوب النجس يعني مع القدرة على الثوب الطاهر كفر يعني اذا استحل وإلا فلا شك انها معصية وانه كأنه ترك تلك الصلاة ويمجرد تركها لا يكفر . وفي التهمة من يفوت الصلاة ويقضيها جملة ويقول لمن يمترض عليه إن كل غريم يجب أداء مديونه حقوقه جملة واحدة يعني كفر حيث سعى العبادة غرامة ووصف الكريم بنعت الغريم أو قال لم أغسل رأسي لصلاة أو ماغسلت رأسي لصلاة أو ماغسلت لصلاة رأسي وفيه أن مؤداها واحد وكونه كفراً لا يظهر إلا اذا قاله استهزاء بالصلاة وهذا معنى أو قال ان الصلاة ليست بشئ . وأما قوله اذا هي غير مؤداة فلا يظهر وجهه بخلاف قوله أو خسف بها الارض فانه لا يشك انه قال ذلك إهانة لها فهذا كاه كفر أي على ما قررناه

(فصل في العلم والعلماء) وفي الخلاصة من أبغض علماً من غير سبب ظاهر خيف عليه الكفر قلت الظاهر انه يكفر لأنه اذا أبغض العالم من غير سبب دنيوي أو أخروي فيكون بغضه لعلم الشرية ولا شك في كفر من أنكره فضلاً عن أبغضه . وفي الظهيرية من قال لفقير أخذ شاربه ما أعجب قبحاً أو أشد قبحاً قص الشارب وانف طرف العمامة تحت الذقن يكفر لانه استخفاف بالعلماء يعني وهو مستلزم

لاستخفاف الانبياء عليهم السلام لأن العلماء وروثة الانبياء عليهم السلام وقص الشارب من سنن الانبياء عليهم السلام فتقيحه كفر بلا اختلاف بين العلماء . وفي الخلاصة من قال قصصت شاربك وألقيت العمامة على العاقق استخفافاً يعني بالعلم أو بعلمه فذلك كفر أو قال ما أقبح امرأ قص الشارب ولف طرف العمامة على العنق كذا في الخلاصة للحمدي وفيه ان اعادته للتأكيد . وفي المحيط من جلس على مكان مرتفع والناس حوله يسألون منه مسائل بطريق الاستهزاء ثم يضرّبونه بالسائد أي مثلاً وهم يضحكون كفروا جميعاً أي لاستخفافهم بالشرع وكذا لو لم يجلس على المكان المرتفع . ونقل عن الاستاذ نجم الدين الكندي بسمر قند أن من تشبه بالعلم على وجه السخرية وأخذ الحشبة وضرب الصبيان كفر يعني لأن معلم القرآن من جملة علماء الشريعة فالاستهزاء به وبمعلمه يكون كفراً . وفي الظهيرية ولو جلس مجلس الشرب على مكان مرتفع وذكر مضحك يستهزئ بالمدكر فضحك ونحكوا كفروا جميعاً يعني لأن المذكر واعظ وهو من جملة العلماء وخليفة الانبياء عليهم السلام . وفي الخلاصة من رجع من مجلس العلم فقال آخر رجع هذا من الكنيسة كفر يعني لأنه جعل موضع الشريعة ومقر الايمان مكان الكفر والكفران . وفي الظهيرية من قيل له قم نذهب أو اذهب الى مجلس العلم فقال من يقدر على الايمان بما يقولون أو قال مالي ومجلس العلم يعني كفر أما المسئلة الاولى فلما تقدم من انه يلزم من قوله تكليف مالا يطاق في الشريعة وقد قال الله تعالى (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) وأما المسئلة الثانية فمحمولة على ما إذا أراد به أي حاجة لي الى مجلس العلم بخلاف ما إذا أراد به أي مناسبة لي ولذلك المجلس . وفي الجواهر أو قال من يقدر على أن يعمل بما أمر العلماء به كفر أي لأنه يلزم منه إما تكليف مالا يطاق أو كذب العلماء على الانبياء وهو كفر وفي التتمة من قال لا آخر لا تذهب الى مجلس العلم فان ذهبت اليه تطلق أو تحرم امرأتك مازحة أو جداً كفر . وفي الفتاوي الصغرى من قال لأي شيء أعرف العلم كفر يعني حيث استخف بالعلم أو اعتقد انه لا حاجة الى العلم أو قال قصة تريد خير من العلم كفر ووجهه ظاهر . وفي الظهيرية ومن بين وجهاً شرعياً فقال خصمه هذا كون الرجل علماً أو قال لا تقبل معي عالماً لانه لا ينفذ عندي أي لا يجوز ولا يمضي يخاف عليه الكفر . وفي الخلاصة أو قال لما ذا يصلح لي مجلس العلم ووجهه ما تقدم أو التي الفتوى على الارض أي اهانة كما تشير اليه عبارة الالتقاء أو قال ماذا الشرع هذا كفر . وفي المحيط من قال اذا اعرف الطلاق والملاق أو قال لا اعرف الطلاق والملاق ينبغي ان تكون والدة الولد في البيت يعني سواء يقع الطلاق ام لا يكفر اي لاستواء الحلال والحرام عنده ولو قالت اللمنة أو لعنة الله على الزوج العالم كفرت اي لأنها لعنت نمت العلم واهانت الشريعة ومن قال لعالم عويلم اولموي عليوى أي بصيغة التصغير فيهما للتحقير كما قيده بقوله قاصداً به الاستخفاف كفر وأمر الامام الفضل يقتل من قال لفتيه ترك كتابه وذهب تركت المنشارها وذهبت كفراً أي لانه شبه تعليم علم الشريعة وتعلمه بصناعة الحرفة

والآلة بالآلة وقيدنا بعلم الشريعة لانه لو كان الكتاب في المتعلق ونحوه لا يكون كفرا لانه تجوز اهالته في الشريعة ايضا حتي افنى بعض الحنفية وكذا بعض الشافعية بجواز الاستنجاء به اذا كان خالياً عن ذكر الله تعالى مع الاتفاق على عدم جواز الاستنجاء بالورق الابيض الخالي عن الكتابة . في المحيط ذكر أن فيها وضع كتابه في دكان وذهب ثم مر على ذلك الدكان فقال صاحب الدكان ههنا نسيت المنشار فقال الفقيه عندك كتاب لامنشار فقال صاحب الدكان التجار بالمنشار يقطع الحشب واتم تقطعون به حاق الناس اوقال حق الناس فشكى الفقيه الى الامام الفضلي يعني الشيخ محمد بن الفضل فأمر بقتل ذلك الرجل لانه كفر باستخفاف كتاب الفقه وفي التمه من اهان الشريعة او المسائل التي لا بد منها كفر ومن ضحك من المتيم كفر . ومن قال لا اعرف الحلال والحرام كفر يعني اذا اراد به عدم الفرق في الاستعمال او اعتقاد الاستحلال بخلاف الاعتراف بأنه من الجهال . وفي المحيط من قال للفقيه يذكر شيئاً من العلم او يروي حديثاً صحيحاً اي ثابتاً لاموضوع هذا ليس بشئ اوقال لاى امر يصلح هذا الكلام ينبغي أن يكون الدرهم أى يوجد لأن العز والحرمة اليوم للدرهم لا للعلم كفر أى لانه معارضة لقوله تعالى (ولله العزة ولرسوله وللمؤمنين) وقوله سبحانه (وكلمة الله هي العليا) ومن قال لمن يأمر بالمعروف وينهي عن المنكر لماذا أعرف العلم أو لماذا أعرف الله إني وضعت نفسي للجحيم اوقال أعددت نفسي للجحيم اوقال وضعت أو ألقيت وسادتي أو مرقتي أو مخدنتي في الجحيم كفر أى لانه اهان الشريعة أو أيس من الرحمة فكلامها كفر وفي الظهيرية من قال لا يساوي درهما من لادرم له كفر أي لعموم عبارة العالم والصالح والمؤمن وغيرهم لكن له أن يقول ما أردت به الا أبواب الدنيا عند أهلها فلا يكفر ومن قال لأشتغل بالعلم في آخر عمرى لانه من المهمل الى اللحد أي كفر ووجهه غير ظاهر إلا إن أراد به الاستفتاء عن علوم الشريعة بالسكينة فان منها بعض الفروض العينية ومن قال لعابد مهلاً أو اجلس حتى لا تتجاوز الجنة أولاً تقع وراء الجنة أى بزيادة الطاعة والعبادة كفر أي لاستهزائه وفي الجواهر من قال لو كان فلان قبة أو جهة القبة لم أتوجه اليه كفر لانه صار كابليس حيث امتنع عن السجود لآدم عليه السلام حين جعل كاقبة ومن قال لرجل صالح لفاؤك عندي كلفاء الخنزير يخاف عليه الكفر يعني اذا لم يكن بينه وبينه خصامة دينية أو دنيوية ومن قال لا آخر اذهب معي الى الشرع فقال الآخر لا اذهب حتي تأتني باليدق أي المخضر كفر لانه عاند الشرع يعني اذا كان أبأوه وتملله لمعاند الشرع بخلاف ما اذا أراد دفعه في الجملة عن الخصامة أو قصد انه يصحح الدعوى فيستحق المطالبة اذا تملل أولان القاضي ربما لا يكون جالسا في المحكمة فانه لا يكفر في هذه الوجوه كلها وفي المحيط ولو قال الي القاضي أي اذهب معي الي القاضي فقال لا اذهب يعني لا يكفر لما سبق وجهه ولا لأن الامتناع عن الذهاب الى القاضي لا يوجب الامتناع عن الذهاب الى الشرع اذ ربما يكون القاضي لا يحكم بالشرع وليس كما يزعمه الجهلة من قضاء الزمان حيث لا يفرقون في القضية بين مكان

ومكان ومن قال أي في جوابه لماذا أعرف الشرع أوقال عندي مقمع ماذا أصنع بالشرع كفر ومن قال الشرع وأمثاله لا يفيدني ولا ينفذ عندي كفر وفي الظهيرية لو قال أين كان الشرع وأمثاله حين أخذت الدرهم كفر يعني إذا عاند الشرع بخلاف ما إذا أراد توجيهه بانك حين أخذت ما طلبتني إلى الشرع وحين أطلبك فانهطني الابل قضاء فليس هذا من باب الوفاء وفي المحيط من ذكر عندهما الشرع فتجشأ أي عمداً أو تكلفاً أو صوت صوتاً كرهيا أي تغذراً أو تكرهاً وقال هذا الشرع كفر أي حيث شبه الشرع بالامر المنكروه في الطبع حكى أن في زمن المأمون الخليفة سئل واحد من قتل حائكا قال يلزمه غضارة غراء أي جارية شابة رغاء فسمع المأمون ذلك فأمر بضرب عنق الحبيب حتى مات وقال هذا استهزاء بحكم الشرع والاستهزاء بحكم من أحكام الشرع كفر وحكى أن الأمير الكبير تيمور ذات يوم مل وانقبض ولم يجب أحداً فيما سأل فدخل شخصته فأخذ يقول مضاحكة دخل على قاضي بلدة كذا وأخذ في شهور رمضان فقال يا حاكم الشرع فلان أكل صوم رمضان ولي فيها شهود فقال ذلك القاضي ليت آخر يا كل الصلاة لتخلص منها ليضحك الأمير فقال الأمير أما وجدتم مضحكا سوى أمر الدين فأمر بضربه حتى أنخذه فرحم الله من عظم دين الاسلام

(فصل في الكفر صريحاً وكنياً) وفي المحيط رجل قال أنا مؤمن إن شاء الله من غير تأويل كفر أي لانه تردد في إيمانه عند نفسه بخلاف ما إذا أراد أنا مؤمن إن تاملت مشيتي بتحقيق إيماني عنده . . . ولو قال لا أدري هل أخرج من الدنيا مؤمناً ولا لا يكفر أي لأنه لا يعلم الغيب إلا الله فلو قال أي أدري هل أخرج من الدنيا مؤمناً أو كافراً يكفر أيضاً وفي الظهيرية قال الامام الفاضل رحمه الله لا ينبغي لرجل أن يستثنى في إيمانه فلا يقول أنا مؤمن إن شاء الله لانه مأومر بتحقيق الايمان أي وهو بالتصديق والاقرار والاستثناء يضاده أي يناقضه ظاهراً ولانه مسؤل عن الحال فلا وجه للجواب عن الاستقبال وهذا معنى قوله قال الله تعالى (قولوا آمنا بالله) من غير استثناء وقال الله تعالى خبراً عن ابراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام يلي من غير استثناء حين قال أولم تؤمن وقد ذكر الشيخ عبد الله السندي في كتاب الكشف في مناقب أبي حنيفة رحمه الله تعالى عن موسى ابن أبي بكر عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أخرج شاة لتذبح فر رجل فقال له أمؤمن أنت فقال نعم إن شاء الله فقال ابن عمر رضي الله عنه لا يذبح نسكى من شك في إيمانه ثم مر آخر فقال له أمؤمن أنت فقال نعم ولم يستثن في إيمانه فأمره بذبح شاته فلم يحمل عبد الله بن عمر رضي الله عنهما من يستثنى في إيمانه مؤمناً انتهى ولا ينبغي أنه يحتدل أن ابن عمر رضي الله عنهما في القضية إذا أجمع السلف والخلف على أنه لا يخرج من الايمان باستثناءه الا اذا كان متردداً في تصديقه وإيمانه كما يدل عليه قوله وفي المحيط قد صح عن بعض السلف أنهم كانوا يستثنون في إيمانهم والعذر عنهم أنهم ما كانوا يستثنون لشكهم في إيمانهم بل يستثنون لما جاء في صفة المؤمن في الاخبار كقوله المؤمن من أمن الناس من شره وكقوله عليه الصلاة والسلام المؤمن من

أمن جاره بواشه وكقوله عليه الصلاة والسلام ليس بمؤمن من بات شبمان وجاره طاوأي جيطان وكقوله عليه الصلاة والسلام للمؤمن من اجتمع عنده كذا وكذا خصلة فمن استثنى من المتقدمين قائما استثنى على أنه لم يعرف ذلك من نفسه لانه يشك في إيمانه انتهى وحاصله ان الاستثناء راجع الى كمال إيمانه وجمال إحسانه لا الى تصديقه في جنانه أو إقراره بلسانه وقد سبق تحقيق البحث مع برهانه وفي الخلاصة كافر قال لم اعرض على الاسلام فقال اذهب الى فلان العالم كافر لانه رضي ببقائه في الكفر الى حين ملازمة العالم ولقائه أولجمله بتحقيق الايمان لجرد إقراره بكلمتي الشهادة فان الايمان الاجمالي صحيح اجماعاً •• وقال أبو الليث إن بعته الى عالم لا يكفر لان العالم ربما يحسن مالا يحسن الجاهل فلم يكن راضياً بكفره ساعة بل كان راضياً باسلامه أتم وأكمل •• وفي الجواهر من قيل له ما الايمان فقال لا أدري كفر وفيه بحث لا يجتهد السؤال عن حقيقة الايمان وحده وعن الاجمالي والتفصيلي وليس كل واحد يعلم التفصيل بل ولا حده الجامع المانع كما أشار اليه سبحانه بقوله لسيد خلقه (ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان) الآية مع أن الاجماع على أنه كان مؤمناً نعم لو قيل له أؤمن أنت أو من صدق بقلبه وشهد بلسانه (أنه لا إله الا الله وأن محمداً رسول الله) يجوز قتله فقال لا أدري يكفر •• ومن قال لمريد الاسلام لا أدري صفته أو اذهب الى عالم أو الى فلان يمرض عليك الاسلام أو اصبر الى آخر المجلس كفر يعني في الصور كلها أماني الصورة الأخيرة فالكفر ظاهر وأما فيما قبلها فتقدم الكلام عليها وفي الظهيرة كافر قال لم لم اعرض على الاسلام فقال لا أدري صفته كافر لان الرضاء بكفر نفسه كفر وفيه ان الرضاء بكفر غيره أيضاً كافر الا انما استثنى منه على ما سياتي واتما الكلام على انه اذا قال لا أدري صفة الاسلام وأراد نعت بالوجه التام هل يكفر أم لا والظاهر انه لا يكفر كما سبق عليه الكلام قال وفي موضع آخر من الظهيرة الرضاء بالكفر كفر عند الحامدي وفيه ان المسئلة اذا كانت مختلفاً فيها لا يجوز تكفير مسلم بها وفي الحاوي من قيل له أتعرف التوحيد وحده وانك موحد أم لا فقال لا فلا وجه لتكفيره اصلاً وفي المحيط ومن قال لا أدري صفة الاسلام فهو كافر وقال شمس الأئمة الحلواني فهذا رجل لادين له ولا صلاة ولا صيام ولا طاعة ولا نكاح وأولاده أولاد الزنا وفيه ان الرجل اذا صدق بجنانه وأقر بلسانه فهو مسلم بالاجماع وعدم علمه بصفة الاسلام بعد انصافه به لا يخرج عن الاسلام من غير نزاع وظنيره من أكل شيئاً ولم يعرف اسمه ووصفه وكذا اذا صلى وصام بشرائعهما وأركانهما ولم يعرف تفصيلهما وقال لا أدري عند سؤاله عنهما فانه لا يكفر وإلا فلا يبقى مؤمن في الدنيا إلا قليل ممن يعرف علم الكلام وفيه حرج على أهل الاسلام فتل هذا السؤال مغالطة للجهال وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الاغلوطات •• ثم قوله وأولاده أولاد الزنا ليس على اطلاقه لان أولاده قبل هذا السؤال منه لاشك انهم أولاد الحلال واتما الكلام فيما بعد السؤال ان لم يقع منه ما يكون توبة ورجوعاً الى الاسلام على تقدير فرض كفره عند العلماء الاعلام ثم قال صغيرة نصرانية تحت مسلم كبرت غير معنوسة

ولا مجنونة وهي لا تعرف ديناً من الاديان تبين من زوجها وفيه انها اذا كانت عاقلة فلا شك انها مقلدة لآبائها وأمهاتها أو لأهل بلدتها أو قريتها كما يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على فطرة الاسلام فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه على انها يوم كانت النصرانية ثابتة لها بالتبعية ما باتت من زوجها فكيف اذا كانت على الفطرة الاصلية من غير تابس وتدنس بالنصرانية ثم قال وكذا الصغيرة المسلمة اذا بلغت عاقلة وهي لا تعرف الاسلام ولا تصفه بانث من زوجها وفيه ما سبق من انه لا يلزم معرفة حكم الاسلام ولا وصفه تفصيلاً واجمالاً في تحقيق ايمانها بل يكفها التصديق والاقرار مع انه اذا شئت من أن من أسلم هل يحرم دمه وماله فتقول نعم فلا شك في ايمانها ومعرفتها لحكم الاسلام الا انها جاهلة بمورد الكلام وهو لا يضرها في مقام المرام . ثم قال لانها جاهلتان ليست لهما ملة مخصوصة وهي شرط النكاح ابتداء وبقاء وفيه ان كونهما جاهلتين بتفاصيل الاحكام مسلم اما نفي الملة المخصوصة عنهما فمدفوع لأن بنت النصرانية اذا قيل لها أنت على أي ملة لاشك انها تقول على ملة النصرانية فكذا اذا قيل للمسلمة الكبيرة أنت على أي ملة فلا مرة انها تقول على ملة الاسلام . نعم لو قيل لهما على أي ملة أنها فقلتا ما نحن على ملة أو لا ندري على أي ملة فكفرها ظاهر . ثم قال ومحمد رحمه الله سمي هذه في الكتاب مرتدة لانا حكمتنا باسلامها بالتبعية والآن بكفرها لفقد التبعية ومعرفة دين فكأنهما مرتدتان . أقول قوله ومعرفة دين عطف على التبعية والمعنى لفقد معرفة دين وقد تقدم انها اذا كانا لم يعرفا ديناً من الأديان لم يكونا من أهل الايمان وانما الكلام في تصويره وتحققه في حقهما وانما قال فكأنهما مرتدتان لأن الارتداد فرع الايمان السابق وهو مفقود منهما على ما تصور لهما وهذه مسألة كثيرة الوقوع في هذا الزمان خصوصاً في بعض البلدان يصدر من قضاة السوء حيث تقع المرأة مطلقة بالثلاث مع انها دينه قارئة القرآن مصلية في كل الأزمان وصائمة في شهر رمضان فيقول لها القاضي ما حكم الاسلام فهي لجها لها إعراب الكلام تقول لا أدري فيحكم بكفرها وببطلان نكاحها الاول ويجدد لها النكاح الثاني وربما يكفر القاضي بهذا الفعل الشنيع حيث رضى بهذا الكفر البديع فان المسكينة لو وصفت لها المسئلة وبيئت لها القضية لأتت بالجواب الصواب فان دياتها أقوى من قضاة هذا الزمان من جميع الابواب وانما يتوسلون بمثل هذه الافعال الى الرشوة المحرمة في جميع الاقوال والعمل في المعلقة بالثلاث بقول سعيد بن المسيب رضى الله عنه أولى من قبج هذه الأحوال ثم انظر الى الشيطان الموسوس للزوج المتدنس انه رضى بتكفير امرأته وبتضييع طاعاتها وما يرتب عليه من أن جماعها كان حراماً عليه وأمثالها ويستكشف عن العمل بقوله تعالى (فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره) وبقوله عليه الصلاة والسلام حتى تذوق عسيلة ويذوق عسيلتك وانما أظنبت في هذا الكلام لانه موضع زلة الأقدام ولعزة الأقدام فيما فيه مضرة عظيمة في دين الاسلام . ثم قوله وهي شرط النكاح ابتداء انما هو على تقدير صحة اسلام الزوج

وإلا فإذا كان من قبلها في مقام الجهل فلا شك في صحة نكاحهما أولاً كما في أنكحة الكفار ابتداءً وفيه تنبيه على أن الواجب كان على القاضي المكفر للمرأة أن يستوصف الرجل أيضاً فإذا كان مثلها فيحكم بكفره وبإطلاق طاعته في جميع عمره ثم يعرض الاسلام عليها فيتشهران ويعلمان أحكام الاسلام ثم يعقد بينهما عقد المرام ويؤيد بحثنا في هذا المقام ما حققه الامام ابن الهمام رحمه الله في كلامهم قالوا اشترى جارية أو تزوج امرأة فاستوصفها صفة الاسلام فلم تعرفه لاتكون مسلمة حيث قال المراد من عدم المعرفة ليس ما يظهر من التوقف في جواب ما الايمان وما الاسلام كما يكون في بعض العوام لقصورهم في التعبير بل في قيام الجهل بذلك بالباطل مثلاً بأن البعث هل يوجد أولاً وان ارسال الرسل وانزال الكتب عليهم كان أولاً فانه يكون في اعتقاد طرف الاثبات لالجهل البسيط كمن سئل عن ذلك فقال لأعرفه وقد ما يكون ذلك لمن نشأ في دار الاسلام انتهى وهو غاية المقصود في نقل المرام ثم رأيت في المضمرات نقلاً عن محمد بن الحسن في الجامع الكبير مسألة تدل على ما ذكرنا وهي ان المرأة اذا لم تعرف صفة الايمان والاسلام قال محمد يفرق بينها وبين زوجها وبيان ذلك أنه اذا وصف الايمان والاسلام والدين بين يديها فلو قالت هكذا آمنت وصدقت فلها تخرج عن حد التقليد ويجوز نكاحها ولو قالت لا أدري أو قالت ما عرفت لا يجوز نكاحها انتهى كلامه . وفي المضمرات لو أفترى لامرأة بالكفر حتي تبين من زوجها فقد كفر قبلها ونجبر المرأة على الاسلام وتضرب خمسة وسبعين سوطاً وليس لها أن تزوج الا بزوجها الأول هكذا قال أبو بكر رحمه الله وكان أبو جعفر رحمه الله يفتي بها ويأخذ بهذا انتهى وقال بعضهم ان ردتها لا تؤثر في افساد النكاح ولا يؤمر الزوج بتجديد النكاح حساً لهذا الباب عليهن وعامة علماء بخارى يقولون كفرها يعمل في افساد النكاح لسكنها نجبر على النكاح مع زوجها قطعاً وهذه فرقة بغير طلاق بالاجماع وعليها الفتوي كذا في منهاج المصالحين . وفي الخلاصة من دعي على غيره فقال أخذ الله على الكفر كفرأي لانه رضي بنفس الكفر ولذا أتبعه بقوله وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل لم يكن الداء على الكافر بذلك كفراً وفيه أن القول الأول عام وهذا جواب خاص يفيد أن الداء على المسلم بالكفر كفر والتحقيق انه اذا أراد الانتقام لا يكفر لاسيما وقرينة الداء عليه شاهدة على المرام وسيأتي على هذا مزيد الكلام . . وفي الجواهر من قال لمسلم ليأخذ الله منك الاسلام ومن قال له آمين كفر أو أريد كفر فلان المسلم يكفر أولاً أريد به الا الكفر أو قال أخرجه أي الله من الدنيا بلا إيمان أو كافراً أو أماته بلا إيمان أو كافراً أو أيد الله في النار وأخذله فيها ولم يخرجها الله من نار جهنم كفر أي اذا كان مستحسنًا للكفر وراضياً به نفسه الا اذا أراد الانتقام من الظالم بالكفر وتعذيبه مغلداً كما يشعر به بعض كلامه . . وفي المحيط من رضي بكفر نفسه فقد كفر أي اجماعاً وبكفر غيره اختاف المشايخ وذكر شيخ الاسلام أن الرضا بكفر غيره اما يكون كفراً اذا كان يستجيزه ويستحسنه وأما اذا كان لا يستجيزه ولا يستحسنه ولكن

يقول أحب موت المؤذي الشرير أوقته على الكفر حتى ينتقم الله تعالى منه فهذا لا يكون كفراً ومن تأمل قول الله عز وجل (ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم) يظهر عليه صحة مادعيتنا وعلى هذا اذا دعا على ظالم أمانك الله على الكفر أو قال سلب الله عنك الايمان بسبب ما اجترأ على الله تعالى وكابر في ظلمه ولم يترحم عليه أدني ترحم لا يكون كفراً وقد عثرنا على رواية أبي حنيفة رحمه الله أن الرضا بكفر الفير كفر من غير تفصيل ويحتمل أن هذه الجملة من صاحب المحيط أو الجامع لهذه المسائل وعلى كل تقدير فالجواب أن رواية أبي حنيفة رحمه الله اذا كانت بمجمله أو عبارته مطابقة فلنا أن فصلها وتقيدها على مقتضى القواعد الحنفية الأصول الحنفية وفي الجواهر من قال قتل فلان حلال أو مباح قبل أن يعلم منه ردة أو قتل نفس بالة جارحة عمداً على غير حق أو يعلم منه زنا بعد إحصان كفر أي لانه جعل الحرام حلالاً أو مباحاً وهو كفر الا انه لا بد أن يزداد ولا يعلم منه قطع طريق وسعى بالفساد في البلاد ومنه الظلم في حق العباد فان قتلهما حلال أو مباح حينئذ وكذلك ترك الصلاة موجب للقتل عند الشافعي رحمه الله وارتداد عند احمد رحمه الله فترك الصلاة من الخلافية فالقول بان قتله حلال لا يكون كفراً متفقاً عليه ثم قال ومن قال لهذا القائل صدقت أو قال لا مير يقتل بغير حق أو قال لقاتل سارق جودت له أو احسنت يكفر أو قال مال فلان المسلم حلال قبل تحليل المالك إياه أو قال دم فلان حلال ومن صدقه كفر الكل أي بشروطه المعروفة وفي الخلاصة والحاوي بناء على ان رمز الجامع خاء معجمة او مهملة والنسخ مختلفة من قال لآخر اللعة عليك وعلى اسلامك كفر أي بقوله علي اسلامك قدبر .. كافر اسام فأعطي له شيئاً فقال مسلم ليته كافر فيسلم حتي يعطي شيئاً أي كفر لان شرط الاسلام هو الاستقامة على الاحكام ولذا لو نوي أن يكفر في الاستقبال كفر في الحال وفي المحيط أي زاد فيه أو يمتني ذلك بقلبه كفر أي ولو لم يتلفظ بلسانه لان القلب هو محل التصديق وموضع الايمان في التحقيق .. وفي الخلاصة من قال حين مات أبوه على الكفر وترك ما لآيته أي الولد نفسه لم يسلم الى هذا أي هذا الوقت لبرث أباه السكافر كفر لانه تعني الكفر وذلك كفر وفي الجواهر وليتي لم يسلم حتي ورثت كفر أي المسلم القائل .. وفي الفتاوي الصغرى اسلم كافر فقال له مسلم لوم تسلم حتي ترفع ميراثا أي تأخذه كفر أي المسلم القائل .. وفي المحيط مسام رأى نصرانية سمينة وتني ان يكون نصرانياً حتي يتزوجها كفر قلت وهذا من حماقة اذ يجوز للمسلم ان يتزوج نصرانية مع ان السمان الحسان كثيرات في الملة الحنفية ولسكن علة الضم هي الجنسية ولذا قال الله تعالى (الزاني لا ينكح إلا زانية او مشركة) .. وفي فتاوي قاضيخان او الفتاوي الصغرى بناء على ان الرمز قاف او قاء واختلاف النسخ فيهما من قال متي جالست الصغار فأنا صغبر والسكران فأنا كبير قلت ولا محذور فيهما وإنما هو توطئة لما بعدها من قوله وان جالست المسلم فأنا مسلم او النصراني او اليهودي فأنا يهودي كافر أي لانه زنديق خارج عن الاديان كلها .. وفي الخلاصة

من قال لمن اسام ماذا ضر لك دينك الذي كنت عليه حتى اسلمت كفر وكذا لو قال هذا زمان الكفر لازمان كسب الاسلام أى كفر إن أراد به أنه ينبغي في هذا الزمان كسب الكفر لا كسب الاسلام بخلاف ما إذا أراد أن هذا زمان غلبة أهل الكفر والجهل وضعف كسب الاسلام والعلم... وفي فتاوى قاضى خان وألصغرى لو قيل لمن كان له شهر من إسلامه الست بمسلم فقال لا كفر ولعل وجه التقيد بالشهر أنه إذا كان أقل منه ربما يسبق على لسانه جرياً على ما كان عليه أولاً... وفي المحيط والجواهر أيضاً قيل للضارب الست بمسلم فقال عمداً لا كفر وإن قال خطأ لا يكفر... وفي التلثة من قال لا أسمع كلامك وأفضل إجتراء في جواب من قال اتق الله ولا تفعل كفر... ومن قال لمرتكب حرام خف الله واتقه فقال لا أخاف كفر وإن كان في أمر غير حرام وغير مستحب لا يكفر إلا إذا قاله استخفافاً فيكفر وتبين أمراته... ومن قيل له في أمر الأنحاف الله فقال لا كفر وقال أبو بكر البايجي رحمه الله رجل قيل له الا تخشى الله فقال لا في حال غضبه صار كافراً وبانت أمراته... وفي المحيط قالت لزوجه ليس لك حمية ولا دين إذ رضي خلقك مع الأجانب فقال لا حمية ولا دين كفر يعني بقوله لا دين كما خرج بهذا عن دين الاسلام باعترافه كما دخل فيه أولاً بأقراره سواء يكون الاقرار شرطاً أو ركناً... ومن قال أنت وثني أو مجوسي فقال مجوسي كفر أو قال الست بمسلم فقال لا كفر أو قال أنا كما قلت أو قال لو لم يكن كما قلت لما سكنت معك أو لما أسكنني معك... وفي الجواهر قال ليك في جواب من قال يا كافر أو يا مجوسي أو يا يهودى أو يا نصرانى وفي المحيط أو قال مكان ليك هبني كذلك كفر أي بقوله هذا فان معناه أعددنى وأحسبني مثل ما قلت... وفي فتاوى قاضى خان لو كنت كذلك ففارقني لا يكفر وفي المحيط أو قال إذا كنت أنا هكذا فلا تقم معى أو عندي فالظاهر أنه يكفر أي لأن إذا موضوعة لتحقيق الوقوع الا أنها قد تستعمل بمعنى إن فلو قال إن أنا كنت كذا فلا تقم لا يكفر ومن قال يا كافر فسكت المخاطب كان الفقيه أبو بكر البايجي يقول يكفر هذا القاذف أي الشاتم وقال غيره من مشايخ بايخ لا يكفر ثم جاء الى بايخ فتاوى بعض أئمة بخاري أنه يكفر فرجع الكل الى فتاوى أبي بكر البايجي رحمه الله وقالوا كفر الشاتم انتهى ولعل فائدة قوله فسكت المخاطب ان هذا هو الحكم ولو سكت المخاطب ثلاثتهم ان سكوت المخاطب رضاً منه وأقرار به لاحتمال أن يكون سكوتهم حلاً أو غيظاً أو تأخيراً للرافقة في المسئلة... وفي الجواهر من قال لحصمه كل ساعة أفعل من الطين مثلك كفر انتهى وفيه بحث لا يخفى إذ غايته أن يكون كاذباً في قوله المخالف لفعله نعم لو قال أخاق بدل أفعل فالظاهر أنه يكفر مع احتمال عدم كفره لقول عيسى عليه الصلاة والسلام (أني أخلق لكم من الطين كهيئة الطير) ولا يلزم منه التشبيه من جميع الوجوه ولذا قال عيسى عليه الصلاة والسلام (فأنفخ فيه فيكون طيراً بأذن الله)... وفي المحيط ومن قال لمن يتنازعه أفعل كل يوم مثلك عشراً من الطين أو لم يقل من الطين كفر ومن قيل له يا احمر فقال خلقتني الله من سويق الفخاخ وخلقت من الطين او من الحماة وهي ليست كالسويق كفر أي

لافتراءه على الله تعالى مع احتمال أنه لا يكفر بناء على أنه كذب في دعواه... وفي فتاوى قاضيهان من قال لغيره خلقه الله ثم طرده من عنده قال أكثر المشايخ أنه يكفر قلت الظاهر أنه لا يكفر لاحتمال أن يكون كاذباً أو صادقاً في مقاله لكن يشكك بما في الظهيرية والحيط أنه كفر عند الكل ولعلهما ارادا بالكل الاكثر فتدبر... وفي الخلاصة من قال لولده يولد الكافر يولد المجوسى أو قال يولد الكافر قال بعض العلماء يكفر قلت الاظهر أنه لا يكفر لانه اراد شتمه وقصد قذفه لانه عني بنفسه أنه مجوسى أو كافر والازوم ممنوع لتحقيق الاحتمال والله تعالى اعلم بالحال ومن قال لدابته يادبه الكافر وبيا كافر المالك اى يملك الكافران كانت نجت عنه يكفر والا فلا اى لاحتمال ان يكون ماله الاول كافراً... وفي فتاوى قاضيهان وهذا الكلام فيما اذا قال لولده أو دابته ولم ينو شيئاً أما اذا نوى نفسه كفر اتفاقاً أي لانه إقرار بكفره... وفي الظهيرية من قال أنا لأعلم الكائن وغير الكائن كفر وفيه بحث اللهم الا اذا أريد بالكائن يوم القيامة فيكفر لنفى علمه المستلزم منه نفي اعتقاده... وفي التتمة من قال أنا على اعتقاد فرعون أو إبليس أو اعتقادي كاعتقاد فرعون أو إبليس كفر وان قال أنا إبليس أو فرعون لا يكفر أي اذا أراد المشاركة الاسمىة أو مجرد الشارة النفسية لا كفر الفرعونىة وإباءه الابليسيه... ومن قال معتزداً أى عن جهله ببعض الاحكام الشرعية كنت كافراً فأسلمت اى قريباً قبل يكفر وقيل لا يكفر قلت وهو الاظهر لان غايته ان يكون كاذباً في قوله الاول فتأمل... ومن قال لالمن أو لست ألمن في جواب من قال ان الله يلعن على ابليس كفر أي لأن ظاهره المعارضة كما سبق في جواب حديث الدباء وإلا فالامتناع عن لمن ابليس لا يكون معصية فضلاً عن أن يكون كافراً... ومن صنع صنأ كفر أي لانه رضى به وأراد ترويجه... وفي فتاوى قاضيهان من قال دعني أصر كافراً كفر أي لانه نوى الكفر أو كدت أن أكفر كفر وفيه بحث اذا لا يلزم من مقاربة الكفر مقارفته اللهم إلا أن يريد قصدت الكفر وما كفرت فانه يكفر لفصده ونيته أو قال دعني فقد كفرت كفر أي لظاهر كلامه وان احتمل أنه اراد قاربت الكفر وفيه ما تقدم والله تعالى أعلم... وفي الحيط وفتاوى الصغرى أيضاً من لقن غيره كلمة الكفر ليتكلم بها كفر الملقن وان كان على وجه اللعب والضحك قلت فما يحكي أن مالكياً أو شافياً رجع الى بلده بعد تحصيل بعض الفقه في مذهبه فكل ما سئلت عن مسألة فقال فيها وجهان للمالك أو قولان للشافعي رحمه الله فقال له قائل أي الله شك فقال فيه الوجهان أو القولان فكفروا فيحكم بكفر ملقنه أيضاً حيث رضى بكفره بناء على غلبة ظنه انه يتفوه بقول ما يوجب كفره... ومن أمر امرأة بأن ترتد أو أفتى به المستفتية كفر الأمر والمفتي وكفرت المرأة أولاً قلت وكذا من رضى بارتدادها فما أقبح فعل بعض العلماء الذين هم خدمة الإجراء حيث يعلمونهم الحيلة في الاشياء فاذا استحسنوا امرأة متزوجة ولم يطلها زوجها أمروها بالردة ليتوسلوا بها الى نكاحها بعد إسلامها أو يبقوها على كفرها ويحملوها في حكم الاسري مملوكة ليقدروا على جاعها فوق ما معهم من النساء

الرابع • وفي الخلاصة وكذا الملم كفرت المعلمة أو لا أي لان الملم يشمل الملقن والمفتي وغيرها • وفي
 المحيط من أمر أحد أن يكفر كفر الآمر كفر المأمور أولاً يعني يستوي الحكم في قبول المأمور
 وامتناعه • ومن علم الارتداد كفر الملم ارتد الآخر أولاً • قالوا هذا اذا علم ليرتد أما اذا علم لا ليرتد
 بل ليعلم فيترزعه لا يكفر الملم وقال الفقيه ابو الليث اذا علم الارتداد وامره بكفر وان لم يأمر لا •
 قلت الصحيح قول الجمهور فانه اذا علم طريق الارتداد ليرتدوا ويؤثروا الفساد فلا شك انه كفر لا انقلاب
 نيته فيما يجب عليه من الاعتقاد فلمدار على قصده وحزمه في عزمه فيفيد انه اذا عزم على تعليمه الارتداد
 كفر بموجب الاعتقاد والله لا يجب الفساد ويؤيد قولنا مانقله الجامع بقوله • وفي المحيط ومجمع الفتاوي
 من عزم على ان يأمر احداً بالكفر كان بعزمه كافراً • وفي الخلاصة من قال انا ملحد كفر اى لأن
 الملحد اقبح انواع الكفرة وفي المحيط والحاوي لان الملحد كافر ولو قال ما علمت انها اي هذه الكلمة
 كفر لا يعذر بهذا اي في حكم القضاء الظاهر وان كان بينه وبين الله مسلماً لو كان صادقاً • وفي الجواهر
 من قال لو كان كذا غداً والا ا كفر كفر من ساعته • وفي المحيط من قال فأنا كافر او فأ كفر يعني في
 جزاء الشرطية المبتدأة ومطلقاً قال ابو القاسم هو كافر من ساعته • ولوقال أحد الزوجين لآخر تفعل معي
 أمورا كل زمان ا كفر أو قال كل زمان اقرب من الكفر كفر أقول وفي المسئلة الاخيرة نظر ظاهر
 لانه يمكن حمله على ان الشيطان يوقني في الوسوسة النفسية والخطرة الردية بحيث يقريني الى الكفر ولو كان
 يحفظني الله عنه بألطافه الخفية او قال الآخر اتعنتني حتي اردت ان ا كفر قلت وهذا ظاهر لان فيه ارادة
 الكفر • وفي الفتاوي الصغرى من قال لا آخر كن ان شئت مسلماً وان شئت يهودياً كلاهما عندي سواء كفر
 لأن هذا رضي بالكفر ومن رضي بكفر غيره يكفر انتهى وتقدم الخلاف ولا يبعد ان يقال انه كفر لاطلاق
 قوله المستلزم ان تكون الملة الخفيفة واليهودية سواء الا ان سياق الكلام يدل على ان مراده استواء اسلام
 الحصر وكفره عنده لعدم مبالاته بأمره • وفي الخلاصة او الحاوي قيل لمسلم قل لا إله إلا الله فلم يقل كفر
 اي لانه امتنع عن الاقرار وهو شرط اجراء احكام الاسلام بخلاف ما لو قال لا اقول بقولك او انا معلوم
 الاسلام • وفي التمه فقال لا اقله بلانية حضرت او على نية التأييد كفر ولو نوى الآن لا أي لا يكفر
 وهو يؤيد ما قرأناه • وفي الجواهر والمحيط لو قال ما رجحت بقول هذه الكلمة حتى أقولها كفر • وفي المحيط
 لو قالت كوني كافرة خير من الكون معك كفرت لأن المقام مع الزوج فرض فقد رجحت الكفر على
 الفرض وفيه بحث لان المقام مع الزوج لو كان فرضاً لما ابيح الخلع فيمكن حمل كلامها على ان العشرة في
 حال الكفر مع بقائها هون من العشرة في محبتك ومن دعى الى الصلح فقال انا اسجد للصائم ولا
 ادخل في هذا الصلح قيل لا يكفر اي لان غاية كلامه ان دخوله في الصلح اصعب او اقبح او اكره من
 الكفر مع انهما قبيحان وقال برهان الدين صاحب المحيط وفيه نظر وعندي انه يكفر قلت ولعل وجه

نظروا انه رجح الصالح الذي هو خير كما قال الله تعالى (والصالح خير) على الكفر الذي هو محض شر مع ما يلزمه من تحريم الصالح ولو فرد منه على ان قوله انا اسجد للصالح اقرار بالكفر وقوله ولا ادخل في هذا الصالح اخبار عن إمتناعه فيثبت كفره اولا ولا يمنعه اخباره ثانياً وان كانت الجملة الثانية حالية.. ولو قال ما احرفني فلان اى من المشايخ او العلماء والاصراء افضل ولو بكفر او قال ولو كان كلمة كفر كفر اى لانه نوي السكفر في الاستقبال فيكفر في الحال ولقوله عليه الصلاة والسلام لاطاعة لمخلوق في معصية الخالق وهذا رجح حكم المخلوق بالكفر على امر الخالق بالايان ونهيه عن الكفر .. ومن قال انا برى من الاسلام قيل يكفر هكذا في النسخ وهو غير صحيح اذ يكفر في هذه الصورة بلا خلاف وانما الاختلاف فيها اذا قال انا برى من الاسلام ان فعلت كذا ثم فعله كما هو مقرر في محله .. وفي الحاروي من مر على مؤذن فقال كذبت كفر .. وفي الجواهر او قال صوت طرفة حين سمع الأذان او قراءة القرآن استهزاء كفر وقوله استهزاء يفيد ما قررنا سابقاً حيث اطلقه وفي التتمة او قال لمؤذن يؤذن استهزاء بأذانه من هذا المحروم الذي يؤذن وفي المحيط او قال هذا صوت غير المعارف او صوت الاجانب كفر في السكك اقول فاذا سمع صوت مؤذن غريب فقال هذا صوت اجنبي او غير معروف لا يكفر ويؤيد ما قررناه قوله وإن قال لفسير المؤذن لا يكفر يعني اذا اذن بغير وقت استهزاء فقال له هذه الالفاظ لا يكفر .. وفي الخلاصة من قال انصرانية خير من اليهودية او على العكس يكفر ويثبت ان يقول اليهودية شر من النصرانية يعني لانه لاخير فيها واحدها شر من الآخر منهما لسن لو اراد بخيرية النصرانية قربهم الى الملة الاسلامية لا يكفر قال الله تعالى (ولتجدن افرهم مودة للذين آمنوا الذين قالوا انا نصاري) .. وفي الخلاصة من قال فلان كفر مني يكفر أي اذا أراد به اقل التفضيل من الكفر لامن الكفر ان كما قال الله تعالى (قتل الانسان ما اكفره) (أو قال ضاق صدرى حتى أردت أن اكفر كفر أي ان أراد بارت قصدت ونويت بخلاف ما اذا أراد به قصدت وقاربت لما تقدم والله تعالى أعلم .. وفي الفتاوى الصغرى من تغافل بقانسوة المجوس أى لبسها وتشبه بهم فيها أو خاط خرقه صفراء على المائق أى وهو من شعارهم أو شد في الوسط خيطاً كفر اذا كان مشابهاً بخيطهم أو ربطهم أو ساء زناراً والا فلا يكفر ولو شبه نفسه باليهود والنصارى أي صورة أو سيرة على طريق المزاج والمزل اى ولو على هذا المتوال كفر .. وفي الخلاصة من وضع قانسوة المجوس على رأسه قال بعضهم يكفر وقال بعض المتأخرين ان كان لضرورة البرد أو لان البقرة لا تعطيه الابن حتى يلبسها لا يكفر والا كفر قلت وكذا لبس تاج الرفضة مكروه كراهة تحريم وإن لم يكن كفراً بناء على عدم تكفيرهم لقوله عليه الصلاة والسلام (من تشبه بقوم فهو منهم) اما اذا كان في ديارهم ومأوراً بأن يثني مكرهاً على آثارهم فلا يضرمه واما جواب بعض العلماء في مقام الانكار عليه لبس هذه الكسوة بأن قانسوة الأربكية ايضاً بدعة فليس في محله فانمنوعون من التشبيه بالكفر واهل البدعة المنكرة في شعارهم لا منهبون عن كل بدعة

ولو كانت مباحة سواء كانت من افعال اهل السنة او من افعال الكفر واهل البدعة فالمدار على الشمار . . وفي المحيط ولكن الصحيح انه يكفر مطلقاً وضرورة البرد ليس بشئ لا يمكن أن يمزقها ويخرجها عن تلك الهيئة حتى تصير كقطعة اللبد فندفع البرد فلا ضرورة الى لبسها على تلك الهيئة قلت تصور الضرورة بأن يكون المسلم أسيراً أو مستأنساً أو أعاره السكافر تلك القلنسوة فليس له أن يغيرها عن تلك الهيئة على أن تغير تلك الهيئة قد لا يكون مانعاً من دفع البرد . . ولوشد الزنار على وسطه أو وضع الغل على كتفه فقد كفر أي اذا لم يكن مكرها في فعله . . وفي الخلاصة ولو شد الزنار قال ابو جعفر الاستروشنى ان فعل لتخليص الاسارى لا يكفر والا كفر ومن ترزى زنار اليهود أو النصاري وان لم يدخل كنيتهم كفر ومن شد على وسطه حبلاً وقال هذا زنار كفر وفي الظهيرية وحرم الزوج وفي المحيط لان هذا تصرع عما هو كفر وان شد المسلم الزنار ودخل دار الحرب للتجارة كفر أي لانه تنبس بلباس كفر من غير ضرورة ملجئة ولا فائدة مترتبة بخلاف من لبسها لتخليص الاسارى على ما تقدم قال وكذا قال الاكثر أي أكثر العلماء في لبس السواد أي على منوال لبسهم المعتاد . . وفي الملتقط اذا شد الزنار أو أخذ الغل أو لبس قلنسوة الجوسى جاداً أو هانز لا يكفر الا اذا فعل خديعة في الحرب . . وفي الظهيرية من وضع قلنسوة الجوس على رأسه فقبل له أي أنكر عليه فقال ينبغي أن يكون القلب سوياً أو مستقيماً كفر أي لانه أبطل حكم ظواهر الشريعة . . ومن قال في غضبه كفر الرجل ثم قال لم أرد به نفسي كفر ولم يصدق أي قضاء لادبائه . . وفي الخلاصة من قال صبرورة المرء كافراً خير من الحنابة أفتى أبو القاسم الصفار انه كفر أي لانه رجح المعصية التي هي صغيرة أو كبيرة على الكفر الذي هو أكبر الكبائر إجماعاً حيث قال الله تعالى (ان الله لا يفر أن يشرك به ويفر مادون ذلك لمن يشاء) . . معلّم قال اليهودى خير من المسلمين يقضون حقوق معلمي صبيانهم كفر وفيه انه يمكن حمله على انه أراد الحيرة من هذه الحيلة لا من جميع الوجوه الشرعية . . وفي الظهيرية من وعظوه ولاموه على العصيان ومخالطة أهل الفسوق وإعلان المعاصى فقال اكسوا بهذا اليوم قلنسوة الجوسى وان عفى الاقرار أي أراد هذا المعنى مع استقامة القلب كفر أي لانه وعد بالاخبار عن الانتكار بضد الاقرار المعتبر في كونه شرط الايمان إلا أنه قد يقال انه لا يكفر لاستقامة قلبه وحصول اقراره سابقاً غلبته انه نوى أن يلبس تلك القلنسوة ونية المعصية ليست بكفر فان المدار على المعرفة القلبية . . ومن سري في سكة النصاري ورأى جماعة منهم يشربون الخمر ويطربون بالمعازف والقينات فقال هدمسكة العشرة ينبغي أن يشد الانسان قطعة الحبل في وسطه ويدخل فيما ينههم ويطبب في هذه الدنيا كفر أي لما سبق ولزيادة أراة تحليل ما حرم الله فان هذه العشرة الذنبوية تصور أيضاً في الحالة الاسلامية مع ان تعذيب سبحانه له جعله تحت المشيئة في العقوبة الاخرية على أنه لا يعيش الا عيش الآخرة . . وفي الخلاصة من أهدي بيضة الى الجوسى يوم النوروز كفر أي لأنه أعانه على كفره وإغوائه أو تشبه بهم في إهدائه ومفهومه انه لو

أهدى شيئاً في يوم التوروز الى المسلم لا يكفر . وفيه نظاراذ انتشبه موجود اللهم إلا إن وقع اتفاقاً من غير قصد الى التوروزية . وفي مجمع التوازل اجتمع المجوس يوم التوروز فقال مسلم سيرة حسنة وضموها كفر أي لانه استحسّن وضع الكفر مع تضمن استقباحه سيرة الاسلام . وفي الفتاوي الصغرى ومن اشترى يوم التوروز شيئاً ولم يكن يشتريه قبل ذلك أراد به تعظيم التوروز كفر أي لانه عظم عيد الكفرة وان اتفق الشراء ولم يعلم ان هذا اليوم يوم التوروز لا يكفر . قلت وكذا إذا علم ان هذا اليوم هو التوروز ولكنه اشتراه بسبب آخر من حدوث ضيافة ونحوها فانه لا يكفر . ومن اهدى يوم التوروز الى انسان شيئاً وأراد تعظيم التوروز كفر . ولو سأل المعلم التوروزية ولم يعطه المسؤول منه يخشي على المعلم الكفر أي ولو أعطي المسؤول منه يخشي أيضاً عليه الكفر . وفي التتمة من اشترى يوم التوروز ما لا يشتريه غيره من المسلمين كفر حكى عن أبي حفص الكبير البخارى لو ان رجلاً عبد الله خمسين عاماً ثم جاء يوم التوروز فأهدى الى بعض المشركين يريد تعظيم ذلك اليوم فقد كفر بالله العظيم وحبط عمله خمسين عاماً . ومن خرج الى السدة أي مجتمع أهل الكفر في يوم التوروز كفر لان فيه اعلان الكفر وكأنه أعلنهم عليه وعلى قياس مسألة الخروج الى التوروز المجوسي الموافقة معهم فيما يفلون في ذلك اليوم يوجب الكفر . وفي الجواهر من قيل له لآناً كل الحرام فقال لا يأتي بواحد لا يأكل الحرام أو بواحد يأكل الحلال أو من به أو أسجد له وأعززه كفر لان المؤمن به هو الله وملائكته ورسوله والسجدة حرام لغيره سبحانه وأما التميز سواء يكون زواً ثمراً أو زواً من فهو بمعنى التعظيم له فلا وجه لكفره مع ان الايمان قد يأتي بمعنى الاعتقاد والسجدة بمعنى الانقياد . ومن قال ينبغي أن يوجد المال حلالاً كان أو حراماً أو قال من الحلال كان أو من الحرام فهذا القائل الى الكفر أقرب منه الى الايمان أي لانه يدل الحال على أنه يستوي عنده الحرام والحلال الا انه لما فرق بينهما في المقال ما حكموا بكفره في الحال بل قالوا يخشي عليه من الكفر في المال . وفي الفتاوي الصغرى ومن قيل له لم أنحوم حول الحلال فقال مادمت أجد الحرام لأحوم حول الحلال ولا انتفت الى الحلال كفر أي في الحال لانه عكس وضع الشرع الشريف حيث أنه أباح الحرام عند وجود الحلال . وفي الظهيرية ومن قيل له كل من الحلال فقال الحرام أحب الى كفر أي لانه خالف وضع الشرع الشريف فأحب ما كره الله ورسوله أو قال يجوز لي الحرام كفر أي لكونه صار بإباحة أمان أن أراد به انه مضطر فيباح له الحرام لا يكفر . وفي المحيط قيل لرجل حلال واحد أحب اليك أم حرامان فقال أيهما أسرع وصولاً يخاف عليه الكفر أي ان لم يكن مضطراً . ولو قال نعم أكل الحرام قيل يكفر . أقول وهو الظاهر لقوله تعالى (قل لا يستوي الحيث والطيب ولو أنجيحت كثرة الحيث) حيث اختار ضد مالاختاره الله . ومن قال أعلن الاسلام أو قال أظهره حين اشتغل بالشرب أو قال ظهر الاسلام . وفي الخلاصة ومن يعصي ويقول ينبغي ان يكون الاسلام ظاهراً يكفر أي لكونه جعل شرب الخمر والمعصية ظاهراً

الاسلام والطاعة فقلب موضوع الشريعة • وفي المحيط فاسق قال في مجلس الشراب لجماعة الصالحاء تمالوا
أبها الكفار حتى تروا الاسلام كفر أي ان لم يكن هذا القول منه في حال سكره • • ومن قال أحب
الحمر ولا أصبر عنها قيل يكفر أي ان أراد بالحبة الرضاء والحل بخلاف ما اذا أراد به الحبة النفسية والطبيعة
ومن قال لو صب أواريق من هذا الحمر شيء لرفعه جبرائيل عليه السلام بمنحاه كفر • قلت فالعبارات
المبينة الفارضية في قصيدته الحمرية وكذا في الاشعار الحافظية والفاسمية وأمثالهم كلمات كفرية لمن
حاملها على المعاني الظاهرة كأهل الأخلاق والاباحية • • وفي الجواهر من قال ليت الحمر أو الزنا أو الظلم
او قتل الناس كان حلالا كفر • وفيه بحث إذ غاية حاله أن تمنى على الله محالا • ولعل وجه كفره
استحسان هذه المعاصي لكن اذا لم يكن على وجه الاستحلال لا يكون كفراً في الحال • • وفي الخلاصة
من تمنى ان لا يكون الله حرم الزنا أو القتل بغير حق أو الظلم أو أكل مالا يكون حلالا في وقت من
الاقوات يكفر • ومن تمنى أن لا يحرم الحمر ولا يفرض عليهم صوم رمضان لا يكفر • ولعل الفرق أن
الاول من المجمع على حرمة في جميع الكتب وعند سائر الرسل بخلاف الاخيرين فانه كان شرب الحمر
حلالا وصوم رمضان لم يكن فرضاً على غير هذه الامة لكن لم يظهر لي نتيجة هذا الفرق فانه لا فرق بين
الحكم الالهي أولاً بالعموم وآخر بالخصوص • • وفي الجواهر من أنكر حرمة الحرام المجمع على حرمة
أو شك فيها أي يستوي الأمر فيها كالحمر والزنا واللواط والربا أو زعم أن الصفات والكبائر حلال كفر
أي لزعمه الباطل وهو واضح إلا أن الصفات معفو بعد اجتناب الكبائر عند المعتزلة ومعصية عند أهل
السنة والجماعة ولو بعد التوبة عن الكبيرة • وفي التتمة من قال بعد استيقانه بجرمة شيء أو بجرمة أمر
فعل هذا حلال كفر أي إن كان استيقانه مطابقاً للشرع • ومن أجاز بيع الحمر كفر أي اذا أجاز
بيعه لأهل الاسلام دون أهل الجزية لا يقال أحل الله البيع لأن اللام للعهد وهو البيع المشروع اذ
لا يجوز بيع الحمر للمسلم إجماعاً • ومن استحل حراماً وقد علم تحريمه في الدين أي ضرورة كنكاح
الحارم أو شرب الحمر أو أكل الميتة والدم والحمل الخنزير أي في غير حال الاضطرار ومن غير إكراه يقتل
أو ضرب فطبيع لا يحنثه وعن محمد رحمه الله بدون الاستحلال ممن ارتكب كفر أي في رواية شاذة
عنه ولعلها محمولة على مرتكب نكاح الحارم فان سياق الحال يدل على الاستحلال لبقية المحرمات والله
أعلم بالأحوال • قال والفتوى على التردد ان استعمل مستحلاً كفر وإلا لا فان ارتكب من غير استحلال
فسق • • وفي الفتاوي الصغرى من قال الحمر حلال كفر أي ولو كان من أهل غزوة بدر كما توهمه
بعض الصحابة في زمن عمر رضي الله عنه • • وفي المحيط أو ليس بحرام وهو لا يعلم انه حرام الجملة
حالية لانه استحل الحرام قطعاً أي لو روده نصاً قطعاً ولا يمدح بالجهل • • وفي الخلاصة من قال لرمضان
جاء هذا الشهر الطويل • • وفي المحيط أو اثقل أو عند دخول رجب أو بقبه وقبنا فيه تهاوناً برمضان

أو بالوسم أي موسم الحيرات وكرهها طبعاً خلاف ما أمر بحجبها شرعاً ككفر فاته صلى الله عليه وسلم كان
 إذا دخل رجب يقول اللهم بارك لنا في رجب وشعبان وبلغنا رمضان .. وفي الظهيرية لو قال وقمنا فيه
 مرة أخرى تهاوناً بالشهور المفضلة شرعاً واستغفالاً للطاعة أي طبعاً لا قطعاً وضعتاً .. أو قال عند دخول
 رجب بفتنتها اندرأفتا ديم أي وقمنا في محنتها وبلغنا كسر وإن أريد به تعب النفس لا أي لا يكفر لأنه
 أمر جبلي لا يدخل تحت اختيار العبد بل الأجر على قدر المشقة وقد ورد أفضل الطاعات أحزمها أي
 أشدها وأصعبها وأحمضها أو قال كم من هذا الصوم أي صوم رمضان فاني مللت أي كرهته فهذا كسر أي
 بخلاف الملالة بمعنى السآمة فإن فيها مخنص بالملائكة حيث قال الله تعالى (ومن لا يسأمون) أي لا يملون
 . وفي المحيط من قال هذم الطاعات جماعها الله تعالى عذاباً علينا من غير تأويل كسر أي لأن الله تعالى جعلها
 أسباباً لما يكون في الآخرة نواباً ويرفع عنه عقاباً والا فالتعالى غني عن العالمين أي عن عبادتهم وعقابهم
 ونوابهم في ذهابهم ومآبهم قال فإن أول مراده بالتعب أي أراد بالمذاب التعب لا أي لا يكفر .. ومن قال
 لو لم يفرضه الله تعالى كان خيراً لتأبلا تأويل كسر أي لأن الخير فيها اختار الله الإلوان يؤول ويريد بالخير الإلهون
 والأسهل فتأمل .. وفي الخلاصة رجل يرتكب صغيرة فقال له آخر تب فقال المرتكب ما فعلت أي شيء
 فعلت حتى يحتاج إلى التوبة وفي المحيط أو قال حتى أتوب كسر أي على قواعد أهل السنة خلافاً للمعتزلة
 لما قدمنا في تحقيق المسئلة وفي التهمة لو قل لا أتوب حتى يشاء الله توبته ورآه عذراً كسر أي لأنه لا يجوز
 للمعاصي حال ارتكاب المعصية أن يعتذر بالقضاء والقدر والمشية وإن كان حقاً في نفس الأمر ولهذا ذم
 الله الكفار بقوله تعالى (وقالوا لو شاء الله ما أنشركنا الآية) مع قوله سبحانه (ولو شاء الله ما أنشركوا)
 وإنما تجوز المذرة بالمشية بعد التوبة وهذا معنى قوله صلى الله عليه وسلم حج آدم موسى الحديث . وفي
 المحيط والخلاصة قيل لفساقك تصبى وتؤذى الله وخلق الله فقال آتى بالطيب أو نعم ما فعلت أي كسر
 إلا إذا أراد بقوله أنه ما قبل ما يكون سبباً لأذى الحق والخلق فانه لا يكفر . ولو قال المعاصي هذا أيضاً
 طريق ومذهب كسر إن أراد بهما مذهب الشرع وطريق الحق وإلا فلا شك أن المعاصي طرق ومذاهب
 وسبل سواء يكون كفرة أو بدعة فاهما طريقان إلى النار ومذهبان إلى دار البوار ففي التنزيل (وأن
 هذا صراطي مستقيماً فاتبوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله) . وفي المحيط من تصدق على فقير بشيء
 من الحرام يرجو الثواب كسر وفيه بحث لأن من كان عنده مال حرام فهو مأمور بالتصدق به على الفقراء
 فينبغي أن يكون مأجوراً بفعله حيث قام بطاعة الله وأمره فاعل المسئلة موضوعه في مال حرام يعرف
 صاحبه ويعمل عنه إلى غيره في عطائه لأجل سمعته وريائه كما كثر هذا في ظلمة الزمان وأمراته .. وفي
 المحيط ولو علم الفقير أنه من الحرام ودعا له وأمن الممطى كفرة . وفي الظهيرية دفع إلى فقير يرجو الثواب
 كسر ولو دعا الفقير بعد العلم بحرمته وأمن من أعطي كفرة جميعاً أي لأن الدعاء والتأمين إنما يكون في

ارتكاب الطاعة ومال الحلال دون المصيبة وارتكاب الحرام فتأمل في المقام يظهر لك المرام فان المصطفى قد يريد بطلانه هذا تخليصه من آثام الأثام يوم القيامة . وفي الخلاصة من قال أحسنت لما هو فيصح شرعاً أو جودت كفر أى كما اذا قتل سارقاً أو شارباً . ولد فاسق شرب الخمر أول مرة وجاء أقرباؤه أو من يغرب اليه من أصدقائه ونثروا عليه أى دنائير أو دراهم أو أزهاراً أو أنهاراً كفروا ولو لم ينثروا ولكن قالوا ليكن أى شربه مباركا كفروا أيضاً أى لان المصيبة التي هي شؤم عدوها مباركة فكأنهم جعلوا الحرام حلالاً مع زيادة البركة وفي معناه إن أنعم حاكم أو أمير على خطيب أو امام أو مدرس أو غيرهم لباساً محرماً فأني أنحاه وقالوا له مبارك اللهم إلا أن قصدوا بالمباركة مباركة المنصب لاليس الحائمة قال وأيضاً من قال حين شرب الخمر فرح لمن فرح بفرحنا وخسر ونقصان لمن لم يفرح بفرحنا كفر أى لان الفرح فرح الرضاء والمحبة وهو بالمصيبة كفر والخسارة والنقصان لا يكونان إلا بالمصيبة لا بالطاعة كما قال الله تعالى . فما ربحت تجارتهم) وقوله تعالى (قد خسر الذين كذبوا بقاء الله) فلما عكس القضية وقع في تيه الكفر وحضيض البلية . ولو قال حرمة الخمر لا تثبت بالقرآن كفر أى لانه عارض نص القرآن وأنكر تفسير أهل الفرقان وقد قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إنما الخمر والميسر) أى القمار بجميع أنواعه . (والألصاب والأزلام رجس) أى إثم وسخط (من عمل الشيطان فاجنّبوه) أى الرجس (لعلكم تفلحون) أى بالاجتناب عنه وفي الآية مبالغات عظيمة عند فهم سليمة لا تدركها عقول سقيمة . وفي التهمة من أنكر حرمة الخمر في القرآن كفر وفي الخلاصة من قال من لا يشرب مسكراً فليس بمسلم كفر ومن استحل شرب نبيذ الفم أى المسكر أى الى حد السكر كفر أى بخلاف من استحل قليله خلافاً للشافعي حيث قال ما أسكر كثيره فقليله حرام أيضاً ومن استحل وطئ امرأته حائضاً كفر والواطئة معها كفر أى سواء حال حيضها وغيرها وفي الأول وفي الثاني خلاف لبعض السلف حيث أباحوا له كما ذكره السيوطي في تفسيره المأثور المسمى بالدر المنثور فالأحوط أن لا يحكم بكفره حينئذ . وفي المحيط استحلال الجماع في الحيض كفر وقيل استحلال الجماع في الاستبراء أى من غير حيلة إسقاط بدعة وضلال وكفر أى لانه حرام بلا خلاف إلا أنه ثبت حرمة بالنسبة لانه الآية وسأيت تفصيل حسن في هذه المسئلة وفي المحيط مع اعتقاد النبی في الاستبراء للحرمة ان استحلالها قبل الاستبراء كفر لانه يصير جاحداً لحكم الكتاب والامام شمس الدين السرخسي مال الى التكفير من غير تفصيل وكذا عن ابن رستم وفي الفتاوى الصغرى روى عن ابن رستم انه استحلم متأولاً أن النبي ليس بالتحريم أولم يعرف النبي أى لم يبلغه حديث النبي لا يكفر ولو استحل مع اعتقاد أن النبي للحرمة كفر وعن ابن رستم في التوازل التكفير مطلقاً من غير تفصيل . وفي التهمة من رأى أى جوز وأباح نكاح امرأة أبيه أي عقدها أو وطأها صار مرتدّاً ومن نهي عدم حرمة ما يقع في العقل كالظلم وقول الزور كفر وفيه انه تعيد ببعض ما تقدم مع أنه لا عبرة في

الشرع والنقل بتبيين العقل ومن أنكرك حكمة . ملأ أو نفى كفر انتهى وفيه نظر لا يخفى . . . ومن قال بعد قبلة
أجنبية هي لي حلال كفر ومن نفي ان لم يحرم إلا كل فوق الشبع كفر لان إباحته لا تليق بالحكمة أى
لان أكثر المضرة من التهمة وملأ المدة كما ثبت في السنة . . . وفي الجواهر من قبله لم لا تركي فقال الى
ما أعطي هذه الفرامة كفر ولو قيل لمن وجبت عليه الزكاة فقال لا أدرى كفر والصحيح التفصيل الذي
ذكره بقوله وقيل اذا قال ذلك على وجه الرد أى رد حكم الله والحجود أى انكار وجوبها كفر وإلا لا
. . . ومن قال لا خير أعني يحق فقال كل أحد يبين بحق أو على حق فأما أنا فأعنيك بغير حق أو بظلم قال بعض
العلماء يكفر أي ان استحجل ذلك لقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والمعدون)
. . . ومن قال لا خير روح أى اذهب الى فلان ومروءة بمروءة فقال ماذا ضرني أو قال بماذا جفاني حتي آمره
بمروءة كفر أى لاعتقاده أن الأثم ليس بواجب وأنه يأمر به من يأمر لمداوة نفسية وخصومة
دنيوية . . . وفي الظهيرية من قيل له ألا تأمر بالمعروف فقال ما فعل لي أو قال أي ضرر منه لي أو قال أنا
اخترت المافية أو قال بهذا الفضول وفيه اذا قال أي ضرر منه لي لا يكفر لقوله تعالى (لا يضركم من ضل
اذا اهتمتيم) وكذا اذا قال أنا اخترت المافية وأراد به السكوت طلباً للسلامة مما يتوقع فيه الفتنة والآفة
لا يكفر فقد قال عليه الصلاة والسلام اذا رأيت شحاً مطاعاً وهوى متبعاً وإعجاب كل ذي رأي برأيه
فمليك بخيصة نفسك ودع أمر العامة وأما اذا قال مالي بهذا الفضول وأراد أنه ليس من الواجبات
المقررة في الأصول على وجه الفضول فيكفر بخلاف ما إذا أراد به أن هذا أمر يتماق بالأمر أو بالقضاة
ونحوهم من العلماء فإنه لا وجه لكفره وفي الخلاصة أو قال لا أمرى المعروف جثيم بالفوغاء أو بالشغب
يخاف عليه الكفر أي إن أراد بنفس الأمر بالمعروف أنه غوغاء وشغب بخلاف ما يترتب عليه من بلاء وتعب
. . . وفي الفتاوى الصغرى من قال أنه مجوسي أو بريء من الله ان كنت فعلت كذا وهو يعلم أنه قد فعله كفر
قال الفضلي وتبين أمراته ومن قال فهو يهودي أو نصراني ان فعلت كذا وهو يعلم بفعله كفر أقول
والصحيح التفصيل الآتي وأما ما في الجواهر ان اعتقد أنه يكفر ان فعل كذا لان الإقدام عليه يكون
رضا بالكفر فليس له تماق بما تقدم لانه مفروض فيما صدر عنه في الماضي والإقدام عليه لا يكون إلا في
الحال والاستقبال . . . وفي الفتاوى الصغرى من قال يعلم الله أنني فعلت كذا وكان لم يفعل كفر أي لانه كذب
على الله تعالى وقد قال الله تعالى (ومن أظلم ممن افترى على الله كذباً) ولو قال الله يعلم أنه هكذا وهو
يكذب كفر أقول ولعل الفرق بين المبتدئين ان الأولى نسبة في الفعل والثاني النسبة في القول وكذا لو قال
الله يعلمك أحب الي من والدي وهو كاذب فيه كفر قلت ولا يمكن صدقه إلا اذا أراد به أنه أحب
اليه من بعض الوجوه وفي المحيط لو قال الله يعلم اني لم أزل أذكرك بدعاء الخير قال بعضهم يكفر أي ان
أراد به الدوام الحقيقي فإنه لا يتصور وقوعه فيكون كاذباً على الله تعالى بخلاف ما إذا أراد به المبالغة في

الكثرة قائم لا يكفر إلا اذا كان ذكره له نادراً داخل في حد القلة . واذا قال هو يهودى أو نصراني أو مجوسى أو برىء من الاسلام وما أشبه ذلك ان فعل كذا على أمر في المستقبل فهو يمين عندنا والمسئلة معروفة فان اتى بالشرط وعنده انه يكفر كفر وان كان عنده انه لا يكفر متى اتى بالشرط لا يكفر متى اتى به وعليه كفارة اليمين اى لاغير ويكون قصده بذلك الكلام المبالغة عن امتناعه وتبنيجه لذلك المرام وان حلف بهذه الالفاظ على أمر في الماضى وعنده انه لا يكفر كاذباً لا كفارة عليه لانه غموس اى يغمس صاحبه في النار لكونه كبيرة فهل يكفر فهو على ما ذكرنا اى كما حررنا في الماضى والمستقبل ان كان عنده انه يكفر كفر لانه رضاء منه بالكفر والرضاء بالكفر كفر وعليه الفتوى ولو قال بالله وبروحك أو برأسك قال بعض المشايخ يكفر حيث عطف غير الله سبحانه عليه وشاركه في تعظيمه لديه ولو قال بالله وبتراب قدمك كفر عند الكل اى لان في الأولين مايشعر بتعظيم الله سبحانه في الجملة وفي الأخير مايشير الى اهانتة تعالى حيث قابل الرب الخالق بتراب قدم المخلوق وما للتراب ورب الأرباب .. وفي المحيط قال على الرازي رحمه الله اخاف على من يقول بجائي وحياتك وما أشبه ذلك الكفر اى لظاهر قوله تعالى (فلا تجملوا لله أنداداً) اى شركاء في العبادة وإلقوله عليه الصلاة والسلام من حلف بغير الله فقد أشرك ولكن لما كان الحالف أراد مجرد تعظيم نفسه أو نفس مخاطبه في الجملة لا على وجه المقابلة والمشاركة لم يجزم بكفره ويدخل في قوله وما أشبه ذلك لو حلف بالنبي أو بروح النبي أو حياة النبي أو بالكعبة أو الامانة وأمان ذلك ولو لا ان العامة يقولونه ولا يعلمونه اقلت انه شرك خفى لانه لا يمين اى متعقده الا بالله تعالى فاذا حلف بغير الله تعالى فقد أشرك اى ظاهراً أو شابه المشركين .. وقال ابن مسعود رضي الله عنه لان أحلف بغير الله صادقاً أشد وأنكر على من أن أحلف بالله كاذباً أو قال لأن أحلف بالله كاذباً أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقاً .. قلت وهذه الرواية صريحة في عدم كفر من حلف بغير الله كما لا يخفى .. وفي الفتاوى الصغرى من قال لا آخر بالفارسية أى بارخداي من عالماً بالمعنى وقاصداً به كفر .. وقال أبو القاسم وفي الظهيرية وأكثر المشايخ على أنه يكفر مطلقاً علم المعنى أو لم يعلم قصده أو لم يقصده .. قلت هذا مشكل لانه اذا سمع كلمة محمية ولم يعلم معناها واستعملها استعمال الانحجام في المخلوق وفق مقتضاها كيف يكفر مع انه لم يقصد ما يقتضي سخاها .. ثم رأيت في منهاج المصلين مسائل .. منها ان الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر ولم يدرك انها كفر قال بعضهم لا يكون كفراً ويمذر بالجهل .. وقال بعضهم يصير كافراً ومنها انه أتى بلفظة الكفر وهو لم يعلم انها كفر الا انه أتى بها عن اختيار يكفر عند عامة العلماء خلافاً للبعض ولا ويمذر بالجهل .. ومنها ان من اعتقد الحرام حلالاً أو على القلب يكفر أما لو قال حرام هذا حلال لترويج السلمة أو بحكم الجهل لا يكون كفراً انتهى .. ونقل صاحب المضمرات عن النخبة ان في المسئلة

إذا كان وجوه توجب التكفير ووجه واحد يمنع التكفير فعلى المفتى أن يبيل الى الذي يمنع التكفير تحسباً
للظن بالسلم .. ثم ان كان نية القائل الوجه الذي يمنع التكفير فهو مسلم وان كان نيته الوجه الذي يوجب
التكفير لا ينفعه فتوى المفتى ويؤمر بالنوبة والرجوع عن ذلك وبجديد النكاح بينه وبين امرأته .. ومن
قال عبد الله ك عبد العزيز ك وما أشبه ذلك أي مما أضيف فيه العبد الى اسم من أسماه بالحق الكافر في
آخره عمداً كفر أي لانه أتى بالتصغير الموضوع للتحقير والمتبادر أنه راجع الى المضاف اليه لكن إن أراد
به تصغير المضاف لا يكفر لانه يصير مثله عبيد الله .. وهذا اذا كان علماً ولذا قال وان كان جاهلاً لا يدري
ما يقول ولم يقصد به الكفر لا يقال انه كفر أي ويحمل إنه أدخل الكفار لتوياً وسهواً .. سئل الامام
الفضلي عن الجوازات التي يتخذها الجهال للقدام فقال كل ذلك لهو ولعب حرام .. ومن ذبح شاة في وجه
انسان في وقت الحلة أو القدوم وما أشبه ذلك من الجوازات .. وفي الحيط أو اتخذ جوازات كفر أي
اذا لم يسم الله في ذبحها أو شارك القدام في التسمية وأما بدون ذلك فلا يظهر وجه الكفر في هذه القضية
وفي الظهيرية سلطان عطف فقال له رجل يرحمك الله فقال له آخر لا يقال للسلطان هكذا كفر الآخري
أن أراد بقوله لا يقال لا يجوز شرعاً بخلاف ما إذا أراد به انه لا يقال ذلك عرفاً وكذا اذا قال رجل
للسلطان السلام عليك فقال له آخر هو لا يقال للسلطان .. ثم قال لواحد من الخيابة بإياله أو بإلهي
كفر .. أقول وانما قيد بكونه من الخيابة لانه يكفر مع أنه من أرباب الاكراه فقير بالأولى .. ومن
قال مخلوق يا قدوس أو القويم أو الرحمن أو قال اسماً من أسماء الخالق كفر انتهى وهو يفيد انه من قال لمخلوق
يا عزيز ونحوه يكفر أيضاً إلا إن أراد بهما المعنى اللغوي لا الخصوص الاسمي والاحوط أن يقول يا عبد
العزيز ويا عبد الرحمن وأما ما اشتر من التسمية بعبد النبي فظاهره كفر إلا إن أراد بالعباد المملوك .. وفي الحيط
ذكر في واقعات الناطقي اذا قال أهل الحرب لمسلم اسجد للملك والافتناء فالأفضل أن لا يسجد لان هذا كفر
صورة والأفضل أن لا يأتي بما هو كفر صورة وان كان في حالة الاكراه يعني ولا سيما وقع الاكراه من
المسكر لامن السلطان وفيه خلاف مشهور سيأتي بيانه ومن سجد للسلطان بنية العبادة أو لم تحضره فقد
كفر .. وفي الخلاصة ومن سجد لهم إن أراد به التعظيم ان كتبه الله سبحانه كفر وان أراد به التحية
اختار بعض العلماء أنه لا يكفر .. أقول وهذا هو الاظهر .. وفي الظهيرية قال بعضهم يكفر مطلقاً
هذا اذا سجد لاهل الاكراه أي لمن يتأتى منه الاكراه ويحقق منه ذلك بأن أكرهه عليه مثل الملك عند
أبي خنيفة رحمه أو كل قادر على قتل الساجد ان امتنع عند أبي يوسف وعندهما الله أما اذا سجد بغير الاكراه
أي ولو أمر به على القولين يكفر عندهم بلا خلاف .. وأما قبيل الارض فهو قريب من السجود الآن وضع
الجبن أو اخذ على الارض أخش وأقبح من قبيل الارض .. أقول وضع الجبن أتبع من وضع الخد فينبغي
أن لا يكفر الا بوضع الجبين دون غيره لان هذه سجدة مختصة بالله تعالى قال وأما قبيل اليد فان كان الحيا

ممن يحق اكرامه شرعاً بان كان ذا علم أي صاحب علم وعمل او شرف اى سيادة ذات سعادة يرجي له
 ان ينال الثواب كما فعله زيد بن ثابت بن عباس رضى الله عنه . واما ان فعل ذلك بصاحب الدنيا فسق
 اى اذا فعل ذلك لجرد دنياه او لمنصبه وغناه بخلاف ما اذا فعل ذلك لاحسان سبق منه او اراد دفع ظلم
 عنه او عن غيره فانه لا يكفر لكنه يسق واصل ذلك حديث من تواضع لني لأجل غناه ذهب ثنا دينه
 لأن آله العبادة قلب ولسان وجوارح وفى تعظيم النفي لا بد من استعمال اللسان والجوارح كذا قيل وأقول
 لا يتصور التعظيم إلا من القلب فكأن القائل به اراد ان هذا اذا كان تعظيمه باللسان والاركان ظاهر أو لا يكون
 بالجنان باطناً وإلا فذهب دينه كله هذا والحديث رواه التيهقي وغيره بأسانيد ضعيفة . . وفى رواية للديلمي لمن
 الله فقيراً تواضع لني من اجل ماله من فعل ذلك منهم فقد ذهب ثنا دينه . . وفى الخلاصة والفتاوى
 الصغرى أيضاً قال الامام ابو منصور الماتريدي من قال لسلطان زماناً عادل فقد كفر لانه لا تنسك فى
 جوره والجور حرام ومن فعل ما هو حرام ييقن استحلالاً فقد كفر إلا اذا اراد به انه عادل عن الحق
 كقوله تعالى (ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) اى عن توحيدهم يميلون فان قلت كما انه يقع منه الجور
 يقع منه العدل قلت لما كان جور سلطان أكثر فلا يقال انه عادل كما لا يقال لمن يصلى نادراً أنه
 مصل ولا لمن يتقى معصية واحدة أنه متق ولا لمن وقع فى معصية احياناً انه فاسق فان الحكم للاغلب كما
 فى العالم والجاهل والعارف والغافل . ثم قالوا قال محمد رحمه الله اذا اكره على الكفر يتلف عضو وما
 اشبه ذلك اى من ضرب مؤلم او جراحة ان تلفظ بالكفر وقلبه مطمئن بالايمان ولم يخطر بباله شيء سوى
 ما اكره عليه لا يحكم بكفره لقوله تعالى (إلا من اكره وقلبه مطمئن بالايمان) وان خطر بباله ان يخبر
 عن كفره فى الماضى كاذباً وقال اردت بذلك حين تلفظت جواباً لسؤالهم وما اردت كفراً مستقبلاً يحكم
 بكفره قضاء أي حكمه لا ديانة حتى يفرق القاضى بينه وبين امرأته لانه عدل عن انشاء ما اكره عليه
 وحكى عن كفره فى الماضى وهو غير الانشاء وهو غير مكروه عليه ومن أقر بكفر فى الماضى طائفاً ثم
 قال اردت الكذب يكفر ولا يصدق القاضى لان الظاهر هو الصدق حالة الطواعية ولكن يدين أي يقبل
 قوله ديانة ولا يكفر لانه ادعى محتمل لفظه . ولو قالت زوجة أسير لتخاص أنه اردت عن الاسلام وبانت
 منه فقال الأسير اكرهني ملككم بالقتل على الكفر بالله ففعلته مكرهاً فالقول لها ولا يصدق الأسير إلا
 بالينة . ولو قالت للاقاضي سمعت زوجي يقول المسيح ابن الله فقال انما قلت حكاية عن يوقوله فانه
 أقر انه لم يتكلم إلا بهذه الكلمة بان امرأته ولو قال اني قلت يقولون المسيح ابن الله أو قال قلت المسيح
 ابن الله قول التصارى فلم تسمع بعض كلامي وكذبتة فالقول قول الزوج مع يمينه وكذا لو قال أظهرت
 ماسمت وأبقيت ماني موصولاً فالقول قوله قال محمد رحمه الله إن شهد الشهود أنهم سمعوه يقول
 المسيح ابن الله ولم يقل غير ذلك يفرق القاضى بينهما ولا يصدق .

(فصل) في المرض والموت والقيامة من قال كان الله ولم يكن شيء أي معه أو قبله وسيكون الله ولا يكون شيء كفر لأنه قول بقاء الجنة والنار أي وهما باقيتان لقوله تعالى في حقهما وأهلها (خالد بن فيها أبداً) ولا عبرة بقول الجهمية وخلافهم في هذه القضية ومن قال لمن برأ من مرضه فلان أرسل الحمار ثانياً ومن قال لمن مات بذل روحه لك أو قال للمعمر مائة من روحه ليزيد في روحك يخشى عليه الكفر أي ان اعتقد وقوع ذلك لقوله تعالى (وما يعمر من معمر ولا ينقص من عمره إلا في كتاب) ولقوله تعالى (ولن يؤخر الله نفساً إذا جاء أجلها) وإلا فيكون كاذباً في قوله تعالى ولو قال زاد الله في روحك فهذا خطأ وجهل ومذهب غير أهل السداد قلت وكذا إذا قال زاد الله في عمرك وأطال الله عمرك وأبقاك الله ونحو ذلك قال وكذا إذا قال نقص من روحه وزاد في روحك . ومن قال فلان مرديجبان توسبرد كفر أي لانه خالف قوله تعالى (قل يتوفاكم ملك الموت الذي وكل بكم) والظاهر أن يكون كذباً لا كذباً . ثم اعلم انه إلى هنا من كلام الجامع حيث مانسبه إلى أحد ثم قال على ما في نسخة . . وفي فتاوي قاضيخان من قال فلان لا يموت بنفسه يخشى عليه الكفر أي ان أراد انه لا يموت إلا بالقتل وإلا فكل أحد لا يموت بنفسه وإنما يموت بامانة الله له وقبض ملك الموت لروحه ومن قال أمانته الله قبل موته كفر أي إذا أراد إخبار بخلاف ما إذا قصد دعاء . . ومن قال كان ينبغي الميت لله أو لا ينبغي لله كفر أي إذا أراد انه كان يليق وجود الميت أو نفيه لله ومن قال لمن مات إسنه كان ينبغي لله أو لا ينبغي لله أن يقبضه كفر ومن قال فلان أعطي روحه السيد أو لفلان أو أبقى روحه له ومن قال لميت كان الله أحوج إليه منكم كفر أي لأن الله هو الغني الحليم والصمد المجيد لا يحتاج إلى أحد وكل أحد محتاج إليه . ثم قال واعلم أن من أنكر القيامة أو الجنة أو النار أي وجودها في الجملة لاختلاف المعتزلة في كونها موجودتين الآن أو الميزان أو الصراط أو الحساب فيه ان المعتزلة ينكرون المسائل الثلاثة أو الصحائف المكتوبة فيها أعمال العباد يكفر أي لثبوتها بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ولو أنكرك البت فكذلك أي اتفاقاً . ومن قال لمظلوم أين تجددني في ذلك الازدحام أو في ازدحام القيامة يكفر أي لانه نفى قدرة الخالق على الجمع بينه وبين الخصم . ومن قيل له لو مانعني الحق اليوم لأعطيته يوم القيامة كثيراً فقال ما بقي إلى يوم القيامة كفر لانه استبعد وقوعه وتحققه لا ان أراد طول الزمان بينه وبينه . . ومن قال لمديونه أعط دراهمي في الدنيا فانه لا درهم يوم القيامة يعني يؤخذ من حسناتك فقال زدني تأخذ في يوم القيامة أو أطاب في يوم القيامة أو قال زدني أعطيك كله أو جملة في القيامة كفر أي لأن ظاهره انكاره يوم القيامة أو نفى خوف العقوبة أو استهزاء بما ثبت في السنة من أخذ الحسنات قال كذا أجاب الشيخ الامام الفضلي وكثير من اصحابنا . . ومن قال أعطني برأ أعطك يوم القيامة شعيراً أو قال على العكس كفر أي لانه صريح في الاستهزاء . وفي الفتاوي الصغرى أو قاضيخان من قال لدائن العشرة اعطني عشرة أخرى تأخذ يوم القيامة عشرين كفر ولو قال ماذا لي والمحشر أو قال

لا اخاف المحشر او قال لا اخاف القيامة كفر . وفي الحاوي من زعم ان الحيوانات سوى بني آدم لا حشر لها كفر اي ثبوت القصاص بين البهائم بالأحاديث الثابتة ثم يقال لها كوفي تراباً قصير تراباً وعند ذلك يقول الكافر يا ايّتي كنت تراباً وان زعم ذلك لم ينفى الحشر كفر اي للدلالة القاطعة ومن قال لا أدري لم خلقي الله تعالى اذا لم يعطى من الدنيا شيئاً قط او من لذاتها شيئاً قال ابو حامد كفر اي لكونه خلق للمباداة والمعرفة ولم يعرف ذلك كما في قوله تعالى (وما خلقت الجن والانس إلا ليعبدون) اي لاجل العباداة والمعرفة ولا اعتراضه على الله سبحانه ايضاً في جعله فقيراً ولذا قال صلى الله عليه وسلم كاد الفقر ان يكون كفراً او قال لا أدري لم خلق الله فلاناً كفر اي لانه انكر على الله تعالى خلقه . . وفي الجواهر من قال لو احسنني الله ان ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها كفر في الحال لانه عنهم على مخالفة الامر في الاستقبال ومخالفة الامر بمعنى نفي بقوله كفر . وفي الخلاصة او قال ان اعطاني الله الجنة دونك اي دون فلان لا اريدها او قال لا اريدها مع فلان او قال اريد اللقاء ولا اريد الجنة كفر اي للمعارضة في الارادة . . وفي الظهيرية أو لا ادخلها دونك أو قال لو أمرت أن ادخل الجنة مع فلان لا ادخلها او قال لو اعطاني الله الجنة لاجلك أو لاجل هذا العمل لا اريدها كفر . وفي الخلاصة من قيل له دع الدنيا لتتال الآخرة فقال لا أترك النقد بالسيئة كفر . وفي الظهيرية يبغي الحز في الدنيا فليكن في الآخرة ماشاء وما شاء كفر . وفي المحيط من تلفظ بكلمة مستكرهة فقال له آخر أي شيء تصنع قد لزمك الكفر وإن لم يكن كفر أي بتلك الكلمة فقال أي شيء أصنع اذا لزمني الكفر كفر . وفيه بحث لا يخفى . ومن قال أنا بريء من الثواب والعقاب أو من الموت والثواب فقد قيل انه يكفر أي بناء على انكاره الامر المقطوع به من ثبوت الثواب والعقاب ووقوع الموت بلا ارتياب والصحيح انه لا يكفر لان البراءة عنها كناية عن عدم الالتفات اليها . وفي الخلاصة ومن قال لا آخر اذهب معك الى حافر جهنم او الى بئها ولكن لا ادخل كفر . وفيه نظر إذ مناه اني أو انفك في كل مصيبة إلا الكفر ولا محذور فيه إلا الفسق ويدل على ما قلناه قوله ومن قال الى جهنم أو طريق جهنم يكفر عند البعض إلا لأنه مع قوله لكن لا ادخلها كيف يكفر بلا خلاف وبدونه يكفر باختلاف . وفي الفتاوي الصغرى من قال حين اشتد مرضه أو اشتدت علته ماشاء الله أمتي إن شئت مؤمناً أو إن شئت كافراً كفر أي لاستواء الكفر والإيمان عنده وإن كان تعلق المشيئة بهما . ومن قال حين نصيبه مصيبات محتلفة يارب أخذت مالي أو أخذت كذا وكذا فإذا تفعل أيضاً أو قال ما تريد أن تفعل او قال ماذا بقي ان تفعل او ماشبه ذلك من الألفاظ فأجاب عبد الكريم ابن محمد رحمه الله انه يكفر ولا يصدق بقوله أخطأت اي لأن ظاهر كلامه الاعتراض على فعله الماضي والآتي . وفي الجواهر من قال ماذا بقدر أن يفعل في غير السمعير أو فوق السمير كفر أي لحصر قدرته في تمذيب السمير . ومن قال اذا أعطى عالم فقيراً درهما يضرب الطبل او يضرب الملائكة الطبل يوم القيامة او في

السموات كفر اي لانه ادعى علم الغيب وكذب على الملائكة ونسبهم الى فعل اللغو . وفي الظهيرية الساحرا اذا علم انه ساحر يقتل ولا يستتاب ولا يقبل قوله أترك السحر وأتوب بل اذا أقر انه ساحر فقد حل دمه وكذا اذا شهد الشهود به ولو قال اني كنت ساحراً وقد تركته منذ زمان قبل الاخذ قبل منه ولم يقتل وكذا لو ثبت ذلك بالشهود وكذا الكاهن . قلت وفي كونه كالساحر يقتل محل بحث وليس للنصراني أن يضرب في منزله في مصر المسلمين بالناقوس وليس لهم أن يخرجوا بالصليبان أو غيرهما من كنائسهم وعبيد أهل الذمة لا يأخذون بالكسبيجات وهي قانسوة سوداء مضروبة من اللبد وزنار آمن الصوف هو المختار . وأما لبس النصراني العمامة

أو زنار الابرسم فجور في حق الاسلام ومكسرة لقلوب المسلمين فلا يتركون عليهما . ولو كان

لمسلم أم أو أب فليس له أن يقودهما الى البيعة لأن ذهابهما الى البيعة معصية ولا طاعة

لخلق في معصية الخالق وأما أبيهما منها الى منزلها فأمر مباح فيجوز له أن يساعد

ولعله آخر رجوعهما عن البيعة الى المنزل بتوفيق الله التوبة وبحسن الخاتمة . وينبغي

أن يتموذ المسلم من الكفر ويذكر هذا الدعاء صباحاً ومساءً فإنه سبب النجاة

من الكفر (اللهم إني أعوذ بك من أن أشرك بك شيئاً وأنا أعلم به وأستغفرك

لما لا أعلم به وأنت علام الغيوب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي

العظيم) وهذا خاتمة ما قصدناه ونتمه ما أردنا ونسأل الله تعالى

العافية في الدنيا والآخرة وأن يحتم لنا بالحنن ويبلغنا المقام

الاسني ويحفظنا في هذا الحبل ويرزقنا اللقاء الاعلى

فانه الناصر والمولى والحمد لله تعالى أولاً وآخراً

والسلام على نبيه محمد ظاهره وأباطنا آمين

يا رب العالمين ويرحم الله تعالى عبداً

قال آمين اللهم اغفر وارحم

لمؤلفه ولكاتبه ولوالديه

ولقارته ولسامعه

يا أرحم الراحمين

امسين

بسم الله الرحمن الرحيم

— متن الفقه الأكبر للإمام الأعظم رضي الله تعالى عنه —

أصل التوحيد وما يصح الاعتقاد عليه يجب أن يقول آمنت بالله وملائكته وكتبه ورسله والبعث بعد الموت والقدر خيره وشره من الله تعالى والحساب والميزان والجنة والنار حق كله * والله تعالى واحد لا من طريق العدد ولكن من طريق أنه لا شريك له قل هو الله أحد الله الصمد لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد * لا يشبه شيئاً من الأشياء من خلقه ولا يشبه شيئاً من خلقه لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته الذاتية والفعالية أما الذاتية فالحياة والقدرة والعلم والكلام والسمع والبصر والارادة وأما الفعلية فالتخليق والترزيق والانشاء والابداع والصنع وغير ذلك من صفات الفعل * لم يزل ولا يزال بأسمائه وصفاته لم يحدث له اسم ولا صفة لم يزل عالماً بعلمه والعلم صفة في الأزل وقادر بأقدرته والقدرة صفة في الأزل ومتكماً بكلامه والكلام صفة في الأزل وخالقاً بخلقته والتخليق صفة في الأزل وفاعلاً بفعله والفعل صفة في الأزل والفاعل هو الله تعالى والفعل صفة في الأزل والمفعول مخلوق وفعل الله تعالى غير مخلوق وصفاته في الأزل غير محدثة ولا مخلوقة فن قال أنها مخلوقة أو محدثة أو وقف أو شك فيها فهو كافر بالله تعالى * والقرآن كلام الله تعالى في المصاحف مكتوب وفي القلوب محفوظ وعلى الألسن مقروء وعلى النبي عليه الصلاة والسلام منزل ولفظنا بالقرآن مخلوق وكتابتنا له مخلوقة وقراءتنا له مخلوقة والقرآن غير مخلوق * وما ذكر الله تعالى في القرآن حكاية عن موسى وغيره من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وعن فرعون وإبليس فان ذلك كله كلام الله تعالى إخباراً عنهم وكلام الله تعالى غير مخلوق وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوق والقرآن كلام الله تعالى فهو قديم لا كلامهم * وسمع موسى عليه السلام كلام الله تعالى كما قال الله تعالى وكلم الله موسى تكليماً وقد كان الله تعالى متكماً ولم يكن كلم موسى عليه السلام وقد كان الله تعالى خالقاً في الأزل ولم ليس كذلك شيء وهو السميع البصير * فلما كلم الله موسى كله بكلامه الذي هو له صفة في الأزل وصفاته كلها بخلاف صفات المخلوقين يعلم لا كما علمنا ويقدر لا كقدرتنا ويرى لا كرؤيتنا وسمع لا كسمعنا وبتكلم لا ككلامنا * ونحن نتكلم بالآلات والحروف والله تعالى يتكلم بلا آلة ولا حروف والحروف مخلوقة وكلام الله تعالى غير مخلوق * وهو شيء لا كالأشياء ومعنى الشيء إثباته بلا جسم ولا جوهر ولا عرض ولا حده ولا ضد له ولا ند له ولا مثل له * وله يد ووجه ونفس كما ذكره الله تعالى في القرآن فما ذكره الله تعالى في القرآن من ذكر الوجه واليد والنفس فهو له صفات بلا كيف ولا يقال إن يده قدرته أو نعمته لأن فيه إبطال الصفة وهو قول أهل القدر والاعتزال ولكن يده صفته بلا كيف وغضبه ورضاه صفتان من صفاته تعالى بلا

كيف ** خلق الله تعالى الأشياء لامن شيء وكان الله تعالى عالماً في الأزل بالأشياء قبل كونها وهو الذي قدر الأشياء وقضاها ولا يكون في الدنيا ولا في الآخرة شيء إلا بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره وكتبه في اللوح المحفوظ ولكن كتبه بالوصف لا بالحكم ** والقضاء والقدر والمشيئة صفاته في الأزل بلا كيف يعلم الله تعالى المعلوم في حال عدمه معدوماً ويعلم انه كيف يكون اذا أوجده ويعلم الله تعالى الموجود في حال وجوده موجوداً ويعلم انه كيف يكون فناؤه ويعلم الله تعالى القائم في حال قيامه قائماً واذا قد علمه قاعداً في حال قعوده من غير أن يتغير علمه أو يحدث له علم ولكن التغير والاختلاف يحدث في المخلوقين ** خلق الله تعالى الخلق سائماً من الكفر والايان ثم خاطبهم وأمرهم ونهاهم فكفر من كفر بفعله وانكاره وجحدوه الحق بخذلان الله تعالى إياه وآمن من آمن بفعله وإقراره وتصديقه بتوفيق الله تعالى إياه ونصرته له ** أخرج ذرية آدم من صلبه على صور الذر فجعلهم عقلاء فخطبهم وأمرهم بالايان ونهاهم عن الكفر فأقروا له بالربوبية فكان ذلك منهم إيماناً فهم يولدون على تلك الفطرة ومن كفر بعد ذلك فقد بدل وغير ومن آمن وصدق فقد ثبت عليه ودوامه ** ولم يجبر أحداً من خلقه على الكفر ولا على الايمان ولا خلقهم مؤمناً ولا كافراً ولكن خلقهم أشخاصاً والايان والكفر فعل العباد ويعلم الله تعالى من يكفر في حال كفره كافراً فاذا آمن بعد ذلك علمه مؤمناً في حال إيمانه وأحبه من غير أن يتغير علمه وصفته ** وجميع أفعال العباد من الحركة والسكون كسبهم على الحقيقة والله تعالى خالقها وهي كلها بمشيئته وعلمه وقضائه وقدره والطاعات كلها كانت واجبة بأمر الله تعالى وبمحجته ورضائه وعلمه ومشيئته وقضائه وتقديره والمعاصي كلها بعلمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا بمحجته ولا برضائه ولا بأمره ** والأنبياء عليهم الصلاة والسلام كلهم منزّهون عن الصغائر والكبائر والكفر والقبائح وقد كانت منهم زلات وخطايا ومحمد عليه الصلاة والسلام حبيبه وعبد ورسوله ونبيه وصفه وفيه ولم يعبد الصنم ولم يشرك بالله تعالى طرفه عين قط ولم يرتكب صغيرة ولا كبيرة قط ** وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب الفاروق ثم عثمان بن عفان ذو النورين ثم علي بن أبي طالب المرتضى رضوان الله تعالى عليهم أجمعين عابدين ثابتين على الحق ومع الحق نتولاهم جميعاً ** ولا نذكر أحداً من أصحاب رسول الله إلا بخير ** ولا تكفر مسلماً بذنوب من الذنوب وإن كانت كبيرة اذا لم يستحلها ولا تزيل عنه اسم الايمان ونسبته مؤمناً حقيقة ويجوز أن يكون مؤمناً فاسقاً غير كافر ** والمسح على الخفين سنة والتراويح في ليالي شهر رمضان سنة ** والصلاة خلف كل بر وفاجر من المؤمنين جائزة ** ولا نقول ان المؤمن لا تضربه الذنوب ولا نقول انه لا يدخل النار ولا نقول انه يخلد فيها وإن كان فاسقاً بعد أن يخرج من الدنيا مؤمناً ولا نقول ان حسناتنا مقبولة وسيئاتنا مغفورة كتقول المرجئة ولكن نقول من عمل حسنة بجميع شرائطها خالية عن العيوب المفسدة والمعاني المبطله لم يبطلها بالكفر والردة حتي خرج من الدنيا مؤمناً فإن الله تعالى لا يضيعها بل يقبلها منه ويثيب عليها ** وما كان

من السيئات دون الشرك والكفر ولم يذب عنها صاحبها حتى مات مؤمناً فإنه في مشيئة الله تعالى ان شاء عذبه بالنار وان شاء عفا عنه ولم يعذبه بالنار أصلاً** والرياء اذا وقع في عمل من الأعمال فإنه يبطل أجره وكذلك المعجب** والآيات ثابتة للأنبياء والكرامات للأولياء حق وأما التي تكون لأعدائه مثل إبليس وفرعون والدجال مما روى في الأخبار أنه كان ويكون لهم لأنسبها آيات ولا كرامات ولكن نسبها قضاء حاجات لهم وذلك لأن الله تعالى يقضي حاجات أعدائه استدرأجآلهم وعقوبة لهم فيغترون به ويزدادون طغياناً وكفراً وذلك كله جائز وممكن** وكان الله تعالى خالقاً قبل أن يخلق ورازقاً قبل أن يرزق** والله تعالى يرزق في الآخرة ويراه المؤمنون وهم في الجنة بأعين رؤسهم بلا تشبيه ولا كيفية ولا يكون بينه وبين خلقه مسافة** والإيمان هو الاقرار والتصديق** وإيمان أهل السماء والأرض لا يزيد ولا ينقص من جهة المؤمن به ويزيد وينقص من جهة اليقين والتصديق** والمؤمنون مستوون في الإيمان والتوحيد متفاضلون في الأعمال** والاسلام هو التسليم والاقتياد لأوامر الله تعالى فمن طريق اللغة فرق بين الإيمان والاسلام ولكن لا يكون إيمان بلا اسلام ولا يوجد اسلام بلا إيمان وهما كالظهر مع البطن** والدين اسم واقع على الإيمان والاسلام والشرائع كلها** نعرف الله تعالى حق معرفته كما وصف الله نفسه في كتابه بجميع صفاته وليس يقدر أحد أن يعبد الله تعالى حق عبادته كما هو أهل له ولكنه يعبد به بأمره كما أمر بكتابه وسنة رسوله** ويستوي المؤمنون كلهم في المعرفة واليقين والتوكل والمحبة والرضى والخوف والرجاء والإيمان في ذلك ويتفاوتون فيما دون الإيمان في ذلك كله** والله تعالى متفضل على عباده عادل قد يعطي من الثواب أضعاف ما يستوجبها العبد تفضلاً منه وقد يعاقب على الذنب عدلاً منه وقد يعفو فضلاً منه** وشفاعاة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام حق وشفاعة نبينا عليه الصلاة والسلام للمؤمنين المذنبين ولأهل الكبائر منهم المستوجبين العقاب حق ثابت** ووزن الأعمال بالميزان يوم القيامة حق وحوض النبي عليه الصلاة والسلام حق والقصاص فيما بين الحصوم بالحسنات يوم القيامة حق وان لم تكن لهم الحسنات فطرح السيئات عليهم حق جائز** واللجنة والنار مخلوقتان اليوم لا تغنيان أبداً ولا تموت الحور العين أبداً ولا يفي عقاب الله تعالى ونوابه سرمداً** والله تعالى يهدي من يشاء فضلاً منه ويضل من يشاء عدلاً منه وإضلاله خذلانه وتفسير الخذلان أن لا يوفق العبد الى ما يرضاه منه وهو عدل منه وكذا عقوبة المخذول على الممصة** ولا يجوز أن تقول ان الشيطان يسلب الإيمان من العبد المؤمن قرأ وجبراً ولكن تقول العبد يدع الإيمان فيخذل يسلبه منه الشيطان** وسؤال منكرو نكير حق كأن في القبر واعادة الروح الى جسد العبد في قبره حق وضغط القبر وعذابه حق كأن للكفار كلهم ولبعض عصاة المؤمنين** وكل شئ ذكره العلماء بالفارسية من صفات الله تعالى عن اسمه بخائر القول به سوي اليد بالفارسية ويجوز أن يقال بروى خدای عن وجل بلا تشبيه ولا كيفية** وليس قرب الله تعالى ولا بعده من طريق طول المسافة وقصرها ولكن على معني الكرامة

والهوان والمطيع قريب منه بلا كيف والعاصي بعيد عنه بلا كيف والقرب والبعد والاقبال يقع على المتاحي ** وكذلك جواره في الجنة والوقوف بين يديه بلا كيفية ** والقرآن منزل على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المصاحف مكتوب وآيات القرآن في معنى الكلام كلها مستوية في الفضيلة والعظمة إلا أن بعضها فضيلة الذكر وفضيلة المذكور مثل آية الكرسي لأن المذكور فيها جلال الله تعالى وعظمته وصفاته فاجتمعت فيها فضيلتان فضيلة الذكر وفضيلة المذكور وبعضها فضيلة الذكر لحسب مثل قصة الكفار وليس للمذكور فيها فضل وهم الكفار وكذلك الأسماء والصفات كلها مستوية في العظمة والفضل لاتفاوت بينهما ** وقاسم وطاهر وأبراهيم كانوا بني رسول الله صلى الله عليه وسلم وقاطمة ورقية وزينب وأم كلثوم كن جميعاً بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهن ** وإذا أشكل على الإنسان شيء من دقائق علم التوحيد فانه ينبغي له أن يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى إلى أن يجد علماً فيسأله ولا يسمعه تأخير الطلب ولا يعذر بالوقف فيه ويكفر إن وقف ** وخبر المعراج حق ومن رده فهو مبتدع ضال وخروج الدجال وأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها ونزول عيسى عليه السلام من السماء وسائر علامات يوم القيامة على ماوردت به الأخبار الصحيحة حق كائن والله تعالى يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم

﴿ يقول مصححه العبد المسكين محمد بدر الدين ﴾

بمحمد من له الحمد في الآخرة والأولى • تم طبع فقه الأكبر المنسوب
للإمام الأعظم سيدنا أبو حنيفة النعمان • عليه من الله تعالى أوفي الرضوان
• وشرحه للعلامة ملا علي القاري • عليه رحمة الباري • بعد
مقابلة النسخة المطبوعة على أصل صحيح مخطوط • • وقد
احترنا أن نطبع الماتن مجرداً من النسخة التي شرح عليها
العلامة أبو المنهي أحمد بن محمد المغنيساوي ليقف
المطالع على ما بينهما من الاختلاف وكان تمام طبعه
في أواخر جمادى الآخرة من شهر سنة
١٣٢٣ هـ جريه على صاحبها أفضل
الصلاة والتحية والحمد لله أولاً
وآخراً وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

فهرست

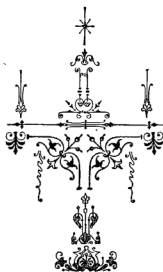
عن مطبوعات جديدة

(من محل أمين الخانجي وشركائه بشارغ الحلوحى بمصر)

كتاب الصلاة وأحكامها للإمام احمد بن حنبل مع كتاب الصلاة وأحكام تاركها للعلامة ابن قيم الجوزية
الحرز المنيع للجلال السيوطى المختصر من القول البديع في الصلاة على الحبيب الشفيع للعلامة السخاوي
الاضواء المنبجحة في ابراز دقائق المنفرجه لشيخ الاسلام القاضي زكريا الانصاري الحكم المنسدرجه في
معاني المنفرجه للشيخ اسمعيل الانقرري شارح المتنوي (في اللغة التركية)

كتاب الديات وأحكامها للإمام الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن قيس أبو عمرو عاصم النبيل المعروف (بالضحاك)
مكاشفة القلوب للإمام أبي حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي
متن فقه الاكبر للإمام أبي حنيفة النعمان مع متن فقه الاكبر للإمام محمد بن ادريس الشافعي رضى الله عنهما
متن القطر في علم النحو للعلامة ابن هشام .

ديوان زهير بن أبي سلمى المزني مع شرحه للأعلم التحوي الشنمري
ديوان الخطيئة مع شرحه لأبي حسن السكري





Bibliotheca Alexandrina



0519296